التحليل اللغوى عند مدرسة اكسفورد

صلاح اسماعيل عبد الحق



صلاح اسماعيل عبدالحق

التحليل اللغوى عند مدرسة اكسفورد



* صلاح اسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة اكسفورد.
* الطبعة الأولى: ١٩٩٣.
* الناشر: دار التنوير للطباعة والنشر.
الصنوبرة ـ أول نزلة اللبان ـ بناية عساف ـ
الطابق السابع ـ تلفون: ٨٠٦٣٥٩ ـ
ص.ب. ٦٤٩٩ ـ ١١٣ ـ بيروت لبنان

مقدمة

(١) يضرب هذا البحث بجذوره في «فلسفة اللغة»، ويتخذ من «التحليل اللغوي» صدرا لعنوانه. وإلى جانب هذا وذاك يقف مصطلح ثالث هو «الفلسفة اللغوية»، فهل ثمة فرق بين هذه المصطلحات الثلاثة؟

الجواب نعم؛ إذ يجب أن نميز بين «فلسفة اللغة» من ناحية وبين «الفلسفة اللغوية» و«التحليل اللغوى» من ناحية ثانية. فلسفة اللغة هي محاولة لتقديم أوصاف فلسفية لملامح عامة في اللغة من قبيل الاشارة، والصدق، والمعنى، والضرورة المنطقية، ولاتتعلق بعناصر محددة في لغة بعينها - أو بالأحرى في لسان معين - اللهم إلا بصورة عارضة. وهي بذلك اسم لمبحث أو فرع من مباحث الفلسفة وفروعها، شأنها في ذلك شأن فلسفة التاريخ، وفلسفة العلم، وفلسفة العقل، الخ. وعلى هذا النحو فإن فلسفة اللغة ليست دراسة للغة بل هي حديث فلسفي «عن» اللغة، أو قل إنها تفلسف «حول» اللغة وليست من بين ما يقال «في» علم اللغة الذي هو دراسة علمية من جميع جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والنفسية والاجتماعية، الخ.

أما مصطلح «التحليل اللغوي» فيرادف مصطلح «الفلسفة اللغوية» في الدلالة. فإذا استعمل احدهما أو كلاهما فلا يعني سوى «منهج» لحل مشكلات فلسفية عن طريق العناية بالاستعمال العادي لكلمات معينة ترتبط بالمشكلة المطروحة للبحث. ويعتقد الفيلسوف اللغوي بأنك تستطيع حل مشكلات فلسفية تقليدية معينة عن طريق فحص منطق التعبيرات العادية التي تستعمل في مناقشة هذه المشكلات، مثل فحص الاستعمال العادي لكلمات «شك» و«يقين» و«المعرفة»، وهلم جرا، في حالة النزعة الشكية Scepti-cim وفحص الاستعمال العادي لكلمات من قبيل«ارادي»، و«لا ارادي»« «يستطيع» عند حل مشكلة حرية الارادة. وقد تطور منهج «التحليل اللغوي» إلى حد بعيد في العالم الانجلو ساكسوني وبلغ مداه في العقدين الرابع والخامس من القرن العشرين، ولا يزال يحتل حتى يومنا هذا مكان الصدر والمحراب من فلسفة العالم الناطق بالانجليزية.

(٢) حملت إلينا الفلسفة المعاصرة عدة تيارات فلسفية متباينة، غير أن أبرزها هو الاتجاه التحليلي الذي طغى على هذا العصر الأمر الذي حدا بمورتن وايت إلى أن يسمه

باسم «عصر التحليل»، فما هي الفلسفة التحليلة، وما هي اتجاهاتها الرئيسية؟

يستخدم «التحليل» من حيث هو مصطلح فلسفي ليعني المعنى ذاته الذي تستعمل به كلمة تحليل في اللغة العادية أي تفتيت أو فك المركب إلى أجزائه التي يتكون منها. ويستعمل التحليل عادة في مقابل «التركيب». ولا يفيد التحليل معنى واحدا فقط، بل يدل على معان كثيرة متباينة، لعل أهمها:

١ ـ تحليل المفاهيم والأفكار بغية اكتشاف المبدأ الكامن وراءها كما هو الحال عند سقراط وأفلاطون وأرسطو.

٢ ـ تحليل الفكر والمعرفة إلى عناصرها الحسية الأولية، مثلما فعل لوك وباركلى وهيوم.

٣ ـ تحليل اللغة دلالة وتركيبا، كما هو الحال عند فلاسفة التحليل المعاصرين أمثال مور ورسل وفتجنشتين والوضعية المنطقية ومدرسة كمبردج ومدرسة أكسفورد.

وهكذا فإن عملية التحليل ـ من حيث هي منهج فلسفي ـ كانت موجودة منذ سقراط، أي أن التحليل قديم قدم الفلسفة. ولكن، ما إن هَلَّ علينا القرن العشرون حتى طرأ على الفلسفة من التغير في وجهة النظر ما بلغ حد «الثورة»، وكان مور ورسل ثم فتجنشتين قادة تلك الثورة الفلسفية التي عرفت باسم «الفلسفة التحليلية». ولكن ما هو المقصود بالفلسفة التحليلية؟

ليس من اليسير تقديم تعريف دقيق للفلسفة التحليلية بحيث يجمع في عبارة واحدة جميع الخصائص التي تتميز بها تلك الفلسفة، وذلك لأن رجالات هذه الفلسفة لايتفقون تمام الاتفاق على دوافع التفلسف وأهدافه. وحتى إنْ كان ثمة اتفاق بينهم على أن الفلسفة تحليل في جوهرها، فإنهم يمارسون هذا التحليل لدوافع متباينة إلى حد بعيد. ولعل هذا هو ما دفع بعض المؤرخين إلى البحث عن ملامح أو خصائص رئيسية تتميز بها هذه الفلسفة على اختلاف تياراتها وتباين مواقفها. وها هو سكوليموفسكى يذهب إلى أن «الفلسفة التحليلية» اسم يطلق على نوع من فلسفة القرن العشرين تتميز بالخصائص التالية[١]:

(١) د. محمد مهران: فلسفة برتراند رسل، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٢.

١ ـ اعترافها بدور اللغة الفعال في الفلسفة، أو ـ بعبارة أخرى ـ ما يمكن أن نسميه اتجاهها الشعورى المتزايد نحو اللغة.

٢ ـ اتجاهها إلى تفتيت المشكلات الفلسفية إلى أجزاء صغيرة لمعالجتها جزءا جزءا.

٣ ـ خاصيتها المعرفية.

٤ ـ المعالجة البين ذاتيةIntersubjective لعملية التحليل.

يمكن القول بأن الفلسفة التحليلية تدل على مواقف كثيرة منوعة لعل أهمها موقف مور، رسل، وفتجنشتين، والوضعية المنطقية، ومدرسة أكسفورد. فما هو مفهوم التحليل عند هؤلاء.

(٣) يعـد جورج مور إمام الفلسفة التحليلية، فبداية حركة التحليل ترجع إلى مقاله «تفنيد المثالية» ١٩٠٣؛ إذ ثار فيه ضد المثالية الهيجلية والمثالية الجديدة التي بدأت تظهر في انجلترا منذ عام ١٨٧٠ متمثلة في فلسفة برادلى وبوزانكيت وتوماس هل جرين، كما كانت متمثلة من قبل في فلسفة باركلى. على أن أهمية مور كإمام لفلسفة التحليل المعاصرة لتعود إلى المنهج الذي ابتدعه واستخدمه في معالجة مشكلات الفلسفة. ولعل رودلف ميتس قد أصاب في قوله بأننا لوقارنا منهج مور بمضمون تعاليمه لما كان لهذه الأخيرة أهمية كبيرة. فكثيرا ما نجده ينبذ «النتائج» السابقة، ويود لو أعاد تأليف كتبه من جديد وهو يدفع بها في طبعة جديدة[٢].

نظر مور في المشكلات التي يزخر بها تاريخ الفلسفة ـ وفي مجال الأخلاق بصفة خاصة ـ فوجد أنها ترجع أساسا إلى سبب غاية في البساطة، ألا وهو محاولة الاجابة على أسئلة معينة دون أن نتبين حقيقة السؤال الذي سنجيب عليه. فلو حاول الفلاسفة اكتشاف المعنى الحقيقي للاسئلة التي يطرحونها قبل أن يشرعوا في الاجابة عليها، فإن المحاولة الجادة قد تكفي لضمان النجاح. وإذا تمت هذه المحاولات الجادة فستتلاشى معظم المشكلات الخادعة وستختفى أصعب الخلافات الفلسفية[٣].

---

(٢) رودلف ميتس: الفلسفة الانجليزية في مائة عام، الجزء الثاني، ترجمة د. فؤاد زكريا، مراجعة د. زكي نجيب محمود، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٥٤٤.

(٣) See Moore, G. E. principia Ethica, Cambridge University press, 1948, preface, p. vii.

لم يكن غريباً ـ إذن ـ أن ينصب جهد مور الفلسفي على تحليل أقوال الفلاسفة بغية اكتشاف ما فيها من أخطاء ومغالطات وإزالة ما يكتنفها من غموض أو لَبْس. وهذا هو ما عبر عنه بوضوح في السيرة الذاتية التي كتبها عن حياته، عندما كتب يقول: «إنني لا أظن أن العالم أو العلوم كانت لتوحي إليَّ بأية مشكلات فلسفية. أما ما يوحي بالمشكلات الفلسفية فهي أشياء قالها فلاسفة آخرون عن العالم أو العلوم، ففي كثير من المشكلات التي أوحي إليَّ بها عن هذا الطريق وجدتني ـ وما زلت أجدني ـ شغوفاً بالبحث كأشد ما يكون الشغف. وكانت المشكلات موضع البحث من نوعين رئيسيين: الأول منها هو مشكلة الوصول إلى درجة حقيقية من الوضوح فيما يتعلق بشيء قاله فيلسوف معين أو ما قصد إليه بما قاله. والنوع الثاني هو مشكلة الكشف عن الأسباب الحقيقية الكافية لافتراض أن ما قصده كان حقاً، أو على العكس، كان باطلاً. أظن أنني قد بذلت حياتي كلها محاولاً حل مشكلات من هذا النوع[٤].

وفي رده على لانجفورد Langoford حاول مور الكشف عن منهجه التحليلي. وذهب مور إلى أن لانجفورد قد أخطأ عندما افترض أن التحليل الفلسفي ينصبُّ على العبارات اللغوية أو الألفاظ. إذ الهدف المحوري الذي يرتكز عليه التحليل عند مور ليس هو تحليل التعبيرات اللفظية، بل تحليل المفاهيم أو القضايا. وطالما أننا نعبر عن المفاهيم والقضايا في إطارات لغوية، فلا مندوحة لنا عند تحليل هذه المفاهيم والقضايا من تحليل العبارات والكلمات التي تُساق فيها. وعندما يتناول مور المفاهيم بالتحليل، فإن تحليله لايزيد على كونه منصباً على ما تعنيه العبارات اللغوية. ولعلَّ الذي دفع مور إلى إنكار اهتمامه بتحليل العبارات اللغوية هو افتراضه أن تحليلاً هذا شأنه سوف يكون نمطياً Syntactic خالصاً.

ليس المقصود بالتحليل عند مور ترجمة عبارة إلى عبارة تساويها في المعنى، بل لا بدَّ أن تجيء العبارة الثانية أكثر وضوحاً في المعنى من الأولى. إذ يمكن أن نحلل عبارة (مفهوم) «الحسن أخو الحسين» لو أبرزنا العناصر التي تنطوي عليها كلمة «أخو» فنقول: «ان الحسن والحسين ذكران، والأبوان اللذان أنجبا الحسن هما الوالدان اللذان أنجبا الحسين». وعلى هذا النحو تجيء العبارة الثانية تحليلاً للأولى، بينما لا تكون الأولى تحليلاً للثانية. وقد عبر ويزدم عن هذه العملية التحليلية بإيجاز في قوله: «إنك تحلل

---

(٤) Moore, G. E., «An Autobiography» in The Philosophy of G.E. Moore, edited by schlipp, P. A., 2nd ed, Tudor publishing Company, New York,1952, P. 14.

القضية «ق» إذا وجدت عبارة أخرى مثل «ق» تكشف عن مكنون «ق ١» ومعناها أكثر من «ق» نفسها»[٥].

أشار مور ـ يحذو في ذلك حذو لانجفورد ـ إلى المفهوم الذي يتم تحليله بوصفه موضوع التحليل analysandum، وإلى المفهوم ـ أو مجموعة المفاهيم ـ التي تتم به عملية التحليل بوصفه عناصر التحليل analysans. ووضع مور خمسة شروط يجب توافرها في تحليل المفهوم أو القضية حتى يكون مقبولا وهي[٦]:

١ ـ لا يستطيع المرء معرفة أن موضوع التحليل ينطبق على شيء ما لم يعرف أن عناصر التحليل تنطبق عليه.

٢ ـ لا يستطيع المرء أن يتحقق أن موضوع التحليل يتم تطبيقه ما لم يتحقق من أن عناصر التحليل يتم تطبيقها.

٣ ـ أي تعبير يعبر عن موضوع التحليل يجب أن يكون مترادفاً مع التعبير الذي يعبر عن عناصر التحليل.

٤ ـ التعبير المستخدم لعناصر التحليل يجب أن يذكر بوضوح المفاهيم التي لم يذكرها التعبير المستخدم لموضوع التحليل.

٥ ـ التعبير المستخدم لعناصر التحليل يجب أن يذكر الطريقة التي ترتبط بها المفاهيم التي يذكرها موضوع التحليل.

(٤) لقد تابع رسل زميله مور في الثورة ضد الهيجلية مستخدماً المنهج التحليلي. ولكن، على الرغم من اتفاقهما في هذه الثورة، فقد كان لكل منهما نقطة بداية مختلفة؛ إذ انصبَّ اهتمام مور على القول باستقلال الواقع عن المعرفة، ورفض كل الجهاز الكانتي الخاص بالحدوس والمقولات «الأولية» التي تشكل التجربة وليس العالم الخارجي، وقد وافقه رسل على ذلك متحمساً، إلاَّ أنه كان أكثر اهتماماً من مور ببعض الأمور المنطقية البحتة، وعلى وجه الخصوص نظرية العلاقات الخارجية. ولعل هذا يرجع إلى تأثر رسل بالتعارض الذي رآه قائماً بين العلم المعاصر والميتافيزيقا المثالية، بينما كانت نقطة بداية

---

(٥) Wisdom, J.,«Moore's Technique», in The Philosophy of G. E. Moore, p. 425 .

(٦) Ayer, A.J., Russell and Moore, The Analytical Heritage, Macmillan, London, 1971, pp. 221-222 .

مور التعارض بين نظرة الحس المشترك للعالم والنظرة المثالية له[٧].

وعلى حين يتفق مور ورسل على القول بأن الفلسفة تحليل في جوهرها، نجد أن هدف التحليل عند مور يختلف عنه عند رسل. فإذا كان هدف التحليل عند مور ليس اكتشاف حقائق أو معرفة جديدة عن العالم، بل توضيح ما نعرفه بالفعل، فإن من بين أهداف التحليل عند رسل ازدياد معرفتنا بالعالم الخارجي.

بدأ رسل باتخاذ موقف مور من الحس المشترك، واعتقد بأن كل شيء يقرر الحس المشترك - غير متأثر بفلسفة أو لاهوت - أنه واقعي فهو واقعي. ولكن رسل تخلى عن هذا الموقف بعد ذلك ونبذ القول بصدق اعتقادات الحس المشترك. «فإذا كان مور يعد الحس المشترك نوعاً من المطلق الابستمولوجي، فإن رسل لا يعده سوى صورة فجة غير منقحة للمعرفة العلمية. إذ أن العلم يذهب - في اعتقاده - إلى أبعد مما يذهب إليه الحس المشترك وكان يهدف في فلسفته للوصول إلى ما اعتقد أنه الدقة واليقين العلمي، وكان يأمل أن يجمع بين منهج ليبنتز - أي التجريبية والعقلية - لكي يكتشف إطاراً ميتافيزيقيا تتلاءم داخله مكتشفات العلم والسهولة العقلية، فإذا لم يكن هذا النسق متفقاً مع ما يقول به الحس المشترك لكان هذا أمراً سيئاً بالنسبة لهذا الأخير»[٨].

إذا كان مور قد ذهب إلى القول بصدق اعتقادات الحس المشرك، فإنه قد رأى أن تحليل اللغة العادية يفضي بنا إلى إثبات ما يعتقده الحس المشترك. ومن هنا أخذ يحلل القضايا الفلسفية التي يتم التعبير عنها باللغة العادية بقصد تحديد ما تعنيه هذه القضايا على وجه الدقة. وهذا على خلاف رسل الذي نقد اللغة العادية بحجة أنها عاجزة عن التعبير بدقة عن المفاهيم العلمية، فضلاً عن أنها كثيراً ما تضللنا بنظمها السيء وبألفاظها الغامضة. فاللغة العادية تخلط بين الشكل النحوي للعبارات والشكل المنطقي لها. فقولنا مثلاً «الخيل لاتخور» و«العنقاوات ليست موجودة» عبارتان لهما صورة نحوية واحدة، لكن على حين تنفي العبارة الأولى أن كائنات معينة (هي الخيل) تتصف بصفة معينة (هي الخوار)، نجد أن العبارة الثانية لا تنفي أن العنقاوات تتصف بصفة الوجود، بل إنها تقول بالأحرى إنه ليس من بين الكائنات في العالم ما تتصف بكونها عنقاء. وطالما أن الصورة النحوية للعبارات مضللة على هذا النحو ولا تكشف عن الصورة المنطقية الحقيقة التي

(٧) د. محمد مهران: المرجع السابق، ص ٢٣.

(٨) د. محمد مهران: المرجع السابق، ص ٢٥.

تعبر عنها العبارات، فلا مندوحة لنا من أن نستبدل بها تعبيرات ذات صورة منطقية صحيحة، ولعل هذا ما جعل رسل يحاول وضع لغة منطقية أو مثالية.

(٥) ويُعَدّ فتجنشتين الرائد الثالث من رواد الفلسفة التحليلية إلى جانب مور ورسل، بل إن الفلسفة من حيث هي تحليل لتتضح كأشد ما يكون الوضوح في فلسفة فتجنشتين، فهو يستخدم التحليل بوصفه منهجاً في الفلسفة لا كغاية فلسفية. ويقترب مفهوم فتجنشتين للفلسفة من مفهوم مور لها إلى حد كبير، وذلك على خلاف تصور رسل لها إلى حد ما. فإذا كان مور يرى أن مهمة الفلسفة هي توضيح ما نعرفه بالفعل وليس إضافة معرفة جديدة، فإن الفلسفة عند فتجنشتين فاعلية تنصبُّ على التوضيح المنطقي للأفكار، فنراه يقول: «إن موضوع الفلسفة هو التوضيح المنطقي للأفكار. فالفلسفة ليست نظرية من النظريات بل هي فاعلية. ولذا يتكون العمل الفلسفي أساساً من توضيحات. ولا تكون نتيجة الفلسفة عددا من القضايا الفلسفية، إنما هي توضيح للقضايا. فالفلسفة يجب أن تعمل على توضيح وتحديد الأفكار بكل دقة، وإلاَّ ظلت تلك الأفكار معتمة ومبهمة - إذا جاز لنا هذا الوصف»[٩].

وهكذا تتلخص وظيفة الفلسفة عند فتجنشتين في توضيح منطق اللغة والفحص الدقيق لكيفية عملها، إذ أن العجز عن فهم طريقة عمل لغتنا يفضي بنا إلى نوع من «القلق اللغوي» Linguistic anxiety الذي يكشف عن ذاته في محاولة الفلاسفة طرح الأسئلة الميتافيزيقية والاجابة عليها. وإذا وضعنا أصابعنا على بؤرة الداء ومنبع القلق، فسرعان ما تتحلل المشكلات الفلسفية وتتوارى، ومن هنا كانت الفلسفة عند فتجنشتين نشاطاً علاجياً Therapeutic. يقول فتجنشتين إن «معظم القضايا والأسئلة التي كتبت عن أمور فلسفية، ليست كاذبة، بل هي خالية من المعنى. فلسنا نستطيع إذن أن نجيب عن أسئلة من هذا القبيل وكل ما يسعنا هو أن نقرر عنها أنها خالية من المعنى، فمعظم الأسئلة والقضايا التي يقولها الفلاسفة إنما تنشأ عن حقيقة كوننا لا نفهم منطق لغتنا (فهي أسئلة من نفس نوع السؤال الذي يبحث فيما إذا كان الخير هو نفسه الجميل على نحو التقريب) وإذن فلا عجب، إذا عرفنا أن أعمق المشكلات ليست في حقيقتها مشكلات على الاطلاق»[١٠]. ولا تختلف وظيفة الفلسفة عند فتجنشتين كما هي معروضة في «الرسالة» عنها في كتاباته

(٩) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، ترجمة د. عزمي إسلام، مراجعة وتقديم د. زكي نجيب محمود، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، الفقرة١١٢، ٤، ص٩١.

(١٠) المرجع السابق، الفقرة ٤،٠٠٣، ص ٨٣.

المتأخرة. فنراه يقول في «الفحوص الفلسفية»: «يتم حل المشكلات - لا بتقديم حقائق جديدة، بل بترتيب ما سبق أن عرفناه. فالفلسفة معركة ضد افتتان عقولنا باللغة»[١١].

(٦) إلى جانب هؤلاء الرواد الثلاثة للفلسفة التحليلية توجد اتجاهات أخرى لعل أشهرها هي حركة الوضعية المنطقية، التي شكلت جماعة ڤينا معظم أفكارها. ضمت الوضعية المنطقية عدة أسماء من بينها «شليك» مؤسس جماعة ڤينا و«فايزمان» (الذي أخذ في تفكيره المتأخر بموقف قريب من موقف فتجنشتين المتأخر ومدرسة أكسفورد) و«كارناب» و«فايجل» و«كرافت» و«جودل» و«كاوفمان» و«آير» وغيرهم. وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين فلاسفة الوضعية المنطقية، فإنهم قد اتفقوا على عدة مبادىء تمثل المحاور الرئيسية التي ترتكز عليها حركتهم الفلسفية، وأهمها:

١ - الفلسفة تحليلية.

٢ - الفلسفة علمية.

٣ - القضايا تحليلية أو تركيبية.

٤ - الميتافيريقا لغو.

وتنتج هذه المحاور الأربعة عن تصور معين لوظيفة اللغة وكيفية عملها. لقد ميز الوضعيون المناطقة بين وظيفتين رئيسيتين للغة، إحداهما هي الوظيفة المعرفية التي تستخدم اللغة فيها كأداة تشير إلى وقائع وأشياء موجودة في العالم الخارجي، ولا تزيد مهمة اللغة بذلك على أن تجيء تصويرا لهذه الوقائع وتلك الأشياء. أما الوظيفة الثانية للغة فهي الوظيفة الانفعالية ومفادها أن الانسان قد يستعمل اللغة أحيانا للتعبير عن مشاعر وانفعالات قد تضطرب بها نفسه كما هو الحال عند الشاعر مثلاً، ويدخل في إطار هذه الوظيفة استعمالات معينة للغة تشغل بعض الفلاسفة وتتمثل في العبارات التي تعالج مسائل الأخلاق والميتافيزيقا والجمال. ولو اكتفى فلاسفة الوضعية المنطقية بالتمييز بين وظيفتين للغة وبالتالي بين نمطين من العبارات دأبت الفلسفة الكلاسيكية على الخلط بينهما، مـا كان هناك مشكلة، ولوقف تاريخ الفلسفة تجاه هذا التمييز بالتقدير والاجلال. ولكن هؤلاء الفلاسفة أصروا على أن العبارات التجريبية هي العبارات ذات المعنى

(١١) Wittgenstein, L. Philosophical Investigations, Translated by G. E. M. Anscombe, Basil Black-well, Oxford, 1963, part 1, sec. 109.

ـ بالاضافة إلى قضايا تحصيل الحاصل ـ وحذفوا كل ما عداها من عبارات من دائرة المعنى مثل عبارات الميتافيزيقا والأخلاق والجمال بحجة أننا لا نجد لها من وقائع العالم ما تطابقه. وتحددت بالتالي مهمة العبارة ذات المعنى في وصف أو تصوير حالة من حالات الوجود الخارجي، ثم يجيء الحكم على هذه العبارة بعد ذلك بالصدق أو بالكذب بناء على قابلية هذه العبارة للتحقق. وإذا أراد الفيلسوف أن يجعل اللغة موضوعاً لبحثه، فليس أمامه سوى اللغة في هذه الوظيفة المعرفية مضافاً إلى ذلك البحث في العبارة اللغوية من حيث بنيتها ومعناها.

(٧) غير أن هذا التصور للغة من حيث هي موضوع للبحث الفلسفي يطرح مشكلة مفادها: ما الذي يمكن أن نفعله بكل أنواع العبارات الأخرى التي لا تقوم بوصف الوجود الخارجي، وليس لها صلة البتة بالصدق والكذب؟ ماذا نحن فاعلون بالجمل الطلبية (بالأمر والنهي)، والجمل الاستفهامية، وغيرها من الجمل؟ إن هذه الجمل غير قابلة للتحقق، فهل يصح الحكم عليها بأنها خالية من المعنى؟

الجواب عند فتجنشتين المتأخر بالنفي. لقد ذهب فتجنشتين في «الرسالة» إلى أن وظيفة اللغة المشروعة فلسفياً هي التسمية أو الوصف أو الاشارة، وترتب على هذا تصور معين للمعنى مفاده أن معنى أية كلمة هو الشيء الذي تمثله أو تشير إليه، والاسم يعني الشيء والشيء هو معناه، غير أنه في كتاباته المتأخرة قد أضطر إزاء تنوع استعمالات اللغة واختلافها إلى اصطناع حيلة جديدة هي ألعاب اللغة. ورفض تقسيم المناطقة للجملة إلى ثلاثة أنواع هي التقرير والاستفهام والأمر بحجة أن هناك أنواعا مختلفة لا تحصى من الاستعمال للجمل والكلمات، وانبثقت عن هذا نظرية الاستعمال التي فحواها أن معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة.

أما جواب مدرسة أكسفورد على السؤال المطرح فقد جاء بالنفي أيضاً. ولكن، ما هي مدرسة أكسفورد، وما منحاها في البحث؟ كان فتجنشتين يحاضر في كمبردج منذ عام ١٩٣٠ وقد حاول في هذه الفترة التخلص من بعض الأفكار التي طرحها في «الرسالة» داعياً في الآن ذاته إلى أفكار أخرى كانت بمثابة إرهاصات لأفكاره المتأخرة. وتأثر مجموعة من فلاسفة كمبردج الشبان بهذه الأفكار تأثراً كبيراً والتفوا حول فتجنشتين على

هيئة مدرسة عرفت باسم مدرسة كمبردج. ومن أبرز فلاسفة هذه المدرسة «ويزدوم» J. Wisdom الذي طور فكرة فتجنشتين عن الفلسفة بوصفها نشاطاً علاجياً إلى أبعد الحدود، ومن بين أعضائها أيضاً «مالكولم» N. Malcolm و «بول» G. A. Paul و «ليزرويتز» M. Lazerowitz و «انسكومب» G. E. M. A. Anscombe و «فايزمان» F. Waismann.

غير أن مركز الاهتمام الفلسفي في انجلترا قد تحول بعد وفاة فتجنشتين من كمبردج إلى أكسفورد تحت ريادة «أوستن» J. L. Austin و «رايل» G. Ryle وسار في ركابهما «ستراوسون» P. F. Strawson و «هيرت» H. L. A. Hart و«هامبشير» S. Hampshir و «تولمن» S.E.Toulmin و«هير» R. M. Hare و «نويل سميث» P. Nowell-Smith و «أشعيا برلين» I. Berlin و «وارنوك» G. Warnok وشكلت كتابات هؤلاء جميعاً الحركة الفلسفية التي عرفت باسم «مدرسة أكسفورد» أو «فلاسفة أكسفورد» أو «فلسفة اللغة العادية».

لقد أثيرت في العقد الخامس من القرن العشرين مسألة دار بشأنها نقاش طويل داخل أكسفورد وخارجها على حد سواء تتمثل في السؤال عما إذا كانت أعمال هؤلاء الفلاسفة تشكل حركة من نوع ما. على أن هذا السؤال لم يشغل هؤلاء الفلاسفة كثيراً أو لعله لا يشغلهم تماماً، وعندما يطرح ينكرون أنهم يشكلون حركة بالمعنى الذي تكون فيه الوضعية المنطقية ـ مثلا ـ حركة فلسفية. حتى أن رايل ينكر أن تكون هناك أية وحدة أساسية فيما بينهم. ومن ناحية ثانية، يجد أوستن قدرا من وحدة الإجراء بين بعضهم. ولكنهم في ممارستهم الفلسفية لا يحفلون بما إذا كان عملهم يشكل حركة، أو وحدة، أو حتى مجرد تشابه عائلي، أم لا يشكل. واهتمامهم الرئيسي هو حل مشكلات فلسفية جزئية محددة، ويتجنبون مناقشة ما وراء الفلسفة. ويرفضون الشعارات العامة من قبيل «الفلسفة هي البناء المنطقي للغة» أو الشعارات المحددة مثل «معنى القضية هو منهج تحقيقها»[١٢].

ولكن، ما هي المصادر التي قامت عليها فلسفة أكسفورد؟ يمكن التماس ثلاثة مصادر أساسية معترف بها لهذه الفلسفة على النحو التالي[١٣]:

---

(١٢) Weitz, M,«Oxford Philosophy», Philosophical Review, Vol. LXII, 1953, p. 187.

(١٣) Ibid, p. 189.

١ ـ أعمال كل من «برتشارد»[١٤] Prichard و «روس» [١٥]Rose وذلك لعنايتهما بالخواص اللغوية للمسائل الأخلاقية.

٢ ـ كتابات فتجنشتين المتأخر وويزدوم وبرايسPrice[١٦] ورايل لأنهم قادوا الثورة ضد الفلسفة التقليدية في أكسفورد في أواخر العقد الثاني من هذا القرن.

٣ ـ مجموعات المناقشة الأسبوعية التي كانت تضم عدداً من أساتذة أكسفورد الشبان وخاصة أوستن وبرلين.

ويعتبر المصدر الثالث أكثر هذه المصادر أهمية فيما يرى برلين. إذ يقول: لقد نشأ الاتجاه الفلسفي ـ الذي عرف فيما بعد باسم مدرسة أكسفورد ـ بصورة أساسية في المناقشات الأسبوعية التي كانت تدور بين جماعة قليلة العدد من فلاسفة أكسفورد الشبان ـ كان أكبرهم سناً في السابعة والعشرين ـ وبدأ ذلك في العام الجامعي ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧[١٧] وفي آخر صيف ١٩٣٦ اقترح أوستن أن نعقد مناقشات فلسفية دورية حول الموضوعات التي تشغلنا ويحفل بها معاصرونا من فلاسفة أكسفورد. وأراد أن تلتقي المجموعة على نحو غير رسمي، وبدون أي تفكير في نشر نتائجنا (حتى لو توصلنا إلى أية نتائج) واتفقنا على أن ندعو آير وماك ناب Mac Nabb ووزليWoozley الذين كانوا يدرسون الفلسفة في أكسفورد عندئذ. وانضم إلى هؤلاء ستيورات هامبشير وماك كينونMackinnon. وبدأت اللقاءات في وقت ما من ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ (وأظن في ربيع سنة

---

(١٤) هارولد آرثر برتشارد(١٨٧١ ـ ١٩٤٧): استاذ كرسي هوايت للفلسفة الأخلاقية بجامعة أكسفورد وكان أبرز أعضاء الحركة الواقعية التي قامت بتلك الجامعة والتي كان كوك ولسون زعيماً لها. ومن كتاباته «نظرية المعرفة عند كانط» ١٩٠٩. وكان لبحثه «هل تقوم الفلسفة الأخلاقية على خطأ؟» ١٩١٣ أثر كبير في احياء الأخلاق الحدسية، وله أيضاً كتاب «الواجب والجهل بالواقع» ١٩٣٢.

(١٥) وليم دافيد روس (١٨٧٧ ـ ١٩٤٠) كان عميداً لكلية أوريل بجامعة أكسفورد. عرف أكثر ما عرف باهتمامه بفلسفة أرسطو؛ إذ أن طبعاته لكتب أرسطو في «الميتافيزيقا» و«الطبيعيات» و«التحليلات» مع الشرح والتحليل تعتبر من أكثر الاعمال أهمية عن أرسطو في القرن العشرين. زد على هذا رجوع الفضل إليه أكثر من غيره في صياغة الأخلاق الحدسية صياغة جديدة في العصر الحديث. ومن كتاباته «الفعل الصواب والفعل الخير» و«أساس الأخلاق».

(١٦) هنري هابرلي برايس (المولود في ١٨٩٩) فيلسوف انجليزي، استاذ كرسي ويكم للمنطق، وزميل بنيوكوليدج بجامعة أكسفورد. حفل أكثر ما حفل بموضوع الإدراك الحسي وفلسفة العقل. ومن مؤلفاته «الإدراك الحسي» و«التفكير والخبرة».

(١٧) Berlin, I.«Austin and The Early Beginnings of Oxford philosophy», in Essays on J. L. Austin, by Berlin, I, (and others), The Clarendon press, Oxford, 1971, p. 1.

١٩٣٧) وجرت هذه اللقاءات في يوم الخميس من كل أسبوع في حجرات بكلية أول سولزAll souls بعد الغداء، واستمرت ـ مع فترات انقطاع قليلة ـ حتى صيف عام ١٩٣٩. وكان عدد الموضوعات الرئيسية المطروحة للمناقشة والبحث أربعة هي:

١ ـ الادراك الحسي؛ نظريات عن المعطيات الحسية كما ناقشها برايس وبرود.

٢ ـ الحقائق الأوليةA priori، أعني القضايا التي ظهر أنها صادقة أو كاذبة بالضرورة، ومع ذلك لا يبدو أنها قابلة للرد إلى قواعد أو تعريفات.

٣ ـ التحقق والسمة المنطقية للعبارات غير الواقعية التي كان يطلق عليها في تلك الأيام اسم الافتراضات التي لم يتم التحقق منها أو اللاوقائع.

٤ ـ معرفتنا بالعقول الأخرى[١٨].

وثمة مصدر آخر نادرا ما يشار إليه مع أنه من المصادر الهامة لفلسفة أكسفورد: إنه برتراند رسل. فقد كانت مهاجمة رسل «اللعبة المفضلة» في أكسفورد الأمر الذي أدى إلى نسيان ما أسهم به في تشكيل التصور الرئيسي لفلسفة أكسفورد. فلو قارنا ـ على سبيل المثال ـ كتاب رسل «معرفتنا بالعالم الخارجي» بكتاب رايل «مفهوم الذهن» ـ وكلاهما قمة في بناء فلسفة بطريقتين مختلفتين ـ لوجدنا انهما يقومان على تصور واحد للفلسفة من حيث المنطق. إن التهكم الأساسي في «مفهوم الذهن» هو تقريباً تفنيد آراء رسل رأيا رأيا. والمنطق ـ فيما يرى رايل ـ هو أساساً توضيح المفاهيم واستعمال التعبيرات. وتفضي متابعته ـ من بين ما تفضي إليه ـ إلى إنكار النظرية الرئيسية في كتاب «معرفتنا بالعالم الخارجي» بقدر ما يمثل هذا الكتاب نسخة معدلة من التقليد الديكارتي. إن ما فعله رايل في «مفهوم الذهن»، وهو ما فعله جميع فلاسفة أكسفورد هو أنهم قد أخذوا بصورة جادة ـ وبطريقة ما كان يحلم بها رسل ـ نصحه بالبحث عن الجذور المنطقية للنظريات. وما كشفوا عنه النقاب ـ وبخاصة في تربة لحديقة متنوعة المفاهيم، وعكس ما زعم رسل وجوده ـ هو الذي أقام بينه وبينهم الاختلافات الشاسعة[١٩].

لقد اعتقد فتجنشتين وفلاسفة أكسفورد بأن ثمة شيئاً ما خطأ في مناهج الفلاسفة السابقين وأن المنهج الصحيح لحل المشكلات الفلسفية لا بد أن يتضمن دراسة دقيقة

---

(١٨) Ibid, p. 9

(١٩) Weitz, M., op. cit., pp. 189-190

لمنطق اللغة. والحقيقة أن هذه النقطة عرضة دائماً لسوء الفهم «ذلك أن أي فيلسوف يستعمل منهجاً جديداً من شأنه أن يعطي ـ على الأرجح ـ انطباعاً بأنه في الواقع لا يمارس فلسفة على الأطلاق، بل يمارس موضوعاً آخر، موضوعاً يمثل في ذهنه أحياناً موقع الفلسفة. والناس يميلون إلى هذا الانطباع خصوصاً حينما يكون ذلك الموضوع الآخر هو اللغة. فشيء ما سطحي مثل دراسة اللغة كيف يستطيع أن يقودنا إلى حل أي من المشكلات الفلسفية العميقة؟»[٢٠]

غير أن اللغة التي حفل فلاسفة أكسفورد بفحص منطقها هي اللغة العادية، وذلك على خلاف رسل والوضعيين المناطقة الذين حاولوا الاستعانة بلغات اصطناعية ذات صياغة صورية عالية، وهذا يعني اختيار فلاسفة أكسفورد لنقطة بداية مختلفة. فقد اقتنع هؤلاء الفلاسفة بصورة واضحة أن المرء عندما يقرر التفلسف يجب عليه أن يبدأ حيث يكون أفضل منْ البدء من أي مكان آخر. ويناشد ما يغرينا أن نترك المرء حيث هو، ونتطلع إلى قفزة نحو نقطة بداية معينة تبدو واعدة أكثر. «فالمفكرون الدينيون ـ على سبيل المثال ـ متلهفون على البدء من الله، أو على الأقل متلهفون للوصول إليه بأسرع ما يمكن طالما أن كل شيء آخر في نظرهم يعتمد عليه جل شأنه. ويروم التجريبيون البدء بمعطيات الادراك الحسي، طالما أن تلك المعطيات هي وحدها القادرة على إقامة صحة الحقائق حول عالم الخبرة. أما الرياضيون المناطقة فإنهم تواقون إلى البدء بالكيانات المجردة التي تشكل عالمهم المختار، طالما أنهم على يقين أنه في هذه الحدود فقط يمكن تفسير أي شيء تفسيراً دقيقاً»[٢١].

ولكن، كيف نفترض الوصول من حيث نكون إلى نقطة بداية معقولة إلى حد بعيد، وكيف ندرك أنها النقطة الصحيحة التي يجب أن يقع عليها الاختيار من بين نقاط كثيرة؟

إن كل فلسفة تقدم إجابتها، ويتم تحديد الاجابة عن طريق الافتراضات الخاصة أو الركائز التي تقوم عليها هذه الفلسفة، والتي هي مرفوضة من أية فلسفة أخرى تعارضها.

---

(٢٠) Pears, D. «Wittgenstein and Austin», in British Analytical Philosophy, edited by Williams, B, and Montefiore, A. Routledge & Kegan Paul, London. The Humanities press, New York, 1971, p. 17

(٢١) Burtt, E. A. In Search of Philosophic understanding, George Allen & Unwin LTD, london, 1967, p. 40

وهكذا يجد الانسان نفسه أمام خيارات متباينة ولا يعرف أيها أقرب إلى الصواب. وهنا يتقدم فيلسوف اللغة العادية ناصحاً لنا بأن نعرض عن هذا الجدل الفلسفي وأن نبدأ توّاً من حيث نكون، ومعنى هذا أن نطرح التعريفات المثالية الكلمات الرئيسية في المشكلة موضع البحث، ثم نفحص الاستعمال العادي لهذه اللكمات كما يجرى في الحياة اليومية. وسنجد أنها أكثر تنوعاً في استعمالاتها وتضع كثيراً من التمييزات البالغة الدقة التي طالما غفل الفلاسفة عن ادراكها. ولعل مرجع هذا أن كلا منا يتقاسم صورة الحياة، في مجتمعه، ونستعمل من أجل التواصل بيننا وسائل اللغة التي تواضعنا عليها. وعندما ندرك هذا يصبح واضحاً أن الدروس المتنوعة والتمييزات الدقيقة التي تم اثباتها بشكل موثوق به من خلال استعمال اللغة هي دروس وتمييزات مدخرة الآن في هذه الاستعمالات العادية للكلام، ولا يمكن تجاهلها أو الانحراف عنها طالما أن تفكيرنا الخاص مرتبط بما تواضعنا عليه في اللغة.

إن فيلسوف اللغة العادية على ثقة أنه عندما يتحول تفكير المرء بهذه الطريقة من التعريفات المثالية، أي الاستعمالات العادية لها، فلا شك أنه سيدرك تنوعاً كبيراً للطرق التي يتم بها استعمال الكلمات، وسيدرك الافتراضات التي تكمن خلف الانحرافات الفلسفية عن هذه الطرق، والتي ستبدو خاطئة وغريبة عند افتضاح أمرها.

إذا كان الوضعيون المناطقة قد نظروا إلى الوصف (أو التقرير) على أنه الوظيفة النموذجية الجديرة بالبحث الفلسفي، وحاولوا بالتالي أن يجعلوا من العبارة التقريرية قالباً تُقَدُّ عليه عنوة كل صور التعبير اللغوي بحجة أن هذه العبارة هي وحدها ذات المعنى وفقاً لمبدأ إمكانية التحقق للمعنى، فإن فلاسفة أكسفورد قد نظروا إلى الوصف بوصفه وظيفة واحدة من بين وظائف كثيرة منوعة للغة؛ إذ توجد إلى جانب الوصف أغراض أخرى تستخدم من أجلها اللغة. فهناك السؤال، والأمر والنهي، والتعجب، والرجاء، وهلم جرا. الأمر الذي دفع فلاسفة أكسفورد إلى البحث عن قواعد الاستعمال، أي القواعد التي تحكم استعمال هذه العبارة أو تلك تحت هذا الظرف المعين أو ذاك، ومن ثم راحوا يبحثون عن المعنى في حدود الاستعمال اللغوي، وانتهوا إلى نظرية جديدة هي نظرية الاستعمال للمعنى.

ومن أجل إبراز هذه النظرية الجديدة قسمنا البحث إلى خمسة فصول تسبقهم مقدمة وتلحقهم خاتمة، عالجنا في الفصل الأول بعض المواقف الفلسفية من اللغة العادية ثم

أتبعناها بموقف فلاسفة أكسفورد منها. ثم ناقشنا في الفصل الثاني تصور فتجنشتين المبكر والمتأخر لوظيفة اللغة وقد أخذ في التصور المبكر بالنظرية التصويرية التي نتجت عنها نظرية في المعنى شبيهة بنظرية التحقق عند الوضعية المنطقية. غير أن فتجنشتين عندما حاول تجنب القصور الذي تبدى له من النظرية التصويرية عثر على حيلة جديدة هي ألعاب اللغة التي تمثل التصور المتأخر عنده لوظيفة اللغة، وهو التصور الذي نتجت عنه نظرية في المعنى استلهم بعض فلاسفة أكسفورد كثيراً من أصولها. وحاولنا في الفصلين الثالث والرابع عرض تصور فلسفة أكسفورد لتحليل وظيفة اللغة ممثلاً في المنطوقات الأدائية وأفعال الكلام عند أوستن وأصداء هذا التحليل عند بقية فلاسفة أكسفورد ثم أثره على مَنْ سار في ركابهم من فلاسفة اللغة. وأخيراً ناقشنا في الفصل الخامس نظرية التحقق للمعنى وكشفنا عن بعض مثالبها حتى نمكِّن لنظرية الاستعمال للمعنى التي تمثل حجر الزاوية في فلسفة أكسفورد.

ولم يكن في وسعنا أن نأتي في هذه الدراسة على شتى جوانب فلسفة أكسفورد؛ إذ أن هذا أمر دونه زحزة الجبل، وحسبنا اختيار بعض الجوانب التي تكشف بوضوح عن مكنون تلك الفلسفة، وتحقق الهدف المرجو من البحث. ولا يفوتنا ما في دراستنا من نقائص سنسعد كثيراً بمَنْ يضع يده عليها، ولمن يجد طريقة لتكملتها سنكون من الشاكرين.

ويطيب لي أخيراً أن أزجي الشكر جزيلاً والثناء جميلاً لاستاذي الدكتور محمد مهران شكراً وثناء أعبر بهما عن امتناني وعرفاني برعاية قد أحاطني بها منذ أن وجهني إلى دراسة هذا الموضوع ولا يزال، كما أتقدم بعظيم تقديري لاستاذي الدكتور محمد مدين الذي تفضل عليَّ بحسن توجيهه وإرشاده. وعلى الله قصد السبيل.

الفصل الأول

التحليل الفلسفي للغة العادية

١.١. تمهيد

يرتكز بحث العلاقة بين اللغة العادية والفلسفة ـ في إطار الفلسفة المعاصرة ـ على ثلاثة افتراضات هي:

١ ـ أن كثيراً من العبارات الفلسفية الهامة «تحيد» عن اللغة العادية.

٢ ـ أن هذه العبارات مضللة وتبدو غالباً غير هامة إلى حد ما عندما تُعَاد صياغتها بصورة صحيحة.

٣ ـ أن أية عبارة فلسفية تحيد عن اللغة العادية هي عبارة خاطئة.

يسلِّم كثير من الفلاسفة المعاصرين بالافتراضين الأول والثاني، غير أن الافتراض الثالث يمثِّل إشكالاً ضخماً بين هؤلاء الفلاسفة. فمنهم مَنْ أخذ به أخذ الواثق من صحته كما فعل فتجنشتين في كتاباته المتأخرة؛ إذ أنه يرى أن اللغة العادية صحيحة تماماً، وطالما أنها كذلك فأية عبارة تحيد عنها تعتبر خاطئة. كما يسلم به مالكولم في تفسيره اللغوي لدفاع مور عن الحس المشترك. ومن ناحية ثانية، فقد رفضه رسل عندما ذهب إلى أن اللغة العادية مليئة بالخلط واللّبْس والاشتراك في المعاني، ونزع إلى وضع لغة مثالية. فما هي اللغة العادية؟ وما الذي تنطوي عليه هذه المواقف السابقة؟ وما هو موقف فلاسفة أكسفورد منها؟

وفي محاولة لتحديد مفهوم اللغة العادية يقول رايل: «عندما يتحدث الناس عن استعمال اللغة العادية، فإن كلمة «عادي» تكون في مقابلة ضمنية أو صريحة مع «غير مألوف» و«سري» و«اصطلاحي» و«شعري» و«رمزي» أو أحياناً «قديم». وتعني كلمة «عادي» «مشترك» Common و«عامي»Colloquial و«دارج» Uernacular و«طبيعي»Natural . . . و«غير رمزي»Non-notational و«على كل لسان». وكلمة عادي

على تعارض عادة مع الأساليب التي تعرف قلة من الناس فقط كيفية استعمالها، مثل المصـطلحات الفنيـة والرمـوز الاصطنـاعية للمحـامين، واللاهـوتيين، والاقتصاديين، والفلاسفة، ورسامي الخرائط، والرياضيين، والمناطقة الرمزيين»[١]. ومع ذلك يرى رايل أنه لا يوجد حد فاصل بين كلمة «مشتركة» و«غير مشتركة»، و«اصطلاحية»، و«غير اصطلاحية» ويتساءل: «هل «كربوراتور» [السيارة] كلمة في الاستعمال المشترك أم فقط في الاستعمال غير المشترك إلى حد ما. وهل «التطريز» كلمة على شفاه كل رجل، أم على شفاه كل إمرأة فقط؟ وماذا عن «القتل الخطأ» و«التضخم المالي» و«خارج القسمة» و«تسلل»؟»[٢].

هناك إغراء قوي لربط اللغة العادية باللغة الطبيعية. غير أن هذا الربط لا يمكن أن يتم ببساطة. لأن اللغة الطبيعية ذاتها ـ كالانجليزية مثلاً ـ تتضمن مجموعة من المفردات الاصطلاحية وسيكون من الخطأ أن نقيم تعارضاً بين اللغة الانجليزية ولغة الفيزياء، على الرغم من أنهما لغتان متميزتان من النوع العام ذاته. فما يقال في الفيزياء قد يتم التعبير عنه ـ بصفة عامة ـ في اللغة الانجليزية، كما قد يتم التعبير عنه في اللغات الطبيعية الأخرى. وعلى هذا النحو، لا يمكن أن تتطابق اللغة العادية مع اللغة الانجليزية ـ أو أية لغة طبيعية أخرى ـ بل تتطابق فحسب على أفضل الفروض مع الجزء غير الاصطلاحي أو الجزء الدارج منها[٣].

ولكن، هل اللغة العادية صحيحة أم مليئة بالخلط، وهل تكفي لصياغة الأفكار الفلسفية أم ينبغي تجنبها عند صياغة هذه الأفكار والبحث عن لغة أخرى مثـالية؟ وهل الحيود عنها سيؤدي إلى الوقوع في براثن الإرتباك أم لا؟ تأتي الإجابة على هذه الأسئلة في صورة مواقف متباينة من اللغة العادية. وهي موقف كل من مور ورسل وفتجنشتين ومالكولم. والسبب في اختيار هذه المواقف واضح إلى حد كبير، إذ أنها تمثل المواقف التي انطلق منها موقف فلسفة أكسفورد، سواء بالقبول والتعديل تارة، أو بالرفض تارة أخرى. وسنعرض لها فيما يلي.

---

(١) Ryle, G. «**Ordinary Language**», The philosophyical Review, Vol. LXII, 1953, p. 167 .

(٢) Ibid, p. 168 .

(٣) Bird, G. **philosophical Tasks,** Hutchinson University library, London, 1972, p. 118 .

١ . ٢. مواقف فلسفية من اللغة العادية

أ.١.٢.١. موقف مور:

يعتبر جورج مور أول من وجه أنظار الفلاسفة إلى البحث في اللغة العادية، وذلك لأنه استهدف تحليل القضايا الفلسفية التي يتم التعبير عنها باللغة العادية بغية تحديد ما تعنيه تلك القضايا على وجه الدقة. إذ أننا كثيراً ما نطرح في الفلسفة أسئلة ونجيب عليها إجابات متباينة مما يترتب عليه صعوبات كثيرة لأننا لا نحدد بداية ما الذي نسأل عنه بالتحديد. وها هو مور يستهل كتابه «مبادىء الأخلاق» بقوله: «يبدو لي أن الصعوبات والإختلافات التي يزخر بها تاريخ علم الأخلاق ـ كما في سائر الدراسات الفلسفية الأخرى ـ ترجع أساساً إلى سبب بسيط للغاية؛ أعني، محاولة الإجابة على أسئلة بدون أن نتبين أولاً وعلى وجه الدقة حقيقة السؤال الذي سنجيب عليه. وأنا لا أعرف إلى أي مدى يصل الفلاسفة باستبعادهم مصدر الخطأ، إذا ما حاولوا الكشف عن السؤال الذي يطرحونه، قبل أن يشرعوا في الإجابة عليه؛ إذ أن جهد التحليل والتمييز صعب للغاية عادة: فكثيراً ما نخفق في القيام بالكشف المطلوب، حتى على الرغم من أننا نضع محاولة محددة للقيام بهذا»[٤].

ولهذا لم تكن المشكلة عند مور هي ماذا نعرف، بل المشكلة هي: ماذا نعني بهذا الذي نقول إننا نعرفه؟ وبعبارة أخرى، فإن غاية الفلسفة عنده ليست اكتشافاً لحقائق لم نكن نعرفها من قبل، بل هي توضيح ما سبق لنا معرفته. وأهم وسيلة لهذا التوضيح هي تحليل اللغة العادية. ويلجأ مور إلى اللغة العادية بوصفها اللغة المعبرة بشكل صادق عن التصورات والمفاهيم التي نتوصل إليها بالحس المشترك Common sense. فما هو الحس المشترك؟ وهل أسس مور دفاعه عن الحس المشترك على اللغة العادية، بحيث يعد دفاعه هذا دفاعاً عن اللغة العادية ضد الحيودات الفلسفية عنها؟

إن تعبير «الحس المشترك» ـ بمعناه العادي غير الاصطلاحي في اللغة الانجليزية ـ يعني «الحكم الصائب» أي الحذاقة الطبيعية، والإصابة العملية. غير أن لهذا التعبير في

(٤) Moore, G. E. **Principia Ethica**, Cambridge, the university press, 1948 preface, p. VII

الاستعمال الفلسفي معنى مخالفاً، فهو يؤخذ حرفياً ليعني «الفهم العام المشترك» أو على الاصح «المعتقدات العامة» المشتركة بين جميع الناس أو المعتقدات الناشئة عن إجماع الأكثرية[٥]. ولا تتضمن كلمة «حس» نوعاً من المَلَكَات، ولا تتضمن كلمة «مشترك» العصمة من الخطأ، فالشيء يوصف بأنه وجهة نظر الحس المشترك إذا كان يأخذ به أغلب الناس. ومن ثم فلا تؤلف آراء الحس المشترك ـ شأنها في ذلك شأن الحقائق الرياضية ـ موقفاً فلسفياً، وإنما هي بالأحرى كيان من المعطيات يكون بمنأى عن النقد الفلسفي ويمكن للفلسفة أن تبدأ منه[٦].

إذا كان الحس المشترك يعني المعتقدات العامة أو ما هو مفترض من معتقدات في الحياة اليومية، فما نوع هذه المعتقدات؟ إن جميع الناس سواء كانوا من أرفع العباقرة الخلاقيين أو كانوا أميين على غير حظ من قوة التخيل، يسمون الاشياء الحمراء «حمراء» والساخنة «ساخنة»، والأيام المشمسة «مشمسة». ومن هذه الأشياء والنعوت ـ وهي مشتركة بينهم جميعاً ـ يتوصلون إلى اعتقادات مشتركة. فهم جميعاً يعتقدون أن الطعام يسد الجوع، وأن الماء يطفىء النار، وأن فصول السنة ستظل وكل فصل منها يتلو الآخر حسب ترتيب منظم، وتنشأ مثل هذه المعتقدات عن أشد أنواع التجارب اليومية حظاً من البدائية. ولا شك في أن عدد هذه الاعتقادات يصعب تعيينه على وجه الدقة. ولكن من المحتمل أن تضاف معتقدات جديدة إلى هذا المخزون كلما مضى الجنس البشري متطوراً على مدى أزمان طويلة. وربما كان من الصحيح أيضاً القول بأنه ليس كل الناس يمتلكون نفس العدد من المعتقدات المشتركة، ولا كل اثنين يتفقان تماماً في تصور نفس الاهمية المنوطة بهذه المعتقدات. ولكن بالرغم من هذا يمكننا أن نقول: هناك معتقدات يشارك فيها الناس جميعاً، مثلما توجد صفات جسمية يشترك فيها جميع الناس، نعني أن جميع الناس يعملون أو يلبون حاجات بيولوجية أو اجتماعية، وأنهم على قدر ذلك يتأثرون بهذه الحاجات على النحو نفسه. «فالمعرفة المستمدة من معتقدات مشتركة» هي نتيجة هذا التأثر ومصدرها هو تجربة من أشد التجارب أهمية وشمولاً، أي التجربة الإنسانية في أدنى

---

(٥) رندال (جون هرمان) وبوخلر (جوستاس): مدخل إلى الفلسفة، ترجمة د. ملحم قربان، دار العلم للملايين، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت ـ نيويورك، ١٩٦٣، ص ٥٩.

(٦) محمد مدين: النظرية الاخلاقية عند جورج مور، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٢، ص ٥٣.

مراتبها البيولوجية والفيزيولوجية والاجتماعية. وكل ما هو ضروري للحصول عليها هو استعمال الحواس والذاكرة وأبسط درجات التفكير العقلي. ولكننا إذا تحدثنا عن هذه المعرفة المشتركة لم يكن لنا أن نتحدث عن «موقف» إذ أننا سنحصل على تلك المعرفة كيفما اتفق لا بفضل «أسلوب» نستخدمه. فهي معرفة لا تنتج عن البحث بل عن مجرد العيش. كما أنها معرفة غير مصحوبة بنقد وليس هناك معرفة أشد أولية منها(٧).

ولقد استهدف مور من دفاعه عن الحس المشترك أمرين:

أ ـ التأكيد على أن هناك عدداً من القضايا التي غالباً ما نؤكدها ونعتقد فيها تكون صادقة، وأن الفلاسفة الذين استهدفوا إنكارها لم يقدموا أسباباً وجيهة لدحضها.

٢ ـ التأكيد على أهمية التمييز بين صدق القضية وتحليلها، فإذا جاز الشك في تحليل القضية فلا يجوز الشك في صدقها.

ومن ثم يهاجم مور الفلاسفة الذين يضمنون مذاهبهم قضايا تتعارض مع الحس المشترك كزعم باركلي بأن الموضوعات الفيزيقية توجد فقط عندما يتم إدراكها، وزعم أفلاطون بأن الأجسام المادية ليست حقيقية، وإدعاء برادلي أن الزمان والمكان غير حقيقين، بالإضافة إلى الزعم بأن لا أحد يستطيع أن يعرف بيقين أن هناك شخصاً آخراً موجود(٨). ورد مور على هذه القضايا، وصاغ مالكولم هذه القضايا وردود مور عليها على هيئة حوار بين مور وفيلسوف كالتالي:

١ ـ فيلسوف: «لاتوجد أشياء مادية».

مور: «إنك مخطىء يقيناً، ها هي يد، وها هي أخرى، وهكذا يوجد على الأقل شيئين ماديين».

٢ ـ فيلسوف: «الزمان غير حقيقي».

مور: «إذا كنت تعني أنه لا تعقب أبداً أية حادثة حادثة أخرى أو تسبقها، فإنك مخطىء بلا شك؛ لأنني «بعد» الغداء ذهبت لأتريض، وبعد ذلك أخذت حماماً، وبعد ذلك احتسيت الشاي».

---

(٧) رندال (جون هرمان) وبوخلر (جوستاس): مدخل إلى الفلسفة، ترجمة د. ملحم قربان، ص ص ٥٩، ٦٠.

(٨) محمد مدين: النظرية الاخلاقية عند جورج مور، ص ٥٤.

٣ ـ فيلسوف: «المكان غير حقيقي».
مور: «إذا كانت تعني أنه لا يوجد شيء على يمين شيء آخر، أو على شماله، أو تحته، أو فوقه، فإنك مخطىء بلا شـك. لأنَّ هذه المحبرة على يسار هذا القلم، ورأسي فوقهما معاً».
٤ ـ فيلسوف: «لا أحد يدرك شيئاً مادياً».
مور: «إذا كنت تعني بكلمة «يدرك» «يسمع» و«يرى» و«يحس»، الخ، فلا يمكن أن يكون شيئاً أكثر من الكذب، لأنني الآن أرى وأحس هذه القطعة من الطباشير».
٥ ـ فيلسوف: «لا يوجد شيء مادي غير مدرك».
مور: «إن ما تقوله محال، طالما أن أحداً لم يدرك حجرة نومي حينما كنت نائماً ليلة البارحة ومع ذلك كانت موجودة بلا شك».
٦ ـ فيلسوف: «إن كل ما يراه الإنسان عندما ينظر إلى شيء هو جزء من ذهنه».
مور: «هذا المكتب الذي يراه كل منا الآن هو بلا شك ليس جزءا من ذهني، وفي الحقيقة، لم أر أبداً جزءا من ذهني».
٧ ـ فيلسوف: «كيف تثبت أن العبارة القائلة: إن إحساساتك ومشاعرك وتجاربك الخاصة هي الموجودة فقط، عبارة كاذبة؟».
مور: «بالطريقة التالية: إنني أعرف «أنك» تراني الآن وتسمعني. زد على ذلك إنني أعرف أن زوجتي تعاني من آلام الأسنان ويلزم نتيجة لذلك أن هناك إحساسات، ومشاعر، وتجارب غير التي تخصني».
٨ ـ فيلسوف: «إنك لا تعرف «يقيناً» أن هناك أية مشاعر أو خبرات غير خبراتك الخاصة».
مور: «على العكس تماماً، إنني أعرف بيقين مطلق أنك تراني الآن وتسمع ما أقول، وأعرف كذلك أن زوجتي تعاني من آلام الأسنان. ونتيجة لذلك فإنني أعرف بيقين مطلق أن هناك مشاعر وخبرات أخرى غير مشاعري وخبراتي».
٩ ـ فيلسوف: «إننا لا نعرف يقينا أن العالم لم يخلق منذ خمس دقائق، وأنه ممتلىء بالحفريات».
مور: «إنني أعرف يقينا أنني قد عشت وغيري من الناس طوال سنوات عديدة. وأن كثيراً من الناس قد عاشوا قبلنا، وأنه سيكون محالاً إنكار هذا».
١٠ ـ فيلسوف: «إننا لا نعرف يقينا صدق أية عبارة حول الاشياء المادية».

مور: «كل منا يعرف أن هناك عدة كراسي في هذه الحجرة، ومن العبث افتراض أننا لا نعرف هذا، بل نعتقده فقط، وأنه ربما لا يكون الواقع!».

١١ ـ فيلسوف: «كل العبارات التجريبية هي في الحقيقة فروض».

مور: «إن العبارة القائلة إنني تناولت إفطاري منذ ساعة هي عبارة تجريبية يقينا، وسيكون سخيفاً القول بأنها افتراض».

١٢ ـ فيلسوف: «العبارات الاولية A priori هي في الحقيقة قواعد للنحو».

مور: «إن ٦ مضروبة في ٩ تساوي ٥٤ هي عبارة أولية، ولكن من الخطأ أن نسميها قاعدة للنحو»[٩].

ويؤكد مور أن القضايا التي أنكرتها المذاهب المثالية صادقة باعترافنا جميعاً، لأننا عرفناها بالحس المشترك وهي معرفة لا يجوز أن تكون موضع تساؤل. فأنا أعرف وغيري من الناس أنه «يوجد الآن جسم بشري حي هو جسمي. وقد ولد هذا الجسم في وقت معين في الماضي، وظل على وجوده منذ ذلك الحين؛ رغم تعرضه للتغير؛ فمثلاً كان لحظة ولادته ولمدة من الزمن بعد ولادته أصغر مما هو الآن. وظل منذ ولادته حتى الآن لصيقاً بالأرض غير بعيد عنها، وكانت هناك منذ ولادته أشياء أخرى كثيرة لها شكل وحجم في أبعاد ثلاثة وكان هذا الجسم على مسافات متفاوتة من هذه الاشياء»[١٠].

إن العبارات الفلسفية ودحض مور لها ـ في نظر مالكولم ـ عبارات لغوية خداعة، ومور يعطينا في الردود التي عرضناها نموذجاً لرؤية شيء ليس جزءا من ذهن الرائي، وما يفعله هو الاعتماد على (الحس اللغوي) الذي يشعرنا بالخطأ عندما نكون جالسين على الكراسي ثم نقول إننا نعتقد في وجودها ولا نعرفها بيقين أو نقول إن هناك احتمالاً في وجودها. ويجعلنا نشعر بأنه من الملائم في حالات معينة أن نقول إن المرء يرى قلماً أو مكتباً، ومن غير الملائم أن نقول إنه يرى جزءاً من ذهنه، فإن هذا مما يثير السخرية على حد قول ويزدم[١١].

---

(٩) Malcolm, N. «**Moore and ordinary Language**» in schlipp, p. A. (ed), **The philosophy of G. E. Moore**, 2nd ed, Tudor publishing Company, New york, 1952, pp. 346-347

(١٠) Moore, G. E. «**A Defence of Common Sense**», in Muirhead, J. H. (ed.), **Contemporary British philosophy**, Vol. 11, London, Allen & Unwin, New York, Macmillan, 1952, pp. 194-195

(١١) محمد مدين: **النظرية الاخلاقية عند جورج مور**، ص ص ٦٣، ٦٤.

لقد حاول مالكولم ولازرويتز تفسير دفاع مور عن الحس المشترك تفسيراً لغوياً، فقد اعتقدا أن مور أسس دفاعه عن الحس المشترك على اللغة العادية، ودفاعه هذا دفاع عن اللغة العادية ضد الخارجين عليها. عندما يقول الفيلسوف «كل العبارات التجريبية فروض»، أو «كل العبارات الأوّلية A priori هي في الحقيقة قواعد للنحو»، فإن مور سرعان ما يهجم في الحال لأنه يحس بالحيودات عن اللغة العادية المتضمنة في هذه الافتراضات. فهل «٤٩ ناقص ٢٢ تساوي ٢٧» قاعدة للنحو؟ وهل «هزمت اسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣» فرض؟ رباه ما هذه الطريقة السخيفة في الكلام! ويوضح لنا هجوم مور أن استعمالنا العادي لتعبيرات مثل «قاعدة للنحو» و «فرض» مختلف تماماً عن الذي تفترضه هذه الافتراضات الفلسفية. وإذا قال طفل يتعلم اللغة إن «٤٩ ناقص ٢٢ تساوي ٢٧ قاعدة للنحو» و «هزمت اسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣ فرض»، لوجب علينا أن نصحح له قوله، ونقول بأن هذه اللغة ليست طريقة صحيحة للكلام(١٢).

يتمثل تفلسف الغالبية العظمى من الفلاسفة ـ فيما يرى مالكولم ـ في رفضهم الحاد تقريباً للغة العادية، بينما يتمثل تفلسف مور في المقام الأول في تفنيده لآراء منكري اللغة العادية. وان الدور التاريخي العظيم لمور يكمن ـ حقيقة ـ في أنه ربما كان أول فيلسوف يدرك أن «أية عبارة فلسفية تحيد عن اللغة العادية هي عبارة خاطئة، وأنه دافع بقوة عن اللغة العادية ضد الحيودات الفلسفية عنها»(١٣).

وهكذا يلجأ مور إلى اللغة العادية بطرق شتى وخصوصاً كأساس للدفاع عن نظرياته الخاصة ودحض النظريات الاخرى، وهي على النحو التالي:(١٤).

أولاً: إظهار ما نعتقده جميعاً. إذا كنا جميعاً نؤكد شيئاً ما فمن المعقول افتراض أننا نعتقده. وإذا كنا نعتقده جميعاً، فيمكن أن نسميه باعتقاد الحس المشترك.

ثانياً: يشير مور مراراً وتكراراً في مناقشته لأية نظرية إلى الاستعمال العادي للتعبيرات الموجودة في هذه النظرية مع إشارة ضمنية إلى أننا نسلك الطريق الصحيح إذا التزمنا بهذا الاستعمال، وننحرف عن الصراط المستقيم إذا تخلينا عنه أو قمنا

---

(١٢) Malcolm, N, «Moore and ordinary language» op. cit, p. 362

(١٣) Ibid, p. 368

(١٤) White, A. R., G. E. Moore: A Critical Exposition, Basil Blackwell, Oxford, 1958, p. 32-34

بتصحيحه ويحتجب هذا عادة في الرأي الواضح القائل بأن الاستعمال العادي هو المعيار لصحة الاستعمال. وأن «ما يتعارض مع العرف» يكون غير صحيح. ولكن إلى أي مدى تختلف هاتين الطريقتين للاحتكام إلى اللغة العادية؟. إن الطريقة الأولى هي الاحتكام إلى «ما يقوله معظمنا»، والثانية هي الاحتكام إلى «كيف يتكلم معظمنا». وفي حين يتعلق «كيف يتكلم معظمنا» بالاسلوب وبالصواب المفهومي، أي بما هو ذو معنى وما هو خلو من المعنى، فإن «ما يقوله معظمنا» لا يتصل إلا بما هو مقبول بصورة مشتركة على أنه صحيح.

ثالثاً: تستعمل اللغة العادية بطرق عديدة على أنها محك لاختبار النظريات الفلسفية:

أ ـ يتم إثبات الحجج عن طريق الإشارة إلى استعمال التعبيرات المتضمنة فيها على أنه استعمال مناسب وصحيح تماماً. ويتم رفض الحجج الأخرى وذلك لأنها تنطوي على «مجرد إساءة استعمال اللغة». ولقد عرف الفلاسفة أن ما ينبغي أن يقصدوه بالتعبير هو على وجه الدقة ما سيقصده أي شخص آخر. وإن أي شخص عادي سوف يفهم المقصود، إذا سمع هذه الكلمات. وعندما يستعمل الفلاسفة كلمات اللغة العادية بطريقة تتعارض مع استعمالها العادي، فإن مور يذهب إلى رفض مذاهبهم بوصفها سخيفة.

ب ـ كثيراً ما نكتشف أن ما يقصده الفلاسفة من وراء أقوالهم يتعارض مع ما يعتقده الحس المشترك. ومور على يقين تماماً من أننا نتمسك دائماً في الحياة المشتركة بنظريات تختلف مع نظرياتنا الفلسفية. وكلما ظهرت هذه الاختلافات مع صدق اعتقادات الحس المشترك، فإن مور يرفض نظريات الفلاسفة بشدة ويسلم باعتقادات الحس المشترك.

جـ ـ وطالما أن مور يعتبر أن أحد الأسباب الرئيسية للأنواع المتباينة من التناقض الموجود في مذاهب الفلاسفة هو عبثهم باللغة العادية، فيجوز أن نقول إن هذا العبث يسم ملاحظاتهم على أنها «مضللة». ولعل التضليل ليس سبباً في حدّ ذاته لرفض النظرية الفلسفية؛ بل العقبة الكؤود التي تعترض هؤلاء الفلاسفة هي:

١ ـ إما أنهم يستعملون لغة عادية وصحيحة في حالة يتعارض فيها ما يقولونه مع اعتقادات الحس المشترك. أو

٢ ـ يستعملون مصطلحات خاصة بهم، وبالتالي لا يرتبط ما يقولونه باعتقادات

الحس المشترك بأية علاقة، فلا هو يثبتها ولا هو يدحضها. أو

٣ ـ ينتقلون من استعمال إلى آخر بغير علم فيقعون بذلك في المحال.

إن الاختلافات مع الاستعمال العادي تسم المذهب الفلسفي على أنه مضلل، ومعبر عنه بصورة غير صحيحة، وربما محال. والاختلافات مع الحس المشترك تسم المذهب الفلسفي على أنه خاطىء. ومن ناحية ثانية، إذا جاءت لغة الفيلسوف منسجمة مع اللغة العادية، يتم التعبير عن نظرياته ـ سواء كانت صحيحة أو خاطئة ـ تعبيراً صحيحاً.

وثمة مناقشة تتعلق بطبيعة لجوء مور إلى كل من الحس المشترك واللغة العادية. هل يمكن أن نميز بينهما أم لا؟. أمن الخطأ ـ كما يزعم وايتA.R.White ـ أن نخلط بينهما ونماثلهما؟، أم نوافق مالكولم على القول بأنه لا يوجد تمييز بينهما. ولكن إما أن نطرح اللجوء إلى الحس المشترك بوصفه غير متعلق بالفلسفة، أو نعيد تصنيفه ومماثلته باللجوء إلى اللغة العادية(١٥). يقول وايت (الذي لم يزعم فقط بأن مور قد ميز بين لجوئه إلى الحس المشترك ولجوئه إلى اللغة العادية، بل زعم أنه قد فعل كذلك، وإن القراءة الصحيحة لكتابات مور تظهر هذا): «إن اللجوء إلى اللغة العادية هو في رأيه [أي مور] تابع للجوء إلى الحس المشترك. ولقد عكس مالكولم والذين اتفقوا معه الأوضاع الصحيحة المتبادلة لهما»(١٦). وللانتقاص من أهمية لجوء مور إلى الحس المشترك يقول مالكولم «يكمن جوهر تكنيك مور لرفض العبارات الفلسفية في بيان أن هذه العبارات تتعارض مع اللغة العادية»(١٧).

والحقيقة ـ فيما يرى وارنوك ـ أن مور لم يعبر في أي موضع عن فكرة أن اللغة العادية صحيحة في ذاتها، ولم يجادل الفلاسفة الآخرين لمحاولاتهم استبعادها صراحة أو خفية. ويعرض مور القضية عرضاً مختلفاً تماماً؛ فما يدافع عنه هو دائماً «صدق» قضايا معينة مشتركة تماماً، وليس ملاءمة اللغة التي تم التعبير بها عن هذه القضايا ويأخذ بوجهة النظر القائلة إن الآخرين من الفلاسفة قد تمسكوا بمذاهب متعارضة مع «صدق» هذه

(١٥) Greig, G., «**Moore and Analysis**», in Ambrose, A., and Lazerowitz, M., (eds): G. E. Moore, **Essays in Retrospect,** London, George Allen&Unwin. New York, Humanities press, 1970, p. 250

(١٦) White, A. R., G. E. Moore: **A Critical Exposition,** p. 7

(١٧) Malcolm, N., «**Moore and ordinary language**» op. cit., p. 349

القضايا، وليس لأنهم رفضوا الاستعمال المشترك للكلمات[18].

ومع ذلك يعترف وارنوك بأن مور قد دافع بمعنى ما عن اللغة العادية؛ وذلك بمعنى أنه قد نظر إليها على أنها ملائمة لأغراضنا. واعتبر أن الطرق الاصطلاحية أو الطرق الأخرى غير المألوفة في الحديث غالباً ما يكون خطرها أكثر من نفعها. والأهم من هذا كله هو - بالتأكيد - الدفاع عن صدق عبارات الحس المشترك، مع أن تحليلها قد يكون صعباً والاصرار على أنه لا يمكن لحجة كائنة ما تكون أن تظهر أن هذه العبارات كاذبة، أو حتى مشكوك فيها[19].

إن مور نفسه قد رفض التفسير اللغوي لدفاعه عن الحس المشترك الذي قدمه مالكولم ولازرويتز، فقد قابل بدهشة النتيجة التي توصل إليها لازرويتز الذي زعم أن مور عندما كان يحاول بيان أن الزمن حقيقي فإن كل ما كان يستهدفه هو التوصية بأنه لا ينبغي أن نستخدم تعبيرات معينة على نحو مختلف عما نفعل بالفعل، ولكن مور يؤكد قائلاً «إنه إذا كان هذا هو كل ما فعلته فإني أكون قد ارتكبت خطأ فاحشاً وذلك لأني لم أعتقد هذا ولا أعتقده الآن». إن ما يكشف خطأ تناقضات الفلاسفة هو التباين بين هذه التناقضات واستبصارات الحس المشترك وليس مجرد الانحراف عن «اللغة» التي صيغت فيها هذه التناقضات وبين لغة الحس المشترك. فقد أصاب آيرAyer عندما قال إن مور لم يكن مهتماً بالاستخدام الجاري باعتباره كذلك، إنما بتدعيم وجهة نظر الحس المشترك للعالم. إن الحس المشترك إذا كان يتعلق بالمعتقد الجاري فلن يزيد دور اللغة الجارية عن كونها أداة لعرض آراء الحس المشترك ومن ثم لا تكون بحاجة إلى دفاع طالما أنها (أداة) للفيلسوف وليست (معطى). إن الذين أصروا على تفسير مور على هذا النحو كانوا ميالين لحد ما إلى ربط موقف مور بموقف فتجنشتين المتأخر. وطالما أن مور قد رفض هذا التفسير اللغوي لدفاعه، أعني رفضه اعتبار الدفاع مجرد بيان لاقناعات لفظية أو توصيات لفظية، فهل نستطيع الزعم بأن الذين أصروا على هذا التفسير قد فهموا «دفاع» مور على نحو أفضل مما فهمه هو؟[20].

---

(١٨) Warno G. J., **English philosophy Since 1900,** London, oxford Universkty press, New York, Toranto, 1961, P. 22.

(١٩) **Ibid, pp. 22-23**

(٢٠) محمد مدين: النظرية الأخلاقية عند جورج مور، ص ٧٥.

١.٢.٣. موقف رسل:

بدأ رسل باتخاذ موقف مور من الحس المشترك وبتعه في ثورته ضد الهيجلية الجديدة في انجلترا متمثلة في برادلي، وكشف رسل عن ذلك في الترجمة الذاتية الموجزة التي كتبها عن نفسه. وبعد الإشارة إلى تجاوزه للمرحلة الهيجلية نراه يقول: «لقد اجتاز مور أيضاً المرحلة الهيجلية، ولكنها كانت عنده أقصر زمناً منها عندي. وتولى قيادة الثورة، وتبعته وفي نفسي شعور بالتحرر. لقد زعم برادلي أن كل شيء يعتقده الحس المشترك هو مجرد مظهر؛ وجئنا نحن فعكسنا المسألة من طرف إلى آخر، واعتقدنا أن «كل شيء» يقرر الحس المشترك ـ غير متأثر بفلسفة أو لاهوت ـ أنه واقعي فهو واقعي واستبحنا لأنفسنا ـ وفي أنفسنا شعور الهارب من السجن ـ الاعتقاد بأن العشب أخضر، وأن الشمس والنجوم موجودة حتى لو لم يكن هناك إنسان يدركها»[٢١].

غير أن رسل قد تخلى عن هذا الموقف بعد ذلك ورفض القول بصدق اعتقادات الحس المشترك، وراح ينقد اللغة العادية بوصفها عاجزة عن التعبير بدقة عن المفاهيم العلمية كما أنها كثيراً ما تضللنا بنظمها Syntax السيء وبألفاظها الملتبسة. وها هو يقول «ينبغي في محاولتنا التفكير الجاد أن لا نقنع باللغة العادية، بما فيها من التباسات ومالها من نظم سيء. وأنا ما زلت على اقتناع بأن التشبث العنيد باللغة العادية في أفكارنا الخاصة هو واحد من المصاعب الأساسية في سبيل التقدم في الفلسفة. إن كثيراً من النظريات الحالية لا يمكن ترجمتها إلى «أية» لغة دقيقة. وأظن أن هذا هو السبب في عدم شيوع مثل هذه اللغة [المثالية]»[٢٢]. ويقول في هجومه على فلاسفة اللغة العادية «إنني لا أستطيع أن أدرك على الإطلاق لماذا لا تكون اللغة العادية ذاتها مليئة بالخلط»[٢٣]. ولكي تتحرر الفلسفة من هذا الخلط عليها أن تضع لذاتها لغة سليمة منطقياً هي اللغة الاصطناعية.

---

(٢١) Russell, B., «**My Mental Devolopment**», in schlipp, P. A. (ed.): **The philosophy of Bertrand Russell,** The Library of Living philosophers, Inc., Evanston, Illinois, 1946, p. 12

(٢٢) Russell, B., «**Reply to Criticism**» in schlipp, p. A. (ed): **The philosophy of Bertrand Russell,** p. 694

(٢٣) برتراند رسل: حكمة الغرب، الجزء الثاني، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، ترجمة د. فؤاد زكريا. سلسلة عالم المعرفة (٧٣) الكويت، ١٩٨٣، ص ٣١٣، ٣١٤.

يطلق رسل على هذه اللغة الاصطناعية عدة أسماء متشابهة إلى حد ما؛ ومن بين هذه الأسماء «اللغة الكاملة منطقياً» و«اللغة المنطقية الكاملة» و«اللغة المنطقية المثالية» و«اللغة المنطقية» و«اللغة المثالية». ومن الواضح من هذه الأسماء أن هذه اللغة قد وضعها الفلاسفة لأغراض المنطق أساساً[٢٤].

يمكن تعريف اللغة المثالية بأنها نظام من الرموزSymbolism سوف يتخلص تماماً من العيوب والاخطاء الفلسفية التي يزعم رسل أن اللغة العادية تزخر بها[٢٥]. ويرتبط النزوع إلى وضع لغة مثالية بعملية التحليل وبخاصة بنظرية الذرية المنطقية التي قال بها رسل وفتجنشتين، وهي نظرية تشترك في الكثير مع نظريات أسبق منها عن المكونات النهائية البسيطة التي قال بها العقلانيون. وهذه الفكرة هي أساس جميع محاولات وضع لغة كاملة تعبر عن كل شيء بأقصى قدر من الدقة[٢٦].

ولكن لا يجب أن نفهم من ذلك أن رسل قد وضع بالفعل مثل هذه اللغة وتحققت على يديه تحققاً كاملاً. فاللغة المنطقية التي طورها في «برنكبيا ماتماتيكا» ليست إلا مجرد مثال غير كامل للغة المطلوبة. ولكن هل يقصد رسل من وراء محاولته هذه أن تكون اللغة المثالية لغة فلسفية؟. الحق أن رسل في كتاباته المتقدمة كان يقصد ـ فيما يبدو ـ أن يجعل منها بالفعل لغة فلسفية أعم من أن يقتصر استخدامها في مجالات معينة. بل لعله كان في هذا يأمل أن يحقق «اللغة العالمية» التي كان يصبو إليها ليبنتز. فقد سلم بالفعل مع ليبنتز بأن كل ما هو مركب إنما يتكون من بسائط. وأن هدف التحليل هو التوصل إلى هذه البسائط ومن هنا جاءت الحاجة إلى وضع لغة مثالية تعبر عن هذه البسائط التي بدت في تلك المرحلة بسائط مطلقة. ولكنه انتهى إلى رفض القول بامكان معرفة أن هناك بسائط، أو بمعنى أدق أن ما نصل إليه بالتحليل ليس هو بسائط مطلقة بل نسبية. فقد كان لا بد له أن يعيد النظر في مجالات الإفادة من اللغة المثالية، فجاء في أعماله المتأخرة ليحاول التضييق من هذه المجالات لتقتصر على مجالات معينة على وجه لا نستطيع معه إمكان القول بأنها لغة فلسفية عامة، بل لغة نستخدمها في بعض المجالات حيث تعجز اللغة

(٢٤) د. محمد مهران: فلسفة برتراند رسل، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٧٢.

(٢٥) Black, M. «**Russell's philosophy of Language**», in Schlipp, p. A. (ed): **The philosophy of Bertrand Russell**, p. 251. FF

(٢٦) برتراند رسل: حكمة الغرب، الجزء الثاني، ترجمة د. فؤاد زكريا، ص ٣١٢.

الجارية[٢٧]. فنراه يقول في رده على «بلاك» الذي ذهب إلى القول بأن رسل يدعو إلى لغة مثالية: «إنني لم أقصد مطلقاً الإلحاح بصورة جادة على أنه يجب ابتكار مثل هذه اللغة، اللهم إلا في مجالات معينة ومن أجل مشكلات معينة»[٢٨].

وهكذا نرى رسل يقترب أخيراً من موقف مور وفتجنشتين فيما يتعلق بالرجوع إلى اللغة العادية بكل ما فيها من غموض ولبس واشتراك في المعاني، مع أنه لم يسلم بدعوى فتجنشتين أن اللغة العادية صحيحة تماماً.

١.٢.٣. موقف فتجنشتين:

لم يلفت فتجنشتين انتباه الفلاسفة إلى تحليل اللغة العادية فحسب، فهذا أمر سبقه إليه مور، بل نبههم إلى أن اللغة العادية هي المعيار الذي نحكم به على صحة أو بطلان ما نقوله من عبارات. ولكن إذا كان الاحتكام إلى اللغة العادية أمراً مسلماً به فيما يتعلق بكتابات فتجنشتين المتأخرة، فهل نزع فتجنشتين إلى وضع لغة مثالية في «الرسالة»؟.

ليس من الصواب الزعم ـ كما فعل رسل وآخرون ـ بأن فتجنشتين المبكر قد اهتم ببناء لغة كاملة منطقياً أو لغة مثالية، في حين أن فتجنشتين المتأخر قد غير اهتماماته لمجرد تحليل اللغة العادية[٢٩]. فقد جانب رسل الصواب عندما قال في مقدمته «لرسالة» فتجنشتين: «وفتجنشتين يهتم بدراسة الشروط التي تجعل اللغة كاملة منطقياً ـ لا بمعنى أن أية لغة تعتبر كاملة منطقياً، ولا بمعنى انه يمكن الاعتقاد بأننا قادرون هنا والآن على أن ننشيء لغة كاملة تماماً من الناحية المنطقية ـ ولكن بمعنى أن كل وظيفة اللغة، أن تكون ذات معنى، وهي لن تؤدي هذه الوظيفة إلا بقدر اقترابها من اللغة المثالية التي نفترضها»[٣٠]. نقول إن رسل قد جانبه الصواب في ذلك لأنَّ فتجنشتين يقول في

---

(٢٧) د. محمد مهران: فلسفة برتراند رسل، ص ٣٧٣.

(٢٨) Russell, B. «**Reply to Criticism**», op. cit, pp. 693-694

(٢٩) Fujimoto, T, «**The Notion of Erklarung**» in Ambrose, A, and Lazerowitz, M., (ed): Ludwig Wittgenstein: **philosophy And Language**, London, George Allen and Unwin LTD, New York, Humanities Press Inc., 1973, p. 227

(٣٠) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، ترجمة د. عزمي إسلام، مراجعة وتقديم د. زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، مقدمة برتراند رسل، ص ص ٣٢، ٣٣. وسوف نشير إلى هذه الترجمة فيما بعد بالترجمة العربية.

«الرسالة»: «إن جميع قضايا اللغة الدارجة هي بالفعل - في واقعها الذي تقع به - مرتبة ترتيباً منطقياً كاملاً»[٣١]. ثم أعاد التوكيد على هذا في «الفحوص» بقوله: «من الواضح أن كل جملة هي في لغتنا «مرتبة» كما هي موجودة»[٣٢].

واللغة العادية - فيما يرى فتجنشتين - جزء من التاريخ الطبيعي الإنساني؛ «فاللغة الجارية هي جزء من الكيان العضوي الإنساني»[٣٣]. ويؤكد فتجنشتين على هذا في «الفحوص» بقوله: «إن الصور الأولية مثل إصدار الأوامر، وطرح الأسئلة، وسرد الأحداث، والثرثرة، هي جزء من تاريخنا الطبيعي [سيرة حياتنا] كالمشي والأكل والشرب واللعب»[٣٤]. غير أن فتجنشتين قد مضى إلى مرحلة أبعد في كتاباته المتأخرة عندما قرر أن اللغة العادية صحيحة تماماً، ولا يحق للفلسفة أن تتدخل في الاستعمال العادي للغة، وكل ما يمكن أن تفعله هو أن تصف هذا الاستعمال فحسب. فنراه يقول «لا يجوز أن تتدخل الفلسفة مطلقاً في الاستعمال الفعلي للغة؛ ويمكن في النهاية أن تصفه فحسب لأنها لا يمكن أن تعطيه أي أساس. إنها تترك كل شيء على ما هو عليه»[٣٥]. ومعيار صحة استخدام الكلمات في اللغة هو طريقة استعمالنا لها في اللغة العادية؛ «عندما أتكلم عن اللغة (الكلمات، والجمل، الخ. .) يجب أن أتكلم لغة الحياة اليومية»[٣٦]. ومن هنا ظهرت بعض الأفكار الرئيسية في فلسفته مثل «لعبة اللغة» و«صورة الحياة» و«تشابهات العائلة» وكلها تدور في فلك فكرته المحورية التي مفادها «معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة»، وسوف نناقش هذا فيما بعد. وتتمثل مهمة الفيلسوف في إعادة الكلمات من استعمالها الميتافيزيقي إلى استعمالها العادي في الحياة اليومية. يقول فتجنشتين:

«عندما يستعمل الفلاسفة كلمة «المعرفة»، و«الوجود» و«الشيء» و«الأنا» و «القضية» و «الاسم»، ويحاولون إدراك ماهية المسألة، فيجب على الواحد منهم أن يسأل

---

(٣١) المرجع السابق، الفقرة ٥٥٦٣و٥، ص ١٣٧.

(٣٢) Wittgenstein, L, **Philosophical Investigations,** Translated by G. E. M. Anscombe, Basil Black-Well, Oxford, 1963, Part 1, sec. 98

(٣٣) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٤٠٠٢و٤.

(٣٤) Wittgenstein, L. **philosophical Investigations,** part 1, sec. 25

(٣٥) Ibid, part 1, sec. 124.

(٣٦) Ibid, part 1, sec. 120.

نفسه دائماً: هل يتم استعمال الكلمة بالفعل دائماً بهذه الطريقة في لعبة اللغة التي هي موضعها الاصْلي؟ إن ما نفعله هو إعادة الكلمات من استعمالها الميتافيزيقي إلى استعمالها في الحياة اليومية»[٣٧].

إذا كان لا يحق للفلسفة أن تتدخل في الاستعمال العادي للغة ـ فيما يرى فتجنشتين ـ فذلك لأنَّ اللغة العادية صحيحة تماماً «فمن الخطأ القول إننا في الفلسفة نبحث اللغة المثالية بوصفها معارضة للغتنا العادية. لأنَّ هذا يجعل الأمْر يبدو كما لو أننا اعتقدنا أننا نستطيع تحسين اللغة العادية. ولكن اللغة العادية صحيحة تماماً. ونحن كلما نخترع لغات مثالية فليس ذلك لكي نستبدلها بلغتنا العادية، بل فقط لكي نحل مشكلة ما نشأت في ذهن شخص ما عن طريق الظن بأنه قد ادرك الاستعمال الدقيق للكلمة المشتركة»[٣٨].

وعلى هذا النحو رأى فتجنشتين اننا حينما نؤلف لغات مثالية فلا تمثل هذه اللغات إلا مواضعات لا تزيد قيمتها عن كونها توضيحات للغتنا العادية، ولا يمكن أن تحل محلها.

١.٢.٤. موقف مالكولم:

إذا كان فتجنشتين قد أشار إشارة خاطفة إلى أن اللغة العادية صحيحة تماماً، فإن مالكولم قد دافع عن هذه الفكرة في مقاله «مور واللغة العادية» بصورة واضحة، ولم يكن تفسيراً لوجهة نظر مور بقدر ما يمثل موقفاً فلسفياً خاصاً، ثم نُظر إليه فيما بعد على أنه أقدم دفاع عن وجهة نظر فلاسفة أكسفورد فيما يتعلق باللغة العادية. لقد حاول مالكولم في تفسيره لدفاع مور عن الحس المشترك أن يدحض فكرتين: الأوْلى إن اعتبارات الحس المشترك خاطئة تجريبياً، والثانية إنها متناقضة ذاتياً. ثم انتهى إلى أن اللغة العادية صحيحة تماماً.

غير أن أول اعتراض يمكن أن يوجه إلى مالكولم هو الاعتراض التالي: إن الناس

---

(٣٧) Ibid, part 1, sec. 116.

(٣٨) Wittgenstein, L. **The Blue And Brown Books**, Harper Torchbooks, The Academy Library, Harper & Row, Publishers, New York, 1965, p. 28

العاديين جهلاء، ويقدمون معلومات مضللة، وهم نتيجة لذلك مخطئون في أكثر الأحوال. واللغة العادية هي لغة الناس العاديين الذين ربما يؤكدون معرفتهم بعبارات تتعلق بأشياء مادية مثل قولهم «إن الأرض مسطحة» في حين أنها كروية بالفعل.

يلزم للرد على هذا الاعتراض ـ فيما يرى مالكولم ـ أن نعتبر أن هناك طريقتين ربما يخطيء المرء بهما عند صياغة عبارة تجريبية:

الطريقة الأولى: ربما يخطيء المرء فيما يتعلق بالوقائع التجريبية.

الطريقة الثانية: يجوز أن يعرف المرء ما هي الوقائع التجريبية، ولكنه ربما يستعمل لغة خاطئة لوصف هذه الوقائع. ويجب أن نسمي الطريقة الأولى «خطأ يتعلق بالوقائع» والثانية «استعمال لغة غير صحيحة» أو «استعمال لغة غير ملائمة» أو «استعمال لغة خاطئة»[٣٩].

الحقيقة أن كل إنسان قد قال في فترة ما من الزمن الماضي إن الأرض مسطحة، وهذا خطأ واضح: إذ اعتقد كل إنسان قال بهذا أنك لو رحلت على سفينة وأبحرت غرباً فستصل في النهاية إلى الحافة وتعود. ولم يعتقدوا أنك لو واصلت الإبحار غرباً ستعود إلى حيث بدأت. وعندما قالوا إن الأرض مسطحة كانوا مخطئين. والطريقة التي أخطأت بها عبارتهم هي أنهم أخطأوا فيما يتعلق بالوقائع، وليس لأنهم استعملوا لغة غير صحيحة، فقد استعملوا لغة صحيحة تماماً لوصف ما اعتقدوا خطأ أنه الواقع[٤٠].

لنفترض حالة فيها يتفق شخصان (أ) و(ب) فيما يتعلق بالوقائع التجريبية، ومع ذلك تختلف عبارة كل منهما حولها. على سبيل المثال، ينظر شخصان إلى حيوان، ويراه كل منهما عن قرب بصورة واضحة. وتتفق أوصافهم للحيوان اتفاقاً تاماً. ومع ذلك يقول عنه (أ) إنه ثعلب ويقول عنه (ب) ذئب، ويمكن أن نسمي اختلافهما اختلافاً «لغوياً». وهناك ـ بطبيعة الحال ـ صواب وخطأ فيما يتعلق بالاختلافات اللغوية؛ إذ يستعمل أحدهما أو كلاهما لغة غير صحيحة[٤١].

لنفترض أن هناك حالة تشبه الحالة السابقة مع الاستثناء التالي: إن الشخص (ب)

---

(٣٩) Malcolm, N, «Moore and Ordinary Language», op. cit., p. 356

(٤٠) Ibid, p. 356

(٤١) Ibid, p. 356

الذي يقول عن الحيوان إنه ذئب لا يتفق مع الشخص (أ) فيما يتعلق بصفات الحيوان فقط، بل يتفق معه كذلك على أن هذا النوع من الحيوان يسمى بصورة عادية «ثعلباً». فإذا ظل (ب) على إصراره بأنه ذئب لاستطعنا أن ندرك كم سيكون موقفه سخيفاً. وذلك لأنّ (أ) إذا كان قد استعمل تعبيراً لوصف حالة معينة، ذلك التعبير الذي يتم استعماله بصورة عادية لوصف هذا النوع من الحالة، فإن (ب) قد استعمل لغة خاطئة وما جعل عبارته سخيفة هو أن اللغة العادية صحيحة[٤٢].

إن الذي دفع الفلاسفة للهجوم على اللغة العادية ـ فيما يرى مالكولم ـ هو افتراضهم أن تعبيرات اللغة العادية متناقضة ذاتياً. لقد ظن بعض الفلاسفة أن أي تقرير عن وجود شيء مادي مثل «توجد أريكة في الركن» هو تقرير متناقض ذاتياً. وظن بعضهم أن أي تقرير عن الادراك الحسي لشيء مادي مثل «أرى ذبابة على السقف» متناقض ذاتياً. وظن بعضهم أن أي تقرير عن وجود شيء مادي غير مدرك مثل «لقد احترق المنزل، عندما لم يكن بجواره أحد» متناقض ذاتياً، كما افترض بعضهم أن العبارات التي تصف العلاقات المكانية مثل «الموقد على يسار الثلاجة» متناقضة ذاتياً. واعتقد بعض الفلاسفة أن العبارات التي تصف العلاقات الزمانية مثل «جاءت حنان متأخرة عن أخواتها، ولكن قبل أن يتم إغلاق الباب» متناقضة ذاتياً. كما وقع في ظن بعض الفلاسفة أنه من التناقض الذاتي التوكيد على أن العبارة التجريبية تتم معرفتها بيقين، مثل «أنا أعرف بيقين أن الحوض ممتلىء نصفه». والافتراض الذي يكمن خلف كل هذه الافتراضات هو أن التعبير العادي يمكن أن يكون متناقضاً ذاتياً. ويرى مالكولم أن هذا الافتراض خاطىء. ويعني «بالتعبير الذي له استعمال عادي»، أي التعبير الذي يتم استعماله بصورة عادية ليصف موقفاً من نوع معين، ولا يعني «بالتعبير العادي» أن التعبير يلزم استعماله مراراً وتكراراً، وإنما يجب أن يكون تعبيراً يتم استعماله لوصف مواقف من نوع معين، سواء كانت مواقف من نوع موجود بالفعل أو من نوع ممكن الوجود. ولكي يكون التعبير عادياً يجب أن يكون لديه «استعمال» مقبول بصورة شائعة. وكل العبارات التي أوردناها من قبل ـ وظن فلاسفة شتى أنها متناقضة ذاتياً ـ هي تعبيرات عادية بهذا المعنى[٤٣].

---

(٤٢) Ibid, pp. 356-357

(٤٣) Ibid, pp. 358-359

والسبب في أن التعبير العادي ليس متناقضاً ذاتياً هو أن التعبير المتناقض ذاتياً لا يتم استعماله «أبداً» لوصف موقف من أي نوع: إنه تعبير ليس له استعمال وصفي. والتعبير العادي هو التعبير الذي يتم استعماله لوصف موقف من نوع معين، وطالما يتم استعماله لوصف موقف من نوع معين، فإنه يصف هذا النوع من الموقف. وعلى العكس، فلا يصف التعبير المتناقض ذاتياً أي شيء. والقضية القائلة بأن التعبير العادي ليس متناقضاً ذاتياً تحصيل حاصل. وهكذا يخطىء الفيلسوف الذي يزعم بأن اللغة العادية متناقضة[٤٤].

ويلفت مالكولم انتباهنا إلى ضرورة التمييز بين نوعين من التعبيرات العادية:

١ ـ تعبيرات عادية مثل «يوجد شبح».

٢ ـ تعبيرات عادية تشير إلى علاقات زمانية أو مكانية مثل «مبكراً»، و«على يسار»، أو تشير لأشياء مادية.

إن التعبير «يوجد شبح» ـ فيما يرى مالكولم ـ له استعمال وصفي وهو تعبير عادي. ولا يلزم عن حقيقة أنه تعبير عادي أن هناك أي أشباح قط. ولكن من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن الناس يمكنهم تعلم معنى كلمة «شبح» بدون أن يروا بالفعل أي أشباح. أعني، أنه يمكن تفسير معنى كلمة «شبح» لهم في حدود معاني الكلمات التي يعرفونها بالفعل. وهذا هو النوع الأول من التعبيرات العادية. أما النوع الثاني فيوضحه مالكولم عندما يرى أن ثمة اختلافاً بين تعليم كلمة «شبح» وبين تعليم تعبيرات مثل «مبكراً» و«متأخراً» و«على يسار» و«خلف» و«فوق» و«الأشياء المادية» و«من الممكن أن» و«من المؤكد أن». ويمكن بيان الاختلاف على النحو التالي: في حين تستطيع أن تعلم شخصاً معنى كلمة «شبح» بدون أن تظهر له مثالاً للتطبيق الصحيح لهذه الكلمة، فإنك لا تستطيع أن تعلم شخصاً معنى هذه التعبيرات (أي التي تشير إلى علاقات مكانية وزمانية) بدون أن تريه أمثلة للتطبيق الصحيح لتلك التعبيرات. فلا يمكن للناس أن يتعلموا معنى تعبيرات من قبيل «على يسار» أو «فوق» مالم يكونوا قد رأوا بالفعل أمثلة لشيء يوجد على يسار شيء آخر، وشيء يوجد فوق شيء آخر. واختصاراً، فإنهم لا يستطيعون تعلم معاني التعبيرات

(٤٤) Ibid, p. 359

التي تصف علاقات مكانية بدون أن يكونوا قد اطلعوا على بعض الأمثلة للعلاقات المكانية، ويعجزون ـ بطريقة مماثلة ـ عن تعلم استعمال التعبيرات التي تصف علاقات زمانية مثل «مبكراً» و«متأخراً»، ما لم يكونوا قد رأوا أمثلة للأشياء التي تقوم في هذه العلاقات الزمانية. ولا يمكن للناس أن يتعلموا معنى «من المحتمل أن» كتعبير ينطبق على العبارات التجريبية، و«من المؤكد أن» كتعبير ينطبق على العبارات التجريبية، إلا إذا رأوا حالات للاحتمال التجريبي وحالات لليقين التجريبي، وادركوا الاختلاف أو الاختلافات بينهما[٤٥].

وعلى هذا النحو ينكر مالكولم الزعم بأن اعتقادات الحس المشترك خاطئة تجريبياً عن طريق التفرقة بين نوعين من الخطأ «خطأ يتعلق بالوقائع» و«خطأ استعمال لغة غير صحيحة»، كما ينكر الزعم بأن اعتقادات الحس المشترك متناقضة ذاتياً عن طريق بيان أن التعبير العادي الذي يعبر عن هذه الاعتقادات ليس متناقضاً ذاتياً؛ إذ أنه يستعمل لوصف موقف من نوع معين، في حين لا يستعمل التعبير المتناقض ذاتياً لوصف موقف من أي نوع. وينتهي مالكولم من هذا وذاك إلى القول بأن اللغة العادية لغة صحيحة.

١ . ٣ . اللغة العادية عند فلاسفة أكسفورد:

١ . ٣ . ١ . التصور المألوف للغة العادية:

أشرنا إلى دفاع فتجنشتين ومالكولم عن الشعار القائل بأن اللغة العادية صحيحة تماماً. وجرى العرف الفلسفي على إلصاق هذا الشعار بمدرسة أكسفورد حتى شاع من بين أسماء هذا الاتجاه الفلسفي اسم «فلاسفة اللغة العادية» أو «فلسفة اللغة العادية». وهذا صحيح إلى حد كبير، ومضلل إلى حد ما؛ لأنَّ من بين فلاسفة أكسفورد من أدرك نقائص التصور المألوف للغة العادية، ويتضح هذا من التمييزات التي وضعها رايل في مقالته «اللغة العادية» بين «استعمال اللغة العادية» و«الاستعمال العادي للتعبير «...»» و«العرف اللغوي». زد على ذلك أن اللغة العادية لم تعد الحكم الفصل في المنازعات الفلسفية كما صورها مالكولم، بل أصبحت مجرد «شاهد»، فهي على حد تعبير أوستن ليست «الكلمة الأخيرة» بل الكلمة الأولى[٤٦].

---

(٤٥) Ibid, p. 360-361

(٤٦) Austin, J. L. **Philosophical Papers,** edited by J. O. Urmson and G. J. Warnock, 2nd ed, The Clarendon Press, Oxford, 1970, p. 185

لا شك أن وراء تبني فلاسفة أكسفورد في البداية للمبدأ القائل بصحة اللغة العادية إغراء مقنعاً يتمتع به هذا المبدأ. وهذا ما سنحاول الكشف عنه فيما يلي. هب أننا نضع أنفسنا مكان فيلسوف تتجاذبه الحيرة والارتباك من كل جانب بشأن نظريات متباينة نادى بها أسلافه ويتعذر بوضوح اثبات صدق أية نظرية منها، ولعله وضع نظرية خاصة به ثم ادرك الآن أنها قاصرة لا تفي بالغرض المنشود. وضاق عليه الخناق حتى كاد أن يتخلى عن الفلسفة بحجة أنها مجموعة من الدعاوى والأسئلة التي لا تقبل الإجابة. ثم خطر له شيء ما قدم له المفتاح الجديد. فما هو؟ يجوز أن يكون اهتمام فيلسوفنا منصباً على مشكلات تتعلق بالمعرفة الإنسانية، ويعرف بلا شك نظريات المعرفة التي اقترحها الفلاسفة في الماضي، تلك النظريات التي تفترض كل واحدة منها تعريفاً خاصاً بها لكلمة «يعرف»، وتؤكد أن هذا التعريف قد أدرك المعنى الصحيح نهائياً وبصورة حاسمة، وأن أي تعريف آخر يجوز تبنيه هو تعريف خاطىء. وهنا يظهر المفتاح الجديد عندما يعرض فيلسوفنا عن الوضع الزائف للجدل الفلسفي ويختلط بالناس العاديين. فيلاحظ أنهم يستعملون كلمة «يعرف» مراراً وتكراراً عندما يتكلم بعضهم مع بعض، وأن استعمالاتهم للكلمة متنوعة بصورة لم تكن في الحسبان. وبعض هذه الاستعمالات متشابه بوضوح مع استعمال العلماء لهذه الكلمة عندما يفسرون اكتشافاتهم (والذي ربما يؤخذ على أنه الاستعمال المقياسي للكلمة)، ولكن بعضها الآخر ينطوي على معنى مختلف تماماً. ويلاحظ الفيلسوف من بين الاستعمالات الأخيرة ما يلي:

«إنني أعرفه منذ فترة طويلة».
«إنني لم أفعل هذا، ولكنني على يقين بأنني أعرف كيف أفعله».
«حسناً، ماذا نعرف»[٤٧].

يفكر فيلسوفنا في هذه الاستعمالات الشائعة مقارناً إياها بالنظرية الفلسفية حول معنى «يعرف»، وفجأة تبزغ الفكرة الجديدة، ولا يصير الفلاسفة في أي موضع اللهم إلا في السقوط بين براثن الإرتباك والخطأ، لأنهم قد عجزوا عن إدراك أن الفهم والتوصيل - في حالة هذه الكلمات - لا يتوقفان على التعريفات المثالية، وأن المعنى ببساطة هو ما يظهر خلال الطريقة التي تستعمل بها الكلمات، مع إشارة خاصة إلى التمييزات المتعددة

(٤٧) Burtt, E., In **Search of Philosophic Understanding**, George Allen & Unwin LTD, London, 1967, pp. 29-30

التي يتم الكشف عنها والفروق الدقيقة التي تظهر في الظروف المتباينة لاستعمال الكلمات. لقد حال تلهف الفلاسفة على كشف الماهية الوحيدة والنهائية لمعنى الكلمة موضوع البحث دون تبين هذه التمييزات والفروق الدقيقة. ولكن الاهتمام بها يفضي إلى الفهم الواضح لما تتم معرفته، ويحل الأحاجي التي نشأت عن البحث الفلسفي المنحرف عن الطريق الصحيح. يقول أوستن في مستهل مناقشته لمشكلة الإدراك الحسي «إن الحقيقة ـ التي أحاول توضيحها ـ هي أن كلماتنا العادية أكثر دقة في استعمالاتها، وتضع كثيراً من التمييزات، غير التي أدركها الفلاسفة»(٤٨). وليست الإنحرافات عن الاستعمالات المألوفة خاطئة بالضرورة، ولكن الإنحرافات سمة للنظريات الفلسفية الخاطئة بوضوح؛ إذ أنها تتجاهل هذه الاستعمالات المثبتة بصورة حسنة وتضع مكانها استعمالاً غريباً ميزته الرئيسية أنه يلائم شروط المذهب التأملي(٤٩).

ومن ثم يصبح المبدأ القائل بأن اللغة العادية لغة صحيحة كالتالي: إن المعنى الحقيقي لأية كلمة أو عبارة فلسفية ذات أهمية يتم الكشف عنه عن طريق النظر إلى الطرق التي نستعمل بها هذه الكلمة أو تلك العبارة استعمالاً مألوفاً في الحديث عن أي موقف تستخدم فيه بصورة طبيعية. وليست هناك إمكانية للتمييز بصورة دقيقة بين المعنى والاستعمال، وعندما نفترض في تفلسفنا أي اختلاف بينهما، فإننا واقعون في الخطأ لا محالة. إذ من الصلف العقلي والتشويه لدورنا معاً أن نظن أننا نستطيع اكتشاف التعريف الوحيد الحقيقي لهذا المفهوم الأساسي أو ذاك، وأنه سيكون تعريفاً أسمى من شبكة المعاني التي يتم الكشف عنها خلال الطرق التي يستعمل بها المفهوم(٥٠).

وسوف يصبح هذا التفسير للبديهية القائلة بأن اللغة العادية صحيحة أكثر وضوحاً إذا لا حظنا كيف يرد فيلسوف اللغة العادية ـ عندما يسترشد ببساطة بافتراضاته الأساسية ـ على الاعتراضات التي يثيرها الفلاسفة الآخرون:

سوف يسألونه: «كيف يمكنك «تبرير» أن اللغة العادية صحيحة تماماً؟».

فيكون الرد: «لنفحص الطريقة التي نستعمل بها كلمة «تبرير» في ظروف متباينة،

(٤٨) Austin, J. L. **Sense and Sensibilia,** Reconstructed from the Manuscript Notes by G. J. Warnock, The Clarendon Press, Oxford, 1964, p. 3

(٤٩) Burtt, E. A, **In Search of Philosophic Understanding,** p. 30

(٥٠) Ibid, p. 30

وعندما نفعل ذلك سنرى كيف يتم استعمالها استعمالاً ملائماً ولن يكون هناك محل لنوع التبرير الذي تبحثون عنه».

وربما تكون الحجة: «ألسنا في حاجة ـ في أحوال كثيرة ـ إلى تصحيح الطرق المألوفة للكلام عن طريق خبرتنا بالأشياء التي نتكلم عنها؟».

ويكون الجواب: «ولكن لنتأمل كيف تستعمل كلمة «خبرة»، ولو فعلنا ذلك سنرى كيف تنحل أية مشكلة تتضمن خبرة، وأن الاحتكام إلى شيء ما خارج اللغة لا يمكن أن ينجز شيئاً.

وأخيراً، سوف يسأل فيلسوف مربك: «ولكن الواقع بالتأكيد هو الحكم الفصل، وليست الكلمات التي تقال عنه، ألست مسئولاً عن جعل عباراتي متفقة مع الواقع؟».

وستكون الإجابة عليه: «حسناً، كيف يتم استعمال كلمة «الواقع»، عندما ننحي جانباً التأملات الفلسفية ونلاحظ الطريقة التي تعمل بها في الحديث العادي؟. أتظن أنك تستطيع لو جلست وحيداً أن تخترع معنى لكلمة «الواقع» يضفي تحسيناً على المعاني الخصبة والحية التي تتمتع بها هذه الكلمة بالفعل»(٥١).

يمكن إيجاز كل هذه الإجابات تحت نقطتين للخلاف. ومفاد نقطة الخلاف الضعيفة هو كيف تصل الغطرسة بالفيلسوف إلى الظن بأنه يستطيع أن يعيد صياغة اللغة العادية! . إنها تقدم وسائل أقوى، ومؤسسة بصورة أكيدة أكثر مما يمكن أن يقدمه الفيلسوف على أي حال. ومؤدى نقطة الخلاف القوية هو أنه لا يمكن أن يبتعد الفيلسوف عن اللغة العادية حتى لو ود ذلك. لقد عبر أوستن عن نقطة الخلاف الضعيفة بقوله: «إن مخزوننا العام من الكلمات يجسد كل التمييزات التي وجد الناس أنها جديرة بأن توضع، ويجسد الإرتباطات التي وجدوا أنها جديرة بالتدوين في حياة أجيال عديدة. وهذه الألفاظ هي بالمثل أكثر تعدداً وأكثر صحة ـ طالما أنها واجهت اختباراً طويلاً لبقاء الأصلح ـ وأكثر دقة. . . مما نفكر فيه ونحن جالسين على الأرائك ساعة الأصيل»(٥٢).

عبر ستيوارت هامبشاير عن نقطة الخلاف القوية تعبيراً موجزاً بقوله «إننا لا نستطيع أن نتجاوز اللغة التي نستعملها، ونحكم عليها من موضع ما أبعد منها وله أفضلية عليها»(
وإذا اعترض فيلسوف شاك قائلاً: لماذا لا نستطيع فعل ذلك؟ فإن الإجابة يمكن أن

(٥١) Ibid, p. 31

(٥٢) Austin, J. L. **philosophical papers**, p. 18

(٥٣) Quoted from, Burtt, E. A. **In Search of Philosophic Understanding**, p. 32

تجيء على النحو التالي: إن الشخص الذي يستعمل الكلمات لا يستطيع - بصفته الشخصية - أن يتحكم في معانيها. لأنَّ ما تعنيه هذه الكلمات قد تحدد عن طريق «صورة الحياة» Form of life التي يتقاسمها مع غيره من أعضاء مجتمعه الذي يستعمل الشخص فيه اللغة المتواضع عليها. والدور الرئيسي لتلك اللغة هو أن تكون وسيطاً للتواصل بين شخص وآخر داخل إطار صورة الحياة. وإذا أصر شخص ما على أن يطلق اسم «حار» على ما يسميه كل الناس من حوله «رطب»، فإنه لا يجد أن التواصل قد انعدم بينه وبينهم فقط، بل وأيضاً لا يستطيع أن ينجز هذا الإنحراف في التسمية طالما أن تفكيره الخاص مرتبط بما يتواضعون عليه في اللغة. وهل يقع الفكر إلا داخل الإطار اللغوي الذي هو في الأصل إطار اجتماعي؟، فترانا كلما نستعمل كلمة معينة في ظروف معينة نضع نصب أعيننا «نحو» هذه الكلمة في استعمالها العادي، ولا مفر لنا من ذلك. فالتحدث بلغة شبيه بممارسة اللعبة. فإذا ود المرء أن يلعب لعبة معينة، وجب عليه أن تجيء حركاته وفقاً للقواعد الثابتة التي تجعل من هذه الحركات اللعبة ذاتها. زد على ذلك، أننا ندرك الاشياء مباشرة وفقاً للطرق الجارية في الحديث عنها، والانحراف المتمرد عن هذه الطرق سوف يلقي بعادتنا الفعلية في الإدراك الحسي في براثن الفوضى والإرتباك[٥٤]. **وحتى لا يكون كلامنا محلقاً في سماء التجريد يحسن بنا تناول مشكلة تجسد الحيودات الفلسفية عن اللغة العادية، ألا وهي مشكلة حرية الإرادة** Freedom of will.

يرى رايل أنه على حين يستعمل الإنسان العادي والقضاة والآباء والمعلمون كلمتي «إرادي» Voluntary و«لا إرادي» Involuntary - استعمالاً عاماً - بطريقة واحدة، نجد أن الفلاسفة يستعملون هاتين الكلمتين بطريقة مختلفة تماماً. ويتم استعمال «إرادي» و«لا إرادي» في استخدامهما العادي تماماً كصفتين تنطبقان على الأفعال التي ينبغي أن لا يتم فعلها، فترانا نناقش ما إذا كان فعل المرء إرادياً أم لا فقط عندما يبدو أن الفعل ذنب للمرء. ويكون المرء متهماً بإحداث ضوضاء، والذنب ذنبه، إذا كان الفعل إرادياً، مثل الضحك؛ ويمكن أن يبرأ نفسه لو أقنعنا بأن فعله لا إرادي، مثل العطس. وبالطريقة ذاتها نطرح الأسئلة عن المسئولية - في الحياة اليومية - فقط عندما يكون المرء متهماً بجريمة، بحق أو بغير حق. ومن المعقول - بهذا الاستعمال - أن نسأل ما إذا كان الصبي مسئولاً عن تحطيم النافذة، ولكن لا نسأل ما إذا كان مسئولاً عن انجاز واجبه المنزلي في زمن ملائم. ونحن لا نسأل ما إذا كان ذنبه أنه توصل إلى حاصل القسمة الطولية بطريقة صحيحة، لأن

---

(٥٤) Ibid P. 32

التوصل إلى حاصل القسمة بطريقة صحيحة ليس ذنباً. وإذا توصل إليها خطأ، فقد يقنعنا بأن اخفاقه ليس ذنبه، ربما لأنه لم يتعلم بعد كيف يقوم بهذه العمليات الحسابية. ومن العبث أن نناقش في هذا الاستعمال العادي إذن ما إذا كانت الاعمال المقنعة والصحيحة والعجيبة إرادية أو لا إرادية[٥٥].

ولكن الفلاسفة - في مناقشتهم لما يشكل الأفعال الإرادية واللاإرادية - ينزعون إلى وصف الأفعال التي تستحق اللوم بأنها أفعال إرادية، وليس هذا وحسب، بل وأيضاً الأفعال الجديرة بالتقدير. ولا يميلون إلى وصف العمل الذي هو ذنب للمرء بأنه عمل إرادي فقط، بل يصفون العمل الذي هو مفخرة له كذلك. إن القول - في الاستعمال العادي - بأن العطس لا إرادي هو القول بأن الفاعل لا يمكن أن يمنع حدوثه، والقول بأن الضحك إرادي هو القول بأن الفاعل يمكن أن يحول دون حدوثه. ويمكن أن يتوصل الصبي إلى حاصل القسمة بصورة صحيحة ولكنه توصل إليها خطأ بالفعل، إنه يعرف كيف يسلك، ولكنه أساء السلوك، وهو أهل لربط العقدة المطوية، ومع ذلك فقد قدم بصورة صحيحة غير مقصودة عقدة سهلة الفك. ولكن عندما يتم تقديم كلمة «إرادي» باستعمالها المرن فلسفياً، حتى أن الأفعال الصحيحة مثل الأفعال غير الصحيحة والأفعال الرائعة مثل الأفعال التافهة هي أفعال يتم وصفها على أنها إرادية - نقول عندما يتم تقديم كلمة إرادي بهذا الاستعمال الفلسفي المرن، يلزم بالتماثل مع الاستعمال العادي أن الصبي الذي يتوصل إلى مسألته بطريقة صحيحة يمكن وصفه بأنه «قادر على أن يحول دون ذلك». وسيكون ملائماً اذن أن نسأل: هل تستطيع أن تمنع الأحجية؟ هل تستطيع أن تمنع استنتاج نتيجة صحيحة؟ هل تستطيع أن تمنع إدراك القصد من وراء هذه الدعابة؟ ومع ذلك، لا يستطيع المرء حقيقة أن يجيب على هذه الأسئلة، مع أنه ليس واضحاً بداية السبب في: إذا كان من الصحيح القول بأن الشخص يستطيع أن يتجنب التوصل إلى مسألة حسابية بصورة خاطئة، فمن غير الصحيح القول بأنه يستطيع تجنب التوصل إليها بصورة صحيحة[٥٦].

والحل بسيط، فيما يرى رايل؛ إذ عندما نقول إن الشخص يستطيع أن يتجنب التورط في زلة أو خطأ، أو أن ذنبه أنه تورط فيه، فإننا نعني أنه يعرف كيف يفعل الشيء

(٥٥) Ryle, The Concept of Mind, Barnes & Noble, Inc, New York, 1962 p. 69

(٥٦) Ibid, pp. 69-70

الصواب، أو أنه كفؤ لانَّ يفعله هكذا، ولكنه لم يمارس معرفته أو كفاءته. لأنّه لم يحاول، أو لم يحاول باجتهاد كاف. ولكن، متى فعل المرء الشيء الصواب، فلا نستطيع إذن القول بأنه يعرف كيف يفعل الشيء الخطأ، أو أنه كفؤ لانْ يحدث أخطاء لانَّ إحداث الاخطاء ليس ممارسة للكفاءة، ولا ارتكاب الزلات ممارسة لمعرفة كيفية فعل الشيء، بل هو اخفاق في ممارسة معرفة كيفية فعل الشيء(٥٧).

من الصحيح ـ بمغزى ما لـ «يستطيع» ـ أن المرء الذي أنجز المسألة الحسابية بصورة صحيحة يمكن أن يتوصل إليها بصورة خاطئة؛ أعني، أنه ليس مستثنى من احتمال كونه مهملاً. ولكن ـ بمغزى آخر لـ «يستطيع» ـ السؤال «هل تستطيع أن تتوصل إليها بصورة خاطئة»؟يعني «هل أنت ذكي بقدر كاف ومنظم تماماً ومركز بإمعان كاف لتقدم حساباً خاطئاً؟». وهذا السؤال سخيف كالتساؤل عما إذا كانت أسنان شخص ما قوية بقدر كاف حتى تحطمها حبات كبيرة من البندق(٥٨).

وهكذا فإن التورط في مشكلات زائفة على نطاق واسع ـ مثل مشكلة حرية الإرادة ـ ينشأ إلى حد ما عن هذا الاستعمال المرن لـ «إرادي»، وعن هذه التطبيقات السيئة للمعاني المختلفة لـ «يستطيع» و «يستطيع منع» وفي هذا وتلك حيودات فلسفية عن الاستعمال العادي للغة.

١.٣.٢. الاستعمال العادي للغة:

هذا هو التصور المألوف للغة العادية عند فلاسفة أكسفورد الذي يرتكز على البديهة القائلة بأن اللغة العادية صحيحة. ولكن مفهوم اللغة العادية خضع لبعض التطورات على أيدي أقطاب فلاسفتها، فلم تعد فصل المقال في المناقشات الفلسفية كما صورها مالكولم، كما أنها ليست الكلمة الاخيرة، على حد تعبير أوستن، بل الكلمة الاولى. وبالإضافة إلى ذلك فإن فلاسفة أكسفورد قد نظروا إليها على أنها ناقصة وغير ملائمة ويمكن تحسينها.

لقد أدرك رايل من بين فلاسفة أكسفورد نقائص التصور المألوف للغة العادية، فراح يضع عدة تمييزات بين أشياء طالما وقع الخلط بينها. وها هو في مقالته «اللغة العادية» يميز بين

(٥٧) Ibid, p. 70

(٥٨) Ibid, p. 70

ثلاثة أشياء ـ من بين أشياء أخرى ـ هي:

١ . استعمال اللغة العادية حيث يقصد بكلمة «عادية» اللغة المشتركة بوصفها قائمة ضد اللغة الاصطلاحية أو غير المشتركة.

٢ . الاستعمال العادي للتعبير «. . .» حيث يقصد بكلمة عادي الاستعمال المعياريStandard بوصفه قائماً ضد الاستعمال غير المعياري للتعبير سواء كان اصطلاحياً أو عادياً.

٣ . العرف اللغويLinguistic usage، ويقصد الاستعمال السائد أو العادة اللغوية.

لقد أشرنا إلى وجهة نظر رايل في كلمة «عادي» في العبارة «استعمال اللغة العادية». وإذا كانت «عادي» في عبارة «استعمال اللغة العادية» تستعمل في مقابلة ضمنية أو صريحة مع «سري» و«اصطلاحي»، الخ، فإن كلمة «عادي» في عبارة (الاستعمال العادي للتعبير «. . .») ليست على تعارض مع «سري» و«قديم» و«متخصص»، الخ، وإنما تتعارض مع «غير مقياسي»non-stock أو«غير معياري»non-standard. ونستطيع أن نقابل الاستعمال المقياسي أو المعياري لمدية السمك أو مقياس ضغط الدم باستعمال ما غير عادي لهما. فالاستعمال المقياسي أو المعياري لمدية السمك هو تقطيع السمك بها؛ ولكن يجوز أن تستعمل لتقطيع البطاطس، مثلاً، ويجوز أن يستعمل مقياس ضغط الدم ـ على قدر علمي ـ لفحص ضغط إطار العجلة؛ ولكن هذا ليس هو استعماله المعياري. وسواء كانت الأداة أو الآلة مشتركة أو متخصصة، يبقى هناك تمييز بين استعمالها المقياسي واستعمالاتها غير المقياسية(٥٩).

وإذا كانت الكلمة اصطلاحية تماماً، فلن يعرف معظم الناس ـ فيما يرى رايل ـ استعمالها المقياسي أو أية استعمالات غير مقياسية لها أيضاً، إن كانت لها أية استعمالات غير مقياسية. وإذا كانت الكلمة دارجة، إذن سيعرف كل شخص تقريباً استعمالها المقياسي، وسيعرف معظم الناس أيضاً بعض الاستعمالات غير المقياسية لها، إذا كانت لها استعمالات غير مقياسية. وهناك عدد كبير من الكلمات مثل «of» و«have» و«object» ليس لها استعمال مقياسي واحد. ويمكن أن نجد هذا في العربية مع كلمات

(٥٩) Ryle, G. «Ordinary Language», op. cit, p. 168

كثيرة مثل «عين» و «خد» و «ساعة»؛ فليس لأيّة كلمة منها استعمال مقياسي واحد. ويُظهر هذه المسألة فيما يتعلق بكلمة «عين» و «خد» قول البارودي:

فلا عين إلا وهي عين من البكا ولا خد إلا للدموع به خد

أما ما يتعلق بكلمة «ساعة» فيتجلى في قوله سبحانه «ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة»[٦٠]. وهناك كثرة من الكلمات لم تكتسب أية استعمالات غير مقياسية مثل الرقم «ستة عشر» و «النرجس البري» وغيرهما[٦١].

والفيلسوف الذي يذهب إلى أن أسئلة فلسفية معينة هي أسئلة حول الاستعمالات العادية أو المقياسية لتعبيرات معينة لن يسلم نفسه ـ بناء على ذلك ـ لوجهة النظر القائلة إنها أسئلة حول الاستعمالات لتعبيرات عادية أو عامية. ويمكن أن يعترف بأن اسم «اللامتناهيات في الصغر»infinitesimals ليس على شفاه كل إنسان، ويؤكد مع ذلك أن باركلي كان يفحص الاستعمال العادي أو المقياسي «للامتناهيات في الصغر»، أعني الطريقة المعيارية التي استخدم بها الرياضيون المتخصصون هذه الكلمة. ولم يكن باركلي يفحص الاستعمال لكلمة دارجة؛ وإنما كان يفحص الاستعمال المقياسي أو المعياري لكلمة سرية إلى حد ما. ولن نناقض أنفسنا إذا قلنا إنه كان يفحص الاستعمال العادي لتعبير غير عادي[٦٢].

ويجب فحص المفاهيم في فلسفة القانون، والبيولوجيا، والفيزياء، والرياضيات، والمنطق الصوري، واللاهوت، وعلم النفس، والنحو، ومع ذلك يرى رايل أن دراسة الفلاسفة للاستعمالات المقياسية للتعبيرات التي نستعملها لها أولوية معينة على دراستهم للاستعمالات المقياسية للتعبيرات التي يستعملها العلماء المتخصصون دون غيرهم[٦٣].

وإذا كان يترتب على «نظرية الاستعمال للمعنى» عند فلاسفة أكسفورد ـ وسوف نعرض لها فيما بعد ـ القول بأن الكلمات ليس لها معان ثابتة، فلا مناص من مواجهة الاعتراض التالي: إن الكلمات الاصطلاحية في العلوم لها معان ثابتة ومحددة، لأنّ العالم

---

(٦٠) قرآن كريم، الروم، الآية ٥٥.

(٦١) Ryle, G, «Ordinary Language», op. cit, p. 168

(٦٢) Ibid, p. 170

(٦٣) Ibid, p. 170

يحدد بشكل صارم تطبيق الكلمات التي يستعملها. وانطلاقاً من هذا يجب أن يحدد الفيلسوف ـ بنفس الطريقة تقريباً وبدقة شديدة ـ الشروط لاستعمال كلمات من قبيل «خير» و «يعرف» و «العلة»، الخ. وإذا كنا نستعمل هذه الكلمات استعمالاً فضفاضاً وغامضاً في الكلام العادي، فإن مهمة الفيلسوف هي تحديد الاستعمال «الدقيق» أو «الخاص» لهذه الكلمات. وبالتالي ـ فيما يتعلق بالكلام الدقيق ـ ينبغي أن لا نقول بأننا على «يقين» من إدراك الواقعة المحسوسة كيت وكيت. وينبغي ـ فيما يتعلق بالكلام الخاص ـ أن لا نقول إننا «نعرف» الوقائع المحتملة، الخ. ونتيجة لذلك، فإن الفيلسوف يفرض أو يشرِّع الاستعمالات الصحيحة للكلمات(٦٤).

يكمن رد فلاسفة أكسفورد على اعتراض كهذا في الاعتراف بالوصف المحدد للكلمات الاصطلاحية في العلوم في حين ينكرون كون التعبيرات التي تعالجها الفلسفة من هذا النوع. فالكلمات الفلسفية التي يهتم بها الفيلسوف من قبيل «يعرف» و «يظن» و «علة» و «ينبغي» و «يظهر» و «صادق»، الخ، هي كلمات نعرف كيف نستعملها بطريقة ذات مغزى في حياتنا اليومية. ونحن نتعلم ـ كما يتعلم الأطفال ـ عن طريق المحاولة والخطأ كيف نستعمل هذه الكلمات بطريقة ذات مغزى، ولأية وظائف وفي أية سياقات، حتى الكلمات الفنية بوضوح في الفلسفة مثل «المعطى الحسي» و «النفس» و «الله» الخ، تتضمن كلمات نألفها بالفعل. فإذا أردت أن أوضح ـ على سبيل المثال ـ كلمة «الله» لطفل، فإنني استعمل الكلمات المألوفة مثل «صانع» و «عالِم»، الخ. تهتم الفلسفة إذن بالكلمات التي تكون معانيها معروفة بوضوح لكل إنسان، وذلك لأن كل إنسان يستعمل تلك الكلمات بطريقة ذات مغزى، فهي كلمات عامة وليست فنية كتلك التي يخترعها العلماء لتعريف ما يكتشفونه من وقائع جديدة(٦٥).

يتم تحديد المشكلات الأساسية في الفلسفة ـ فيما يرى رايل ـ عن طريق وجود ارتباكات منطقية ليست في هذا الفرع من النظرية المتخصصة كشيء معارض لذاك الفرع منها، بل في تفكير وحديث كل شخص، سواء من المتخصصين أو من غيرهم، يقول: «إن مفاهيم «العلة» و «الدليل» و «المعرفة» و «الخطأ» و «ينبغي» و «يمكن»، الخ، ليست

(٦٤) Charlesworth, M. J. **Philosophy and Linguistic Analysis**, Duquense studies, philosophical series 9, Duquense university, pittsburg, 1959, p. 177

(٦٥) Ibid, pp. 177-178

هبات لأيّة مجموعات خاصة من البشر. فنحن نستعملها قبل أن نبدأ في وضع نظريات متخصصة أو اتباعها. ولا يمكن أن نتابع هذه النظريات أو نضعها ما لم نستطع استخدام هذه المفاهيم بالفعل. وتنتمي هذه المفاهيم إلى أسس الفكر بأسره، بما في ذلك الفكر المتخصص. ولكن لا يلزم عن هذا أن كل الأسئلة الفلسفية هي أسئلة حول هذه المفاهيم الأساسية»(٦٦).

لطالما يوضع التوكيد في عبارة (الاستعمال العادي للتعبير «...») على كلمة «تعبير» أو يوضع بطريقة أخرى على كلمة «عادي» ويتم اغفال كلمة «استعمال». ولكن رايل يرى أنه ينبغي تناول كلمة «استعمال» أيضاً لأنها ذات أثر بالغ. فلم يكن سؤال هيوم عن كلمة «العلة»cause، وإنما كان سؤالاً عن «استعمال» كلمة «العلة»، تماماً مثلما يكون سؤالاً عن استعمال كلمةursache (وهي كلمة ألمانية تعني «العلة»)، لأنّ استعمال cause هو نفس استعمال ursache ويمكن أن نضيف: هو نفس استعمال «العلة»، على الرغم من أن كلمة cause ليست كلمة ursache ولا نفس كلمة «العلة». لم يكن سؤال هيوم إذن عن كلمة «العلة» سؤالاً عن جزء من اللغة الانجليزية، وإنما كان سؤالاً عن وظيفة كلمة «العلة». فيجوز أن نناقش ما الذي يمكن أن أفعله أولاً بستة قروش، أعني ما الذي يمكن أن أشتريه بها أولا أشتريه، ولكن هذه المناقشة لن تكون مناقشة حول تاريخ العملة ومقوماتها وشكلها ولونها وأصلها، بل مناقشة حول القوة الشرائية لهذه العملة، أو أية عملة أخرى لها القيمة ذاتها. إنها ليست مناقشة متعلقة بدراسة العملة بل مناقشة تجارية أو مالية(٦٧).

إن وضع التوكيد على كلمة «استعمال» يساعد في إظهار الحقيقة الهامة القائلة بأن البحث المتعلق بكلمة أو عملة لا يكون بحثاً عن الملامح أو الخصائص الأخرى للكلمة أو العملة، بل هو بحث فقط عن ما نفعله بها. وهذا هو السبب في أنه من التضليل تصنيف الأسئلة الفلسفية من حيث هي أسئلة لغوية أو من حيث هي أسئلة غير لغوية(٦٨).

الحقيقة أن الكلام عن «استعمال» التعبيرات هو حيلة عثر عليها الفلاسفة في السنوات الحالية فقط. وهو ما نجده بصورة واضحة في مؤلفات فتجنشتين المتأخرة

(٦٦) Ryle, G, «Ordinary Language», op. cit, p. 171

(٦٧) Ibid, p. 171

(٦٨) Ibid, p. 172

وكتابات فلاسفة أكسفورد. وقد كان الكلام من قبل منصباً على «المفاهيم» أو «الأفكار» التي تناظر التعبيرات. وهذه حيلة ملائمة تماماً، ومع ذلك فإن نقيصتها أنها شجعت الفلاسفة على البدء من التصور الأفلاطوني أو تصور لوك لحالة أو مصدر هذه المفاهيم أو الأفكار. وكان التصور المقترح أن الفيلسوف الذي يود مناقشة مفاهيم «العلة» أو «المتناهي في الصغر» أو «وخز الضمير» remorse مثلاً، يكون ملتزماً بالبدء بتحديد ما إذا كانت المفاهيم لها وجود فائق عن العالم أم وجود سيكولوجي فحسب؛ وما إذا كانت قابلة للحدس المتعالي Transcendent، أم أنها قابلة للاستبطان الذاتي فقط[٦٩].

عندما تمرد الفلاسفة بعد ذلك ضد النزعة السيكولوجية في المنطق، ظهرت حيلة أخرى، وهي حيلة الكلام عن معاني meanings التعبيرات. وحلت عبارة (معنى كلمة «العلة») محل عبارة «مفهوم العلة». وهذه الحيلة الجديدة يمكن أن نجدها بوضوح في كتابات فلاسفة الوضعية المنطقية وعند أسلافهم من التجريبيين أمثال جون ستيورات مل. ولكن هؤلاء الفلاسفة قد وقعوا ضحايا لنظرية خاصة عن المعنى، وهي نظرية خاطئة كما سنحاول بيان ذلك في الفصل الأخير. إذ فسروا الفعل «يعني» to mean على أنه يمثل علاقة بين التعبير وبين كائن ما. وأخذ معنى التعبير بوصفه الكائن الذي يجيء هذا التعبير ليسميه. وهذا هو أساس النظرية العلاقية للمعنى. ثم تمثل رد الفعل ضد هذه النظرية الخاطئة في كتابات فتجنشتين المتأخرة وفلاسفة أكسفورد ومن جرى مجراهم، وأصبح هؤلاء يفضلون حيلة (استعمال كلمة «. . .») بدلاً من (مفهوم كلمة «. . .») و(معنى كلمة «. . .»). وشاع القول «لا تسأل عن المعنى، بل اسأل عن الاستعمال».

لقد تعودنا الحديث عن استعمال دبابيس الأمان وسكاكين المائدة والشارات؛ وهذه الحيلة المألوفة لا تتضمن أية علاقات مشكوك فيها مع أية كائنات مشكوك فيها. إنها لفتت انتباهنا إلى الإجراءات والتكنيكات القابلة للتعليم بالأشياء أو استعمالها، بدون اقتراح أية أشياء متلازمة غير مرغوب فيها[٧٠]

وهناك ميزة أخرى تتميز بها هذه الحيلة. حيث نستطيع الكلام عن استخدام الأداة (أو الكلمة)، فإننا نستطيع الكلام عن سوء استخدامها. إن تعلم استعمال التعبيرات ـ مثل

---

(٦٩) Ibid, p.172

(٧٠) Ibid, P. 172

تعلم استعمال العملات، وطوابع البريد والشيكات ومضارب الهوكي - يتضمن تعلم فعل أشياء معينة بها دون أشياء أخرى؛ ومتى نفعل بها أشياء معينة، ومتى لا نفعلها. ومن بين الأشياء التي نتعلمها في عملية تعلم استعمال التعبيرات اللغوية هي ما يجوز أن نسميه بشكل غامض «قواعد المنطق». على سبيل المثال، مع أن الأب والأم يمكن أن يكون كلاهما طويلاً، فلا بد أن يكون أحدهما أطول من الآخر. أو مع أن الأعمام يمكن أن يكونوا أغنياء أو فقراء، سمناء أو نحفاء، فلا يمكن أن يكونوا من الذكور أو من الأناث، ولكن من الذكور فقط وحيث سيكون غير معقول تماماً القول بأن المفاهيم أو الافكار أو المعاني يجوز أن تكون خالية من المعنى أو سخيفة، فلا توجد هذه اللامعقولية في التوكيد بأنه يجوز لشخص ما أن يستعمل تعبيراً معيناً استعمالاً سخيفاً[٧١].

ثم يتناول رايل فكرة «العرف اللغوي» التي كثيراً ما يخلط الفلاسفة بينهما وبين «الاستعمال»؛ أي طريقة العمل بشيء ما. إذ «يتكلم كثير من الفلاسفة بدون ارتياب كما لو أن «الاستعمال» و «العرف» مترادفان. وهذا خطأ مضحك جداً»[٧٢]. وذلك لانَّ «العرف هو عادة، وممارسة، . . . ويمكن أن يكون محلياً أو منتشراً، مهجوراً أو سائداً، قروياً أو مدنياً، عامياً أو اكاديمياً. . . ومناهج اكتشاف الاعْراف اللغوية هي مناهج الفيلولوجيين. وعلى العكس، فإن طريقة العمل بشفرة الموس والكلمة وشيك السائح أو مجداف القارب هي تكنيك ومهارة أو منهـج. وتعلمهـا هـو تعلم كيفية فعـل الشيء؛ وليست إكتشافاً لعموميات إجتماعية، ولا حتى عموميات اجتماعية عن الآخرين من البشر الذين يفعلون أشياء متشابهة أو مختلفة بشفرة الموس والكلمات وشيكات السائحين أو مجاديف القارب»[٧٣].

كان من الجائز أن يكتشف روبنسون كروزو بنفسه كيف يصنع البومرنجات[٧٤] ويرميها؛ ولكن هذا الاكتشاف لن يخبره بأي شيء عن أولئك الاستراليين الاصْليين الذين يصنعونها ويستعملونها بالطريقة ذاتها. ووصف حيلة السحر ليس وصفاً لكل السحرة الذين ينجزون هذه الحيلة أو أنجزوها. وتخبرنا السيدة (س) بطريقة عمل «الأوْمليت» [عجة البيض] ولكنها لا تقدم لنا معلومات عن طهاة باريس. وربما يخبرنا المرشد السياحي عن

(٧١) Ibid, p. 173

(٧٢) Ibid, p. 174

(٧٣) Ibid, p. 175

(٧٤) البومرنج: قطعة خشبية معقوقة اتخذ منها سكان استراليا الاصْليون قذيفة يرمون بها هدفاً ما.

طهاة باريس، ويقول لنا مَنْ منهم يصنع «الأومليت»؛ ولكن إذا شاء أن يخبرنا بطريقة عمل «الأومليت»، فإنه سيصف تكنيكاتهم بالطريقة التي تصف بها السيدة (س) تكنيك «الأومليت». وتستلزم أوصاف الأعراف أوصاف الاستعمالات، أعني، طرق أو تكنيكات فعل الشيء، والممارسة السائدة على نطاق واسع تقريباً للعمل الذي يشكّل العرف[٧٥].

يفرق رايل بين استخدام البومرنجات والأقواس والسهام ومجاديف القارب من ناحية، واستخدام مضارب التنس وحبال لعبة شد الحبل والعملات وطوابع البريد والكلمات من ناحية ثانية. إذ أن الأخيرة وسائل لأفعال تحدث بين الأشخاص، أعني أفعال متفق عليها أو تنافسية. ويجوز أن يلعب روبنسون كروزو بعض ألعاب الورق التي يمارسها شخص واحد، بيد أنه لا يستطيع ممارسة التنس أو الكريكيت. وهكذا فإن الشخص الذي يتعلم استعمال مضرب التنس ومجداف القارب والعملة أو الكلمة يكون لا محالة في وضع يشاهد منه الآخرين وهم يستعملون هذه الاشياء. إنه لا يستطيع أن يفهم تماماً حيل هذه المعاملات بين الأشخاص ما لم يكتشف ـ في الوقت ذاته ـ حقائق حول استخدام الآخرين من البشر تلك الاشياء وسوء استخدامهم لها؛ وسوف يتعلم ـ بصورة عادية ـ عدداً كبيراً من الحيل من ملاحظة استخدام الآخرين لها. وهكذا فإن تعلم الحيل أو المهارات لا يعد دراسة اجتماعية ولا يتطلب القيام بها. فربما يتعلم الطفل في المنزل ومتجر القرية كيف يستعمل القروش والشلنات والأوراق فئة الجنيه؛ وفهمه الدقيق لهذه الحيل أو المهارات المعقدة إلى حد ما لا يتحسن بالاستماع إلى وصف طريقة استخدام كثير من الناس في أماكن وسنين أخرى لقروشهم وشلناتهم وجنيهاتهم. إن الفهم التام للاستعمال لا يعني التوصل إلى معرفة كل شيء عن العرف، وحتى عندما نفهم هذا الاستعمال فلا يلزم ـ بشكل سببي ـ اكتشاف أدنى شك عن ممارسات الآخرين. ولقد تعلمنا في الحضانة كيف نستعمل عدداً كبيراً من الكلمات، ولكن لم نتعلم أية عموميات تاريخية أو إجتماعية عن مستخدمي هذه الكلمات، فهذا أمر يأتي أخيراً، إن أتى على الإطلاق[٧٦].

هكذا رأى رايل ضرورة دراسة الاستعمال العادي أو المقياسي للتعبيرات بغية تجنب الإرتباكات المنطقية سواء في الحديث العادي أو المتخصص، أما أوستن فيمكن إيجاز

---

(٧٥) Ibid, p. 175

(٧٦) Ibid, pp. 175-176

إجابته عن السؤال «لماذا ندرس الاستعمال العادي؟» في نقاط ثلاثة على النحو التالي:[٧٧].

١. لكي نفهم ما نعنيه، يجب أن نفحص الكلمات التي نستعملها. وتنصب اللغة شراكاً للفلاسفة بخاصة، ويمكن أن نأخذ حذرنا من هذه الشراك أو نتجنبها عن طريق الفحص الدقيق لما نفعله جميعاً باللغة على نحو عادي. وإذا غضضنا الطرف عن الاستعمال العادي لتعبير معين ـ في فهم نظرية معينة ـ فربما ننزلق بسهولة إلى استعمال خاطىء لهذا الاستعمال يضللنا بصورة يصعب الخلاص منها. يقول أوستن:

«الكلمات هي أدواتنا، ويجب ـ على الأقل ـ أن نستعمل أدوات نظيفة: يجب أن نعرف ما نعنيه وما لا نعنيه، ويجب أن نعد أنفسنا ضد الشراك التي تنصبها لنا اللغة»[٧٨].

٢. بالإضافة إلى ذلك، فإن كلماتنا العادية هي ذاتها غير ملائمة وتعسفية، وفحص كيفية عملها سيساعدنا في إدراك هذا، ونعيد النظر إلى العالم بدون غمامات. يقول أوستن: «إن الكلمات ليست... وقائع أو أشياء ونتيجة لذلك نحن في حاجة إلى أن نرفعها عن العالم، ونبقيها بعيداً عنه وقبالته، حتى نستطيع إدراك نقائصها واستبدادها، ويمكن أن نعيد النظر إلى العالم بدون غمامات»[٧٩].

٣. إن دراسة الاستعمال العادي لها قيمة إيجابية أيضاً، لأنّ «مخزوننا العام من الكلمات يجسد كل التمييزات التي وجد الناس أنها جديرة بأن توضع ويجسد الارتباطات التي وجدوا أنها جديرة بالتدوين في حياة أجيال عديدة»[٨٠].

نلاحظ أن هذه النقاط الثلاث تسعى لإبراز هدفين: الأوّل تؤكده النقطتان (١)و(٢) ومفاده أنه يجب فحص اللغة العادية حتى نتجنب الانحراف عنها أو نتفادى تضليلها لنا. والهدف الثاني تجسده النقطة (٣) وفحواه أن فهم اللغة العادية سوف يزودنا بإدراك واضح للتمييزات الموجودة في الظاهرة التي نستعمل اللغة للكلام عنها.

(٧٧) New, c. G, «**A plea for Linguistics**», in Lyas, C. (ed): Philosophy and Linguistics, Macmillan. St Martin's Press, 1971, p. 103

(٧٨) Austin, J. L. **Philosophical Papers**, p, 181

(٧٩) Ibid, p. 182

(٨٠) Ibid, p. 182

لقد أدرك أوستن أن اللغة العادية ليست لغة مقدسة غاية القداسة، وليست الكلمة الأخيرة؛ إذ يمكن ـ من حيث المبدأ ـ تحسينها أو الإضافة إليها حيثما احتاجت إلى ذلك. بيد أن الهدف الرئيسي الذي يدافع عنه هو أنها الكلمة الأولى، فنراه يقول: «ويقينا... فإن اللغة العادية ليست الكلمة الأخيرة؛ إذ يمكن ـ من حيث المبدأ ـ تكملتها وتحسينها...... ولنتذكر فحسب أنها الكلمة الأولى»[٨١].

ولكن إذا كانت هناك ضرورة لفحص اللغة العادية فكيف يتم ذلك؟. يشتمل منهج أوستن لهذا الفحص على مرحلتين؛ تتضمن الأولى اختيار مجال البحث وتكوين قائمة بالكلمات والأساليب اللغوية التي تتصل بهذا المجال. وتنطوي المرحلة الثانية على تخيل القصص التي يتم فيها تفضيل هذا الأسلوب على ذاك. وتجيء المرحلة الأولى كما يلي:

أ. يجب أن يكون مجال اللغة العادية الذي يفحصه الفيلسوف على صلة وثيقة بمشكلة فلسفية، وهذا يحدد مجال البحث. فليس هناك اهتمام فلسفي بدراسة تعبيرات مثل «ابتسامة» و«ابتسامة عريضة» و«ضحكة» و«ضحكة مكتومة» و«قهقهة» على سبيل المثال، لأن هذه التعبيرات ليس لها علاقة البتة بأية مشكلة فلسفية. ولكن هناك اهتماماً فلسفياً بدراسة الاستعمالات لتعبيرات من قبيل «متعمد» و«مقصود» و«مصادفة» و«خطأ» و«بإهمال» و«كرهاً» و«عن طيب خاطر». لأن هذه التمييزات الموضوعة بصورة عادية في انجاز الأفعال ربما تكون هامة في المناقشة الفلسفية للحرية والمسؤلية. وبصورة مماثلة، فإن فحص الاستعمالات لتعبيرات مثل «أنيق» و«رشيق» و«مليح» و«قبيح» و«فظ»، الخ، يمكن أن يثمر نتائج ذات أهمية بالنسبة لعلم الجمال[٨٢].

ب. قراءة الوثائق المناسبة ـ لا نقول قراءة مؤلفات الفلاسفة، بل نقول الوثائق المناسبة لمجال البحث مثل التقارير القانونية إذا كان مجال البحث هو المسؤلية[٨٣].

ج. نقوم بفحص القاموس ونجمع كل الكلمات والأساليب اللغوية التي تبدو متصلة

---

(٨١) Ibid, p. 185

(٨٢) New, C. G, «A plea of Linguistics», op. cit, p. 104

(٨٣) Urmson, J. O, «J. L. Austin», in Rorty, R. (ed): The Linguistic Turn: **Recent Essays in philosophical Method,** The University of Chicago Press, Chicago and London, 1967, p. 234

بموضوع البحث في قائمة. ويقوم بالعمل في مرحلة التجميع التمهيدي للكلمات والأساليب اللغوية فريق من الباحثين يكمل كل واحد منهم عمل الآخر ويصحح له الأخطاء التي يقع فيها. وبعد أن يتم جمع الكلمات والأساليب يجب على فريق الباحثين أن يتقدم إلى المرحلة الثانية التي يتم فيها قص القصص المستمدة من الظروف؛ إذ يقدم الباحثون في هذه المرحلة أمثلة تفصيلية ـ على قدر الاستطاعة ـ للظروف التي يتم فيها تفضيل هذا الأسلوب على ذاك وذاك على هذا، والظروف التي يجب فيها أن نستعمل هذا المصطلح هنا وذاك هناك(٨٤).

ويقدم أوستن قصتين عن قتل الحمار، وذلك لتوضيح الظروف التي يجب علينا فيها ـ عندما نتحدث بعناية بالغة وحذر شديد ـ أن نفضل قولاً على آخر. فنراه يقول: «لك حمار، ولي حمار كذلك، يرعيان في حقل واحد. وجاء يوم اعتقدت فيه أنني أكره حماري، فذهبت لقتله. وصوبت النار عليه ثم اطلقتها فسقط الحمار. وقمت بفحص الجثة فوجدت شيئاً أدخل على نفسي الرعب لأن المقتول كان حمارك. ثم أمثل أمام بابك ومعي الجثة وأقول ـ ماذا أقول؟ هل أقول الأضحوكة القديمة ـ إنني آسف غاية الأسف لقد قتلت حمارك «بالمصادفة»؟ أم «خطأ»؟ ثم ذهبت مرة أخرى لقتل حماري كما فعلت من قبل، وصوبت النار عليه ثم أطلقتها، غير أن البهائم تحركت أثناء إطلاقي النار، ومما زادني رعباً أن التي سقطت كانت بهيمتك. ثم تكرر المشهد مرة ثانية أمام منزلك. فماذا أقول؟ هل أقول قتلتها «خطأ»؟ أم «بالمصادفة»؟(٨٥).

ويمكن أن نتساءل الآن: لماذا رغب أوستن في القيام بفحص اللغة العادية على هذا النحو؟ والجواب:

١. لأنه اعتقد أنه يمكن للإنسان أن يضع ـ عن طريق هذا التكنيك ـ مجموعة من التمييزات اللغوية الواضحة بصورة مدهشة والخصبة والدقيقة تماماً.

٢. واضح أنه بوضع هذه التمييزات يكتسب المرء في آن واحد فهماً أكثر خصوبة للغة التي يهتم بها، وفهماً أكثر دقة للعالم غير اللغوي الذي يستعمل اللغة للكلام عنه(٨٦).

---

(٨٤) Ibid, p. 234

(٨٥) Austin, J. L. **Philosophical Papers**, p. 185

(٨٦) Urmson, J. O. «**J. L. Austin**», op. cit, p. 235

١ . ٤. اللغة العادية ومنطق الاستعمال:

تساهم كل أبحاث فلاسفة أكسفورد في توضيح منطق الاستعمالات التي توضع مُوضع البحث، وتقدم القواعد التي يتم الكشف عنها عن طريق الوصف الدقيق لهذا الاستعمال أو ذاك تحت هذه الظروف أو تلك. فما هو مفهوم المنطق هنا، وما هو مفهوم القواعد، وإلى أي مدى يختلف عن المفاهيم التي سادت في الماضي؟

لقد سلم فتجنشتين في «الرسالة» ـ وتابعه فلاسفة الوضعية المنطقية ـ بنوعين من العبارات بوصفها عبارات ذات معنى هي العبارات التي تضع تقريرات عن واقعة معينة أو وقائع في العالم الخارجي ويمكن الحكم عليها بالصدق والكذب. وهذه العبارات عبارات تجريبية، والعبارات التي تحدد القواعد التي يرتبط وفقاً لها تقريران أو أكثر في استدلال صحيح، وهذه عبارات تحصيل الحاصل. غير أن فتجنشتين قد عاد واعترف في «الفحوص»[٨٧]. بأن هناك أنواعاً لا تحصى من الجمل تتمثل في استعمالات منوعة للغة منها: إصدار الأوامر، ووصف الأشياء الموجودة في العالم الخارجي، وصياغة الفروض، وتأليف القصص والنكات، والتساؤل، والسب، والترحيب والتوسل، الخ.

طالما أن هذه الاستعمالات اللغوية متعددة بحيث يصعب حصرها، فمن المتعذر إقامة نظرية كاملة للمنطق. وما يمكن فعله ـ وهو ما اهتم فتجنشتين بفعله ـ هو الكشف عن مجموعة من الاستعمالات المرشدة التي أخفق الفلاسفة بصفة خاصة في الإنتباه إليها. وبما أن النظرية المنطقية غير ممكنة التحقق، فإن الشيء الهام ليس هو توضيح مجموعة القواعد التي سيكون كثيراً منها غامضاً ومجال تطبيقها غير يقيني، بل هو تطوير مهارة الفهم كائناً ما يكون الجانب المنطقي الذي يحتاج إلى الفهم إذا شئنا أن نتجنب الارتباك[٨٨].

كان الأمل يحدو فتجنشتين أن يضع مهارة أو فناً يستطيع من يأتي بعده من الفلاسفة أن يستعمله مواصلاً عمله في توقع الأخطاء الفلسفية وتصحيحها، وجاء فلاسفة أكسفورد فاستخدموا هذه المهارة ببراعة وتوصلوا عن طريقها إلى نتائج أبعد مما كان يتوقع فتجنشتين نفسه. ولم يكن لديهم الاستعداد لرفض قيام نظرية منطقية منهجية، فأقاموا

(٨٧) Wittgenstein, L, **Philosophical Investigations,** part 1, sec. 25

(٨٨) Burtt, E. A, **In search of philosophic understanding,** pp. 33-34

فكرة عن المنطق جديدة وشائقة، وتختلف عن الفكرة التقليدية؛ إذ أنها نظرية في بنية اللغة العادية قصدوا من ورائها كشف الشروط الأساسية لتجنب الإرتباك، وكذلك الشروط الأساسية للاستعمال الصحيح للكلمات كائنة ما تكون(٨٩).

على الرغم من أن فلاسفة أكسفورد قد اتفقوا مع فتجنشتين على وجود أنواع عديدة يصعب حصرها من الاستعمالات، فانهم لم يروا سبباً يوجب عدم تماثلها ومن ثم راحوا يحللون الملامح البنائية لهذه الأنواع من الاستعمالات. وكان نتيجة هذا التحليل هو الكشف عن «أنماط» عديدة لعبارات ذات معنى؛ فبالإضافة إلى العبارات التجريبية وتحصيلات الحاصل التي أقرها البحث الفلسفي السابق عليهم، ذهب فلاسفة أكسفورد إلى أن هناك عدداً من أنماط العبارات أو الجمل ذات المعنى مثل العبارات الاستفهامية interrogative، والعبارات التعجبية exclamatory والعبارات الطلبية (بالأمر والنهي) imperative والعبارات القيمية evaluative والعبارات الأدائية Performative والعبارات الإسنادية ascriptive.

إذا كان فلاسفة الوضعية المنطقية قد رأوا أن الوظيفة الأساسية للغة هي التسمية أو الوصف، ومن ثم راحوا يبحثون عن قواعد التطبيق أو قواعد التركيب، فإن فلاسفة أكسفورد قد ذهبوا إلى وجود استعمالات متباينة منوعة للغة، وبالتالي راحوا يبحثون عن قواعد الاستعمال؛ أي القواعد التي تحكم استعمال هذه العبارة أو تلك تحت هذا الظرف المعين أو ذاك. ونجد هذا بصورة واضحة في بحث أوستن عن القواعد التي تحكم العبارات الأدائية كما سوف نوضح فيما بعد (٣ ـ ٢). ويمكن أن نتناول الآن مجموعتين من القواعد تصف إحداهما منطق العبارة «من فضلك افتح الباب» وهي من عبارات الرجاء، وتصف الأخرى منطق العبارة «ضع الأطباق بعيداً» وهي من عبارات الأمر، وذلك في ظروف الاستعمال الطبيعي لهاتين العبارتين: (٩٠).

---

(٨٩) Ibid, p. 34

(٩٠) الحقيقة أن هذا التوضيح لقواعد الاستعمال قد كشف عنه ألستون W.P.Alston لأول مرة وهو بصدد الحديث عن شروط أداء فعل غرضي illocutionary act معين مثل الرجاء.

Alston, W. P., **Philosophy of Language**, prentice-Hall, Inc, Englewood cliffs, N. J. 1967, p. 40FF

غير أنني سوف أعتمد على شرح بيرت هنا. ولقد استفدت كثيراً في ترجمة هذا الشرح من كتاب د. =

(أ) س (المتكلم) يلتمس من ص (المستمع) أن يفتح الباب:

١ ـ لا بد أن يكون هناك باب في متناول اليد، ذلك يكون متحدداً بشيء ما في سياق الكلام.

٢ ـ يجب أن لا يكون الباب مفتوحاً في الوقت الحالي.

٣ ـ يجب أن يكون في إمكان ص أن يفتح الباب.

٤ ـ يجب أن يكون لدى س الرغبة في أن يكون الباب مفتوحاً.

(ب) س يأمر ص أن يبعد الأطباق:

١ ـ يجب أن تكون هناك أطباق في متناول اليد، تلك التي تكون محددة بشيء ما في سياق الكلام.

٢ ـ يجب أن لا تكون هذه الأطباق موضوعة بعيداً في الوقت الخالي.

٣ ـ يجب أن يكون في إمكان ص أن يبعدها.

٤ ـ يجب على ص أن يبعدها وفقاً لرغبة س.

٥ ـ لا بد أن يكون س في موضع السلطة بالنسبة لـ ص.

ونلاحظ هنا أن القاعدتين ٣و٤ في كلا العبارتين متطابقتان أو هكذا تقريباً، فيما عدا اختلاف الموضوعات المشار إليها. فما هو سبب التشابه والاختلاف هنا؟. إذا تأملنا أولاً القاعدة (٤) نجد أن التطابق ناشىء بوضوح عن الحقيقة القائلة إنه على الرغم من أن العبارة الأولى تنتمي إلى نمط يسمى «الرجاء» وتنتمي الثانية إلى نمط يسمى «الأمر» فإن هناك شيئاً مشتركاً بين هذين النمطين، وقد انعكس التشابه في هذه القاعدة. هذا عن التشابه، أما فيما يتعلق بالاختلاف بين القاعدتين ٣و٤ فـإن النمط الأول يتوسل في حين أن الآخر يأمر. ولكن نستطيع ربط كلا النوعين بسهولة تحت نمط عام جداً يمكن أن نسميه العبارات «المباشرة». وفيما يخص دور القاعدة (٥) في التحليل المنطقي للعبارة «ضع الأطباق بعيداً»، فإن وظيفتها هي توضيح أن هذه العبارة تستلزم موقفاً يكون الأمر فيه

= محمد مهران: مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٩٥ وما بعدها.

هو الشيء الأساسي؛ إذ أنها توضح أحد الجوانب التي تميز موقف الأمر عن موقف الرجاء[٩١].

لنتأمل الآن القاعدة (٣) نجد أنها متطابقة تماماً في العبارتين (فيما عدا الموضوعات المشار إليها) وعندما نسأل عن سبب ذلك يتضح أن هذه القاعدة لها مجال أوسع من القاعدة (٤) التي عممناها، إنها لا تنطبق على هذين النمطين فحسب، بل وتنطبق أيضاً على العبارات الأدائية وعلى تلك التي تعبر عن واجب أخلاقي، وتنطبق ـ في الحقيقة ـ على أية عبارة تتوقع فعلاً ما من قبل المستمع. إن الجوانب المتشابهة في القاعدتين ٣و٤ والملامح في القاعدة (٥) تكشف هكذا عن إحدى وظائف مجموعة قواعد الاستعمال، أعني أنها تدل على النمط الذي تندرج تحته العبارة موضوع الوصف[٩٢].

وعندما نعود إلى القاعدتين ١و٢ نجد بوضوح أن وظيفة كل منهما مختلفة. ولهما عبارات مشتركة ولكن وظيفتهما هي التوكيد على الملامح الفريدة للموقف الذي تستعمل فيه كل عبارة منهما. وتؤكد القاعدتان أن العبارتين «من فضلك افتح الباب» و«ضع الأطباق بعيداً» تقومان بالتوصيل Communicate بصورة واضحة عندما ـ وعندما فقط ـ يتم تقديم الوقائع الجزئية التي تم وصفها في هاتين القاعدتين[٩٣].

والآن، لماذا يعتبر البحث عن الصياغة الصحيحة لهذه القواعد داخلاً في عمل المنطق؟ الجواب: لأنّ فيلسوف اللغة العادية يسترشد في قيامه بهذا التحليل بالمبادىء المنطقية الأساسية للزوم implication وعدم التناقض non-contradiction ومع ذلك ـ وهذه نقطة نقدية ـ فبدلاً من افتراض أن هذه المبادىء مطلقة ـ كما هو الحال في النظريات التقليدية للمنطق ـ فإن فيلسوف اللغة العادية يفسرها على أنها نسبية تتعلق بالموقف الذي نستخدم فيه عبارة معينة. ولنحاول أن ندرك كيف يكون هذا كذلك إذا تأملنا العلاقة بين العبارة «من فضلك افتح الباب» وبين القاعدتين ١و٢ المندرجتين تحتها، نلاحظ أن الرجاء لا يستلزم هاتين القاعدتين بصورة مطلقة؛ إذ لا يوجد تناقض صوري بين أن أسأل شخصاً أن يفتح الباب وبين القول بأنه لا يوجد باب في متناول اليد أو أن الباب مفتوح بالفعل. ولكن في حالة الاستعمال الطبيعي لهذه العبارة فإن الرجاء يستلزم هذه القواعد؛ إذ يوجد

---

(٩١) Burtt, E. A. In Search of philosophic Understanding, p. 35

(٩٢) Ibid, p. 35

(٩٣) Ibid, p. 35

نوع من التناقض إذا تم التوسل ولم يتم الحصول على الوقائع التي يصفها. وهذا يعني أن التوصيل يمتنع في هذه الحالة. ومن يستمع إلى العبارة المنطوقة ستأخذه الحيرة في معرفة كيفية تفسيرها وعادة ما تستخدم عبارة «الإلغاء الذاتي» لوصف التناقض النسبي بين «من فضلك افتح الباب» و«الباب الوحيد الذي هو في متناول اليد مفتوح بالفعل»، وتنكر العبارة الأخيرة الشرط المطلوب بصورة عادية لكون العبارة الأولى مفهومة(٩٤).

يعتبر هذا الاختلاف بين التناقض الصوري والتناقض الموقفي Situational أمراً جوهرياً بالنسبة لفلاسفة أكسفورد. إن «هذا الشخص أم لثلاثة أولاد، ولكن ليست امرأة» عباراتان تناقض إحداهما الأخرى بصورة مطلقة؛ إذ لا نستطيع أن نتخيل حالة يمكن فيها أن يرتبطا معاً بصورة معقولة. ولكن يمكن أن نتخيل بسهولة بعض الحالات الاستثنائية التي يصبح فيها هذا الربط مفهوماً. في حالة الرجاء، يجوز أن يكون الباب خلف الشخص الذي يرجو فتحه، وبعد أن نظر إليه أخيراً قام شخص بفتحه خفية وبهدوء. وفي مثل هذه الحالة، عندما نقدم وصف الحالة الاستثنائية يختفي الغموض من ناحية ويتم الربط من ناحية أخرى(٩٥).

هذا هو المقصود بتوضيح منطق الاستعمال لجملة معينة وهو موضوع يندرج تحت المنطق، لأنه يستخدم بصورة منهجية المبادىء المنطقية التقليدية في الوصول إلى القواعد التي يتم صياغتها كائنة ما تكون. ولكنه منطق للاستعمال، لأنه يختبر وظيفتها في ظروف منوعة من استعمالها العادي ويصبح معناها في التفكير الصوري المحض حالة خاصة داخل هذا المجال الواسع ـ الحالة التي توجد عندما لا نضع في الاعتبار الاختلافات بين مجموعة من الظروف ومجموعة أخرى(٩٦).

---

(٩٤) Ibid, p. 36

(٩٥) Ibid, p. 36

(٩٦) Ibid, pp. 36-37

الفصل الثاني

وظيفة اللغة بين النظرية التصويرية وألعاب اللغة

٢.١. تمهيد

كان الاهتمام بتحليل اللغة الشغل الشاغل لزمرة من الفلاسفة جاءوا مع مطلع القرن العشرين، ومن تحليل اللغة وتحديد وظيفتها بصفة خاصة انطلق هؤلاء الفلاسفة يجوبون ربوع ذلك الميدان الرحب؛ يضربون بمشارط التحليل في جذور المشكلات الفلسفية التقليدية، فيقبلونها مع تعديل وإضافة تارة، ويرفضونها تارة أخرى، أو قل إن المشكلات الفلسفية تعاود الظهور من جديد في ثوب لغوي؛ فهذا هو المذهب المادي القديم ينبثق من جديد على هيئة أطروحة تقول بأن اللغة الفيزيائية لغة ملائمة لصياغة العلم بأسره، ويتجلى ذلك في كتاب «وحدة العلم» لكارناب، مثلما تتجلى مشكلة الثنائية بين النفس والجسم في قالب لغوي كما يبرزها كتاب رايل «مفهوم الذهن»، على الرغم من أنها مشكلة تضرب بجذورها في فلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو، إن لم تكن ينابيعها تمتد في أساطير الشرق القديم. وتارة ثالثة يثير هؤلاء الفلاسفة تساؤلات جديدة نتيجة لما يمليه تقدم العلم أو تطور البحث في فلسفة اللغة. غير أن موطن الجدة في كل هذا وذاك إنما يكمن في منهج التحليل، ذلك الذي من أجله وصفت الفلسفة التحليلية بأنها «ثورة» فلسفية.

يمثل الاهتمام بتحليل اللغة، إذن ـ على اختلاف مقاصد الفلاسفة من اللغة وتباين مواقفهم منها ـ حجر الزاوية في الفلسفة التحليلية. بيد أن تتبع كل اهتمامات فلاسفة التحليل الخاصة بالبحث في ماهية اللغة وكيفية عملها أمر ليس في مقدورنا ولا هو قصدنا.

ولذا سوف ننتقي بعض المواقف والاتجاهات التي تتصل بموضوعنا مباشرة، ويمثل الفهم الدقيق لهذه المواقف سنداً قوياً لفهم الموقف الجديد الذي نسعى لتوضيحه، ومن هنا يستمد عرضنا لهذه المواقف تبريره؛ إذ أنها تمثل نقطة البداية التي انطلقت منها فلسفة أكسفورد، سواء جاء ذلك بالقبول أو التعديل أو الرفض الذي يليه اتيان بجديد. وأحد

هذه المواقف هو موقف فتجنشتين من تحليل اللغة سواء في كتاباته المبكرة أو المتأخرة، وقد أخذ في الأولى بالنظرية التصويرية وتمسك في الثانية بفكرة العاب اللغة. ويعتمد تحليل فتجنشتين للغة في النظرية التصويرية على فلسفة الذرية المنطقية.

والحق أن الهدف الفلسفي المحوري لفحص اللغة من وجهة نظر الفيلسوف الذري المنطقي هو أنها تمكن الفيلسوف من أن يؤدي أداء فعالاً المهمة الميتافيزيقية التقليدية للوصول إلى البنية الأوّلية للواقع. ويعتقد الفيلسوف الذري أن الطريقة الوحيدة ذات الفاعلية للقيام بهذا الدور هي أولاً رسم حدود اللغة رسماً منطقياً، ثم دراسة الواقع من خلال هذه الحدود. ومع ذلك فقد اعتقد أن التحليل الدقيق للغة سوف يحمي الفيلسوف من أن تخدعه الصيغ اللغوية دون أن يدري، كما سبق وانخدع أسلافه من الميتافيزيقيين. وبطبيعة الحال فإن فيلسوفاً مثل رسل لديه أسباب أخرى للاهتمام باللغة، على سبيل المثال، يتطلب بناء منطق جديد عناية فائقة بالصيغ المتباينة المنوّعة للقضايا، بيد أن الهدف الميتافيزيقي كان هو الهدف الفلسفي الرئيسي[١].

٢.٢. نظرية البنية المشتركة عند شليك:

The Theory of Common Structure

إننا نضع عبارات جديدة في اللغة تعبر عن وقائع في الوجود الخارجي، ويستطيع الآخرون أن يفهموا هذه العبارات الجديدة دون أن يكون لديهم معرفة سابقة بالوقائع التي تجيء تلك العبارات للتعبير عنها، فكيف يحدث ذلك؟ وكيف تقوم اللغة بدورها في التوصيل؟ هذه هي إشكالية «القضية (الجملة) الجديدة» في اللغة، والتي تمثل لب لباب نظرية فتجنشتين التصويرية للقضايا ونظرية البنية المشتركة عند شليك. وطالما أن نظرية شليك محدودة النطاق إذا قورنت بمثيلتها عند فتجنشتين، فقد آثرنا عرضها أولاً كمدخل لنظرية فتجنشتين. وها هو شليك يطرح المشكلة على النحو التالي:

«أوليس من المدهش أنه باستماع أصوات معينة أطلقها شخص، أو بالنظر إلى قليل من العلامات السوداء على قطعة ورق يمكنني أن أصبح مدركاً لواقعة أن بركاناً في جزيرة

(١) Alston, W, and Nakhnikian, G, (eds): **Readings in Twentieth-Century philosophy**, The Free press of Glencoe, Collier-Macmillan Limited, London, 1963, Introduction to part IX by Alston, W, p. 499

بعيدة قد انفجر. أو أن السيد فلان الفلاني قد تم اختياره رئيساً لجمهورية كيت وكيت؟ إن العلامات على قطعة الورق وانفجار البركان واقعتان متميزتان ومختلفتان تماماً، ولا يوجد بينهما تماثل بصورة واضحة. ومع ذلك فإن معرفة إحداهما توصلني إلى معرفة الأخرى. فكيف يكون هذا ممكناً؟ وما هي العلاقة الخاصة بين هاتين الواقعتين؟ نقول إن الواقعة الواحدة (ترتيب قليل من العلاقات السوداء) تعبر عن الواقعة الأخرى (انفجار البركان)، والعلاقة الخاصة بينهما هي ما تسمى باسم «التعبير» Expression. ولكي نفهم اللغة يجب أن نفحص طبيعة التعبير. كيف يمكن لوقائع معينة أن «تتكلم» عن وقائع أخرى؟»(٢).

يتمثل جواب شليك على هذا السؤال في قوله: «قد يقول الإنسان إننا لكي نفهم «التعبير» يكفي أن نشير إلى حقيقة بسيطة تتعلق بالتمثيل representation، أعني نوعاً من التناظر Correspondence بين شيئين نقيمه بصورة تعسفية عن طريق الاتفاق على أن الواقعة الواحدة سوف تمثل الواقعة الأخرى، وسوف تحل محلها في مضمون معين، وتصلح كعلامة أو رمز لها، أو - باختصار - تدل عليها. فربما تعني قطعة الخشب سفينة بالنسبة للطفل وهو يلعب... وبطريقة مماثلة فإن كلماتنا وكل علاماتنا للكلمات هي الرموز التي تمثل - إلى حد ما عن طريق إتفاق تعسفي وإلى حد ما عن طريق استعمال عرضي - الأشياء التي تكون رموزاً لها. أليس من الطبيعي - بالطريقة ذاتها - أن تمثل عباراتنا وقضايانا الوقائع التي تعبر عنها؟»(٣).

غير أن شليك لم يقبل هذه الإجابة، ومن ثم راح يبحث عن حل آخر للمشكلة قائلاً: «الحق أن «التعبير» مختلف تمام الاختلاف عن مجرد التمثيل، إنه أكبر منه بكثير ولا يمكن أن يكون ناتجاً عنه. والكلام الأصيل هو شيء جديد كل الجدة إذا قورن بالتكرار البسيط للعلامات التي لها معان يتم حفظها عن ظهر قلب. ومن الصواب - بطبيعة الحال - القول بأن اللغة تتألف من كلمات وأن الكلمات هي رموز بالمعنى الذي تم توضيحه، غير أن هذا لا يوضح إمكانية التعبير. وإذا لم تكن اللغة شيئاً بل نظاماً من العلامات بدلالات محددة فلن تكون قادرة على أن تقوم بالتعبير عن وقائع جديدة أو بدورها في التوصيل. إذ لو كانت وظيفة اللغة تكمن كلية في تمثيل الأفكار أو الوقائع عن

---

(٢) Quoted in Waismann, F, **The Principles of Linguistic philosophy**, edited by Hare, R, Macmillan, London, Melbourne, Toronto, St. Martin's Press, New York, 1968, p. 304

(٣) Ibid, p. 304

طريق الرموز، فإنها ستصور فقط هذه الأفكار أو تلك الوقائع التي ارتبطت بها سلفاً. وستكون الواقعة الجديدة واقعة بلا رموز، ومن ثم سيتعذر التعبير عنها. لا بد أن توجد علامات جديدة (أسماء) بقدر ما توجد وقائع، فإذا وقعت واقعة جديدة، لا يمكن ذكرها أو الإشارة إليها ما لم يوجد اسم يسميها»[٤].

يمكن بيان هذه الحالة بصورة واضحة عن طريق ما يسمى «بلغة» لحيوانات معينة مثل النحل والنمل؛ إذ أن «وسيلتها في التعامل ليست «لغة» بالمعنى المألوف لكلمة لغة على الإطلاق، بل هي مجموعة من العلامات والإشارات فقط تمثل كل واحدة منها نوعاً معيناً من الوقائع، مثل «يوجد رحيق أزهار» و«يوجد خطر»، وهلم جرا. وإشارات النحل والنمل تمثل أو تشير إلى حوادث معينة ولكنها لا «تعبر» express عنها. وهذه الإشارة مقصورة على هذه الأنواع المحددة من الحوادث، ولا يمكن أن تمثل أي شيء آخر»[٥].

وظيفة اللغة على هذا النحو وظيفة قاصرة عاجزة عن التعبير عن الوقائع الجديدة؛ إذ أن السمة الجوهرية للغة ـ فيما يرى شليك ـ هي قدرتها على التعبير عن الوقائع، وهذا يستلزم القدرة على التعبير عن وقائع «جديدة» أو أية وقائع. ولنتأمل المثال التالي: يفتح التلميذ في المدرسة نسخته من القرآن الكريم، وبقراءة الآية الثانية من سورة الروم «غلبت الروم» فإنه يتعلم الواقعة التي نفترض أنها جديدة تماماً بالنسبة له وهي أن الروم قد غلبت ـ نقول بقراءة هذه الجملة (الآية) يعرف التلميذ الواقعة المعينة التي تم التعبير عنها بهذه الجملة المعينة، على الرغم من أنه لم يحدث مصادفة أبداً أن قرأ هذه الجملة من قبل، ويقيناً فإنه لم يكن يعرف الواقعة من قبل. وهو نتيجة لذلك لم يكن قد استطاع أن يتعلم أن إحداهما تناظر الأخرى. إذن يجب أن نستنتج من هذا نتيجة ضرورية مؤداها أن القضية والواقعة التي تجيء القضية للتعبير عنها يجب أن تناظر إحداهما الأخرى بصورة طبيعية وأساسية ويجب أن يكون بينهما شيء مشترك. فما هو هذا الجانب المشترك؟

حاول شليك الكشف عن هذا الجانب المشترك فرأى أنه «الترتيب»؛ إذ يمكن عن طريق إعادة ترتيب مجموعة العلامات التي تم استعمالها لوصف واقعة معينة، أن نستعملها لوصف واقعة مختلفة تمام الاختلاف، وبهذه الطريقة فإننا نعرف معنى المركب الجديد دون توضيحه لنا. وهذه الخاصية الأخيرة هي النقطة الهامة التي تميز التعبير عن مجرد

---

(٤) Ibid, p. 305

(٥) Ibid, p. 305

«التمثيل»، بل إنها النقطة الجوهرية الوحيدة. ولنأخذ مثالاً لتعبير واقعي؛ إذا كنا نفهم معنى القضية «الخاتم فوق الكتاب» ونعيد ترتيب أجزائها بحيث تشكل الجملة التالية «الكتاب فوق الخاتم» فإننا نفهم معنى القضية الثانية مباشرة دون توضيح. ولن ننتظر حتى يتم تحديد معناها لنا؛ إذ المعنى قد حددته الجملة ذاتها. ولو أننا نعرف الواقعة التي وصفتها القضية الأولى، فإننا نعرف أيضاً وبالضرورة الواقعة التي وصفتها القضية الثانية؛ وليس في الأمر شك أو غموض(٦).

طالما أننا نعبر باللغة عن حالات جديدة في صيغة جمل، وبما أن الآخرين يفهمون هذه الجمل الجديدة دون أن يكون قد سبق لهم أن تعلموا الوقائع التي تناظر تلك الجمل، فلا بد أن يوجد شيء مشترك بين الواقعة كائنة ما تكون والجملة التي تجيء للتعبير عنها. وهذا العنصر المشترك هو «البنية» Structure. يعرض شليك هذه النتيجة على النحو التالي:

يبدو أن إمكانية التعبير تتوقف على إمكانية ترتيب العلامات بطرق مختلفة؛ أو قل بعبارة أخرى، إن الملمح الجوهري هو الترتيب Order. ويؤسس الكلام على ترتيب زماني للعلامات، وتؤسس الكتابة على ترتيب مكاني لها. وعندما نقرأ الجملة المكتوبة بصوت مرتفع فإن ترتيبها المكاني يتحول إلى ترتيب زماني في الجملة المنطوقة. وتثبت إمكانية هذا التحويل أن السمة المكانية أو الزمانية المعينة لمختلف اللغات ليست وثيقة الصلة بالتعبير، والترتيب الذي يعد ترتيباً جوهرياً لها يجب أن يكون مجرداً ومن نوع عام جداً. ويجب أن يكون شيئاً ما ينتسب إلى الكلام مثلما ينتسب إلى الكتابة، أو ينتمي إلى أي نوع آخر من اللغة. ليس الترتيب المكاني هو المطلوب، لا، ولا الترتيب الزماني ولا أي ترتيب معين آخر، وإنما المطلوب على وجه الدقة هو «الترتيب» بصفة عامة. إنه نوع من الشيء الذي يهتم به المنطق، وربما نطلق عليه، بناء على ذلك، اسم «الترتيب المنطقي» Logical order، أو لنقل ببساطة «البنية» Structure. ويجوز التعبير عن واقعة في ألف لغة مختلفة وسيكون لألف قضية مختلفة جميعاً البنية ذاتها، وسيكون للواقعة التي تعبر عنها القضايا البنية ذاتها، وأيضاً - ولهذا السبب فقط - فإن كل هذه القضايا تعبر على وجه الدقة عن هذه الواقعة(٧).

(٦) Ibid, p. 306

(٧) Ibid, p. 306

تبين لنا مما سبق أن نظرية البنية المشتركة ـ وهو اسم أطلقه فايزمان على محاولة شليك هذه ـ هي نظرية في كيفية قيام اللغة بدورها في التعبير عن الوقائع، وترتكز هذه النظرية على فكرة محورية مؤداها أن هناك تناظراً بين بنية الواقعة وبنية القضية التي تعبر عنها، وأن هذا التناظر هو وحده الذي يقرر حقيقة أن الوجود الخارجي قابل للوصف عن طريق اللغة. والحق أن فكرة التناظر بين الواقع واللغة أو بين الواقعة والقضية من الأفكار التي تلعب دوراً هاماً في فلسفة الذرية المنطقية، فقال بها رسل، وتناولها فتجنشتين بالتفصيل في نظريته التصويرية للغة، والتي ستكون موضع اهتمامنا فيما يلي: **فكيف توصل فتجنشتين إلى هذه النظرية؟ وما هي المحاور الأساسية التي ترتكز عليها؟ وما هي النتائج التي ترتبت عليها؟**

٢ . ٣. النظرية التصويرية للغة عند فتجنشتين

٢ . ٣ . ١. تحليل العالم وتحليل اللغة:

عادة ما يعتبر عمل فتجنشتين المبكر «رسالة منطقية فلسفية» التعبير الكلاسيكي عن النظرية المعروفة باسم «الذرية المنطقية» Logical Atomism. غير أن الذي خلق هذا المصطلح خلقاً هو رسل، وذلك كاسم أطلقه على فلسفته الخاصة في مجموعة محاضراته التي نشرت تباعاً عامي ١٩١٧ ـ ١٩١٨، وسمى رسل فلسفته بهذا الاسم نظراً لأنها فيما يقول «تنظر إلى العالم على أنه مؤلف من كثرة من الأشياء منفصلة، ولا تعد الكثرة الظاهرة في العالم مظاهر وتقسيمات غير حقيقية لحقيقة واحدة لا تقبل الانقسام. وهي منطقية لأن الذرات التي أريد التوصل إليها هي في التحليل النهائي ذرات منطقية، وليست ذرات فيزيقية. . . (أي) أن الذرة التي أريد التوصل إليها هي ذرة التحليل المنطقي لاذرة التحليل الفيزيقي»[٨]. ويبدو أن **فتجنشتين قد أخذ بالذرية المنطقية عند رسل لأنه سلم بأن رسل كان على صواب في التفكير في أن العبارات العادية والعلمية يجب أن تكون قابلة للتحليل إلى عبارات أولية**[٩].

تعتبر «الرسالة» أصدق تعبير عن فلسفة فتجنشتين المبكرة، بالإضافة إلى إنها أحد كلاسيكيات الفلسفة المعاصرة؛ إذ بلغت أفكارها ـ في رأي فتجنشتين ـ من الصدق حداً لا يرقى إليه الشك، زد على ذلك أنها تمثل القول الفصل في مشكلات الفلسفة؛ فالأفكار الواردة

(٨) مقتبسة في د. محمد مهران: فلسفة برتراند رسل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٢٢٤، ٢٢٥.

(٩) Mundle, G. W. **A Critique of Linguistic philosophy**, Clarendon press, oxford, 1970, p. 168

فيها «يستحيل الشك في صدقها أو هي فيما أرى مقطوع بصحتها. ولذا فإنني أعتقد أن كل ما هو أساسي في مشكلات الفلسفة قد تم حله نهائياً»(١٠).

هناك عدة محاور ارتكز عليها بحث فتجنشتين في «الرسالة» منها فكرته عن الذرية المنطقية، والنظرية التصويرية للغة، ونظريته عن طبيعة المعنى، وموقفه من القضايا من حيث هي دالات صدق للقضايا الأوّلية، إلى جانب فكرته عن الأنا وحدية وغيرها من الأفكار التي تشكل في النهاية ما يمكن قوله، وما يمكن معرفته، وما يوجد.

غير أن النظرية التصويرية للغة إلى جانب الذرية المنطقية تمثلان لب لباب تلك «الرسالة»، وعنها تتفرع الأفكار الأخرى. ولقد بلغت أهمية النظرية التصويرية للغة حداً حدا بـ «فون رايت» أن يجعلها ثاني ثلاث ركائز تقوم عليها فلسفة «الرسالة»؛ إذ يقول: «ربما نسمي «رسالة» فنجشتين مركباً من نظرية دوال الصدق Thruth-Functions وفكرة أن اللغة رسم للوجود الخارجي. وينشأ عن هذا المركب المقوم الثالث الرئيسي في الكتاب، ألا وهو مذهبه في أن الذي لا يمكن أن يقال، يتبدى فحسب»(١١). ليس هذا وحسب، بل إن رسل يذهب إلى أن النظرية التصويرية للقضايا تحتل موضعاً هاماً في «الرسالة»، فيقول: «لعل المبدأ الأساسي في فلسفة «الرسالة» هو أن القضية رسم للوقائع التي تخبر عنها. فالخريطة تنقل إلينا بوضوح خبراً صحيحاً أو غير صحيح. وعندما يكون الخبر صحيحاً، فالسبب في هذا هو أن ثمة تشابهاً بين الخريطة والمنطقة التي تخبر عنها»(١٢).

إن بيت القصيد في فلسفة فتجنشتين هو تحليل اللغة من أجل تجنب الفوضى والإرتباك،

(١٠) لودفيج فتجنشتين: **رسالة منطقية فلسفية**، ترجمة د. عزمى إسلام، مراجعة وتقديم د. زكي نجيب محمود، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، مقدمة المؤلف، ص ٦٠، وسوف نعتمد على هذه الترجمة في الاشارة الى عبارات فتجنشتين، وسنشير إليها بالترجمة العربية. هذا إلى جانب اعتمادنا على «الرسالة» في ترجمتها التالية:

Wittgenstein, L, **Tractatus logico-philosophicus,** Translated by D. F. Pears, and B. F. Mc Guinnes, With the Introduction by Bertrand Russel, Routledge and Kegan paul, London and Henley. 1974

وذلك في حالة اختلافنا مع الترجمة العربية، وسنشير إلى ذلك في مواضعه.

(١١) Von wright, G. H. **Wittgenstein,** Basil Blackwell, Oxford, 1982, p. 21

(١٢) Russell, B. **My Philosophical Developement,** George Allen and Unwin LTD, London, 1959, p. 113

فهو يقول في مقدمة «الرسالة»: «إنه كتاب يعالج مشكلات الفلسفة، ويوضح - فيما أعتقد - أن الذي دعا إلى إثارة هذه المشكلات هو أن منطق لغتنا منطق يساء فهمه. ويمكن أن نلخص معنى الكتاب كله على نحو قريب مما يلي: أن ما يمكن قوله على الإطلاق، يمكن قوله بوضوح، وأما ما لا نستطيع أن نتحدث عنه، فلا بد أن نصمت عنه»(١٣).

يدور تحليل اللغة على عدة محاور منها منطق اللغة، ومعنى اللغة، وحدود اللغة، ووظيفة اللغة، بيد أننا لو ركزنا على وظيفة اللغة لتجلت لنا الجوانب الأخرى في وضوح تام. والحقيقة أن «ما يمكن قوله» عند فتجنشتين يتعلق بثلاثة جوانب هي اللغة والمنطق والعالم. ونظرياته عن هذه الجوانب مرتبطة بطريقة خاصة جداً. وتحذو الأسئلة التي يطرحها في جانب اللغة - بصفة عامة - حذو منطلق «فريجه» المعرفي. والاهتمام بالوجود وبما يمكن قوله عن العالم يعبر عن ذاته في مثل هذه الأسئلة: ما هي الطبيعة الجوهرية للعالم، وما هو الصدق الضروري للعالم؟ وماذا يجب أن تكون مقوماته الأساسية؟تقدم الإجابة على كل هذه الأسئلة الحدود للحديث ذي المعنى، وللضرورة المنطقية، والمقومات الأساسية للعالم. غير أن الإجابة على أي سؤال من هذه الأسئلة سوف تفضي بنا في النهاية إلى الصيغة الأساسية ذاتها، وتستلزم في الوقت ذاته الإجابة على السؤالين الآخرين؛ إذ أن النظريات الثلاث: نظرية اللغة، ونظرية المنطق ونظرية العالم مرتبطة ارتباطاً أساسياً. وهي تقدم وتوضح ما يمكن معرفته، وما يوجد، ثم يضع المرء في آخر الأمر «الحدود» لهذه الجوانب الثلاثة(١٤).

يحسن بنا أن نقدم في معرض حديثنا عن النظرية التصويرية معالجة سريعة لنظرية «الذرية المنطقية»؛ إذ أن توضيح النظرية الأخيرة سيلقي ضوءاً ساطعاً على النظرية الأولى. والحقيقة أن الذرية المنطقية عند فتجنشتين هي نظرية عن القضايا ونظرية ميتافيزيقية في الوقت ذاته، طالما أن افتراض رد العالم إلى وقائع - لا إلى أشياء - ذرية يتم التعبير عنها بالقضايا الأولية هو افتراض ميتافيزيقي في أساسه. ومن ثم يمكن تقديم مذهب عن الذرية ينطوي على مجموعتين متميزتين من الافتراضات: افتراضات الذرية المنطقية، وافتراضات الذرية الميتافيزيقية Metaphysical Atomism.

---

(١٣) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، مقدمة المؤلف، ص ٥٩.

(١٤) Munitz, M. K. **Contemporary Analytic philosophy**, Macmillan publishing Co, Inc, New York, 1981, p. 182

الافتراضات الأخيرة ـ كما يتوقع المرء من الفيلسوف الذي يعتقد أن المنطق سابق على الميتافيزيقا ـ تكون نتيجة للافتراضات الأولى. وتطلب الافتراضات الميتافيزيقية ـ على نحو معقول ـ لاثبات افتراضات الذرية المنطقية. ومن بين افتراضات الذرية المنطقية:(١٥)

١ ـ افتراض التحليل القابل للانتهاء: فالقضايا التي يتم تحليلها تماماً تتألف فقط من أسماء بسيطة (والاسماء البسيطة هكذا غير قابلة للتحليل).

٢ ـ افتراض الاسماء الفارغة من المعنى: الاسماء البسيطة ليس لها معنى ولكنها ذات دلالة بالضرورة.

أما افتراضات الذرية الميتافزيقية فهي كالتالي:(١٦)

١ ـ تشكّل الاشياء البسيطة جوهر العالم.

٢ ـ يتم تحديد وجود العالم عن طريق صور جميع الاشياء.

٣ ـ إن وجود واقعة ذرية معينة أو عدم وجودها مستقل منطقياً عن وجود أية واقعة ذرية أخرى أو عدم وجودها.

ومن البين أن افتراضات الذرية المنطقية تنصب أساساً على بنية اللغة في حين تتعلق افتراضات الذرية الميتافيزيقية ببنية العالم، ويوضح فتجنشتين هذه الافتراضات عن طريق تحليل يسير في خطين متوازيين يمثل احدهما تحليل العالم ويمثل الآخر تحليل اللغة. ويبدأ بتحليل العالم فيقول:

«العالم هو جميع ما هنالك»(١٧)
«العالم هو مجموع الوقائع لا الاشياء»(١٨)

---

(١٥) Hacker, p. M. S. A **«The Rise and Fall of the picture theory»**, in Block, I, (ed): **perspectives on the philosophy of Witthenstein,** The MIT press, Cambridge, Massachusetts, 1981, p. 93

(١٦) Ibid, p. 95

(١٧) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ١، ص ٦٣.

(١٨) المرجع السابق، الفقرة ١ و ١، الصفحة نفسها.

«العالم حدوده الوقائع، وإن هذه الوقائع هي جميع ما هنالك منها»(١٩)

«ذلك أن مجموع الوقائع يحدد ما هنالك كما يحدد كذلك ما ليس هنالك»(٢٠).

«والوقائع في المكان المنطقي هي العالم»(٢١)

«فالعالم ينحل إلى وقائع»(٢٢)

الحقيقة أن كلمة العالم World عند فتجنشتين من الكلمات الغامضة في رسالته، والتي جعلت كثيراً من الشراح والباحثين يذهبون في تفسيرها مذاهب شتى، وذلك لأنه يستعملها بالمعنى المألوف فيكون «العالم» هو العالم الفعلي، أو يستعملها استعمالاً خاصاً فيكون العالم هو العالم الممكن أو المنطقي، ومعنى الاستعمال الثاني «للعالم» أعم وأشمل من معنى الأول. يستعمل فتجنشتين ـ إذن ـ كلمة «العالم» بمعناها الأساسي للإشارة إلى العالم الواقعي، ولجملة الوقائع الموجودة وللوقائع الموجبة سواء كانت ذرية أو مركبة، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية نجد أن فتجنشتين يستخدم أحياناً كلمة «العالم» (وأيضاً كلمة «الوجود الخارجي» Reality) بمعنى فضفاض؛ إذ تشير كلمة العالم في هذا الاستعمال إلى مجموع الوقائع الموجودة وغير الموجودة، كما تشير إلى الوقائع الموجبة والسالبة. إذ يقول:(٢٣)

«وكذلك يحدد مجموع الوقائع الذرية الموجودة، ما ليس بذي وجود من الوقائع الذرية»(٢٤).

«إن الوجود الخارجي هو وجود وعدم وجود الوقائع الذرية، ووجود الوقائع الذرية أيضاً يسمى بالواقعة الموجبة وعدم وجودها يسمى بالواقعة السالبة»(٢٥).

---

(١٩) المرجع السابق، الفقرة ١١ و ١، الصفحة نفسها.

(٢٠) المرجع السابق، الفقرة ١٢ و ١، الصفحة نفسها.

(٢١) المرجع السابق، الفقرة ١٣ و ١، الصفحة نفسها.

(٢٢) المرجع السابق، الفقرة ٢ و ١، الصفحة نفسها.

(٢٣) Miunitz, M. K. **Contemporary Analytic Philosophy**, p. 192

وانظر د. عزمي إسلام: **لودفيج فتجنشتين**، سلسلة نوابغ الفكر الغربي (١٩)، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٨٢ وما بعدها.

(٢٤) لودفيج فتجنشتين: **رسالة منطقية فلسفية**، الترجمة العربية، الفقرة ٠٥ و ٢، ص ٦٧.

(٢٥) المرجع السابق، الفقرة ٠٦ و ٢، الصفحة نفسها.

«وجملة الوجود الخارجي هو العالم»[٢٦].

ويمكن لنا من خلال هذه الاستعمالات الواسعة لكلمتي «العالم» و«الوجود الخارجي» أن نظهر بوضوح ما يقصده فتجنشتين بالمكان المنطقي، لأنَّ المصطلح الأخير يرمز إلى جملة الوقائع الذرية الممكنة[٢٧]. في حين يذهب «ماكس بلاك» إلى أن فكرة المكان المنطقي عند فتجنشتين تشير إلى فكرة الروابط المنطقية بين الوقائع، تلك الفكرة التي يقوم بها العقل في ربط واقعة بأخرى برباط منطقي[٢٨].

غير أن هذه الاستعمالات الواسعة لكلمتي «العالم» و«الوجود الخارجي» لا تتعارض مع استعمال كلمة «العالم» لتعني جملة الوقائع الذرية الموجودة، وجملة الوقائع، وجميع ما هنالك، أعني العبارات المختلفة التي قصد بها فتجنشتين معنى العالم في رسالته. وإذا كان فتجنشتين قد ذهب في تحليله للعالم إلى أنه عبارة عن مجموعة من الوقائع، فقد صرح بأن اللغة هي مجموع القضايا مقيماً بذلك نوعاً من التماثل بين بنية اللغة وبنية العالم، فنراه يقول:

«والفكر هو القضية ذات المعنى»[٢٩].

«واللغة هي مجموع القضايا»[٣٠].

وحقاً فإن فكرة التركيب في القضايا المناظر للتركيب في الوقائع تمثل مفهوماً أساسياً في فلسفة الذرية المنطقية عند فتجنشتين كما تمثل محوراً هاماً في نظرية رسل الذرية المنطقية[٣١]. والقول بأن الوقائع مركبة هو القول بأنها تنحل إلى وقائع ذرية تتكون الواقعة منها من موجودات أو أشياء، وكذلك فإن القول بتركيب القضايا يعني القول بأنها تنحل إلى قضايا أولية قوام القضية منها أسماء. يوضح فتجنشتين ذلك عن طريق المقارنة التالية:

(٢٦) المرجع السابق، الفقرة ٠٦٣ و٢، الصفحة نفسها.

(٢٧) Munitz, M. K. **Contemporary Analytic Philosophy**, p. 193

(٢٨) د. عزمي إسلام، **لودفيج فتجنشتين**، ص ٨٢.

(٢٩) لودفيج فتجنشتين: **رسالة منطقية فلسفية**، الترجمة العربية، الفقرة ٤، ص ٨٢.

(٣٠) المرجع السابق، الفقرة ٠٠١و٤، الصفحة نفسها.

(٣١) انظر د. محمد مهران: **فلسفة برتراند رسل**، ص ٢٤٧.

«والواقعة الذرية هي مجموعة موضوعات، موجودات entities أو أشياء»[٣٢].

«والعلامات البسيطة المستخدمة في القضايا هي ما أدعوها بالأسماء»[٣٣].

هكذا يمضي فتجنشتين في تحليل العالم من وقائع مركبة إلى وقائع بسيطة، والواقعة البسيطة لا تنطوي على وقائع أخرى، أي أنه لا يمكن تجزئتها إلى ما هو أبسط منها، وهي التي يسميها فتجنشتين بالواقعة الذرية، وقوام الواقعة الذرية مجموعة من الأشياء. وباتجاه تحليلي مماثل يمضي فتجنشتين في تحليل اللغة من قضايا تنحل بدورها إلى قضايا أولية، والقضية الأوَّلية لا يمكن تجزئتها إلى قضايا أبسط منها، وقوام هذه القضية مجموعة من الأسماء. فإذا كان تحليل العالم قد انتهى إلى أشياء، وانتهى تحليل اللغة إلى أسماء، فما هي العلاقة بين اللغة والعالم، أو إن شئت قل بين الأسماء والأشياء؟ الحقيقة أن الإجابة على هذا السؤال تضعنا مباشرة في قلب النظرية التصويرية.

٢.٣.٢. اللغة رسم للوجود الخارجي:

يتمثل جواب فتجنشتين عن السؤال السابق - بصورة أولية عامة - في القول بأن اللغة رسم للوجود الخارجي، والاسم الوارد في القضية يمثل الشيء في الواقعة، والعلاقة بين الاسم والشيء هي علاقة واحد بواحد، فكيف توصل فتجنشتين إلى هذه النظرية؟

كان الاهتمام بطبيعة القضية الشغل الشاغل لفتجنشتين في أعماله المبكرة، وهو المحور الذي ترتكز عليه شتى أفكاره. فنراه يقول: «تكمن كل مهمتي في تفسير طبيعة القضية»[٣٤]. لقد ظهر هذا بصورة واضحة في تطبيق الفلسفة في «الرسالة»، فالهدف الرئيسي لها هو تقرير ماهية العالم. ولكن كيف نكشف عن ماهية العالم؟ يرى فيلسوفنا أن ذلك يتم عن طريق تحليل ماهية كل وصف، وذلك لأننا نعبر عن معرفتنا بالعالم بوصفنا له. وما تقديم ماهية الوصف إلا تقديم لماهية القضية. يقول فتجنشتين:

---

(٣٢) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٢٠١، ص ٦٣.

(٣٣) المرجع السابق، الفقرة ٣٠٢٠٣، ص ٧٣.

(٣٤) Wittgenstein, L. **Notebooks 1914-1916,** edited by Von Wright, G. H. and Anscombe, G. E. M. with an English Translation by Anscombe G. E. M. Basil Blackwell, Oxford, 1961. 22-1-15

وسوف نشير إلى التاريخ في هذه «المذكرات» دون ذكر رقم الصفحة، فيما عدا الملاحق.

«والصورة العامة للقضية هي ماهية القضية»[٣٥].

«ولانْ نذكر ماهية القضية، يعنى ذكر ماهية كل وصف، وبالتالي ماهية العالم»[٣٦].

«ولكي نفهم ماهية القضية، فلننظر إلى الكتابة الهيروغليفية التي ترسم الوقائع التي تصفها، والتي نشأت عنها الحروف الأبجدية، دون أن يضيع جوهر التمثيل»[٣٧].

الحقيقة أن أية نظرية فلسفية عن القضية تضع مجموعة من الافتراضات أو المطالب وتحاول أن تفي بها. وتقوم نظرية فتجنشتين عن القضايا على عدة افتراضات نذكر من بينها:

١ - إن معنى القضية لا يحتم بصفة عامة قيمة صدقها، ومن ثم فإن فهم معناها لا يستلزم معرفة قيمة صدقها. وهذا ما عبر عنه فتجنشتين بقوله: «يجب أن نكون قادرين على فهم القضية دون معرفة ما إذا كانت صادقة أو كاذبة»[٣٨].

٢ - ويلزم عن هذا الافتراض التالي: يجب أن تكون القضية قابلة لانْ تقول شيئاً ذا معنى ولكنه كاذب.

٣ - يرتكز الافتراض الثالث على فهم القوى التوليدية generative للغة، وهو الافتراض الذي ذاع صيته عند تشومسكي. بيد أن فتجنشتين قد سبق وأعلن بوضوح في سنة ١٩١٣ في مذكراته، إذ يقول: «يجب أن نكون قادرين على فهم القضايا التي لم نسمع بها أبداً من قبل»[٣٩]. ثم عاود إثباته والتوكيد عليه مراراً وتكراراً في الرسالة عندما قال:

«وهذا ما نراه من فهمنا لمعنى الفاظ القضية، بدون أن يتم شرحها لنا»[٤٠].

«إنه لشيء جوهري بالنسبة للقضايا أنها تنقل إلينا معنى جديداً»[٤١].

---

(٣٥) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية، الترجمة العربية، الفقرة ٤٧١و٥، ص ١٢٣.

(٣٦) المرجع السابق، الفقرة ٤٧١١و٥، ص ١٢٤.

(٣٧) المرجع السابق، الفقرة ٠١٦و٤، ص ٨٥.

(٣٨) Wittgenstein, L. Notebooks 1914-1916, p. 93

(٣٩) Ibid, p. 98

(٤٠) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٠٢و٤، ص ٨٥.

(٤١) المرجع السابق، الفقرة ٠٢٧ و٤، ص ٨٦.

٤ ـ الافتراض الرابع هو أن القضايا يجب أن تكون مركبة[٤٢].

يحسن بنا أن نتأمل الافتراض الثالث فهو حجر الزاوية في نظرية فتجنشتين، كما يمثل المنبع الذي تتفجر منه الروافد الاُخرى. يمكن أن نعبر باللغة عن قضايا جديدة وذلك باستعمال كلمات قديمة، ويستطيع كل من يستمع إلينا أن يفهم ـ بصورة عادية ـ المعنى الجديد في التو واللحظة، دون أن تكون لديه معرفة سابقة بهذا المعنى الجديد، ودون أن يفسره له أي شخص، فكيف يحدث هذا؟

لقد اعتقد فتجنشتين أن هناك طريقة واحدة يمكن بها حل هذا الجانب الملغز والرئيسي في اللغة، وذلك بافتراض أن القضية يجب أن تكون رسماً للواقعة التي ترسمها وتقرر وجودها أو عدم وجودها. وفهم معنى القضية هو معرفة الواقعة التي تجيء القضية لرسمها. وبمجرد النظر إلى القضية أستطيع أن أكشف ما هي الواقعة التي ترسمها. وبعبارة أخرى، أستطيع أن «أقرأ» الواقعة من القضية ذاتها، حتى لو كانت القضية جديدة كل الجدة بالنسبة لي، ولم يكن قد سبق وشرح معناها لي إنسان. ولكن كيف أستطيع أن «أقرأ» الواقعة هكذا من القضية ذاتها ما لم تكن القضية نوعاً من التمثيل أو الرسم للواقعة[٤٣]. فيقول فتجنشتين:

«إننا نكون لأنفسنا رسوماً للوقائع»[٤٤].

«القضية هي رسم للوجود الخارجي، لأنني أعرف الواقعة التي جاءت لتمثيلها، وذلك إذا فهمت القضية، وإني لأفهم معنى القضية بدون أن يتم شرح معناها لي»[٤٥].

ويمكن أن نضع مشكلة القضية الجديدة في اللغة بطريقة أخرى، وذلك بتناول عبارات فتجنشتين الواردة في «الرسالة» والتي تبدو للنظرة العجلى متباينة، فها هو يقول:

«إذ أردنا فهم معاني العلامات البسيطة (الألفاظ)؛ فلا بد من شرحها لنا»[٤٦].

(٤٢) Hacker, R. M. S. «**The Rise and Fall of the picture Theory**», op. cit, pp. 87-88

(٤٣) Pitcher, G, **The Philosophy of Wittgenstein,** prentice-Hall, Inc, Englewood cliffs, N. J, 1964, p. 77

(٤٤) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ١و٢، ص ٦٧.

(٤٥) المرجع السابق، الفقرة ٢١٠و٤، ص ٨٥.

(٤٦) المرجع السابق، الفقرة ٢٦٠و٤، ص ٨٦.

غير أنه يقول من ناحية ثانية:

«وهذا ما نراه في فهمنا لمعنى ألفاظ القضية، دون أن يتم شرحها لنا»(٤٧).

ثم يمضي بنا فتجنشتين حتى نصل إلى ذروة المشكلة فيطرحها على النحو التالي:

«والقضية من القضايا إنما تنقل إلينا معنى جديداً بواسطة ألفاظ قديمة»(٤٨).

فكيف نوضح هذا الاختلاف؟ ولماذا يجب توضيح معنى الاسم الجديد لنا، دون توضيح معنى القضية الجديدة؟ الإجابة على هذا بسيطة للغاية، وإن كان ما يترتب عليها ليس كذلك، وهي تظهر الاختلاف بين الأسماء والقضايا؛ يقول فتجنشتين: «فالاسم ليس رسماً للشيء المسمى»(٤٩). ويرتبط الاسم والشيء عن طريق اتفاق تعسفي، ولكن القضية تكون رسماً لمعناها. لعل هذا هو الحل المعقول إلى حد بعيد لهذه المشكلة؛ إذ أن الرسم له على وجه الضبط الجوانب التي نلاحظها في القضية. إنه يمثل واقعة ما، وأستطيع أن أعرف الواقعة بمجرد النظر إلى الرسم، ولست في حاجة إلى إنسان ليشرح لي الواقعة التي يقوم برسمها، وذلك لأني أستطيع أن أقرأ الواقعة من الرسم ذاته فالرسم «يظهر» ما يمثله، ويمكن أن نقول شيئاً كهذا عن القضية(٥٠).

«فالقضية تظهر معناها»(٥١).

متى ظهر مفهوم «الرسم»؟ وكيف توصل فتجنشتين إلى هذا المفهوم. الحقيقة أن مفهوم الرسم لم يكن قد نشأ حتى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ وذلك في تلك الفكرة التي أشار إليها فتجنشتين إشارة خاطفة عندما قال: إن العالم في القضية يكون وكأنه مركب بصورة تجريبية [مثلما تم تمثيل حادثة سيارة في محكمة باريس عن طريق الدمى، الخ]»(٥٢).

---

(٤٧) المرجع السابق، الفقرة ٠٢و٤، ص ٨٥.

(٤٨) المرجع السابق، الفقرة ٠٣و٤، ص ٨٧.

(٤٩) Wittgenstein, L, **Notebooks 1914-1916**, 3. 10. 14

(٥٠) pitcher, G, **The Philosophy of Wittgenstein**, p. 77

(٥١) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الفقرة ٠٢٢و٤، ص ٨٥.

(٥٢) Wittgenstein, L, **Notebooks 1914-1916**, 29. 9. 14

وحقاً لقد ظهرت فكرة تقديم «الرسوم للوجود الخارجي» في «ملاحظات على المنطق» في سنة ١٩١٣، وأعيد نشرها في «المذكرات» ولقد كتب فيها فتجنشتين يقول: إن الفلسفة لا تقدم لنا رسوماً =

وتشير هذه الملاحظة إلى حادثة أخبر عنها فتجنشتين أصدقاءه فيما بعد وخاصة «فون رايت» الذي بيّن هذه المسألة في مخططه الببلوجرافي عن فتجنشتين على النحو التالي: «هناك قصة تروي كيف خطرت لفتجنشتين فكرة اللغة كرسم للوجود الخارجي في خريف عام ١٩١٤، في الجبهة الشرقية. كان فتجنشتين يقرأ في مجلة حول دعوى قضائية في باريس تتعلق بحادثة سيارة. وفي المحاكمة تم تقديم النموذج المصغر للحادثة... والنموذج هنا ملائم بوصفه «قضية»؛ يعني كوصف للواقعة الذرية الممكنة. إن له الوظيفة المطلوبة للتناظر Correspondance بين أجزاء النموذج [المنازل المصغرة، والسيارات، والناس] وبين الاشياء [المنازل، والسيارات، والناس] في الوجود الخارجي، وخطر لفتجنشتين في التو واللحظة أنه ينبغي على المرء أن يعكس التماثل ويقول إن القضية تصلح كنموذج أو «رسم» بمقتضى التناظر المتماثل بين الاجزاء المكوِّنة لها وبين العالم. وتصور الطريقة التي يتم بها ربط أجزاء القضية ـ أي بنية structure القضية ـ الارتباط الممكن للعناصر في الوجود الخارجي، والواقعة الذرية الممكنة»[٥٣]. وهذا ما فطن إليه رايل عندما ذهب إلى «أن فتجنشتين حينما كتب «الرسالة» كان متأثراً ـ فيما أظن ـ تأثراً كبيراً بالتماثلات التي رسمها بين قول الشيء ووضع الخرائط أو الرسوم البيانية»[٥٤].

لتوضيح كيف أن الجملة أو الخريطة أو الرسم البياني يمكن أن يصور الوقائع أو حتى يسيء تصويرها على نحو ذي معنى، نأخذ الكلمات الآتية «القاهرة» و«شمال» و«أسوان» نجد أنها ليست صادقة أو كاذبة. ولا يمكن أن تكون النقطة على صفحة من الورق خريطة صحيحة أو غير صحيحة. فلو قلنا الجملة (أو القضية): «القاهرة شمال أسوان» لكانت قضية صادقة، ولكن إذا استعملنا الكلمات ذاتها بنظام مختلف، مثل «أسوان شمال القاهرة»، فإن هذا التركيب أو الترتيب يجعل القضية كاذبة. في حين أننا لو قمنا بترتيب القضية على النحو التالي: «القاهرة أسوان شمال» لكانت هذه الكلمات خليطاً

= للوجود الخارجي، ولا يمكن لها أن تثبت ولا أن تدحض أبحاثاً علمية».

Wittgenstein, L, **Notebooks 1914-1916**, p. 93

بيد أن هذه الملاحظة لا تشير إلى نشأة النظرية التصويرية، وإنما هي إشارة إلى موضوع الفلسفة الذي تمسك به فتجنشتين.

(٥٣) Von Wright, G. H. **Wittgenstein**, pp. 20-21

(٥٤) Ryle, G. «**Ludwig Wittgenstein**», in copi, I. M., and Bered, R. W. (eds), **Essays on Wittgenstein's Tractatus**, Routledge and Kegan paul, London, 1966, p. 5

لا هو صادق ولا كاذب، بل فارغ من المعنى؛ وذلك لإساءة فهم منطق اللغة في استعمالها العادي. لكي تصور النقاط على الورقة أو تسيء تصوير جهة «أسوان» من «القاهرة»، لا بد أن توجد نقطة لكل مدينة ويجب أن يتم إظهار هذه النقاط وفقاً لاصطلاح يتعلق بمواقع الحد. ولكي تكون القضية أو الرسم البياني أو الخريطة صادقة أو كاذبة، فلا يجب أن توجد مجموعة من الكلمات أو العلامات فقط، بل يجب أيضاً أن يتم وضع هذه الأجزاء معاً بطريقة معينة(٥٥).

يجوز أن يعترض امرؤ بقوله: يبدو للوهلة الأولى أن القضية ليست رسماً للواقعة، وذلك لأن الرسوم العادية تبدو مثل ما تجيء لترسمه أو تمثله في حين لا تبدو القضية بلا أدنى شك مثل الواقعة. والرد البسيط على اعتراض كهذا هو أن فتجنشتين لا يؤكد على أن القضية رسم عادي ـ أي مكاني ـ للواقعة التي رسمها. وإنما هي بالأحرى «رسم منطقي» Logical picture. ويتضح هذا من قوله:

«وما تلك الصلة [أي صلة القضية بالواقع] ـ في الحقيقة ـ إلا كون هذه القضية رسماً منطقياً لهذا الأمر من أمور الواقع»(٥٦).

ولكي يكون الشيء الواحد (أ) مثلاً، رسماً منطقياً لشيء آخر (ب) مثلاً، يجب أن تتوافر شروط ثلاثة:

١ ـ يجب أن يكون هناك تناظر Correspondance واحد بواحد بين عناصر (أ) وعناصر (ب).

٢ ـ لا بد أن يناظر كل جانب من بنية أو شكل (أ) جانباً من بنية أو شكل (ب).

٣ ـ يجب أن توجد قواعد الإسقاط Rules projection لربط العناصر في (أ) مع العناصر في (ب). وقواعد الإسقاط هي القواعد التي يتمُّ بمقتضاها تقديم (أ) أو (ب)، ويمكن منها إعادة بناء (ب) (أو (أ)). وأفضل مثال لهذا هي قواعد ربط القطعة الموسيقية بالأداء الفعلي لها؛ فإما أن يتم تقديم القطعة أو الأداء، ويمكن إعادة بناء أحدهما من

---

(٥٥) Ibid, pp. 4-5

(٥٦) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٣٠و٤، ص ٨٧.

الآخر[٥٧].

ويوضح فتجنشتين هذه المسألة على النحو التالي:

«وبناء على وجود قواعد عامة يمكن للموسيقي وفقاً لها أن يقرأ السيمفونية من العلامة الموسيقية، وقاعدة أخرى يمكن للإنسان وفقاً لها أن يعيد بناء السيمفونية من الخط الموجود على قرص الحاكي، كما يمكنه من ذلك أيضاً ـ باتباعه للقاعدة الأولى ـ أن ينشيء العلامة الموسيقية. أقول إنه بناء على ذلك كله، يقوم التشابه الداخلي بين هذه الأشياء التي تبدو لأول نظرة مختلفة بعضها عن بعض اختلافاً تاماً. وما هذه القاعدة إلا قانون للإسقاط يسقط السيمفونية في لغة العلامة الموسيقية. إنها القاعدة التي تقوم عليها ترجمة هذه اللغة إلى لغة قرص الحاكي»[٥٨].

هناك افتراض مؤداه أن فكرة القضية كرسم للواقعة قد نشأت في ذهن فتجنشتين عن طريق التأثر بأفكار معينة وردت في كتاب «هيرتز» Heinrich Hertz «مبادىء الميكانيكا»، ويشير فتجنشتين في معرض مناقشته للنظرية التصويرية إلى هذا، إذ يقول: «ارجع إلى كتاب هيرتز في المكيانيكا، عن النماذج الدينامكية»[٥٩]. ولقد حاول جريفين Griffin أن يبرهن على أن النظرية التصويرية عند فتجنشتين تأتي في مجملها تقريباً من «هيرتز». فإذا كان فتجنشتين يبدأ نظريته التصويرية بقوله:

«إننا نكون لأنفسنا رسوماً للوقائع»[٦٠]، فقد سبق أن قال هيرتز في الصفحة الأولى من مقدمة كتابه المذكور قولاً شبيهاً بهذا. وإذا كان فتجنشتين يذهب إلى أنه يجب أن يوجد شيء مشترك، بين الرسم والواقعة[٦١]، فإن هيرتز قد صاغ هذا بقوله «يجب أن

---

(٥٧) pitcher, G, **The philosophy of wittgenstein,** p. 78

وانظر أيضاً: مقدمة رسل «للرسالة»، الترجمة العربية، ص ٣٤، وأيضاً:

Findlay, J. N. **Wittegenstein:** A critique, Routledge and Kegan paul, London, Boston, Melbourne and Henley, 1984, pp. 88

(٥٨) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الفقرة ٤٠١٤١، ص ٨٥.

ولقد ترجم د. عزمي إسلام العبارة الأخيرة من هذه الفقرة على النحو التالي: وما هذه القاعدة إلا قانون تتبدى بمقتضاه السيمفونية في لغة العلامة الموسيقية.

(٥٩) المرجع السابق، الفقرة ٤٠٠٤، ص ٨٨.

(٦٠) المرجع السابق، الفقرة ١و٢، ص ٦٧.

(٦١) المرجع السابق، الفقرة ١٦و٢، ص ٦٩.

توجد مطابقة معينة بين الطبيعة وتفكيرنا»(٦٢). وها هي فقرة من كتاب هيرتز «مبادىء الميكانيكا» تكشف بصورة واضحة عن هذا التأثر:

«إن العلاقة بين نموذج ديناميكي وبين النسق الذي يعد نموذجاً له هي نفس العلاقة تماماً بين الرسوم التي يشكلها عقلنا للاشياء وبين الاشياء ذاتها. لأننا لو اعتبرنا حالة النموذج بمثابة تمثيل لحالة النسق، فإن نتائج هذا التمثيل ـ التي يجب أن تتضح وفقاً لقوانين هذا التمثيل ـ هي أيضاً تمثيل للنتائج التي تنشأ عن الشيء الأصلي وفقاً لقوانين هذا الشيء الاصلي. وبناء على ذلك يشبه الاتفاق بين العقل والطبيعة الاتفاق بين نسقين يكون كل منهما نموذجاً للآخر، ويمكننا أن نفسر تماماً هذا الاتفاق عن طريق افتراض أن العقل قادر على صنع نماذج ديناميكية فعلية للاشياء، وقادر على العمل معها»(٦٣).

من الملائم حقاً إلى حد بعيد ـ فيما يرى «بتشر» ـ أن يقال عن نظرية فتجنشتين في القضية إن القضية «نموذج» model للواقعة التي تمثلها، أكثر من أن يقال إنها «رسم» لها. ويستعمل فتجنشتين بين الفينة والفينة مصطلح «نموذج» في معرض حديثه عن هذا الجانب، إذ يقول:

«هي [أي القضية] نموذج للوجود الخارجي على النحو الذي نعتقد أنه عليه»(٦٤).

لعل أفضل طريقة لتحديد موقف فتجنشتين هي القول بـأن القضية «إسقـاط» projection للواقعة التي ترسمها. ويتم استعمال مصطلح «إسقاط» هنا كما يتم استعماله في الهندسة الإسقاطية. ويستخدم فتجنشتين هذا المصطلح أيضاً، بيد أنه يتحدث عن علامة القضية (العلامة القضوية) على أنها إسقاط للواقعة، فيقول:

«ونحن نستعمل العلامة الممكن إدراكها حسياً في القضية (علامة منطوقة أو مكتوبة، الخ) كما لو كانت إسقاطاً projection للواقعة الممكنة»(٦٥).

---

(٦٢) Griffin, J. **Wittgenstein's Logical Atomism,** Oxford University press, 1964, pp. 99-102

(٦٣) نص مقتبس في كتاب: Pitcher, G. **The philosophy of wittgenstein,** p. 79

(٦٤) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٠١و٤، ص ٨٤.

(٦٥) Wittgenstein, L, **Tractatus Logico-philosophicus,** 4,01

وقد ترجم د. عزمي إسلام هذه الفقرة كما يلي: «إننا نستخدم العلامة المدركة بالحواس التي تتألف منها القضية (علامة صوتية أو مكتوبة... الخ)، نستخدمها كما لو كانت ظلاً يعكس ما يمكن أن يكون حادثاً من أمور الواقع».

الحق أن مثال القطعة الموسيقية الذي ذكرناه آنفا هو مثال مرشد إلى حد بعيد؛ إذ أن معظم الناس على الفةٍ ـ على الأقل ـ بالمبدأ العام الذي يتضمنه، والتماثل الذي يقدمه تماثل محكم بصورة خاصة. ويمكن توضيح التماثل بين ما يحدث في القطعة الموسيقية والقضية على النحو التالي: إن العلامة الجزئية تعني أصواتاً معينة تماماً مثلما تعني الكلمات المفردة أشياء معينة. وكما أن القطعة الموسيقية ربما لا يتم انجازها أبداً، فكذلك القضية من الجائز أن تكون كاذبة. وكما يعرف الإنسان من النظر إلى القطعة الموسيقية ما هو الجزء الذي سيشبه الصوت لو تم أداؤه، فكذلك يعرف الإنسان ما الذي سيكون هنالك، أي الواقع، إذا كانت القضية صادقة. وبالضبط مثلما يستطيع الإنسان أن يقرأ القطعة الموسيقية، فكذلك يمكن للإنسان أن يفهم القضية الجديدة دون أن نوضح له معناها، طالما أنه يعرف القواعد العامة للإسقاط في اللغة[٦٦].

إذا كنا قد عرضنا كيف خطر لفتجنشتين مفهوم الرسم كمفتاح لفهم القضية ومتى خطر له، فحري بنا الآن أن نقف عند مفهوم الرسم ذاته. إذ من المرسوم ما هو «تمثيلي»، ومنه ما هو «غير تمثيلي» فأيهما يقصد فتجنشتين؟. الحقيقة أن فتجنشتين عندما يتحدث عن الرسم فإنه يفكر فيه دائماً وكأنه رسم «لشيء ما» وهذا ما تكشف عنه الفقرات التالية:

«إننا نكون لأنفسنا رسوماً للوقائع»[٦٧].

«ويمثل الرسم، الوقائع في المكان المنطقي من حيث وجود الوقائع الذرية أو عدم وجودها»[٦٨].

«فالرسم نموذج للوجود الخارجي»[٦٩].

هناك أمثلة عديدة للرسوم من بينها:

١ ـ تمثال فينوس.

٢ ـ تمثال نصفي لأحمد شوقي.

٣ ـ صورة لكلب في كتاب مدرسي في علم الحيوان.

---

(٦٦) Pitcher, G, **The philosophy of Wittgenstein**, pp. 79-80

(٦٧) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الفقرة ١و٢، ص ٦٧.

(٦٨) المرجع السابق، الفقرة ١١و٢، الصفحة نفسها.

(٦٩) المرجع السابق، الفقرة ١٢و٢ الصفحة نفسها.

٤ ـ تصوير زيتي لكلب مدلل اسمه فيدو.
٥ ـ توضيح لحكاية من حكايات الجن.
٦ ـ صورة فوتوغرافية أو صورة زيتية لحدث تاريخي.
٧ ـ خريطة لمدينة الشيطان.
٨ ـ خريطة لمصر.

إذا تأملنا هذه الرسوم، نجد أن (١) يمثل ربا خيالياً، و(٢) شخصاً حقيقياً و(٣) شيئاً من نوع معين، و(٤) شيئاً واقعياً من هذا النوع، وتمثل (٥) و(٧) حالات خيالية، و(٦) و(٨) حالات واقعية. والرسوم في (٢) و(٤) و(٦) و(٨) لها نموذج أصلي واقعي، في حين أنها في (١) و(٣) و(٥) و(٧) ليست بذات نموذج أصلي واقعي. ويتضح من الفقرة ٢ . ١ . ١ . مثلاً، التي أشرنا إليها آنفاً، أن فتجنشتين يفكر في الرسم دائماً من حيث أنه يمثل نموذجاً أصلياً واقعياً وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم التمثيل الحقيقي، وذلك في مقابل التمثيل الخيالي[٧٠].

ورب معترض بقوله إذا كانت القضية رسماً للواقعة، فإن هذه النظرية متعارضة مع أشياء أخرى قال بها فتجنشتين؛ إذ أن كل كلمة فيها يجب أن تمثل مباشرة شيئاً ما، وكما أن كل علامة في القطعة الموسيقية تمثل مباشرة صوتاً معيناً، فكذلك كل كلمة في القضية «مؤلف ويفرلي هو سكوت» وعبارة «مؤلف ويفرلي» يجب أن تمثل مباشرة شيئاً ما. ولو ناقشنا هذا في ضوء نظرية الأوصاف المحددة عند رسل التي يقرها فتجنشتين ـ فيما يذهب بتشر ـ نجد أنه ليس حجة مقنعه[٧١]. وذلك لأنّ الجملة الوصفية ـ في اعتقاد رسل ـ لا تعني شيئاً بمفردها «لأنها لو كانت كذلك لأصبحت مكوناً من مكونات القضية. ولكن العبارة الوصفية ليست مكوناً، حين أقول «سكوت هو مؤلف ويفرلي» فيكون من التحليل الخاطىء أن نفترض أن لدينا هنا ثلاثة مكونات هي: «سكوت» و«هو» و«مؤلف ويفرلي»، فليس «مؤلف ويفرلي» مكوناً من مكونات القضية على الإطلاق، وليس هناك أي مكون مناظر للعبارة الوصفية، ذلك لأنّ مكونات القضايا هي نفس مكونات الوقائع المناظرة. فإذا كان لدينا العبارة الوصفية «المربع المستدير» واعتبرناها مكوناً من مكونات

(٧٠) Stenius, E. **Wittgenstein's Tractatus**, Cornell University press, Ithaca, New York, 1960, pp. 88-89

(٧١) Pitcher, G, **The Philosophy of Wittgenstein**, p. 80

قضية ما، كان «المربع المستدير» يدل على موضوع، والقضية التي ترد فيها هذه العبارة تعبر عن واقعة، وهذا ما يريد رسل أن يتجنبه، وعلى ذلك فالعبارة الوصفية ليست من مكونات القضية، وبالتالي فليس لها معنى بمفردها»[٧٢]. وإلى جانب هذه النقطة الاسًاسية في نظرية رسل هناك نقطة أخرى على درجة كبيرة من الاهًمية لما نحن بصدده وهي أن العبارات الوصفية ليست أسماء. إذ الاسم ـ فيما يرى رسل ـ لا يمكن أن يرد في قضية ويكون له مغزى ما لم يكن هناك شيء يسميه، بينما العبارة الوصفية يمكن أن ترد دون أن يكون هناك مناظر لها في الواقع[٧٣].

فكيف نوفق إذن بين فكرة فتجنشتين القائلة بأن القضية رسم للواقعة وبين تسليمه بنظريـة الأوصاف المحددة عند رسل؟ لكن هذا الاعتراض وما يجري مجراه يدحضه إصرار فتجنشتين على أن القضايا «كما يتم التعبير عنها بصورة عادية» ليست رسوماً للوقائع، وأن «القضايا الاوًلية» Elementary propositions فقط، والتي تتألف كلية من أسماء هي رسوم للوقائع. وفقاً للشرط الأول من شروط كون (أ) رسماً منطقياً لـ (ب)[٧٤] لا بد أن يوجد تناظر واحد بين عناصر الرسم وعناصر الشيء الذي يرسمه؛ ومن ثم يجب أن توجد عناصر عديدة في الرسم بقدر ما توجد في الشيء الذي يقوم برسمه. يقول فتجنشتين: «لا بد أن يكون في القضية عدد من الاشًياء المتمايزة، بمقدار عدد الأشياء الموجودة في حالة الواقع الذي تمثله»[٧٥].

هذا الشرط موجود فقط في القضايا الأولية؛ إنها وحدها دون غيرها تتألف كلية من أسماء، ويشير كل اسم فيها مباشرة إلى شيء في الوجود الخارجي. والملاحظ في هذه القضايا: «أن كل اسم واحد يقابله شيء واحد، والاسم الآخر يقابله شيء آخر. ثم ترتبط هذه الاسًماء بعضها ببعض بحيث يجيء الكل بمثابة رسم حي يمثل الواقعة الذرية»[٧٦].

هنا توجد مشكلة، وذلك لأن فتجنشتين إذا كان يقول بأن القضايا الاوًلية تتكون من أسماء فقط وكانت هذه حجة، لظهرت على الفور الصعوبة التالية: كيف يمكن أن تقول

(٧٢) د. محمد مهران: فلسفة برتراند رسل، ص ٢٨٦.

(٧٣) المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٧٤) انظر ص ٦٧ من هذا البحث.

(٧٥) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الفقرة ٠٤و٤، ص ٨٨.

(٧٦) المرجع السابق، الفقرة ٠٣١١و٤،ص ٨٧.

القضية الأولية شيئاً أو تقرره؟ وكيف يمكن أن تخبرنا بأي شيء؟ هب أن لدينا قائمة طويلة من الأسماء فقط، فهل يمكن أن تقرر هذه القائمة واقعة ما؟. الجواب، بطبيعة الحال، لا؛ إذ لا يمكن أن تكون هذه القائمة صادقة أو كاذبة مثلما تكون القضايا. فما الذي يمكن أن تقرره ـ على سبيل المثال ـ قائمة مكونة من «محمد، أبو بكر، عمر، عثمان، علي»؟ لكي نعثر على حل لهذه المشكلة دعنا نحاول الإجابة أولاً عن السؤال التمهيدي وهو: كيف يمكن لسلسلة من الاشياء أن تمثل أو ترسم واقعة ذرية؟ ولكن ما هو جوهر الرسم العادي، وما الذي يجعل الرسم تمثيلاً للواقعة؟ يجيب فتجنشتين على هذا السؤال بقوله:

«والرسم قوامه الطريقة المعينة التي تترابط بها عناصره بعضها ببعض»[٧٧].

«إن الرسم [في حد ذاته] واقعة»[٧٨].

يبدو أن هناك تعارضاً ـ فيما يرى «بتشر» ـ بين فتجنشتين والحس المشترك في هذه النقطة؛ إذ سيقول الحس المشترك إن الاشياء في الرسم الذي يقوم بالتمثيل إن هي إلا بقع من الصبغ أو الحبر أو كائنة ما تكون مادة الرسم. وأنها تمثل أشياء عديدة في المنظر المرسوم. ويختلف فتجنشتين مع هذه الطريقة لوصف المسألة. إذ أنه يؤكد على أن المنظر يمثل وقائع معينة. لنفترض أن المنظر المرسوم هو حجرة بها أثاث، فليست البقع الجزئية من الصبغ في ذاتها هي التي تمثل ترتيب الأثاث في الحجرة؛ إذ لو تم وضع هذه البقع بعينها على نحو مختلف على قماشة الرسم، فلن تمثل الترتيب الفعلي للأثاث على الإطلاق. إنما الذي يكون في الرسم ويمثل الترتيب للأثاث هو «واقعة» أن البقع العديدة من الصبغ موضوعة بطريقة معينة على قماشة الرسم. على سبيل المثال، تمثل واقعة الرقعة الزرقاء بجوار الرقعة الحمراء واقعة الكرسي الأزرق بجوار المنضدة الحمراء في الحجرة نفسها[٧٩].

ولذا يقول فتجنشتين: «الواقعة القائلة بأن عناصر الرسم يتصل بعضها ببعض بطريقة محددة تمثل أن الأشياء متصل بعضها ببعض بالطريقة نفسها»[٨٠].

الرسم إذن كما ذهب فتجنشتين واقعة، وهو يمثل جوانب معينة من الوجود الخارجي

(٧٧) المرجع السابق، الفقرة ١٤و٢، ص ٦٨.

(٧٨) المرجع السابق، الفقرة ١٤١و٢، الصفحة نفسها.

(٧٩) Pitcher, G, The Philosophy of Wittgenstein, p. 82

(٨٠) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ١٥و٢، ص ٦٨.

المرسوم فقط لأنه واقعة. وطبقاً لرأي فتجنشتين السابق يمكن القول بأن الرسم واقعة مكونة من عناصر وأن العناصر تمثل الاشياء وواقعة أن العناصر مرتبة بطريقة محددة تمثل واقعة أن الاشياء مرتبة كذلك في الوجود الخارجي.

أشرنا إلى أن القضية الأولية قد تبدو للنظرة العجلى كما لو كانت سلسلة أو قائمة من الاسماء، ولكن الحقيقة غير ذلك؛ إذ لم يتحدث فتجنشتين البته عن القضية الأولية على أنها مجرد سلسلة من الاسماء، بل قال على العكس:

«والقضية الأولية تتكون من أسماء. إنها ارتباط أو تسلسل بين أسماء»[٨١]. ثم يكشف عن قصده بصورة واضحة في الفقرة التالية:

«ليست القضية خليطاً من الكلمات، كما أن القطعة الموسيقية ليست خليطاً من النغمات»[٨٢]. ويقترح «بتشر» أنه كان ينبغي على فتجنشتين أن يضيف: «تماماً كما أن الرسم ليس خليطاً من بقع الصبغ»[٨٣].

ووضع المسألة على هذا النحو يعنى التوكيد على الحقيقة القائلة بأن هناك علاقة محددة بين الاسماء المكونة للقضية. وترتيب هذه الاسماء بطريقة معينة يعني أنها ذات معنى. تماماً كما أن ترتيب بقع الصبغ في الرسم بطريقة معينة يعني أنها ذات معنى. لنناقش الآن كيف أن علامة القضية مثل الرسم واقعة؟ يقول فتجنشتين: «وعلامة القضية قوامها كون عناصرها ـ أي كلماتها ـ مترابطة بطريقة معينة، وعلامة القضية هي في ذاتها واقعة»[٨٤].

«لا يجوز لنا أن نقول: (إن العلامة المركبة (أ ع ب) تعني أن أ ترتبط بعلاقة هي ع مع ب، إنما يجب أن نقول، (إن كون(أ) مرتبطة بعلاقة معينة مع (ب) يعني أ ع ب)»[٨٥].

---

(٨١) المرجع السابق، الفقرة ٢٢و٤، ص ٩٩.

(٨٢) المرجع السابق، ١٤١و٣، ص ٧٢.

لقد عبر فتجنشتين عن هذا المعنى في «المذكرات» إذ يقول: «ليست القضية مجرد خليط من الكلمات».

Wittgenstein, L. **Notebooks 1914-1916,** 5. 4. 15

(٨٣) Pitcher, G, **The Philosophy of Wittgenstein,** p. 82

(٨٤) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ١٤و٣، ص ٧٣.

(٨٥) المرجع السابق، الفقرة ١٤٣٢و٣، ص ٧٣.

ولقد أثارت هذه العبارة جدلاً وخلافاً بين شراح فلسفة فتجنشتين أكثر مما أثارته أية عبارة أخرى من عباراته، حتى اعتبرت لغزاً. وسوف نطرح المشكلة من بدايتها، ثم نناقش بعض الحلول المقترحة لها. لننظر في هذه القضية «القاهرة غرب القدس» نجد أنها مركبة على أساس التحليل النحوي ـ لا المنطقي ـ من ثلاثة أجزاء، إسمان من أسماء الأعـلام، ومسند هو «غرب». ويتبدى لنا الجزء الأوَّل من اللغز كما يلي: إن الواقعة التي قامت القضية برسمها هي إتفاق بين مدينتين «اثنتين»، في حين أن القضية ذاتها إتفاق بين «ثلاثة» أجزاء. ومن ثم فلا يبدو أن للواقعة والقضية نفس العدد من الاجْزاء، بينما يتمسك فتجنشتين بأنه:

«لابد أن يكون في القضية عدد من الاشْياء المتمايزة، بمقدار عدد الاشْياء الموجودة في حالة الواقع الذي تمثله. إذ يلزم أن يحتوي كل منهما على الكثرة المنطقية «الرياضية» نفسها»[٨٦]. لنفترض أننا نحافظ على تناظر واحد بواحد بين الواقعة والقضية وذلك بالتخلي عن المسند وكتابة القضية ببساطة على النحو التالي: «القاهرة القدس»، ولكن إذا كان هذا الترتيب للاسْماء يرسم الواقعة «القاهرة غرب القدس» فكيف نرسم الواقعة «القاهرة شمال الخرطوم»؟ نستطيع أن نفعل هذا عن طريق كتابة اسم «القاهرة» أعلى «الخرطوم» بهذه الصورة:

القاهرة

الخرطوم

غير أن وضع القضية على هذا النحو يضعنا مباشرة في الجزء الثاني من اللغز، نظراً لانَّ هذه الصورة ليست قضية بل خريطة. وبلا أدنى شك فإن الاختلاف الهام الوحيد بين القضية والخريطة هو أن القضية تركيب طولي، أو إن شئت قل إن القضية تركيب ذو بعد واحد.

ومن ثم فإن النظرية التصويرية إما أنها قادرة على أن توضح فحسب لغة فقيرة إن جاز التعبير؛ تلك اللغة التي يمكن التعبير بها عن العلاقة «غرب» ولا يمكن التعبير بها عن العلاقة «شمال»، وإما أنها ـ من ناحية ثانية ـ تتجاهل الاختلاف الواضح بين القضايا والخرائط.

---

(٨٦) المرجع السابق، الفقرة ٤٠٤، ص ٨٨.

المشكلة التي تواجه النظرية التصويرية ـ إذن ـ هي أن هذه النظرية تتضمن فيما يبدو ثلاث قضايا يبدو أنها متناقضة أو متعارضة وهي:

١ ـ يوجد تناظر واحد بواحد بين أجزاء القضية والاشياء في الواقع الذي تقوم القضية بتصويره.

٢ ـ القضايا تركيبات أو بناءات طولية.

٣ ـ كل واقعة ذرية ممكنة يمكن التعبير عنها باللغة[٨٧].

لقد وقف شراح فلسفة فتجنشتين من هذه المشكلة مواقف منوّعة متباينة، ولم ينته أي منهم إلى حل قاطع يحمل في ثناياه فصل الخطاب. وسوف أكتفي هنا بعرض وجهتين من النظر. عرضت دايتز Daitz رأيا مثلت فيه العلامة المركبة في عبارة فتجنشتين السالف ذكرها (أ ع ب) بجملة «أمل تكره محمداً» [٨٨] وظنت أن واقعة «أمل تكره محمداً» لها ثلاثة عناصر فقط، في حين أن جملة «أمل تكره محمداً» لها أربعة عناصر من وجهة نظر فتجنشتين[٨٩]. وعندما تقول «دايتز» إن الواقعة «أمل تكره محمداً» تتضمن فقط ثلاثة عناصر، يبدو على الاصح كما لو أنها ترى فقط ثلاثة عناصر تناظر الكلمات الثلاث في جملة «أمل تكره محمداً»، والعنصر المهمل في الواقعة «أمل تكره محمداً» يناظر ترتيب الكلمات في جملة «أمل تكره محمداً»[٩٠].

ولكن «ايفانز» Evans لا يقف عند هذا الرأي فقط، بل يخطو خطوة أبعد من ذلك فيعتبر أن العناصر أربعة في الواقعة والقضية على حد سواء. والعنصر الرابع في القضية عنده هو «ترتيب» الكلمات، والعنصر الرابع في الواقعة هو «تركيب» العلاقة وطرفيها. إذ نراه يقول: إن «ترتيب» عناصر العلامة (أي القضية أو الجملة) يناظر «تركيب» عناصر الواقعة»[٩١]. ثم يكشف عن وجهة نظره بوضوح فيقول: «ود فتجنشتين أن يقول ـ فيما أظن ـ إن واقعة «أمل تكره محمداً» تتضمن أربعة عناصر: شخصين، والكراهية، وتركيب

---

(٨٧) Keyt, D. **Wittgenstein's picture Theory of Language,** Philosophical Review, Vol. LXIII, 1964, pp. 496-497

(٨٨) استبدلنا هذه الجملة بجملتها «صوفيا تكره اموس».

(٨٩) Daitz, E, «The picture Theory of Meaning», in Flew, A, (ed):**Essays in Conceptual Analysis,** Macmillan, London. Mclbourne. Toronto, St. Martin's Press, New York, 1966, p. 59

(٩٠) Evans, E. «**Tractatus 3. 1423**», Mind, Vol. LXIV, 1955, p. 260

(٩١) Ibid, p. 260

هذه العناصر، أعني أن «أمل» لا «محمد» هي التي تكره، ويتلقى «محمد» الكراهية دون «أمل». وتناظر الكلمات المفردة العناصر الثلاثة الأولى، ويناظر ترتيب الكلمات العنصر الرابع»(٩٢).

غير أن «كيت» Keyt يخالف هذا التفسير ويقدم عليه اعتراضين؛ الأول أنه من الأفضل أن لا نسمي الترتيب «عنصراً» في القضية، والتركيب «عنصراً» في الواقعة. إذ لو فعل الإنسان هذا فإن حل فتجنشتين لمشكلة القضية الكاذبة يفقد قوته وغايته. فالقضية الكاذبة ذات معنى حتى على الرغم من عدم وجود الواقعة التي تصورها، وذلك لأنّ كل عنصر من عناصرها يمثل شيئاً (وسوف تكون العلاقة أحد هذه الأشياء في تفسير «ايفانز»). ولكن ما الذي يمثله ترتيب الكلمات في القضية الكاذبة؟ الجواب ـ بطبيعة الحال ـ لا شيء مطلقاً. وبالتالي إذا سمى المرء ترتيب الكلمات عنصراً في القضية، فإن هذا العنصر يجب النظر إليه بصورة مختلفة عن العناصر الأخرى(٩٣).

والاعتراض الثاني الذي يقدمه «كيت» على تفسير «ايفانز» السابق هو أن «ايفانز» في ربطه عناصر القضية «أمل تكره محمداً» بعناصر الواقعة أمل تكره محمداً، قد غفل عن أحد عناصر القضية. لأنه إذا كانت الواقعة ذات أربعة عناصر: أمل، ومحمد، وعلاقة الكراهية، وتركيب العناصر الثلاثة الأولى، فالقضية إذن ذات خمسة عناصر: ثلاث كلمات هي «أمل» و«تكره» و«محمد» والعلاقة الثلاثية للكلمة الواحدة مع الكلمتين الأخيرتين، وتركيب العلاقة وأطرافها الثلاثة. ثم يقرر أن اقتراح «ايفانز» لحل اللغز اقتراح غير ناجح طالما أنه ينتهي إلى أن القضية بها عنصر أكثر من الواقعة التي تجيء لتصويرها(٩٤).

ويطرح «أريك ستنيوس» E. stenius المسألة بصورة جديدة؛ إذ يستعمل مفهوم التمثيل Representation استعمالاً يرتكز على العلاقات المتماثلة بين الوقائع والقضايا وذلك عن طريق استخدام الرسوم البيانية. فما هو الشبه بين (أ ع ب) وبين ما تمثله؟ للإجابة على هذا السؤال نأخذ القضية التالية:

(٩٢) Ibid, p. 260

(٩٣) Keyt, D. «**Wittgenstein's picture Theory of Language**», op. cit, p. 498

(٩٤) Ibid, p. 498

أحمد والد بهاء (١)

أو

أ ع ب (٢)

يجب أن نفهم القضية (٢) على أنها صياغة للقضية رقم (١) والآن ما هي شروط الصدق لـ (١) و (٢)؟ يمكن أن تجيء إجابة الحس المشترك على النحو التالي:

تكون القضية رقم (١) صادقة في حالة واحدة فقط وهي أن الشخص المدعو «أحمد» يكون والداً للشخص المدعو «بهاء». والقضية رقم (٢) لها ـ بطبيعة الحال ـ شروط الصدق نفسها، غير أن ستنيوس يصوغها كالتالي؛ (٣)

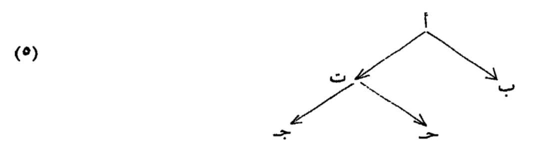
تكون القضية رقم (٢) صادقة في حالة واحدة فقط وهي أن الشخص الذي يمثل (أ) يكون والداً للشخص الذي يمثل (ب). (٤)

تشير الذرية المنطقية من طرف خفي إلى أن وجهة نظر الحس المشترك خاطئة؛ فلكي نقرر شروط الصدق لـ (١) ـ وفقاً للذرية المنطقية ـ يجب أن نتنبه إلى الحقيقة القائلة بأن الشخص المدعو «أحمد» مركب، وذلك لأنّه في القضية السابقة لا يعد واقعة ذرية، بل واقعة مركبة من «أحمد» الشخص ومن كونه متصفاً بصفة الابوة لبهاء، كذلك ارتباط بهاء به بعلاقة معينة. ويتم وصف المركب منطقياً في حدود الصفات والعلاقات. يبدو أننا لو غضضنا الطرف عن هذا التحليل لاستطعنا أن نأخذ (٣) و (٤) لتكونا شروط صدق لـ (١) و (٢)، وبالتالي ـ طبقاً للنظرية التصويرية ـ نستطيع أن نقول بوجود تشابه بين هذه القضايا وبين ما تمثله[٩٥].

ثم يركز «ستنيوس» تحليلاته على القضية رقم (٢) ومهما يكن من أمر، فما يقال عن (٢) ينطبق أيضاً على (١) وهي مسألة يمكن إدراكها بسهولة. وتظهر القضية (٢) شروط صدقها ـ وفقاً للنظرية التصويرية ـ عن طريق كشف الواقع الذي تتعلق به حتى تكون قضية صادقة. إنها تظهر هذا لتكون صادقة في أن أحمد لا بد أن يكون والداً لبهاء، وهذا شيء «نقرأه في» القضية. ولكن كيف تستطيع القضية (٢) أن تظهر هذا؟ للإجابة على هذا السؤال تأمل الرسم البياني التالي:

---

(٩٥) Stenius, E. «The Picture Theory and Wittgenstein's Latter Attitude to it» in Block, I. (ed), **Perspectives on the philosophy of wittgenstein**, p. 113



ويمكن تفسير هذا الرسم عن طريق المفتاح التالي:

أ ـــ أحمد (لنقرأ الحرف «أ» على أنه يمثل الشخص المدعو «أحمد») (٦)

وشبيه بهذا ما يتعلق ببقية القائمة:

ب ـــ بهاء

ت ـــ توفيق

ح ـــ حامد

ج ـــ جمال

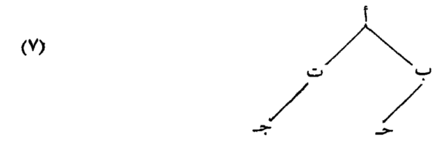
علاقة السهم ـ من ـ إلى ـ علاقة الابُ ـ الابن.

و «علاقة السهم من ـ إلى» هنا هي العلاقة التي تسود بين حرفين في حالة واحدة فقط وهي وجود سهم ينطلق «من» حرف «إلى» حرف آخر[٩٦]. وتعني هذه العلاقة علاقة الابُ ـ الابن؛ أي أن الحرف الأوْل في العلاقة يمثل الوالد في مقابل الحرف الثاني الذي يمثل الابن. والآن، اعتماداً على المفتاح رقم (٦) يظهر الرسم البياني رقم (٥) الواقع المرتبط به ليكون صحيحاً بالطريقة التالية: إن الحقيقة التي تقول بوجود سهم في الرسم البياني ينطلق من الحرف «أ» إلى الحرف «ب» تظهر أنه لكي يكون الرسم صحيحاً، فلا بد أن يكون أحمد والداً لبهاء، ووجود سهم ينطلق من «ت» إلى «جـ» يبين أنه لكي يكون الرسم صحيحاً لا بد أن يكون توفيق والداً لجمال، إلى آخر احتمالات «علاقة السهم من ـ إلى». وهذا النوع من الإظهار يعني أننا نستطيع ـ شريطة أن يكون الرسم البياني صحيحاً ـ عن طريق المفتاح أن نقرأ من الرسم ما هو الواقع فيما يتعلق بأسرة كل منا. وبطبيعة الحال، فإن الرسم البياني (٥) يظهر ما ينبغي أن يكون الواقع المتعلق به ليكون رسماً صحيحاً بصرف النظر عما إذا كان صحيحاً بالفعل أم لا. ولنفترض أن الرسم (٥) صحيح. ونستطيع الآن أن نطبق المفتاح رقـم (٦) على الرسم التالي:

---

(٩٦) Ibid, p. 114

(٧)



يظهر هذا الرسم البياني أنه لكي يكون رسماً صحيحاً، يجب أن يكون بهاء والداً لحامد على الرغم من الحقيقة القائلة بأن هذا ليس هو الواقع حقاً. والفرق بين الرسم البياني الصحيح والرسم البياني الخاطىء هو وجـود تشابه تركيبي معين بين الرسم الصحيح وبين جماعة الاسُرة التي يشير إليها، ووجود اختلاف تركيبي معين بين الرسم الخاطىء وجماعة الاسُرة.(٩٧).

وتستلزم الحقيقة القائلة بأن الرسمين (٥) و(٧) ـ باستخدام المفتاح (٦) ـ يظهران الواقع المتعلق بهما ليكونا رسمين صحيحين أن الشيء نفسه يكون صادقاً في رسوم بيانية جزئية من قبيل:

أ ــ ب (٨)

و

ب ــ حـ (٩)

والآن فان القضايا مثل:

أ ع ب (١٠)

و

ب ع حـ (١١)

يمكن أن ننظر إليها كرسوم بيانية تبين بالطريقة ذاتها ما هو الواقع المتعلق بها لتكون قضايا صادقة. والاختلاف الوحيد هو أننا نستبدل «بعلاقة السهم من ـ إلى» علاقة تربط بين حرفيـن إذا كان أحدهما على يسار حرف من نوع معين والآخر على يمينه. وطالما أننا نقرأ القضية (١٠) من اليمين إلى اليسار فإنني أسمي هذه العلاقة «علاقة الـ(ع) من ـ إلـى». وبالتالي فإن القضيتين (١٠) و(١١) تظهران حالة الواقع المرتبط بهما لكي تكونا

(٩٧) Ibid, pp. 114-115

صادقتين فيما يتعلق بالمفتاح التالي:

أ ـــ أحمد (١٢)

ب ـــ بهاء

حـ ـــ حامد

علاقة الـ (ع) من ـ إلى ـــ علاقة الابْ ـ الابن.

حيث أن علاقة الـ ع ـ من ـ إلى = العلاقة التي تربط بين حرفين إذا كان أحدهما على يسار (ع) والآخر على اليمين. (١٣)

وطبقاً لما أسلفناه فإن القضايا الاوْلية «رسوم» بالمعنى الدقيق الذي تم تمثيله عن طريق الرسوم البيانية مثل (٥) و(٧) والقضايا مثل (١٠) و(١١)[٩٨].

٢.٣.٣ القضية الاوْلية من حيث هي رسم للواقع:

وجدير بنا الآن أن نركز المناقشة على القضايا ذاتها، وبصفة خاصة القضايا الاوْلية من حيث هي رسوم للوجود الخارجي. يقول فتجنشتين:

«إن القضية رسم للوجود الخارجي»[٩٩].

«فالقضية رسم للوجود الخارجي، لأنني أعرف حالة الواقع التي جاءت تمثلها، وذلك إذا فهمت القضية»[١٠٠].

«... والقضية لا تثبت شيئاً إلا بقدر ما هي رسم له»[١٠١]

«... نعم إن قضية ما يمكن أن تكون رسماً ناقصاً لامْر معين من أمور الواقع إلا أنها دائماً صورة كاملة»[١٠٢].

(٩٨) Ibid, pp. 115-116

(٩٩) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٠١و٤، ص ٨٤.

(١٠٠) المرجع السابق، الفقرة ٠٢١و٤، ص ٨٥.

(١٠١) المرجع السابق، الفقرة ٠٣و٤، ص ٨٧.

(١٠٢) المرجع السابق، الفقرة ١٥٦و٥، ص ١١٥.

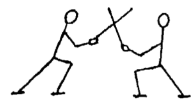
لم يتحدث فتجنشتين عن علامات القضايا من حيث هي رسوم، ولكن لنتأمل الفقرة التالية:

«إنه من الواضح أننا ندرك القضية التي تأخذ الصيغة أ ع ب على أنها رسم، فها هنا يكون من الواضح أن العلامات شبيهة بما تدل عليه»(١٠٣).

وطالما أننا نفكر في الرسم بطريقة عادية على أنه مكون من علامات أو بقع من الصبغ مرتبة بطريقة ما على ورقة أو قماشة الرسم أو كائنة ما تكون المادة التي يوضع عليها الطلاء، زد على ذلك أن علامة القضية هي أيضاً مكونة من علامات مرتبة بطريقة معينة على ورقة أو صوت يتذبذب في الهواء أو أيا ما تكون العلامة، إذن فإطلاق اسم «رسم» على «علامة القضية» أصح من أن يطلق على «القضية». ويمكن وضع هذه النقطة في صورة الاعتراض التالي:

إن القضية لا يمكن أن تكون رسماً لأنها تتضمن إشارة إلى واقعة محددة تماماً (أعني الواقعة التي ترسمها) في حين أن الرسم لا يكون كذلك. ويمكن إظهار هذا الاعتراض عن طريق الرسم التالي:(١٠٤)

(الرسم أ):



ولنفترض أنه رسم لسقراط (على اليسار) يتبارز بالسيف مع أفلاطون (على اليمين). لا يشير الرسم بذاته إلى واقعة محددة يرسمها؛ إذ أنه لا يقيم بذاته أية علاقة بين عناصره وبين الأشياء أو الأشخاص الذي يعنى بتمثيلهم. في (الرسم أ) ـ على سبيل المثال ـ الشكل الواقع جهة اليسار مفترض أنه يمثل سقراط، ولكن الشكل ذاته لا يخبرنا بذلك. ولا يقيم الشكل أية علاقة بينه وبين سقراط، بل على العكس، يمكن أن يمثل أي عدد من الناس الآخرين غير سقراط؛ حتى ولو كان شكلاً دقيقاً لسقراط. فالعلاقة بينه

(١٠٣) المرجع السابق، الفقرة ٤٫٠١٢، ص ٨٤.

(١٠٤) ورد هذا الرسم في «المذكرات» Wittgenstein, L. Notebooks 1914-1916, 29.9.14

وبين سقراط لا تزال غير قائمة، لأنه ربما يبدو أي واحد من الناس الآخرين مثل سقراط، وربما يمثل الشكل واحداً منهم. إن هناك شيئاً ما بالإضافة إلى الشكل ذاته يكون مطلوباً - إذن - قبل أن يستطيع الشكل تمثيل سقراط دون غيره من الناس، وقل مثل هذا عن الشكل الواقع جهة اليمين، وعن الرسم ككل. وهكذا فإن (الرسم أ) لا يرسم بذاته واقعة سقراط - ولا أي شخص آخر - يتبارز بالسيف مع أفلاطون، ولا مع أي شخص آخر. وبهذا يكون الرسم مختلفاً عن القضية التي تصف واقعة تتضمن أشياء محددة تماماً. ونتيجة لذلك يجب أن تكون «علامة القضية» هي الرسم، ولا تكون القضية كذلك(١٠٥).

ستوافق فلسفة فتجنشتين على نقطة أساسية واحدة في هذا الاعتراض، بيد أنها ستنكر أحد افتراضاته الأساسية فتنكر بالتالي نتيجة الحجة. سوف توافق على أن مجموعة العلامات على ورقة مثل العلامات التي وضعنا لها عنواناً هو (الرسم أ) لا ترسم بذاتها واقعة محددة؛ إنها تفعل ذلك فقط لو أن العلامات مرتبطة بعلاقة مع أشياء معينة أو أشخاص معينين. وعندما يكون الشكل الواقع جهة اليسار متعلقاً بسقراط، والشكل الواقع جهة اليمين متعلقاً بأفلاطون، إذن ربما تصبح العلامات رسماً لسقراط يبارز أفلاطون بالسيف، أصح من أن تكون رسماً لشخص آخر غير سقراط يبارز بالسيف شخصاً آخر غير أفلاطون. ولا تكون العلامة المركبة رسماً لجزء من الوجود الخارجي حتى تكون العناصر المكونة متعلقة أو متسقة مع عناصر محددة في الوجود الخارجي(١٠٦). يقول فتجنشتين:

«هكذا يكون الرسم ذا صلة مباشرة بالوجود الخارجي Reality بحيث يكون قصاراه أن يجيء مطابقاً له»(١٠٧).

«وتتألف علامة التمثيل من التقابلات بين عناصر الرسم [من جهة والأشياء (من جهة أخرى)]»(١٠٨).

نقول إن فلسفة فتجنشتين توافق على نقطة رئيسية واحدة من الاعتراض السابق، إلا أنها ستقول إن هذا الاعتراض قائم على افتراض خاطىء مما يفسد نتيجته. والافتراض

---

(١٠٥) Pitcher, G. **The Philosophy of Wittgenstein**, pp. 86-87

(١٠٦) Ibid, p. 87

(١٠٧) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ١٥١١و٢، ص ٦٨.

(١٠٨) المرجع السابق، الفقرة ١٥١٤و٢، ص ٦٨.

الذي نحن بصدده يقول بأن علامات الحبر التي وضعنا لها عنواناً هو (الرسم أ) تشكل بذاتها «رسماً». لكن فلسفة فتجنشتين ستقول إن هذا الافتراض خاطىء؛ إذ أن العلامات ذاتها لا يمكن أن تكون «رسماً». لنفترض أن هذه العلامات قد ظهرت على قطعة من الورق عن طريق المصادفة البحتة. على سبيل المثال، هب أن قلماً قذفت به الريح فتدحرج هنا وهناك على الورقة بصورة عشوائية وأحدث بذلك هذه العلامات، فإن العلامات الناتجة لا تشكل بذاتها رسماً، على الرغم من أنها تشبه تماماً العلامات التي وضعنا لها عنواناً هو (الرسم أ). ومن ثم فعلامات الحبر لا تضع ذاتها رسماً؛ إذ يجب أن يتم وضع العلامات بطريقة ما مقصودة(١٠٩).

وهذا ما عبر عنه «ويزدم» J. Wisdom بقوله: «تماماً مثلما يكون ترتيب بقع الصبغ المنداحة على الأرض مصادفة متطابق في التركيب مع منظر في السماء بدون أن يكون رسماً له، فكذلك قد يحدث ترتيب للعلامات ليكون متطابقاً في التركيب مع الواقعة بدون أن يرسمها. وبالضبط مثلما نطلب من شخص ما أن يضع البقع بقصد رسم المنظر، فكذلك نطلب من شخص ما أن يضع العلامات بقصد التعبير عن الواقعة»(١١٠).

قد يعترض علينا شخص بأن القصد «التام» ليس مطلوباً؛ إذ أن الإنسان يستطيع أن يضع وهو شارد اللب غائب الذهن بعض العلامات على ورقة كما في الرسم العابث، وربما يكون ما يرسمه رسماً بالفعل، فما الذي يشكل الرسم إذن؟ يجب أن نهتم بهذا السؤال إن رغبنا في تجنب الفوضى والارتباك. وهناك في هذا المقام ثلاث نقاط جديرة بالملاحظة وهي: النقطة الأولى مفادها أن مجموعة العلامات في ذاتها ـ وليست مسألة كيفية إبرازها أو تقديمها ـ لا يمكن أن تكون رسماً أبداً من أي نوع. وهذا أمر مسلم به. ومن الأهمية بمكان أن نميز ـ فضلاً عن ذلك ـ بين الرسم Picture (أو مجرد الرسم) وبين الرسم التمثيلي representational picture الذي يصور «شيئاً ما» أو يكون رسماً له. نظراً لأن مجموعة العلامات لكي تكون رسماً من أي نوع يجب أن لا يتم وضعها مصادفة تماماً عن طريق العامل، ولكن الإنسان يستطيع أن يضع رسماً بدون أن يضع رسماً تمثيلياً. فالرسام التجريدي التعبيري حين يضع بقع الصبغ على قماشة الرسم، فإنه يفعل ذلك

---

(١٠٩) pitcher, G. **The Philosophy of Wittgenstein**, p. 89

(١١٠) Wisdom, J. «**Logical Constractions-1**» Mild, Vol. XL, 1931, p. 207

عن قصد، ولكن على الرغم من أن ما يقدمه يعد رسماً إلا أنه ليس بالضرورة رسماً «لأي شيء» ولا يقصد من ورائه أن يكون كذلك بطبيعة الحال(١١١).

وفحوى النقطة الثانية أن مجموعة العلامات لكي لا تكون رسماً فقط، ولكن رسماً تمثيلياً، فمن الضروري أن لا يضع الرسام العلامات مصادفة تماماً، هذا بالإضافة إلى أن العلامات تشبه ـ من بين قيود غير قابلة للتحديد ـ نوع الشيء المرسوم. وتتنوع القيود وتختلف في أغلب الظن تبعاً لما يلي:

أ ـ سهولة وصعوبة وضع العلامات التي تشبه الأنواع المختلفة من الأشياء.
ب ـ غرض الرسم.
ج ـ مقدرة الرسام.

لنتأمل (جـ) فقط، نجد أن درجة الشبه التي نطلبها في حالة رسم الطفل أقل من التي نطلبها في رسم الإنسان البالغ. ونظراً لأن أغراضنا على درجة كبيرة من الأهمية فيجب أن نضع تمييزاً بين مجرد الرسم التمثيلي والرسم التمثيلي الذي يرسم جزيئات معينة محددة، ويسمي «بتشر» النوع الأخير من الرسم باسم «الرسم التمثيلي المحدد»، وسيكون (الرسم أ) ـ على سبيل المثال ـ مجرد رسم تمثيلي لو أنه رسم ببساطة شخصين يتبارزان بالسيف؛ وسيكون رسماً تمثيلياً «محدداً» إذا رسم سقراط يبارز أفلاطون بالسيف، أو ديكارت يبارز سبينوزا، أو أيا ما يكون الأشخاص(١١٢).

أما النقطة الثالثة فيمكن وضعها على النحو التالي: لكي تكون مجموعة العلامات رسماً تمثيلياً محدداً، فمن الضروري أن لا يضع العامل العلامات مصادفة تماماً، وأن تشبه العلامات تقريبياً أنواعاً معينة من الشيء في الوجود الخارجي. زد على ذلك أن العامل يربط العلامات المكونة مع العناصر المحددة في الوجود الخارجي. وبالتالي ـ على سبيل المثال ـ إذا كانت العلامات الواقعة جهة اليسار في (الرسم أ) غير مرتبطة بسقراط، والعلامات الواقعة جهة اليمين غير متعلقة بأفلاطون، إذن لا يكون لدينا رسماً لسقراط يتبارز بالسيف مع أفلاطون، أو قل إن الرسم التمثيلي «المحدد» يتضمن ارتباطاً لعناصره مع الوجود. وهذا يوضح السبب في أن الرسم ـ على حد تعبير فتجنشتين ـ على صلة

(١١١) pitcher, G, **The philosophy of Wittgenstein**, p. 89
(١١٢) Ibid, p. 90

مباشرة بالوجود الخارجي بحيث يكون قصاراه أن يجيء مطابقاً له[١١٣]. وهذا يوضح أيضاً لماذا يتضمن الرسم «علاقة التمثيل». وبناء على ذلك، فعلاقة التمثيل التي تجعل من الرسم رسماً، هي أيضاً جزء من الرسم ذاته. وتنتسب علاقة التمثيل إلى الرسم التمثيلي «المحدد» لأنه بدونها لا تشكل العلامات هذا الرسم، وبدونها لا يوجد هذا الرسم. فالرسم التمثلي المحدد يرسم أشياء محددة فقط لأنَّ شخصاً ما يربط عناصره بعناصر الاشياء، بقصد أن العلامات تمثلها[١١٤].

ومصدر الارتباك الممكن وإساءة الفهم في قراءة «الرسالة» ـ فيما يرى «بتشر» ـ هي الغفلة عن أن فتجنشتين كلما يستعمل كلمة «رسم» ـ وبصفة خاصة عندما يزعم أن القضية رسم للواقعة ـ فإنه لا يعني مجرد الرسم، ولا مجرد الرسم التمثيلي، وإنما يعني الرسم التمثيلي «المحدد». وإذا نظرنا إلى المسألة بهذه الطريقة لوجب علينا أن نتخلى عن الاعتراض الذي سجلناه آنفاً[١١٥]، ونسلم مع فتجنشتين بأن القضية ـ لا علامة القضية ـ هي الرسم التمثيلي المحدد للوجود الخارجي. وحقاً فإن علامة القضية تقابل العلامات على الورقة أو بقع الصبغ على قماشة الرسم كما يقول الاعتراض. ولكن علامة القضية تكون رسماً تمثيلياً محدداً فقط عندما تكون عناصرها (العلامات البسيطة) مرتبطة مع عناصر الوجود الخارجي (الاشياء)، وعندما تكون قضية فحسب[١١٦]. يقول فتجنشتين «القضية هي علامة قضوية من حيث علاقتها الإسقاطية بالعامل»[١١٧].

لقد طرحنا من قبل سؤالاً يقول كيف يمكن لقائمة أو سلسلة من الاسماء أن تثبت شيئاً بصورة ممكنة أو «تقول» أي شيء؟. وكان جواب فتجنشتين أن القضية الاولية ليست سلسلة من الاسماء على الإطلاق، وإنما هي بالاخرى إرتباط أو تسلسل بين أسماء. غير أن فيلسوفنا يؤكد الآن على أن القضية لا تقول شيئاً إلا بقدر ما هي رسم له. ويضعنا هذا

---

(١١٣) انظر لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ١٥١١و٢ ص ٦٨.

(١١٤) Pitcher, G. **The Philosophy of Wittgenstein**, p. 91

(١١٥) انظر ص ٨٤ من البحث الحالي.

(١١٦) Ibid, p. 92

(١١٧) Wittgenstein, L. **Tractatus Logico-Philosophicus**, 3,12

وترجم د. عزمي إسلام هذه الفقرة كالتالي: «... القضية هي علامة قضوية من حيث مسايرتها للعالم»، الترجمة العربية، ص ٧٢.

القول فجأة أمام صعوبة جديدة، لأنه في حين أن القضية ـ حقاً ـ «تقول» شيئاً ما، وهي رسم، إلا أنها لا تبدو كذلك. إذن كيف يمكن أن تقول القضية شيئاً بمقتضى كونها رسماً؟ ويعبر «بتشر» عن هذه الصعوبة في صورة الاعتراض التالي:

إن القضية لا يمكن أن تكون رسماً وذلكم لأنَّ القضية تقول أو تقرر شيئاً ما، في حين أن الرسم لا يكون كذلك. لنتأمل (الرسم أ) مرة أخرى، نجد أن الرسم لا «يقول» بذاته إن سقراط يتبارز مع أفلاطون، ولنفترض أن شخصاً ما ود أن يخبر شخصاً أن سقراط يتبارز بالسيف مع أفلاطون، فلن يكون كافياً أن يعرض (الرسم أ) ببساطة. ولكي يقرر هذا الشخص أن سقراط يبارز أفلاطون بالسيف، يجب عليه أن يعرض الرسم بالإضافة إلى أن يومىء أو يفعل شيئاً ليدل على أن هذا هو الواقع. ويستطيع الشخص أن يؤكد عدم مبارزة سقراط لأفلاطون بالسيف عن طريق عرض الرسم نفسه ويهز رأسه أو يفعل شيئاً، ليدل على أن هذا ليس هو الواقع. إذن بالإضافة إلى الرسم ذاته هناك شيء آخر ضروري قبل أي شيء ويكون «قولاً» بالفعل. وهذا ما أشار إليه فتجنشتين نفسه في «المذكرات» إذ يقول: «هل يستطيع الإنسان أن ينكر الرسم؟ لا. وفي هذا يكمن الاختلاف بين الرسم والقضية. فالرسم يمكن أن يصلح كقضية، ولكن يجب في هذه الحالة إضافة شيء ما إليه... واختصاراً، فإنني أستطيع أن أنكر أن الرسم صحيح، بيد أنني لا يمكن أن أنكر «الرسم»(١١٨). ويمكن أن يستعمل الرسم ليقرر شيئاً ما، ولكنه لا يقرر شيئاً عن ذاته، وبهذا فإنه يختلف عن القضية»(١١٩).

وإذا كان لهذا الاعتراض قوة، فإن قوته تقوم على أساس ضعيف. وذلك لأنها ستكون مسألة إتفاق إذا كان عرض الشخص للرسم العادي مثل (الرسم أ) في حين يهز رأسه سيعني أنه يقرر شيئاً ما (وفي حالة (الرسم أ) يقرر مبارزة سقراط لأفلاطون بالسيف). وليس الاتفاق في حاجة إلى أن يكون معقداً إلى هذا الحد؛ إذ أن مجرد عرض الرسم يمكن أن يعني أن الشخص يقرر أن هذا الرسم هو الواقع. وأن مجرد عرض الرسم مقلوباً رأساً على عقب يمكن أن يعني أن الشخص يقرر أن هذا الرسم ليس هو الواقع. وهكذا يكون الاعتراض لا أساس له من الصحة بانكار هذه الإمكانية(١٢٠).

---

(١١٨) Wittgenstein, L. **Notebooks 1914-1916,** 26. 11. 14

(١١٩) Pitcher, G. **The Philosophy of Wittgenstein,** pp. 96-97

(١٢٠) Ibid, p. 97

تبين لنا مما سبق أن المبدأ الأوّل الذي قال به فتجنشتين وهو أن القضية «رسم» للواقعة متناغم تماماً مع المبدأ الثاني القائل بأن القضية تقرر أو تثبت شيئاً ما. ومع ذلك فإن فتجنشتين لا يقف فقط عند مجرد الدفاع عن هذا التناغم أو الاتفاق بين المبدأين، وإنما يخطو خطوة أبعد من ذلك، فيزعم أن المبدأ الثاني يكون صادقاً بقدر ما يكون المبدأ الأوّل صادقاً، فنراه يقول:

«. . . والقضية لا تثبت شيئاً إلا بقدر ما هي رسم له»(١٢١).

ويرى «بتشر» أن التوكيد في عبارة فتجنشتين السابقة ينبغي أن يوضع على كلمة «شيء» أفضل من أن نؤكد على كلمة «تثبت»؛ ومن الجائز أن نقرأ العبارة هكذا: «والقضية لا تثبت «شيئاً محدداً» إلا بقدر ما هي رسم له»(١٢٢).

بما أن فتجنشتين قد ذهب إلى أن القضية يمكن أن تتجاوز ذاتها إلى الوجود الخارجي فترسم واقعة محددة، فقد اعتقد أن القضية ذات «مضمون» وأنها تقول «شيئاً محدداً» لكونها رسماً.

وطالما أن القضية رسم للوجود الخارجي، وصدق هذا الرسم أو كذبه هو مدى اتفاقه أو اختلافه مع العالم الخارجي، فمن هنا تجيء ضرورة مقارنة القضية بالواقعة، تلك المقارنة التي ستكشف عن صدق القضية أو كذبها. وصدق القضية الأوّلية أو كذبها مرهون بحالة الواقع الذي تجيء القضية لترسمه، فإن كان الرسم مطابقاً للواقع كانت القضية صادقة، وإن كان غير ذلك كانت القضية كاذبة. يقول فتجنشتين:

«إن الوجود يقارن بالقضية»(١٢٣).

«والقضايا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة بكونها رسوماً للوجود الخارجي»(١٢٤).

---

(١٢١) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٣٠و٤، ص ٨٧.
وقد سبق أن عبر فتجنشتين عن هذا المعنى في «المذكرات» بقوله: «لاتقول القضية شيئاً إلا بقدر ما هي رسم له». Wittgenstein, L, Notebooks 1914-1916, 3.10.14

(١٢٢) Pitcher, G. The Philosophy of Wittgenstein, p. 98

(١٢٣) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٠٥و٤، ص ٨٨.

(١٢٤) المرجع السابق، الفقرة ٠٦و٤، ص ٨٨.

هنا تظهر مشكلة القضية الكاذبة يجسدها السؤال: هل القضية الكاذبة خالية من المعنى؟ والحقيقة أن هذه المشكلة تنشأ في أساسها من الاختلاف بين الأسماء والقضايا. فالاسم لو لم يوجد الشيء الذي يدل عليه، فإنه يكون لغواً؛ إذ أنه ليس اسماً على الإطلاق. أو قل بعبارة أخرى، لا يمكن أن يكون للاسم معنى إلا إذا وجد ما يقابله في العالم الخارجي. فمعناه هو الشيء المسمى به. يقول فتجنشتين:

«والاسم يعني [يدل على] الشيء، والشيء هو معناه [دلالته][١٢٥].

في حين أن القضية لو لم توجد الواقعة التي تدل عليها فلا تكون قضية خالية من المعنى، وإنما قضية كاذبة ببساطة. وبالتالي فإن ما يدل عليه الاسم يجب أن يوجد، ولكن ما تدل عليه القضية لا يجب أن يكون كذلك (وسوف يرفض فتجنشتين في فلسفته المتأخرة هذا الافتراض القائل بأن الاسم يعني الشيء الذي يمثله). ومن ثم يظهر السؤال التالي: كيف يمكن أن تكون القضية كاذبة بدون أن تكون خالية من المعنى؟ والإجابة التي تقدمها النظرية التصويرية ألمعنا إليها من قبل وهي أن القضية مركبة في ترابط معين. ويتضح هذا من قول فتجنشتين:

«ليست القضية خليطاً من الكلمات (كما أن القطعة الموسيقية ليست خليطاً من النغمات)»[١٢٦].

«ولأنْ نفهم معنى قضية ما، هو أن نعرف ما هنالك، إذا كانت صادقة. (ولذا يمكننا أن نفهم القضية بدون أن نعرف ما إذا كانت صادقة أم لا)، وإننا لنفهمها إذا فهمنا الأجْزاء التي تتكون منها»[١٢٧].

وما يدل عليه كل جزء من أجزاء القضية يوجد حتى لو أن ما يدل عليه الكل غير موجود.

وما القضية الكاذبة ببساطة إلا ترتيب arrangement غير موجود لأشياء موجودة[١٢٨].

(١٢٥) المرجع السابق، الفقرة ٢٠٣و٣، ص٧٣.
(١٢٦) المرجع السابق، الفقرة ١٤١و٣، ص ٧٢.
(١٢٧) المرجع السابق، الفقرة ٠٢٤و ٤، ص ٨٦.
(١٢٨) key, D,«Wittgenstein's picture Theory of Language» op. cit, p. 496

وهذا ما عبر عنه فتجنشتين بقوله: «كيف يستطيع المرء أن «يتخيل» ما هو غير موجود؟ يبدو أن الإجابة تكون «إذا تخيلنا، فإننا نتخيل ترتيبات غير موجودة لعناصر موجودة»(١٢٩).

ولا مندوحة لنا هنا من أن نظهر تفرقة تميز بها فتجنشتين عن سابقية وهي تفرقة بين معنى الاسم ومعنى القضية. والحقيقة أن فتجنشتين قد تبنى مبدأ «فريجه» G. Frege الشهير بين المعنى sense والدلالة reference، ذلك المبدأ الذي وضعه لأول مرة في مقالته «حول المعنى والدلالة» سنة ١٨٩٢ واستعمله في سائر مؤلفاته فيما بعد. ولعب هذا المبدأ دوراً هاماً في فلسفة فتجنشتين، وإن كان ما يعنيه في فلسفته المبكرة يختلف عما يعنيه في فلسفته المتأخرة. غير أن فتجنشتين إذا كان يقر تمييز «فريجه» بين المعنى والدلالة فإنه يستعمله بطريقة مختلفة عن تلك التي استعمله بها فريجه(١٣٠). فما هو موضع الاختلاف هنا؟

لقد وضع فتجنشتين اختلافاً بين معنى الاسم ومعنى القضية وذلك عن طريق القول بأن الاسم له دلالة Bedeatung والقضية لها معنى sinn، وترجم بيرز pears وماك جينس McGuinnes ـ في ترجمتهما «الرسالة» ـ كلمة Bedeatung بكلمة meaning أي دلالة، وكلمة Sinn بكلمة Sense أي معنى. وقد سبق أن استعمل «فريجه» هاتين الكلمتين، ولكن في حين زعم «فريجه» بأن كلًا من الأسماء والجمل (القضايا) يمكن أن يكون لها معنى بالإضافة إلى الدلالة، فإن فتجنشتين يتمسك بأن الأسماء ذات دلالة فحسب وليس لها معنى، وأن القضايا ذات معنى فحسب وليس لها دلالة(١٣١).

---

(١٢٩) Wittgenstein, L. **The Blue and Brown Books,** Harper Torchbooks, The Academy Library, Harper and Row, Publisher, New York, 1965, p. 31

(١٣٠) حري بنا أن نشير هنا إلى أن فتجنشتين في عمل مبكر له وهو **«ملاحظات على المنطق»** (أعيد نشره في **«المذكرات»** قد نسب إلى القضايا معنى ودلالة معاً، مجارياً بذلك فريجه حذو النعل بالنعل، إذ يقول:

«كل قضية تكون صادقة كاذبة بالضرورة. وبالتالي فإن القضية لها قطبين (يقابل أحدهما حالة صدقها ويقابل الآخر حالة كذبها) ونسمى هذا باسم معنى sense القضية. ودلالة meaning القضية هي الواقعة التي تناظرها بالفعل».

Wittgenstein, L, **Notebooks 1914-1916,** p. 94

(١٣١) Pitcher, G, **The Philosophy of Wittgenstein,** p. 45

= See also, Dummett, M. **Frege: Philosophy of Language,** Harper and Row, publishers, New

وعلى الرغم من ذلك فإن فتجنشتين يتفق مع فريجه في القول بأن معنى القضية هي الطريقة التي يتم بها تحديد شروط الصدق لهذه القضية. وبفهمنا لمعنى القضية نملك الطريقة التي نميز بها - من بين كل حالات الواقع الممكنة - الحالات التي تكون القضية فيها صادقة من الحالات التي تكون فيها كاذبة(١٣٢). يقول فتجنشتين:

«... إنني لكي أستطيع القول بأن «ق» صادقة أو (كاذبة) يجب عليّ أن أكون قد حددت الشروط التي بناء عليها أدعو «ق» بأنها صادقة، وبناء على ذلك أحدد معنى القضية»(١٣٣).

وإذا كان فتجنشتين يخلط بين معنى الاسم وبين مسماه أو حامله في «الرسالة»، فإنه سيعود في كتاباته الأخيرة ويرفض هذه الفكرة ذاهباً إلى التفرقة بينهما، وإلى أن معنى الاسم على السياقات التي تستعمل فيها. وسوف نناقش هذه النقطة فيما بعد.

٢.٣.٤. النتائج المترتبة على النظرية التصويرية:

لقد ترتب على النظرية التصويرية للقضايا عند فتجنشتين عدة أفكار منها فكرة الأنا وحدية Solipsism، وفكرة تحقيق القضية. ولما كانت القضية رسماً للوجود الخارجي، والقضايا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة بكونها رسوماً للوجود الخارجي، فيلزم أن تكون حدود الوجود الخارجي أو الواقع هي حدود اللغة التي أعبر بها عن هذا العالم. والحقيقة أن فكرة فيلسوفنا عن الأنا وحدية تضرب بجذورها في فلسفة شوبنهور وخاصة فكرته التي استهل بها كتابه «العالم إرادة وامتثال» والتي تقول: إن العالم هو امتثالي. ولقد أشارت أنسكومب إلى هذا التأثر فقالت: «عندما كان فتجنشتين صبياً في السادسة عشرة قرأ شوبنهور وتأثر تأثراً كبيراً بنظريته عن «العالم كامتثال» (مع أنه لم يتأثر بنظرية «العالم كإرادة»)؛ وإذا تم وضع قلة من التعديلات والإيضاحات - فقط - لكان تأثير شوبنهور عليه شيئاً حقيقياً بصورة جوهرية... وإذا بحثنا عن شجرة النسب الفلسفي لفتجنشتين، لوجب علينا بالأحرى أن نشير إل شوبنهور. ويمكن فهم أفكار فتجنشتين وعلى وجه الخصوص

= York, Evanston, San Francisco, London, 1973, pp. 84-89

(١٣٢) Munitz, M. K, **Contemporary Analytic Philosophy**, p. 184

(١٣٣) لودفيج فتجنشتين: **رسالة منطقية فلسفية**، الترجمة العربية، الفقرة ٣٠٦٣ و٤ ص٩٠.

فكرة «الأنا وحدية» وأفكاره عن القيمة فهما دقيقاً على ضوء فلسفة شوبنهور أكثر من أي فيلسوف آخر[١٣٤].

حري بنا أن نقدم بصدد فكرة الأنا وحدية فكرة هامة عند فتجنشتين وهي «الأنا الفلسفية» التي ستلقي ضوءا ساطعاً على الأنا وحدية. عندما يتناول فتجنشتين «معنى الحياة» فإنه يقرر ذلك بصورة تجعل هذا المعنى يقف على قدم المساواة مع «معنى العالم». إذ يقول: «الحياة هي العالم»[١٣٥]. ويقول في موضع آخر: «إن العالم والحياة شيء واحد»[١٣٦]. والحياة عند فتجنشتين هي الحديث عن ما يطلق عليه اسم «الذات الميتافيزيقية» أو «الأنا الفلسفية»، وهذه الأنا ليست من أي نوع في العالم، وليست جزءا من العالم، بل هي حد Limit له. وهذا يقرره فتجنشتين بقوله: «إن الذات لا تتصل بالعالم بقدر ما هي حد للعالم»[١٣٧]. كما أنها ليست متطابقة الهوية مع جسد الإنسان أو الذات المفكرة أو أية ثنائية تجمع بينهما. وهذه الأنا في آخر الأمر ليست شيئاً object بل هي ذات subject. «إن الأنا ليست شيئاً»[١٣٨]. ويكشف فتجنشتين عن هذه الفكرة بوضوح عندما يقول: «إن الأنا الفلسفية ليست هي الوجود الإنساني، ولا الجسد الإنساني أو النفس الإنسانية ذات الصفات السيكولوجية، بل هي ذات ميتافيزيقية وحد للعالم (لا جزء منه) والجسد الإنساني مع ذلك ـ وجسدي بصفة خاصة ـ هو جزء من بين أجزاء أخرى ومن بين الحيوانات والكواكب والأحجار، الخ. وكل من يدرك هذا لن يطمح في الحصول على مكانة عليّة لجسده الذاتي أو للجسد الإنساني. وسوف ينظر إلى الآدميين والحيوانات ببساطة تماماً على أنهم أشياء متشابهة ومندمجة معاً»[١٣٩]. ثم أكد فتجنشتين على هذا المعنى في «الرسالة» بقوله:

---

(١٣٤) Anscombe, G. E. M. **An Introduction to Wittgenstein's Tractatus,** Hutchinson University Library, London, 1967, pp. 11-12

(١٣٥) Wittgenstein, L, **Notebooks 1914-1916,** 11.6.16

(١٣٦) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٦٢١و٥، ص ١٣٩.

(١٣٧) المرجع السابق، الفقرة ٦٣٢و٥، ص ١٣٩.

(١٣٨) Wittgenstein, L. **Notebooks 1914-1916,** 7.8.16

وانظر في مناقشة هذه الفكرة:

Findlay, J. N. **Wittgenstein: a a critique,** pp. 114-115

(١٣٩) Wittgenstein, L, **Notebooks 1914-1916,** 11.9.16

«وعلى ذلك فهناك في الحقيقة معنى في الفلسفة، على أساسه نستطيع أن نتحدث عن أنا غير سيكولوجي.

«فالأنا» ترد في الفلسفة من خلال الحقيقة التي تجعل «العالم عالمي» والأنا الفلسفية ليست هي الإنسان، ولا الجسم الإنساني أو الروح الإنسانية التي يتناولها علم النفس، إنما هي ذات ميتافيزيقية. إنها حد العالم، لا جزء منه»(١٤٠).

وما ترغب الأنا وحدية في قوله يمكن ايجازه فيما يلي:

١ - إن ما يقع في خبرتي أنا فقط هو ما يوجد.

٢ - إن لا يقع في خبرتي أنا لا يوجد(١٤١). ومن ثم يتوقف معنى العالم ووجوده على إدراك الإنسان له؛ فحيث لا إدراك ولا خبرة فلا وجود، كما يتوقف معنى اللغة على ما يعبِّر به الإنسان عمَّا يحدث في حدود خبرته فقط وتصبح بالتالي حدود العالم هي حدود اللغة عند الإنسان المدرك لهذا العالم، وكما أن حدود اللغة هي حدود الفكر وكذلك بالضبط تكون حدود لغتي - لغتي جزء من اللغة - هي حدود فكري بالطبع مثلما تكون حدود اللغة هي حدود العالم، فكذلك تكون حدود لغتي هي حدود عالمي. ويعبر فتجنشتين عن هذا بقوله: «إن حدود لغتي تعني حدود عالمي»(*). ولكن المشكلة هنا هي أن افتراضي الأنا وحدية - فيما يرى فتجنشتين نفسه - هو افتراض لا يمكن التعبير عنه باللغة لأن فيه تجاوزاً لها إذْ هو يتجلَّى بنفسه، وما يتجلى بنفسه لا يمكن وصفه باللفظ. إنه يمكن أن يكون موضوعاً لرؤ ية، بيد أنه لا يمكن أن يكون موضوعاً لتقرير أو قول. ويكشف فتجنشتين عن هذا المعنى عندما يقول: «إن ما يمكن أن يتجلَّى بنفسه لا يمكن وصفه باللفظ»(**). الواقع أن «ما تعنيه» «الأنا وحدية صحيح تماماً إلَّا أنه مما لا يمكن قوله إنما هو يتبدَّى لنا فقط فمعنى ان العالم هو عالمي يتبدَّى من الحقيقة القائلة بأن حدود «اللغة» (اللغة التي افهمها وحدي) . تعنى حدود عالمي»(***). وإذا كانت الأنا وحدية عند فتجنشتين تنتهي إلى القول بأن ما يقع في خبرتي هو ما يوجد، وما لا يقع في خبرتي لا يوجد، فإن هذه

(١٤٠) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٦٤١و٥، ص ١٤٠.

(١٤١) pitcher, G, **The philosophy of Wittgenstein**, p. 144

(*) لدفيج فتتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية ص ١٣٨.

(**) المرجع السابق ص ٩٣.

(***) المرجع السابق ص ١٣٨ - ١٣٩. وذهب ينشر «إلى أن جماعة من أهل اللغة الألمانية قد أخبروه بأن قراءة الكلام بين القوسين «اللغة التي أفهمها وحدي» على هذا النحو ستكون قراءة غير طبيعية، وإنما يعني بالأحرى «اللغة العصية» التي أفهمها». Pictcher: G, The philosophy of wittgenstein P.145.

النتيجة سبق لباركلي أن انتهى إليها من قبل في مبدأه المشهور القائل بأن «الوجود هو الإدراك». والحقيقة أن التشابه بين باركلي وفتجنشتين من هذه الزاوية تشابه واضح، «فباركلي ذهب إلى أن العالم الذي أدركه ليس له وجود منفصل عن إداركاتي»، وفتجنشتين يقول بأن «العالم هو عالمي»، كما أن باركلي يحيل الوجود الخارجي إلى وجود في الإدراك طالما أن وجود الأشياء متوقف على كونها مدركة. وهو نفس المعنى الذي انتهى إليه فتجنشتين في رسالته»[١٤٢].

٤.٢ تعقيب على النظرية التصويرية

تعرضت النظرية التصويرية للغة عند فتجنشتين لانتقادات كثيرة، بالإضافة إلى أن فتجنشتين نفسه رأى أنها نظرية إشكالية من بعض جوانبها. ومن بين هذه الانتقادات نذكر نقد فايزمان الذي قام بفحص استعمال بعض الكلمات المفتاحية في هذه النظرية مستخدماً في ذلك التحليل اللغوي لهذه الكلمات التي من بينها: (١) يشير إلى، يمثل (٢) يعني، معنى (٣) مقوم، شيء (٤) ربط، طريقة تشكيل، مركب، مكوِّن، جزء (٥) تركيب.

وفي مناقشته لسوء استعمال كلمتي «يشير إلى» و«يمثل» يرى فايزمان أننا نستعمل «العلامة أ تشير إلى...» على سبيل المثال، «محمد» الاسم يشير إلى محمد الشخص. ونستعمل أيضاً التعبير «العلامة أ تمثل الشيء أ»، ودعنا نطرح سؤالاً عما إذا كانت هذه التعبيرات لها نفس المعنى؟. وعلى الرغم من أن لغتنا الجارية غامضة إلى حد قليل، فإننا نقول بصفة عامة إن شيئاً ما يكون ممثلاً لـ أ لو استطاع هذا الشيء فقط ـ في حالات معينة ـ أن يقوم مكان أ. فإذا كانت هنالك دعوى في المحكمة حول حادثة سيارة، وتم توضيح الحالة الاصْلية عن طريق استعمال نماذج للسيارات، فإننا نستطيع أن نقول قولاً صحيحاً ان هذه النماذج تمثل السيارات. ونستطيع أن نتحدث أيضاً عن الخرائط والرسوم البيانية، الخ، بوصفها تمثل الوجود الخارجي. لأنني يمكنني أن أقول «لو أننا حقاً في المكان الذي أظهره لك على الخريطة، إذن أستطيع أن أظهر لك على وجه الدقة إلى أي مدى يمتد الطريق. ولكن طالما أننا لسنا كذلك، فإنني أستطيع أن أرسمه لك فقط». ونواصل فنقول إن «كل علامة تمثل شيئاً»، وإن الجملة تشير إلى الحالة التي تعبر عنها

(١٤٢) د. عزمي إسلام: لودفيج فتجنشتين، ص ٣٣٧. وانظر في الأنا وحدية عند فتجنشتين:

Hintikka, J. **«On Wittgenstein's Solipsism»**, Mind, vol. LXVII, 1958, pp. 88-91

Fogelin, R. J. **Wittgenstein**, Routledge and Kegan paul, London, Henley and Boston, 1976, p. 84

بهذه الطريقة. غير أن هذا القول يعد إساءة استعمال لتعبيرات «يشير إلى» و«يمثل»؛ ذلك أننا نقول، على سبيل المثال، «إن العلامة ♀ تشير إلى كوكب الزهرة» ولكن لا نقول «إن العلامة ♀ تمثل كوكب الزهرة». ولكن يمكن أن نقول الجملة الأخيرة فيما يتعلق بالنقطة المضيئة في نموذج يمثل النظام الشمسي، أو بطريقة أخرى، نستطيع أن نقولها فيما يتعلق بالكوكب الصغير في نموذج للنظام الشمسي»(١٤٣)

ومع ذلك يرى فايزمان أن هناك حالات معينة يكون من الطبيعي أن يقال فيها أن الكلمة ممثلة للشخص. لنفترض أنني أضع بطاقة مطبوعاً عليها اسم السيد «محمد» على مائدة العشاء. وذلك لكي أعين أو أميز المكان حيث يجلس، فإننا نستطيع أن نقول إن هذه البطاقة ذات الاسم المطبوع تحفظ هذا الكرسي للسيد «محمد» وتمثله. ولكنه يرفض القول بأنه في جملة مثل «يجلس السيد «محمد» على الكرسي»، يمثل اسم السيد «محمد» شخص السيد «محمد» وتمثل كلمة «كرسي» الشيء، وتمثل كلمة «يجلس» إقامته ـ نقول إن فايزمان يرفض هذا القول بحجة أنه سوء استعمال للغة(١٤٤).

ثم يتناول فايزمان بالتحليل كلمتي «يعني» و«معنى»، فيقول إننا بتوضيح المعنى للكلمة عن طريق التعريف الشارح نقول على سبيل المثال «إن المنضدة تعنى هذا الشيء» ونشير إلى المنضدة. وعلى الرغم من ذلك، فإنه مضاد للاستعمال الصحيح للغة أن يقال «إن معنى الكلمة هو الشيء الذي تشير إليه» مع أن هناك تماثلات بين استعمال «المعنى» و«الشيء المشار إليه» تفضي بنا بسهولة إلى أن نسوي بين هذه التعبيرات. لقد قال «فريجه»، على سبيل المثال، إن كوكب الزهرة هو ما تعنيه كلمتا «نجمة الصباح». بيد أن هذا بعيد كل البعد عن الانسجام مع الاستعمال الجاري «للمعنى». على سبيل المثال، لو أن كوكب الزهرة قد أباده المذنب، فلا يجب أن نقول إن «معنى كلمتي» نجمة الصباح «قد أباده المذنب». وتعين اللغة أو تحدد تحديداً واضحاً التمييز بين «المعنى» و«الشيء المشار إليه» فترانا نقول ان «الشخص المدعو «س» قد رحل بعيداً، ومات، ويجلس على هذا الكرسي»، بيد أننا لا نستطيع أن نقول إن «معنى الاسم «س» قد رحل بعيداً، ومات، ويجلس على هذا الكرسي»(١٤٥).

---

(١٤٣) Waismann, F, **The principles of Linguistic philosophy**, p. 312

(١٤٤) Ibid, p. 312

(١٤٥) Ibid, p. 313

لقد أوقع فتجنشتين نفسه في مثالب عديدة وزج بأفكاره في براثن الارتباك عندما ذهب في «الرسالة» ـ متابعاً فريجه إلى حد ما ـ إلى الربط بين معنى الاسم والشيء الذي يشير إليه، غير أنه حاول أن يخرج من هذا المأزق في «الفحوص»؛ إذ رأى أن الربط الوثيق بين المعنى والشيء لهو ربط مضلل. وسوف نناقش هذه المسألة فيما بعد.

وثمة مصدر آخر من مصادر الارتباك في النظرية التصويرية هو الاستعمال المجازي لكلمة «شيء» object. ويرى فايزمان «أن هذه الكلمة تستعمل بصورة مألوفة للإشارة إلى أشياء من قبيل الكراسي والمناضد. وبالتالي عندما نعطي اسم «منضدة» للمنضدة الواقعية، فإننا نسمي المنضدة الأخيرة (أي الواقعية) باسم «الشيء المشار إليه» بكلمة منضدة. وهذا هو الاستعمال الأصلي لتعبير «الشيء المشار إليه بكلمة كيت وكيت». بيد أننا نعطي أيضاً اسم «أحمر» للون المشار إليه بهذه الكلمة. وعندما نفعل هكذا فإننا نوسع بصورة عادية من استعمال كلمة «شيء» بحيث نسمي اللون كذلك باسم («الشيء» المشار إليه بكلمة «أحمر»). وإذا وسعنا دائرة تعبير «الشيء المشار إليه باسم أ» بهذه الطريقة، فإنه ينطبق أيضاً على الأشياء غير المادية ـ نقول لو وسعنا هذا التعبير بهذه الطريقة، فمن الضروري لكي نتجنب الفوضى أن نحتفظ بالقاعدة «الشيء المشار إليه بالاسم «أ» = أ، وبالتالي لو أننا نتكلم عن الشيء المشار إليه بـ «أحمر»، والعبارة «الشيء المشار إليه بـ «المنضدة»، فمن البين أن نحو هاتين العبارتين يختلف بالطريقة التي تختلف بها الكلمتان «أحمر» و «منضدة»[146].

إذا تابعنا الخطوات ـ مع ذلك ـ و سمينا «أحمر» و «منضدة» وما شاكلهما من أشياء، فإنها تكون بمعان مختلفة تمام الاختلاف. وهذا يعني أن قواعد استعمال التعبير (الشيء «أحمر») مختلفة عن قواعد استعمال التعبير (الشيء «كتاب»)، مثلما تختلف قواعد استعمال كلمة «أحمر» عن قواعد استعمال كلمة «كتاب». والقول بأن الواقعة تتكون من أشياء [147]، هو سوء استعمال لكلمة «شيء»[148]. وبالإضافة إلى هذه الانتقادات فإن فايزمان قد تناول بالتحليل كلمات من قبيل«مكون» و «مركب» و «تركيب» ليظهر إلى أي مدى تم استعمالها بصورة سيئة في هذه النظرية[149].

---

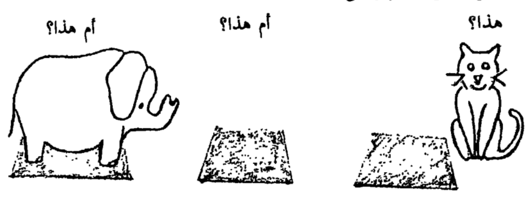
(١٤٦) Ibid, pp. 313-314

(١٤٧) انظر لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ١و٢، ص ٦٣.

(١٤٨) Waismann, F, **The Principles of Linguistic philosophy**, pp. 313-314

(١٤٩) Ibid, p. 314

إلى جانب هذه الانتقادات الجوهرية هناك اعتراضات أخرى تعرضت لها النظرية التصويرية منها ما يتعلق بالجمل السالبة، ومنها ما يرتبط بالجمل الشرطية. ولنأخذ أولاً مشكلة الجمل السالبة. ما هو الموقف الذي تصوره أو تمثله؟ هل الجملة «القطة ليست فوق الحصير» تصور أو ترمز إلى:



وطالما أن معنى الجملة ـ وفقاً لهذه النظرية ـ هو الموقف الذي تشير إليه، وطالما أن الجملة لها معنى بوضوح، فيجب أن يوجد الموقف الذي تشير إليه. بيد أن المرء يمكن أن يتخيل عدداً غير محدود من المواقف الممكنة التي لا تكون القطة فيها على الحصير. ويبدو محالاً افتراض أن معنى الجملة «القطة ليست على الحصير» هو أي انفصال غير محدد لهذه المواقف (القطة في الفناء، أو القطة على العشب، أو بجوار الباب، أو تتجول، الخ) أو أي «واحد» منها(١٥٠).

تقدم الجمل الشرطية Hypothetical مشكلة مماثلة. فما الذي ترمز إليه أو تصوره الجملة «لو أن محمداً مريض، إذن فإن عائشة ستبكي»؟، يستطيع المرء أن يتكلم عن المواقف الشرطية ولكنه لا يستطيع الإشارة إليها. ويجوز أن يقول مناصر للنظرية التصويرية إن القضية الشرطية حول محمد وعائشة لا يلزم أن تصور أو ترمز إلى شيء طالما أنها تؤكد فحسب أن العبارتين «محمد مريض» و«عائشة ستبكي» مترابطتان بطريقة معينة، أعني، لو أن العبارة الأولى صحيحة فإن الثانية تكون صحيحة أيضاً. ويكاد لا يتفادى هذا الاقتراح تلك الصعوبة، طالما أن القضية الشرطية يجوز أن تكون صحيحة وذات معنى حتى عندما لا تعكس أية عبارة من عباراتها المكونة أي موقف موجود. وفضلاً عن ذلك، فإن الاقتراح يثير مشكلة أخرى، وهي القضايا الكاذبة؛ حيث يبدو في النظرية التصويرية أن القضية الكاذبة لن يكون لها معنى، طالما أنها لا تمثل الوقائع ولا يمكن أن

(١٥٠) Taylor, D. M, **Explanation and Meaning**, Cambridge University Press, 1970, pp. 134-135

يوجد ـ نتيجة لذلك ـ موقف من نوع يتم تصويره (١٥١).

لقد حاول فتجنشتين أن يتغلب على هاتين الصعوبتين؛ فيما يتعلق بمشكلة الجمل السالبة ذهب إلى أن الجمل السالبة تصور على نحو سلبي الواقع الخارجي بالقول بأنه ليس موصوفاً بصفة ما. فهي تفيد عند فتجنشتين أن الاشياء الموجودة في العالم الخارجي ليست مترابطة على نحو معين. فإذا قلت (لا أ ع ب) أي (ليست القطة فوق الحصير)، فهذا معناه أن كلا من أ، ب الموجودين في العالم الخارجي ليسا مترابطين بهذه العلاقة «ع» (وهي هنا علاقة «فوق»). لكن عدم إرتباط أ، ب بعلاقة معينة، معناه عدم وجود الواقعة التي تتكون منهما في الواقع الخارجي. إلا أن هذا لا يلزم عنه أن تكون الجملة السالبة خالية من المعنى. لكن معناها عنده مضاد لمعنى الجملة نفسها في حالة الإيجاب. لانْ كلا من الجملتين: الموجبة والسالبة، تتكلم عن نفس الوجود الخارجي الذي تتكلم عنه الاخْرى(١٥٢).

ويعبر فتجنشتين عن هذه الفكرة بقوله:

«فالقضيتان «ق» و«لاق» لهما معنيان متضادان، ولكن يقابلهما وجود واقعي واحد فقط»(١٥٣).

كما أن قولي إن «القطة ليست سوداء اللون» يصور حالة القطة بطريقة سلبية وذلك بأن ينفي عنها صفة السواد (وهذا ما كان يسميه المناطقة العرب بالرفع)، لكنه لا يثبت لها أية صفة لونية أخرى. أو قل بعبارة أخرى، إن هذا القول يصف القطة بأنها قد تكون ملونة بأي لون آخر ما عدا اللون الاسْود. ولو طبقنا هذا التحليل على المثال المذكور آنفاً (القطة ليست على الحصير)، لوجدنا أن هذه الجملة تصور العلاقة بين القطة وبين الحصير بأنها ليست العلاقة المكانية «فوق»، غير أنها لا تثبت أية علاقة أخرى. بمعنى أن الجملة تقتصر على وصف حالة الاشْياء بأنها غير مترابطة بهذه العلاقة.

أما ما يتعلق بمشكلة القضية الكاذبة وكونها خالية من المعنى، فقد حاول فتجنشتين التغلب عليها أيضاً. كما أوضحنا من قبل (٢ ـ ٣ ـ ٣).

---

(١٥١) Ibid, p. 135

(١٥٢) د. عزمي إسلام: مفهوم المعنى: دراسة تحليلية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية السادسة ١٩٨٥، ص ص ٨٨، ٨٩.

(١٥٣) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٠٦٢١و٤، ص ٨٩.

٢ . ٥ . هل رفض فتجنشتين النظرية التصويرية؟

ما كاد يخرج كتاب فتجنشتين «فحوص فلسفية» سنة ١٩٥٣ حتى ظهرت فكرة تقول بأن فتجنشتين قد أبدع فلسفتين متباينتين تمام التباين ومنفصلتين كل الانفصال، حتى جرى العرف الفلسفي على تقسيم فلسفته إلى مرحلتين: فتجنشتين المبكر، وفتجنشتين المتأخر، وليس بينهما صلة أو رابط، بل إن المرحلة الثانية لتنكر الأوْلى إنكاراً تاماً يصل إلى حد العداء الشديد؛ فبدت وكأنها ليست بشقيقة لها. ولعل الذي دفع شراح فلسفة فتجنشتين إلى التوكيد على هذه الفكرة هو ما ورد في مقدمة «الفحوص» التي يقول فتجنشتين فيها: «منذ سنوات أربعة خلت أتيح لي أن أعيد قراءة كتابي الأوْل «رسالة منطقية فلسفية»، وأن أفسر أفكاره لشخص ما. ولقد بدا لي على حين غرة أن أقوم بنشر تلك الأفكار القديمة والأفكار الجديدة معاً؛ إذ لا يمكن فهم الأفكار الجديدة فهماً صحيحاً إلا عن طريق مقابلتها مع خلفية طريقتي القديمة في التفكير. ومنذ بداية انشغالي بالفلسفة مرة أخرى ـ من ست عشرة سنة ـ اضطررت إلى أن أدرك أخطاء فادحة في ما كتبته في الكتاب الأول »[١٥٤].

وعلى ضوء هذا ذهب «مالكولم» إلى أن «الجزء الجدير بالاعتبار في «الفحوص» هو الهجوم ـ إما صراحة أو بصورة ضمنية ـ على العمل المبكر. وهذا التطور على الأرجح فريد في تاريخ الفلسفة. إذ يقدم المفكر في فترات مختلفة من حياته نسقين أصيلين كأحسن ما تكون الأصالة في التفكير، يعتبر كل نسق منهما ثمرة لسنوات عديدة من الجهد الشاق، وعبّر كل منهما بأسلوب رائع وقوي، ويؤثر كل منهما على الفلسفة كثيراً، ويعتبر النسق الثاني نقداً ورفضاً للأول»[١٥٥]. كما ذهب آير إلى أن كتاب «الفحوص» يعد من جوانب كثيرة رفضاً «للرسالة»، ويصبح من اليسير فهمه على ضوء هذا[١٥٦]. ولكن وجهة النظر القائلة بالفصل التام بين فلسفتين لفتجنشتين سطحية تماماً؛ وبلا ريب فهناك تغير وتحول عميق في فلسفته، بيد أنه يوجد كذلك تواصل عميق وصلات عديدة وافتراضات مشتركة كثيرة

---

(١٥٤) Wittgenstein, L. **Philosophical Investigations,** Translated by Anscombe, Basil Blackwell, Oxford, 1963, p. VIII

وسوف نشير إلى الجزء الأوْل من هذا الكتاب متبوعاً برقم الفقرة، وإلى الجزء الثاني متبوعاً برقم الصفحة.

(١٥٥) Malcolm, N, **«Wittgenstein»,** in the Encyclopedia of philosophy, edited by Edwards, p. Macmillan publishing Co, Inc, The Free pree, New York, 1967. Vol. 8,p.334.

(١٥٦) Ayer, A. J, **Wittgenstein,** Random House, New York, 1985, p. 67

بين «الرسالة» و«الفحوص». ويوجد في السنوات الحالية رد فعل ـ له ما يبرره ـ للتصور الأولي للعلاقة بين الكتابين. وإذا تساءلنا عن التعارض المعقود بصورة شائعة بين «الرسالة» و«الفحوص» لوجدنا أنه يرتكز على ثلاثة محاور أساسية يمكن أن نوردها بإيجاز على النحو التالي(١٥٧):

١ ـ إن فتجنشتين قد وضع أولاً (في «الرسالة» والكتابات السابقة عليها) الذرية الميتافيزيقية القائلة بأن العناصر الأولية في اللغة هي الأسماء التي تسمى الأشياء البسيطة، وأن القضايا الأولية هي سلاسل من هذه الأسماء، وكل قضية أولية تكون مستقلة عن أية قضية أخرى. غير أنه برهن في «الفحوص» على أن الكلمتين «بسيط» و«مركب» ليس لهما معنى مطلق، واعتبر أن البحث عن القضايا الأولية المستقلة بمثابة وهم وتضليل.

٢ ـ لقد كان فتجنشتين مهتماً في «الرسالة» بالبنى الصورية للمنطق الرمزي من حيث هي مفتاح للماهية النموذجية للقضية واللغة؛ وتخلى في «الفحوص» عن فكرة أن اللغة لها ماهية وكرس جهده لدراسة أساليب اللغة العادية.

٣ ـ على حين تمسك فتجنشتين في «الرسالة» بأن الجمل (القضايا) ذات معنى لأنها رسوم للعالم الخارجي، فإنه يقول في «الفحوص» إن معنى الجملة هو استعمالها أو تطبيقها. واستبدل فتجنشتين نظرية في تفكيره المتأخر تذهب إلى أن معنى الجملة يتحدد عن طريق الظروف التي تقال فيها، ولعبة اللغة التي تنتمي إليها ـ نقول استبدل فتجنشتين هذه النظرية بنظرية تقول إن الجملة ذات المعنى هي رسم للوجود الخارجي.

يقول «كيني» Kenny: إن المقابلة الأولى من هذه المقابلات تبدو لي صحيحة. والثانية صحيحة إلى حد ما، ومضللة إلى حد ما، والثالثة مضللة تماماً تقريباً»(١٥٨). والحقيقة أننا نتفق إلى حد كبير مع هذه الأحكام؛ إذ أن تبرير «كيني» لها يعتمد أساساً على نصوص فتجنشتين التي لا لبس فيها ولا غموض، بالإضافة إلى أنها أحكام صادرة عن فحص دقيق لأفكار فيلسوفنا. وفيما يتعلق بالمقابلة الأولى فإن فتجنشتين قد تخلى عن الذرية المنطقية، وأصبح مدركاً أنه من الخطأ البحث أو الحديث عن الوقائع والمركبات

(١٥٧) Kenny, A. **Wittgenstein**, Havard University press, Cambridge, Massachutts, 1973, pp. 219-220

(١٥٨) Ibid, p. 220

بنفس الطريقة. يقول فتجنشتين في «النحو الفلسفي»: «إن المركب لا يشبه الواقعة... والقول بأن الدائرة الحمراء تتألف من الإحمرار والإستدارة، أو هي مركبة من ذينك الجزئين المكونين هو سوء استعمال لهاتين الكلمتين، وهو قول مضلل»(١٥٩). وذهب فتجنشتين إلى أنه مما يضلل أيضاً القول بأن الواقعة «الدائرة حمراء» هي مركب من عناصر مكونة هي الدائرة والاحمرار. فتراه يقول في «الكتاب الأزرق»: «الحديث عن الواقعة من حيث هي «مركب من أشياء» ينشأ عن الفوضى»(١٦٠). كما تنطوي «الفحوص» على نقد طويل ومفصل لفكرة البساطة كما استعملت في «الرسالة»(١٦١).

وفيما يتعلق بالمقابلة الثانية بين «الرسالة» و«الفحوص» الخاصة باللغة العادية فسوف نناقشها في موضع آخر. أما المقابلة الثالثة ففيها نظر. وإذا كان فتجنشتين قد قال في مقدمة «الفحوص» ـ كما أشرنا ـ إن أفكاره الجديدة لا يمكن فهمها إلا عن طريق مقابلتها مع أفكاره في «الرسالة»، وأن «الرسالة» تنطوي على العديد من الأخطاء الجسيمة، فإنه لم يخبرنا بأية طريقة يجب أن نقوم بهذه المقابلة، ولم يحدد لنا ما هي الأخطاء الجسيمة في أفكاره القديمة.

لقد حاول كثير من مفسري فلسفة فتجنشتين سد هذه الثغرة وإكمال هذا النقص، وذلك عن طريق الإرشاد إلى الإشارات الخفية الموجودة في «الفحوص» ومواضع أخرى في كتابات فتجنشتين المتأخرة، غير أن معظم هؤلاء الشراح على اعتقاد بأن النظرية التصويرية لمعنى الجملة (القضية) كانت من بين أخطائه الأولى، حتى أن بعضهم قد اعتبر أن «رفض» فتجنشتين للنظرية التصويرية يعين الحد الفاصل بين فلسفته المبكرة وفلسفته المتأخرة(١٦٢).

وها هو «بتشر» يقول: «إن النظرية التصويرية للقضايا نظرية عاجزة عن البقاء لأنه ليس هناك معنى للحديث عن العناصر البسيطة ببساطة مطلقة التي لا يمكن أن تنحل إلى ما هو أبسط منها في الوجود الخارجي، أعني ما سماه فتجنشتين باسم «الأشياء» في «الرسالة»، ومن ثم لا يستطيع الإنسان أن يتحدث عن ترتيب لهذه الأشياء، أعني ترتيب

(١٥٩) Wittgenstein, L, **Philosophical Grammar**, edited by Rhess, R, Translated by Kenny, A, Basil Blackwell, Oxford, 1974, p. 200

(١٦٠) Wittgenstein, L, **The Blue and Brown Books**, p. 31

(١٦١) انظر «الفحوص» الفقرات من ٣٩ إلى ٦٤.

(١٦٢) Stenius, E, «**The picture Theory and Wittgenstein's latter Attitude to it**» op. cit. p. 110

للوقائع الذرية. وبعدم وجود أشياء بسيطة بساطة مطلقة، فلا يمكن أن توجد الكلمات التي تسميها، وبناء على ذلك فلا وجود للقضايا الأولية. مع أن فتجنشتين قد أصر في «الرسالة» على أن القضايا الأوّلية رسوم للوجود الخارجي، وهي رسوم للوقائع الذرية. ولقد انتهت النظرية التصويرية إلى العدم، وتلاشت بدون أن تخلف أثراً»[١٦٣].

وبغض النظر عن هذه الانتقادات الفنية فإن فتجنشتين ـ فيما يرى هؤلاء الشراح الذي يميلون إلى القول برفض النظرية التصويرية ـ قد أصبح مدركاً أنه لا يوجد سبب لافتراض أن القضية يجب أن تكون رسماً لحالة من حالات الوجود الخارجي، وأنه يجب أن يكون لهما «الصورة المنطقية» ذاتها. ويستند هؤلاء الشراح إلى النقد الذي وجهه «سرافا» إلى هذه النظرية وأورده مالكولم على النحو التالي:

«كان فتجنشتين وسرافا P. Sraffa ـ المحاضر في الاقتصاد بجامعة كمبردج ـ يتجادلان كثيراً بشأن الأفكار الواردة في «الرسالة» وذات يوم (كانا يركبان قطاراً فيما أظن) ـ عندما كان فتجنشتين لا يزال على إصراره بأن القضية وما تصفه يجب أن يكون لهما نفس «الصورة المنطقية» ونفس «الكثرة المنطقية» ـ أومأ سرافا إيماءة مألوفة عند أهالي نابولي تدل على الاشمئزاز والإزدراء، وذلك بمس رقيق لأسفل ذقنه بحركة ظاهرية من أنامل احدى يديه ثم تساءل:

«ما هي الصورة المنطقية لذلك؟». وأحدث مثال سرافا في نفس فتجنشتين شعوراً بالعبث في الإصرار على أن القضية وما تصفه يجب أن يكون لهما نفس «الصورة»، ولقد حمله هذا على أن يتراجع عن تمسكه بالمفهوم القائل بأن القضية يجب أن تكون على نحو حرفي ـ رسماً للوجود الخارجي الذي تصفه»[١٦٤].

---

(١٦٣) أ Pitcher, G, **The philosophy of Wittgenstein**, p. 183

ولقد تابع الذين كتبوا عن فتجنشتين بالعربية هؤلاء الشراح في قولهم برفض فتجنشتين للنظرية التصويرية. انظر د. عزمي إسلام: لود فيج فتجنشتين، ص ص ٢٤٥، ٢٤٦، ٣٢٠، ٥٦. وأيضاً د. ياسين خليل: مقدمة في الفلسفة المعاصرة، الطبعة الأوّلى، منشورات الجامعة الليبية، كلية الآداب. ١٩٧٠، ص ١٣٣ وأنظر أيضاً: سحبان محمود خليفات: المدرسة اللغوية في الاخلاق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٣، ص ٦١. كما ترفض الباحثة يمنى طريف أمين الخولي التسليم بأية علاقة بين «الرسالة» و«الفحوص» مما يحمل في ثناياه قولاً برفض النظرية التصويرية، انظر رسالتها: فلسفة العلوم الطبيعية عند كارل بوبر: نظريته في تمييز المعرفة العلمية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨١، هامش ص ٢٤٢.

(١٦٤) Malcom, N. and Von Wright, G. H, **Ludwig Wittgenstein**, A Memoir, p. 69

ولكن هل رفض فتجنشتين النظرية التصويرية حقاً؟. الحقيقة أن فتجنشتين المتأخر قد اعتقد أن «الرسالة» كانت خاطئة في إعطاء النظرية التصويرية موضعاً مركزياً أكثر مما ينبغي في تفسير كيفية عمل اللغة. وموقفه السلبي من النظرية التصويرية من هذه «الناحية» كان قائماً إلى حد ما على نقد قوي لوظيفة «الرسالة»، وارتبط جل نقده السابق بتصوير «الرسالة» «للصورة العامة للقضية». ولكنه كان قائماً أيضاً على الافتقار المدهش - إلى حد ما - إلى الاهتمام بتلك المشكلات المتعلقة بمعنى الجملة، والتي أضفت المغزى الفلسفي على النظرية التصويرية(١٦٥).

على حين لم يستطع أي شارح من أنصار افتراض رفض النظرية التصويرية أن يقتبس أو يورد على سبيل المثال أية عبارة لفتجنشتين يقول فيها في كلمات معدودات إن النظرية التصويرية نظرية تم رفضها - نقول على حين لم يستطع أي شارح فعل هذا، فإن «أنتوني كيني» قد جمع عدداً كبيراً من العبارات الواردة في كتابات فتجنشتين المتأخرة تدل على أنه لم يرفض النظرية التصويرية رفضاً قاطعاً، يقول «كيني»: «لقد لاحظت بالفعل أن النظرية التصويرية قد نجت من التخلي عن ميتافيزيقا الذرية المنطقية. وبعد هذا التخلي وفي ٥ يناير سنة ١٩٣٠، قال فتجنشتين لفايزمان:

«إن الشيء الأساسي في القضية هو أنها رسم»، وقد استلزم تطوير أفكار ألعاب اللغة والتشابه العائلي تعديلاً جذرياً للنظرية التصويرية وليس تنازلاً عنها»(١٦٦).

لقد لاحظ فيلسوفنا في «النحو الفلسفي» أن الانسجام بين التفكير والوجود الخارجي - مثل كل شيء ميتافيزيقي - يكون موجوداً في نحو اللغة، فيقول: بدلاً من انسجام أو اتفاق التفكير والوجود الخارجي يجوز للمرء أن يقول: السمة التصويرية للتفكير. ولكن هل هذه السمة التصويرية اتفاق؟ لقد قلت في «الرسالة» شيئاً كهذا: إنه اتفاق الصور. ولكن هذا مضلل. فأي شيء يمكن أن يكون رسماً لأيّ شيء آخر، إذا وسعنا مفهوم الرسم بصورة كافية»(١٦٧).

كما يتحدث فتجنشتين عن أن كل إسقاط - أيا كان منهج الإسقاط - يجب أن يكون

(١٦٥) Stenius, E, **«The Picture Theory and Wittgenstein's Latter Attitude to it»**, op. cit. p. 111

(١٦٦) Kenny, A, **Wittgenstein**, p. 224

(١٦٧) Wittgenstein, L. **Philosophical Grammar**, p. 163.

لديه شيء مشترك مع ما يسقطه وهو يوسع بهذا مفهوم الشيء المشترك بين الرسم والواقعة أو بين الإسقاط وما يسقطه بحيث يجعله مساوياً للمفهوم العام للإسقاط. ونظراً لأهمية هذه الفكرة فقد رأى فيلسوفنا أنها جديرة بأن يوردها مرة أخرى في «الفحوص»: «إن انسجام التفكير واتفاقه مع الوجود الخارجي يكمن في التالي: إذا قلت بصورة كاذبة إن شيئاً ما «أحمر» فإنه لا يكون أحمر برغم ذلك. وعندما أود أن أفسر كلمة أحمر لشخص ما في جملة «هذا غير أحمر» فإني أفسرها بالإشارة إلى شيء ما أحمر»(١٦٨).

الحقيقة أن هناك إشارات عديدة في «النحو الفلسفي» تتناول مفهوم الرسم من زوايا متباينة. فهو يشير تارة إلى الاختلاف بين الأنواع المختلفة للرسم مثل الصور الزيتية التاريخية، والرسوم التي تصور أحداث الحياة اليومية، ويلفت الانتباه تارة أخرى إلى الوسائل المختلفة التي يمكن بها استخدام الرسوم. ويلفت الانتباه على وجه الخصوص إلى الاختلاف بين إظهار الرسم لما عليه الواقع، وإظهاره لما يجب أن يكون عليه الواقع. ويبرز هذه الفكرة في «الفحوص» كالتالي: «تخيل رسماً يمثل ملاكماً في وقفة معينة. والآن، يمكن استعمال هذا الرسم ليخبرنا كيف يجب على الملاكم أن يقف، أي يجب أن يضبط نفسه، أو كيف يجب عليه ألا يضبط نفسه؛ أو كيف يقف شخص معين في وضع كذا و كذا؛ وهلم جرا»(١٦٩).

يورد فتجنشتين في «النحو الفلسفي» فكرة أخرى تؤيد ما نذهب إليه، يقول فيها: «ربما نقول إن المخطط «يصلح كرسم» للشيء الذي يصنعه العامل منه. ويجوز للمرء هنا أن يسمي الطريقة التي يحول بها العامل هذا الرسم إلى عمل باسم «منهج الإسقاط» The method of projection. وينبغي أن نعبر عن أنفسنا الآن كالتالي: إن منهج الإسقاط يتوسط بين الرسم والشيء، وهو يمتد من الرسم إلى الشيء المصنوع»(١٧٠). ويقول فتجنشتين في كتابه «قصاصات»: «نحن نظن أن الجملة تصلح لوصف كيف تكون الأشياء»، و«الجملة كالرسم Picture»(١٧١). وأشار ستنيوس إلى عبارة غفل كيني عن

(١٦٨) Wittgenstein, L. **Philosophical Investigations,** part, 1, sec. 429

(١٦٩) Ibid, part 1. p. 11

(١٧٠) Wittgenstein, L.**Philosophical Grammar,** p. 213

(١٧١) Wittgenstein, L, **Zettle,** edited by Ancombe, G. E. M. 2nd ed, Basil Blackwell, Oxford, 1981, sec. 224

ذكرها في «الفحوص» يقول فيها فيلسوفنا: «إذا شبهنا القضية بالرسم، فيجب علينا أن نفكر ما إذا كنا نشبهها بالتماثيل (التمثيل التاريخي) أو الرسم الذي يصور أحداث الحياة اليومية، ولكل تشبيه منهما ميزة»(١٧٢).

هكذا تنطق نصوص فتجنشتين المتأخرة بأنه لم ينكر النظرية التصويرية للغة، غير أنه قد أضحى ساخطاً عليها من بعض الجوانب، وهو رأي نؤيد فيه ستنيوس، إذ يقول:

«من الصحيح أن تعليقات فتجنشتين الأخيرة الجلية على النظرية التصويرية توحي بأنه قد وجد أنها نظرية إشكالية من جوانب شتى. ويجوز للإنسان أن يقرر أن فتجنشتين المتأخر قد أضحى ساخطاً على النظرية التصويرية كما تم تقديمها في «الرسالة». غير أن هذا لا يعني أنه قد رفضها أو اعتبر أنها واحدة من الأخطاء الجوهرية في رسالته. ويبقي موقف فتجنشتين من النظرية التصويرية موقفاً غير حاسم شأنه في ذلك شأن موقفه من مشكلات أخرى عديدة قام بمناقشتها»(١٧٣).

إذا كان فتجنشتين قد استهل «الفحوص» بمناقشة بعض الأفكار التي تناولها في «الرسالة»، ثم قدم بعد ذلك تقريراً جديداً عن اللغة وكيفية عملها، فسوف نتناول فيما يلي هذه الأفكار وغيرها من وجهات النظر التي ميزت تفكيره المتأخر.

٢.٦. ألعاب اللغة

لم يرفض فتجنشتين النظرية التصويرية للغة في «الرسالة» رفضاً قاطعاً واضحاً، كما أشرنا، بل أصبح ساخطاً على بعض جوانبها؛ إذ اقتضى تطوير نظرية جديدة في اللغة أن يعدل فيها تعديلات جذرية، ومن الأفكار التي أنكرها الفكرة القائلة إن الاسم يعني الشيء والشيء هو معناه. وما ينقده فيلسوفنا الآن هو الافتراض العام الذي يعزوه إلى أوغسطين ومفاده ان معنى أية كلمة هو الشيء الذي تمثله أو تشير إليه. فنراه يبدأ «الفحوص» بفقرة اقتبسها من كتاب «الاعترافات» لأوغسطين يقول فيها: «عندما كان يسمي (الاكبر مني سناً)

---

(١٧٢) Wittgenstein, L. **Philosophical Investigations**, part 1, sec. 522

(١٧٣) Stenius, E, «**The picture Theory and Wittgenstein's Latter Attitude to it**» op. cit. p. 111

موضوعاً ما، ويتجهون وفقاً لذلك نحو شيء، فإنني أرى هذا وأفهم أن الشيء تمت تسميته بواسطة الصوت الذي تلفظوا به عندما كانوا يقصدون الإشارة إليه، وكان قصدهم واضحاً عن طريق حركاتهم الجسدية، كما لو كانت اللغة الطبيعية لكل البشر هي: تعبير الوجه، وحركة العينين، وحركة أجزاء الجسم الاُخرى، ونغمة الصوت التي تعبر عن حالاتنا الذهنية في البحث عن الشيء، والحصول عليه، ورفضه أو تجنبه، وهكذا، بما أنني استمعت إلى الكلمات مراراً وتكراراً وقد تم استعمالها في مواضعها المناسبة في العبارات المختلفة، فقد تعلمت شيئاً فشيئاً أن أفهم الموضوعات التي يعنونها. وبعد أن دربت فمي على صياغة تلك العلامات، استعملتها للتعبير عن رغباتي»(١٧٤).

ثم يعقب فتجنشتين على هذه الفقرة بأنها تعطينا «صورة محددة لماهية اللغة الإنسانية على النحو التالي: الكلمات المفردة في اللغة تسمي الأشياء، والجملة مجموعة مؤتلفة من هذه الأسماء. ونجد في هذه الصورة للغة جذور الفكرة التالية: ان كل كلمة لها معنى. وهذا المعنى مرتبط بالكلمة. إنه الشيء الذي تشير إليه الكلمة. ولم يتحدث أوغسطين عن وجود أي فرق بين أنواع الكلمة. ولو أنك تصف تعلم اللغة بهذه الطريقة فإنك ـ فيما اعتقد ـ تفكر أول ما تفكر في أسماء من قبيل «منضدة» و «مقعد» و «خبز» وفي أسماء الناس، وتفكر تفكيراً ثانوياً في أسماء معينة وصفات محددة»(١٧٥).

والحق أن وظيفة اللغة على هذا النحو الذي قدمه أوغسطين ـ وهي الوظيفة نفسها التي ذهب فتجنشتين إليها في «الرسالة» ـ وظيفة قاصرة؛ إذ أنها تنطوي فحسب على جانب واحد من جوانب اللغة المنوعة وهو التسمية، ومن ثم اضطر فتجنشتين إلى حيلة جديدة وهي «ألعاب اللغة» Language-games، ويرتبط هذا المفهوم المحوري الجديد ارتباطاً وثيقاً بنظرية الاستعمال للمعنى. وعلى حين أن هذه النظرية ليست جديدة كل الجدة في كتابات فتجنشتين المتأخرة ـ إذ توجد ارهاصات لها في «الرسالة» وهذه مسألة سوف نعالجها فيما بعد ـ فلم ترد في «الرسالة» أية إشارة تتعلق بمفهوم لعبة اللغة، فمتى ظهر مفهوم «لعبة اللغة»؟، وماذا عسى أن تكون تلك اللعبة؟ ولماذا يهتم الفيلسوف بدراسة ألعاب اللغة. ستشكل محاولة الإجابة على هذه الأسئلة مدار اهتمامنا فيما يلي.

---

(١٧٤) Wittgenstein, L. **Philosophical Ivestigations**, part 1, sec. 1

(١٧٥) Ibid, part 1, sec. 1

يكشف لنا «كيني» Kenny عن إجابة السؤال الأول فيقول: «يتجلى استخدام فتجنشتين الأوّل لاستعارة «اللعبة» في حديث في منزل شليك في شهر يونيو سنة ١٩٣٠ في مناقشة عن النزعة الصورية Formalism في الرياضيات. يقول فتجنشتين: تنطوي النزعة الصورية على الصدق والكذب معاً. والصدق في النزعة الصورية هو أن كل نظم Syntax يمكن أن ينظر إليه كنسق من القواعد للعبة. ولقد فكرت ملياً في ما يمكن أن يعنيه Weyle عندما يقول إن القائل بالنزعة الصورية ينظر إلى بديهيات Axioms الرياضيات وكأنها مماثلة لقواعد الشطرنج. وأنا أود أن أقول: ليست بديهيات الرياضيات اتفاقية فقط، بل وأيضاً كل نظم. لقد سألني سائل في كمبردج عما إذا كنت أظن أن الرياضيات تتعلق بعلامات حبر على ورقة، وأجبت: نفس المعنى تماماً الذي يتعلق به الشطرنج بأشكال خشبية. وأعني أن الشطرنج لا يكمن في تحريكي للأشكال الخشبية هنا وهناك على اللوحة. فإذا قلت «إنني سوف أعين نفسي ملكة ذات عيون مرعبة جداً، وسوف تطيح بكلٍ واحد خارج اللوحة. فإنك لن تتمالك نفسك من الضحك، إذ ليست المسألة ما الذي يبدو مثله البيدق. وما يكون حجة بالأحرى هو أن مجموع قواعد اللعبة تحدد المكان المنطقي للبيدق، فالبيدق قابل للتغيير، مثل (س) في المنطق...

وإذا سألتني: أين يقع الاختلاف بين الشطرنج ونظم اللغة فإني أجيب: في تطبيقهما فقط... فإذا وجد شخص على المريخ وأقام حرباً مثل قطع الشطرنج، فإن كبار القادة حينئذ سوف يستعملون قواعد الشطرنج للتنبؤ. وسيكون سؤالاً عملياً ـ عندئذ ـ ما إذا كان يمكن إماتة الملك بانتشار معين للقطع في ثلاث حركات، وهلم جرا»[١٧٦].

لقد تكرر التشابه بين النسق البديهي ولعبة الشطرنج وتطور لأوقات عديدة في أحاديث فتجنشتين مع فايزمان. والحق أن فريجه سبق وسجل هذا التشابه في كتابه «أسس الحساب». ولقد كان كتاب فتجنشتين «التعليقات الفلسفية» philosophical Remarks صامتاً حول ألعاب اللغة، ولكن «النحو الفلسفي» philosophical Grammar كرس فصلاً كاملاً لكشف التماثل بين الحساب والشطرنج وبصفة خاصة فحص دور الصدق والكذب في الحساب والفوز والهزيمة في اللعبة. وهذه المعالجة متطورة إلى حد بعيد إذا قورنت بأي حديث لفتجنشتين مع فايزمان وإن كانت أقل منه روعة. ولكن التطور الشائق إلى أبعد

---

(١٧٦) Kenny, A, Wittgenstein, pp. 160-161

الحدود في «النحو الفلسفي» هو تطبيق تماثل اللعبة على الاستعمالات غير الرياضية للغة[١٧٧].

إن ادراك التنوع بين الالعاب يجعل مفهوم اللعبة مفهوماً مفيداً إلى حد ما بالنسبة لفتجنشتين للتعبير عن أفكاره الجديدة حول تنوع واختلاف الاستعمالات اللغوية، واستغل فتجنشتين التشابه بين اللغة والشطرنج لأغراض عديدة. بيد أنه أدرك الآن جيداً أن الشطرنج ـ بقواعده الدقيقة ـ ليس نموذجياً لكل الالعاب، وأن الالعاب الأخرى ذات القواعد المحدودة بدرجة أقل ربما تصلح كمواضع للتشابه مع اللغة[١٧٨].

يورد فتجنشتين في مستهل «الفحوص» أمثلة عديدة «للعبة اللغة» تعمد أساساً إلى بيان طريقة الاستعمال الفعلي للغة، دون العناية بمعنى الكلمات في هذه المرحلة من البحث. وأول مثال يذكره فتجنشتين لألعاب اللغة يقول فيه: «لنفكر الآن في الاستعمال التالي للغة: إني أرسل شخصاً ما إلى متجر. وأعطيه قصاصة من الورق مكتوباً عليها «خمس تفاحات حمراء». ويأخذ هذه الورقة ويذهب بها إلى صاحب المتجر، الذي يفتح درجاً مكتوباً عليه «تفاح» ويبحث عن الكلمة «أحمر» في قائمة حتى يجد نموذج اللون المقابل لها. ثم يتلو سلسلة من الاعداد الصحيحة ـ وإني لافترض أنه يعرفها عن ظهر قلب ـ إلى أن يصل إلى الكلمة «خمسة» وهو يأخذ مع كل عدد يتلفظ به تفاحة مثل النموذج الموجود خارج الدرج. وبهذه الطريقة وبطرق مماثلة يتعامل الإنسان مع الكلمات ـ ولكن ترى كيف يعرف الموضع، وكيف يبحث عن الكلمة «أحمر»، وما الذي هو فاعله بالكلمة «خمسة»؟ حسناً، إني لأفترض أنه «يفعل» كما وصفت... ولكن ما معنى (كلمة «خمسة»)؟ ليس مثل هذا السؤال موضع بحث هنا، وإنما السؤال فحسب عن كيفية استعمال الكلمة «خمسة»[١٧٩]. والمثال الثاني الذي يذكره فتجنشتين لألعاب اللغة يقول فيه إن غرض اللغة هنا «هو التواصل Communication بين البنّاء (أ) ومساعده (ب)، (أ) يبني بأحجار البناء؛ فهناك قوالب، وقوائم، وبلاطات، ودعامات، و(ب) ينقل الأحجار، وذلك بالنظام الذي به يحتاجها (أ). ومن أجل هذا الغرض فهما يستعملان لغة تتألف من

(١٧٧) Ibid, p. 161

(١٧٨) Ibid, p. 161

(١٧٩) Wittgenstein, L, **Philosophical Investigation**, part 1, sec. 1

الكلمات «قالب» و«قائمة» و«بلاطة» و«دعامة»، (أ) يطلبها [أي الكلمات] و(ب) يحضر الحجر الذي تعلم أن يحضره عند سماع مثل هذا النداء - وتخيل [هذا] على أنه اللغة الأصلية التامة»[١٨٠].

وفي أمثلة من هذا القبيل تأمل في المقام الاوّل كيف أن (أ) يهيىء (ب) للغرض الذي تم تكليفه بانجازه، يقول فتجنشتين: «وسوف يكمن الجزء الهام من التدريب في إشارة المعلم إلى الاشياء، وتوجيه انتباه الطفل لها. وفي نفس الوقت ينطق بالكلمة - على سبيل المثال - كلمة «بلاطة» عندما يشير إلى هذا الشكل»[١٨١]. ولقد استبدل فتجنشتين الطفل بمساعد البنّاء في الفقرة السابقة. ولا يمكن أن نطلق على الإجراء في المثال الثاني - فيما يرى فتجنشتين - اسم التعريف الشارح، وذلك لانّ مساعد البنّاء الذي قد افترض من البداية أنه لا يملك أية معرفة بأية لغة لا يمكن حتى الآن أن «يسأل» ما هو الاسم. ويسمى فتجنشتين هذا الإجراء باسم «التعليم الشارح للكلمات». . وهذا الإجراء لتعليم اللغة يمكن النظر إليه من حيث هو «تكيف لآلية الجسد لكي «يستجيب» لنوع معين من التأثير». وأخيراً فإن مساعد البنّاء يكون قادراً على لعب اللغة، ويكون قادراً على تنفيذ الاوامر التي يصدرها إليه البنّاء (أ)[١٨٢].

يمكن أن نقارن على سبيل المثال الطريقة التي تستعمل بها كلمة «خمسة» بالطريقة التي تستعمل بها كلمة «بلاطة» داخل لعبة اللغة في المثالين الاوّل والثاني. والاختلاف في استعمال هاتين الكلمتين يظهر واضحاً كأحسن ما يكون الوضوح عندما نقارن الإجراءات التي عن طريقها تم تعليم الاستعمال الخاص بهما. ففي المثال الاوّل من المفترض أن صاحب المتجر يحفظ سلسلة من الاعداد عن ظهر قلب وأنه تعلم كيف يستعمل هذه المعرفة في حالة عد التفاح على سبيل المثال، فهو يتلو سلسلة من الاعداد الصحيحة ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ويأخذ مع كل عدد تفاحة من السلة. و«يجب أن يأخذ حذره فلا يعد تفاحة واحدة مرتين أو يغفل عن تفاحة. والعدد الذي يكون - طبقاً لهذا الإجراء - متساوياً مع التفاحة الاخيرة هو عدد التفاح في السلة. وهذا هو كيفية تعلم استعمال

(١٨٠) Ibid, part 1, sec. 2

(١٨١) Ibid, part 1, sec. 6

(١٨٢) Feyerabend, p. «**Wittgenstein's Philosophical Investigations**», Philosophical Review, vol. LXIV, 1955, p. 461

الأعْداد، وكيفية استعمال الأعْداد في العد والحصر. ثم لنقارن هذا باستعمال كلمة «بلاطة» حيث تم تعلم هذه الكلمة عن طريق شرح بسيط؛ إذ يتم نطق الكلمة بلاطة مراراً وتكراراً مع وجود البلاطة. وفي النهاية يكون المرء قادراً على مماثلة البلاط بصورة صحيحة داخل لعبة اللغة التي قد تعلمها»(١٨٣).

لقد استعمل فتجنشتين من البداية مصطلح «ألعاب اللغة» ـ فيما يرى «موندل» Mundle ـ استعمالاً غامضاً ملبساً إلى حد بعيد؛ فهو يخبرنا في تقديم هذا المصطلح بأنه سوف يستعمله بطرق متباينة، إذ أنه يشير إلى:

أ ـ هذه الألْعاب التي عن طريقها يتعلم الأطْفال لغتهم القومية.
ب ـ اللغة الأوّلية.

ويبدو أن فتجنشتين لا يقصد باللغة الأوّلية أية لغة أولية فعلية، بل استعمالات للغة خيالية بسيطة تماماً مثل اللغة التي يصفها البنَّاء في (الفقرة٢)(١٨٤).

وبالإضافة إلى تشبيه ألعاب اللغة يقدم فتجنشتين في الفقرات الأوْلى من «الفحوص» تشبيهاً آخر وهو «الأداة» Tool؛ فاللغة نشاط يرتكز على استخدام الكلمات كأدوات. وهو يقدم تشبيه الأداة ليلفت أنظارنا إلى تنوع استعمال الكلمات كما تتنوع الأدْوات في الصندوق. يقول: «تأمل الأدْوات الموجودة في الصندوق: توجد مطرقة، وزرادية، ومنشار، ومفك، ومسطرة، ووعاء الغراء، وغراء، ومسامير ورزات. ووظائف الكلمات المنوعة مثل وظائف هذه الأشْياء (وتوجد تشابهات في الحالتين على حد سواء). وبطبيعة الحال، فإن ما يوقعنا في براثن الحيرة هو المظهر المتسق لكلمات نسمعها منطوقة أو نجدها مكتوبة أو مطبوعة. نظراً لأنَّ «تطبيقها» لم يتم تقديمه تقديماً واضحاً هكذا، وعلى وجه الخصوص عندما نتفلسف!»(١٨٥).

وشبيه بالمثال السابق مثال آخر يذكره فتجنشتين ويرمي من ورائه كيف أننا نخطىء في استعمال الكلمات عندما نستعمل كلمة غير التي نريدها، كما نخطىء عندما نستعمل أداة لغرض غير الذي نقصده. وذلك هو ما قد يحدث في «غرفة قيادة في قاطرة. إذ نرى

---

(١٨٣) Ibid, p. 462
(١٨٤) Mundle, C. W. K. **A Critique of Linguistic Philosophy**, p. 188
(١٨٥) Wittgenstein, L. **Philosophical Investigations,** part 1, sec. 11

مقابض تبدو بأسرها متشابهة تقريباً (وذلك التشابه لا دهشة له، نظراً لأنّ تلك المقابض مفترض أنها جميعاً مما نقبض عليه). ولكن المقبض الأوّل هو مقبض الكرنك الذي يمكن تحريكه على نحو متصل (إذ أنه ينظم فتحة الصمام)، والمقبض الثاني هو مقبض المفتاح الكهربائي الذي له وظيفتان مؤثرتان؛ فهو إما أن يقطع التيار أو يشعله. والمقبض الثالث هو مقبض رافعة الفرملة؛ الذي يجعل القاطرة تنطلق أو يوقفها. والمقبض الرابع هو مقبض المضخة. وله تأثير واحد طالما أنها تتحرك جيئة وذهاباً»(١٨٦).

يقارن فتجنشتين - إذن - بين ما قاله في «الرسالة» حول بنية اللغة وبين تنوع وتعدد ألعاب اللغة. وها هو يرفض تقسيم المناطقة للجملة إلى ثلاثة أنواع: تقرير، واستفهام، وأمر، إذ يقول: «كم نوع يوجد من الجملة؟ هل نقول التقرير، والاستفهام، والأمر؟

- توجد أنواع لا تعد ولا تحصى: أنواع مختلفة لا تحصى من الاستعمال لما نطلق عليه اسم «الرموز» و«الكلمات» و«الجمل». وهذه الكثرة ليست محددة، ولا يتم تقديمها نهائياً وبصورة حاسمة؛ وإنما جاءت أنماط جديدة من اللغة إلى الوجود، وأصبحت الأنماط الأخرى مهملة وصارت في زوايا النسيان»(١٨٧).

هكذا أدرك فتجنشتين أن الذي يخفي واقعة الكثرة ويهملها هو المظهر المتسق الخادع للغتنا، «فنظل غير مدركين للتنوع الضخم في ألعاب اللغة في الحياة اليومية وذلك لأنّ مظهر لغتنا يجعل كل شيء متشابهاً»(١٨٨).

ثم يقدم فتجنشتين قائمة بألعاب اللغة يدعونا فيها إلى تأمل كثرة هذه الألعاب في الأمثلة التالية:

«إصدار الأوامر والامتثال لها.
وصف المظهر الخارجي لشيء، أو تقديم أحجامه.
بناء شيء من الوصف (الرسم).
التقرير عن حادثة.
التفكر حول حادثة.

---

(١٨٦) Ibid, part 1, sec. 12

(١٨٧) Ibid, part 1, sec. 23

(١٨٨) Ibid, part 11, p. 224

صياغة الفرض واختباره.
تقديم نتائج تجربة في لوحات ورسوم بيانية.
تأليف قصة وقراءتها.
تمثيل.
غناء الأغاني.
تخمين الأحاجي.
تأليف النكات وسردها...
الترجمة من لغة إلى أخرى.
التساؤل، والتفكير، والسب، والترحيب، والتوسل.

ومن الشائق أن نقارن كثرة الأدوات في اللغة والوسائل التي تستعمل بها، وتعدد أنواع الكلمة والجملة، بما قاله المناطقة حول بنية اللغة (بما في ذلك مؤلف «رسالة منطقية فلسفية»)(١٨٩). كما يقدم فيلسوفنا نماذج لألعاب اللغة في مواضع أخرى من «الفحوص» مثل «التعبير عن الشعور»(١٩٠). و«الإفصاح عن الأماني القديمة»(١٩١).

يذهب «موندل» ـ متابعاً ستراوسون ـ(١٩٢) إلى أن فتجنشتين قد عاد إلى الفوضى عن طريق استعماله السابق للعبة اللغة، وذلك لأنه يستعمل هذا التعبير بطريقة لا تنسجم مع أية عبارة من عباراته الأولى المعبرة عن قصده. والحق أن هذا أمر مربك ومحير؛ إذ نراه يبدأ الفقرة رقم (٢٣) ـ التي أوردتها لتوى ـ بالحديث عن أنواع الجمل المختلفة التي يسوي بينها بعد ذلك وبين ألعاب اللغة المختلفة. ومع ذلك يورد فتجنشتين ضمن قائمته السابقة تقديم لوحات ورسوم بيانية، تلك التي ليست في حاجة على الإطلاق لاستعمال اللغة.

وتحاول أمثلة فتجنشتين السابقة أن توضح «الوظائف» المختلفة للجملة، و«الأغراض» المتباينة التي قد تستعمل لها. ويمكن استعمال جملة بعينها لأغراض مختلفة كثيرة من تلك التي يوضحها فتجنشتين هنا. لنتأمل مثلاً الجملة التالية: «أتود أن

(١٨٩) Ibid, part 1, sec. 23
(١٩٠) Ibid, part 1, sec. 288
(١٩١) Ibid, part 1, sec. 656

تذهب إلى القدس»، نجد أنها قد تستعمل كدعوة، وسؤال للمعرفة، وطريقة مهذبة لاعطاء أمر، ونكتة، وطريقة لإثارة الضيق، الخ. والذي حدث هو أن فتجنشتين قد جعل تشبيه اللعبة يتداخل مع تشبيه الأدّاة. وتشبيه الأدّاة ـ كما أشرنا ـ يلفت انتباهنا إلى الاغْراض المختلفة التي قد تستعمل من أجلها الكلمات أو الجمل. ويتحدث فتجنشتين في الفقرة السابقة (٢٣) كما لو كان كل غرض من الاغْراض المتباينة التي لا تعد ولا تحصى والذي يمكن للمرء أن يستعمل الجملة من أجله هو لعبة لغة مختلفة!. وقد أحدث هذا التداخل في التشبيهين كثيراً من الفوضى هكذا في تفكير فتجنشتين(١٩٣).

يبدو أن فتجنشتين أحس بأنه كان يلعب على نحو ماكر بتشبيه اللعبة، فاعترف بذلك عندما تخيل أن شخصاً ما قد يوجه إليه الاعتراض التالي: «لقد مضيت في الطريق السهل! وتحدثت عن كل أنواع ألعاب اللغة. بيد أنك لم تقل شيئاً في أي موضع عن ماذا تكون ماهية لعبة اللغة، ومن ثم ماهية اللغة: ما هو القاسم المشترك بين كل هذه الفاعليات، وما الذي يضعها في اللغة أو يجعلها جزءا منها. وهكذا أعفيت نفسك من الجزء الحقيقي من البحث الذي سبب لك الصداع الشديد. وهو الجزء المتعلق «بالصورة العامة للقضايا» و«اللغة». وهذا صحيح. فبدلاً من تقديم شيء مشترك بين كل الذي ندعوه لغة، فإني أقول إن هذه الظواهر ليس بينها شيء واحد مشترك يجعلنا نستعمل كلمات بعينها بالنسبة لها جميعاً، ولكن هذه الظواهر «مرتبطة» بعضها مع بعض بطرق كثيرة مختلفة. وبسبب وجود هذه العلاقة ـ أو هذه العلاقات ـ فإننا نسميها جميعاً باسم «لغة»(١٩٤).

ولعل هذا هو ما دفع مالكولم ـ وتابعة آير ـ إلى القول بأن فتجنشتين قد افترض في «الرسالة» أن هناك صورة عامة للقضايا واللغة. تماماً كما افترض وجود صورة عامة للعدد تمثل جانباً مشتركاً بين كل الاعْداد. يقول فتجنشتين:

(١٩٢) Strawson, P. F. «**Critical Notice: Philosophical Investigations**», Mind Vol. LXIII, 1954, pp. 70-99

(١٩٣) Mundle, C. W. K. **A Critique of Linguistic philosophy**, p. 190
See also, Harrison, B. **An Introduction to the Philosophy of Language**, The Macmillan press LTD, London and Basing stoke, 1979, p. 237

(١٩٤) Wittgenstein, L. **Philosophical Investigations**, part 1, sec. 65

«وما فكرة العدد إلا ذلك الجانب المشترك بين الأعداد كلها، أي الصورة العامة للعدد»[195].

ولكن فتجنشتين قد عاد في «الفحوص» ورفض هذا الافتراض، ورأى أنه لا يوجد جانب مشترك بين كل الأشكال المنوعة للغة، والذي يجعل منها لغة، ولا يوجد شيء مشترك بين كل ألعاب اللغة[196]. وإذا كان هذا يوحي بأن فتجنشتين قد كف عن البحث في ماهية اللغة، فإن «كيني» يقول: «على الرغم من أن فتجنشتين لم يكف عن البحث في ماهية اللغة، إلا أنه أصبح مدركاً أنه قد أخطأ في البحث عن هذه الماهية كترتيب مشترك ينسحب على كل القضايا. ويرى أن التعبيرات العامة من قبيل «لعبة» و«لغة» و«قضية» لا تستعمل على أساس تمييز الملامح العامة، بل على أساس التشابه العائلي»[197].

يحاول فتجنشتين ـ إذن ـ البرهنة على أنه لا يوجد قاسم مشترك أو خاصية مميزة لكل الفاعليات التي ندعوها «لغات» تماماً مثلما لا يوجد قاسم مشترك بين كل الفاعليات التي نسميها باسم «ألعاب» أو الأشياء التي نطلق عليها اسم «أعداد». وكل ما نجده بعد فحص ومقارنة الألعاب المنوعة المتباينة لا يزيد على أن يكون شبكة معقدة من التشابهات تتداخل وتتشابك كما في حالة التشابهات بين أفراد العائلة. هذا مجمل يفصله فتجنشتين تفصيلاً دقيقاً رائعاً على النحو التالي: «تأمل على سبيل المثال الأحداث التي ندعوها «ألعاب»، وأقصد الألعاب ذات اللوحة الخشبية، وألعاب الورق، وألعاب الكرة، والألعاب الأولمبية، وهلم جرا. فما هو القاسم المشترك بينها جميعاً؟ لا تقل: «يجب أن يوجد شيء مشترك، أو يجب أن لا نسميها «ألعاب». ولكن انظر ولاحظ ما إذا كان هناك أي شيء مشترك بينها جميعاً. ولو أنك نظرت إليها جميعاً فلن ترى شيئاً ما يكون مشتركاً

---

(١٩٥) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٦، ٠٢٢ و٦، ص ١٤١.

(١٩٦) Malcolm, N, «**Wittgenstein**», in the Encyclopedia of Philosophy, Vol. 8, p. 335
See also, Ayer, A. J. **philosophy in the Twentieth Century,** Weidenfeld and Nicolson, London, 1982, p. 146

(١٩٧) Kenny, A, **Wittgenstein,** p. 224. and also, Max Black, «**Wittgenstein's Language-games**» in Shanker, S, (ed): Ludwig Wittgenstein, Critical Assessments, vol. 2, croom Helm, London. Sydney. Dover, New Hampshire, 1986, p. 82

بينها جميعاً، ولكن تشابهات وعلاقات. . . وأكرر لا تتأمل ولكن انظر! ـ انظر على سبيل المثال الألعاب ذات اللوحة الخشبية بعلاقاتها المتنوعة، والآن انتقل إلى ألعاب الورق؛ تجد هنا تماثلات مع المجموعة الأولى، ولكن تتلاشى ملامح مشتركة عديدة، وتظهر ملامح أخرى. وعندما ننتقل بعد ذلك إلى ألعاب الكرة، يبقى كثير مما هو مشترك، ويزول كثير فهل كل هذه الألعاب «مسلية»؟ قارن الشطرنج بالتوافه والمنافسات. أو هل يوجد دائماً فوز وهزيمة، أو تنافس بين اللاعبين؟ وفكر بأناة. يوجد في ألعاب الكرة فوز وهزيمة؛ ولكن عندما يقذف الطفل كرته نحو الحائط ويمسك بها مرة ثانية، فهذا ملمح قد خيب الأمل [في وجود فوز وهزيمة]، وانظر إلى الجوانب التي يتم لعبها عن طريق المهارة والحظ، وإلى الاختلاف بين المهارة في الشطرنج والمهارة في التنس. ولكن تأمل الآن الألعاب مثل الكرات التي تدور في دائرة؛ تجد هنا عنصر اللهو. ولكن كم خيبت كثير من الملامح الأخرى الأمل! [في وجود عنصر اللهو]. ويمكننا أن نفحص كثيراً من المجموعات الأخرى من الألعاب بالطريقة ذاتها. ونستطيع أن ندرك إلى أي مدى تتوارى التشابهات وتتلاشى. ونتيجة كل هذا الفحص هي: أننا نرى شبكة معقدة من التشابهات تتداخل وتتشابك»(١٩٨).

ويمعن فتجنشتين النظر في هذه التشابهات المتداخلة المتشابكة ثم يقرر «إنني عاجز عن التفكير في تعبير لوصف هذه التشابهات أفضل من «تشابهات العائلة» family resemblances، لأن التشابهات المتنوعة بين أفراد العائلة: البنية، والصورة، ولون العيون، وطريقة المشي، والمزاج، الخ، الخ تتداخل وتتشابك بالطريقة ذاتها. وسوف أقول: «الألعاب» تكون عائلة»(١٩٩). ويمكن أن نقول مثل هذا عن الأعداد إذ أنها تكوِّن عائلة بالطريقة ذاتها.

ويرى فتجنشتين أنه يمكن توسيع مفهوم «اللعبة» مثلما نجدّل خيطاً على خيط في نسج الحبل وإطالته، يقول: «إن ما يربط السفينة بالرصيف هو الحبل، ويتكون الحبل من خيوط غير أنه لا يبلغ قوته من أي خيط يمتد خلاله من نهاية خيط إلى آخر، ولكن من الحقيقة القائلة بوجود مجموعة ضخمة من خيوط تتداخل»(٢٠٠). ويمكن رسم أو تخطيط

(١٩٨) Wittgenstein, L, **philosophical Investigations**, part 1, sec. 66

(١٩٩) Ibid, part 1, sec. 67

(٢٠٠) Wittgenstein, L, **The Blue and Brown Books**, P. 87

تقرير فتجنشتين الخاص بكيفية توسيع مفاهيمنا، أو توسيع تطبيق الكلمات على النحو التالي:

- دع س تمثل كلمة مثل «لعبة» أو «لغة» أو «عدد».
- دع س ١، س ٢، الخ، تمثل الأنواع المختلفة للأشياء التي تنطبق عليها س.
- دع أ،ب،جـ، الخ، تمثل التشابهات في جانب واحد.

نجد أن الوضع طبقاً لتقرير فتجنشتين يكون هكذا:

س ١ تشبه س ٢ في جوانب أ ب جـ
س ٢ تشبه س ٣ في جوانب أ جـ ح
س ٣ تشبه س ٤ في جوانب حـ خـ د
س٤ تشبه س ٥ في جوانب خ د ذ

وهنا (ب) و(جـ) و(خـ) و(د) تمتد عبر قوة معينة للخيط، ولكن (أ) و(ذ) لا تمتد كذلك. ولا يوجد تشابه - ولا أي شيء مشترك - بين بعض أنواع الأشياء التي أطلقنا عليها اسم «س»، على سبيل المثال، «س ١» و«س ٥»[٢٠١].

إن رفض القول بخاصية مميزة مشتركة بين كل ما نطلق عليه اسم «لعبة» والقول بشبكة معقدة من التشابهات المتشابكة المتداخلة هو الملمح الذي اعتقد فتجنشتين أن اللعبة تتقاسمه مع «اللغة». «بيد أن الشبه بين اللغة واللعبة لا يعني افتراض أن اللغة تسلية، أو أنها تافهة إلى حد ما، بل على العكس، يعني إظهار الارتباط بين تكلم اللغة والفاعليات غير اللغوية»[٢٠٢]. والحقيقة أن تكلم اللغة هو جزء من الفاعلية الاجتماعية، وطريقة للسلوك والحياة في مجتمع، وذلك هو ما يسميه فتجنشتين باسم «صورة الحياة» Form of life. لقد قدم فيلسوفنا تعبير «صورة الحياة» في خمس فقرات في «الفحوص» ويمكن أن نورد منها الفقرتين التاليتين؛ يقول: «من السهل أن نتخيل لغة تتألف فقط من أوامر وبيانات...، أو لغة تتألف فقط من أسئلة وتعبيرات للإجابة بنعم أو لا، وأشكال أخرى في اللغة لا تعد ولا تحصى وتخيل اللغة يعني تخيل صورة الحياة»[٢٠٣]. ويقول

(٢٠١) Mundle, C. W. K. **A Critique of Linguistic Philosophy**, p. 191

(٢٠٢) Kenny, A, **Wittgenstein**, p. 163

(٢٠٣) Wittgenstein, L, **Philosophical Investigations**, part 1, sec. 19

إيضاً: «ويعني تعبير «ألعاب اللغة» هنا إبراز الحقيقة القائلة بأن تكلم لغة هو جزء من الفاعلية، أو من صورة الحياة»(٢٠٤).

ومن تفسيرات عديدة يقدمها «هانتر» Hunter لتعبير «صورة الحياة» نورد التفسير التالي: «إن لعبة اللغة هي مثال واحد لصورة الحياة، وتسميتها هكذا هو القول بأنها شيء ما تمت صياغته أو قياسه بمعيار في حياتنا؛ إذ أنها واحدة من صور الحياة. وليس من الضروري قياسها بأية وسيلة ثابتة؛ فألعاب اللغة ـ مثل أية ألعاب أخرى ـ سوف تظهر وتتغير وتتلاشى. ولكن سيكون واضحاً في أي وقت معين ماذا تكون اللعبة، ومن ثم يكون واضحاً وضوحاً كافياً ما إذا كان أي منطوق محدد يعتبر «أداء للعبة» أم لا.

وإذا سأل سائل ما هي الغاية أو القيمة الفورية للقول بأن لعبة اللغة هي صورة الحياة، لكان في إمكان المرء أن يقترح شيئين: الأول، أنه لا يمكن أن توجد أية ألعاب خاصة private ، وإن اللعبة يجب أن توجد كمعيار وصورة مميزة قبل إمكانية كونها «ملعوبة». والثاني، أن الألعاب المختلفة والعادية إلى حد بعيد، وألعاب اللغة مرتبطة ارتباطاً غير منفصم العرى وبصورة معقدة مع الجوانب الأخرى من الحياة، ومع الأهداف والمناظر والأفكار والفاعليات، ولا يمكن فهمها بمعزل عن هذه الجوانب. وبهذه الرؤية فإن صورة الحياة هي شيء ما ـ أو آخر ـ متميز، ويوجد قدر كبير منها ـ على الأقل ـ بقدر ما توجد ألعاب اللغة»(٢٠٥).

هناك جانب في تشبيه اللغة باللعبة يؤكد عليه فتجنشتين تأكيداً قوياً هو أن كلا من الألعاب واللغات تستلزم استخدام القواعد. بيد أن هذه النقطة يجب أن نتنبه إليها حتى لا نسيء فهمهما. ويحاول فيلسوفنا أن يبرهن على أن قواعد اللعبة تتشابه في عدم التشريع سلفاً لكل الاحتمالات. أو قل بعبارة أخرى، إن استعمال الكلمات ليس مقيداً في كل موضع بالقواعد، والإمكانيات الكثيرة متروكة تحت البحث. فليس لدينا ـ مثلاً ـ قاعدة جاهزة للقول بأن شيئاً ما يتوارى ويتجلى من جديد بصورة متكررة يمكن أن نطلق عليه اسم «كرسي»، ويستطيع المرء أن يستعمل اسم علم مثل «موسى» بدون أن

---

(٢٠٤) Ibid, part 1, sec. 23. and sec also sec. 241, and part 2, p. 174 and p. 226

(٢٠٥) Hunter, J. F. M. «**Forms of Life**» in Wittgenstein's Philosophical Investigations», in Klemke, E. D. (ed), **Essays on Wittgenstein,** University of Illinois press, urbana, Chicago, London, 1971, p. 275

يكون لديه وصف تعريفي ثابت يستبدله بالاسم في كل الحالات الممكنة(٢٠٦). ويمكن أن نقول هذا فيما يتعلق بالألعاب إذ «لا توجد قواعد فيما يتعلق بكيفية ارتفاع المرء الذي يقذف بالكرة في التنس أو كيفية عنفه؛ ومع ذلك فإن التنس لعبة ولها قواعد أيضاً»(٢٠٧).

وحقاً فإن القاعدة مثل كون «اللعبة» تعبيراً عن التشابه العائلي تغطي أشياء كثيرة مختلفة، بيد أنها مرتبطة، يقول فتجنشتين: «ويمكن أن يقال إن ما نسميه قاعدة في لعبة اللغة ربما يكون لها وظائف مختلفة اختلافاً شديداً في اللعبة»(٢٠٨). وثمة جانب آخر في تشبيه فتجنشتين قواعد اللغة بقواعد الألعاب - فيما يرى «موندل» - مضلل على نحو خطير وهو أن هذا التشبيه يقود فيلسوفنا إلى الحديث كما لو أن قواعد اللغة قواعد قانونية. وهكذا يقول فتجنشتين وهو بصدد الحديث عن تشابه قواعد اللغة وقواعد الشطرنج «إن اتباع القاعدة يكون مماثلاً لإطاعة الأمر»(٢٠٩). واللاعب الذي يخالف القواعد لا يلعب اللعبة بالمعنى الحرفي والمجازي معاً «للعب اللعبة»، والتماثل الذي يعقده فتجنشتين بين قواعد الألعاب وبين قواعد اللغة سوف يبدو - بطبيعة الحال - ملائماً لأي شخص يظن أن قواعد اللغة هي قواعد قانونية، وهذا هو ما وجده رايل إذ يقول: «والتماثل الذي يجيء فتجنشتين ليعقده الآن بين التعبيرات ذات المعاني وبين القطع التي يتم بها ممارسة لعبة مثل الشطرنج هو تماثل مرشد إلى حد بعيد»(٢١٠). وربما يظن آخرون أنه من الملائم إلى حد بعيد الحديث عن «أعراف» أو «عادات» لغوية أفضل من الحديث عن «قواعد»، ومهما يكن من أمر فإنهم ربما وجدوا أن تعليقات فتجنشتين بشأن القواعد هي تعليقات غامضة على نحو مضني، وربما يدهشون تماماً كيف أنه قد صاغ نوعاً من القواعد خطر على ذهنه. كما قال Heath: «إن القوعد النظمية syntactical، والدلالية semantical والاجتماعية Social وقواعد أخرى تندمج جميعاً معاً تحت عنوان «الاستعمال» Use، ويبدو أن فتجنشتين يقلِّب مضمون هذا العنوان - كما يطيب له - بين استعمالات «للاستعمال»

---

(٢٠٦) Kenny, A. **Wittgenstein**, p. 171

(٢٠٧) Wittgenstein, L, **philosophical Investigations**, part 1, sec. 68

(٢٠٨) Ibid, part 1, sec. 53

(٢٠٩) Ibid, part 1, sec. 256

(٢١٠) Ryle, G. «**The Theory of Meaning**», in Caton, G. E. (ed): **Philosophy and Ordinary Language**, Universty of Illinois press, Urbana, 1963, p. 144

تفترض التحول المتقلب «للكلام» طبقاً للمناسبة والسياق و. . . وصرامة اللغة من حيث هي عرف اجتماعي»[٢١١].

ثم يستنتج «موندل» إن هذه الازدواجية هي النتيجة الطبيعية لدمج فتجنشتين لتشبيه الأداة وتشبيه اللعبة على حين يستلزم لعب الألعاب طاعة القواعد القانونية، نجد أن استعمال محتويات صندوق الأدوات لا يستلزم ذلك. ويشبه فتجنشتين استعمال اللغة بكل من هذين النوعين المختلفين من الفاعلية، بدون أن يوضح الجوانب التي يتشابه فيها كل منهما ويختلف. ومن ثم يتذبذب فتجنشتين بين الحديث عن قواعد اللغة كما لو كانت قواعد قانونية مثل قواعد الشطرنج على وجه الدقة، وبين الحديث عنها كما لو كانت مثل القواعد الاختيارية والمرنة فيما يتعلق باستعمال السكين أو «العتلة»[٢١٢].

على الرغم من ذلك، فإن «كيني» يذهب ـ على العكس من «موندل» ـ إلى أنه من الخطأ عندما نقرأ ما يقوله فتجنشتين بشأن القواعد أن نفكر في الصيغة القانونية للقاعدة بحيث تكون قاعدة شرطية وتوجد أمثلة للقواعد في هذه الصيغة بيد أنها نادرة جداً. وعندما يناقش فتجنشتين طبيعة القواعد، وطبيعة اللعبة من حيث هي قاعدة مرشدة للفاعلية، فمن المدهش أنه يقدم أمثلة عينية للقواعد من قبيل: جدول يربط بين الكلمات والرسوم (الفحوص، الفقرة ٤٨) ورسم بياني للاسهم(الفحوص، الفقرة ٨٦) ومواضع أخرى. والسبب الوحيد لتفضيل فتجنشتين لتعبيرات معينة للقواعد على التعبيرات اللغوية هو سبب تعليمي. إذ لو كان مفهوم القاعدة يلقي ضوءا على طبيعة اللغة، فهنالك خطأ الوقوع في الدور لو أن القواعد تستعمل كشروح للقواعد التي يحتاج فهم القواعد استعمالها. وربما يتم التفكير في الجدول بصورة طبيعية كتعبير عن القاعدة أكثر من القاعدة ذاتها. ولكننا نجد في نظرية فتجنشتين أن طريقة دراسة طبيعة القواعد هي دراسة تعبيرات القواعد، تماماً كما أن دراسة المشاعر والأفكار هي دراسة تعبيراتها[٢١٣].

وفي مناقشة السؤال «ما هي القاعدة؟» يقدم فتجنشتين في «الكتاب الأزرق» المثال التالي:

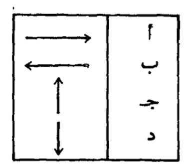
---

(٢١١) Mundle, C. W. K. **A Critique of Linguistic Philosophy**, pp. 193-194

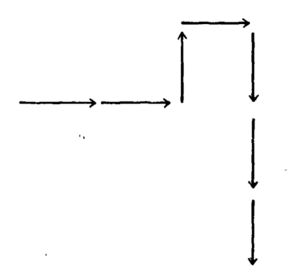
(٢١٢) Ibid, p. 194

(٢١٣) Kenny, A, **Wittgenstein**, pp. 171-172

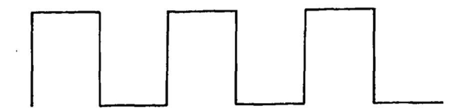
«يتحرك (ب) هنا وهناك طبقاً لقواعد يمليها عليه (أ) ويطيع (ب) وفقاً للجدول التالي:



ويصدر (أ) أمراً مؤلفاً من الحروف في الجدول، ويقول «أ أ جـ أ د د د». ويبحث (ب) عن السهم المناظر لكل حرف في الأمر ويتحرك وفقاً لذلك على النحو التالي:

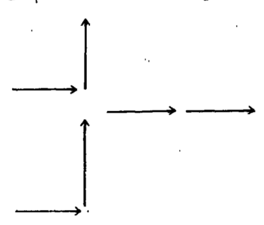


ويجب أن نسمي هذا الجدول قاعدة (أو بطريقة أخرى «تعبير عن قاعدة») ويجب أن لا نميل إلى تسمية الجملة «أ أ جـ أ د د د» ذاتها قاعدة. إنها بطبيعة الحال رسم للطريقة التي يعمل (ب) تبعاً لها. ومن ناحية ثانية، فإن هذا الرسم سوف يتم تسميته تحت ظروف معينة باسم قاعدة. على سبيل المثال في الحالة التالية: يرسم (ب) تصميمات خطية منوعة. وكل تصميم هو تكرار لخط واحد يعطيه له (أ)، وبالتالي إذا أصدر (أ) الأمر «جـ أ د أ» فإن (ب) يرسم الخط هكذا:



وفي هـذه الحالـة أظن أننا يجب أن نقـول إن «جـ أ د أ» هي قاعـدة لـرسم التصميم. . . وما يميز ما نسميه قاعدة هو كونها مطبقة مراراً وتكراراً، وفي عدد غير محدد من الأمثلة»(٢١٤).

يرى فتجنشتين أن لعبة مثل الشطرنج تتم ممارستها بقطع منوعة على رقعة، أما طريقة اللعبة فتقتضي أن تحريك أية قطعة يتم عن طريق قاعدة ما.



وكل صيغة مثل (أ جـ) أو الرسم البياني الذي يناظر هذه الصيغة يجوز أن يطلق عليه هنا اسم قاعدة»(٢١٥). وهكذا يكشف فتجنشتين عن ملمح آخر للقواعد يذهب فيه إلى أن القاعدة هي شيء ما يتعلق بتطبيق أو استعمال متكرر، ويتم تطبيقها في عدد غير محدود من الأمثلة، وليس في مثال واحد فحسب. ومن الطبيعي أن نحس بأن هناك شيئاً ما مفقوداً من تقرير فتجنشتين عن موضع القواعد في الألعاب وفي اللغة. وأننا نحس أنه ليس كافياً تحديد وجود التعبيرات العينية للقواعد، إذ أن ما يجب شرحه هو كيف ـ عندما اتبع القاعدة ـ توجه القاعدة فعلي وتحدده وكيف أن القاعدة تشترط إما علة أو سبباً لفعلي.

(٢١٤) Wittgenstein, L, **The Blue And Brow Books**, pp. 95-96

(٢١٥) Wittgenstein, L, **The Blue And Brown Books**, p. 96

ولقد اعتقد فتجنشتين أن هذا يتطلب مني ستراً للارتباك المشابه للارتباك الذي يبحث عن الفعل الذهني أو عمليات الفهم»[٢١٦].

إذا تساءلنا أخيراً لماذا يهتم الفيلسوف بدراسة ألعاب الغة؟ لكان الجواب: لكي يوضح المعنى ويميز بين الكلام ذي المعنى وبين اللغو. ولقد قال فتجنشتين في نهاية «الرسالة» إن الميتافيزيقي قد عجز عن تقديم معنى لعلامات معينة في قضاياه. يقول فتجنشتين:

«. . . فتبرهن دائماً [أي الفلسفة]، حينما يرغب شخص آخر في أن يقول شيئاً ميتافيزيقيا، تبرهن له أنه لم يقدم أي معنى لعلامات معينة في قضاياه»[٢١٧]. ولم يوضح فتجنشتين في «الرسالة» كيف أن الفيلسوف لم يقدم هذا المعنى للعلامات الواردة في قضاياه، غير أنه يبين الآن لنا هذا عن طريق إظهار أن الفيلسوف يفعل ما يفعله هكذا عن طريق استعمال الكلمة خارج ألعاب اللغة؛ يعني خارج موضعها الاصْلي؛ إذ يقول: «عندما يستعمل الفلاسفة كلمة «المعرفة» و«الوجود» و«الشيء» و«الأنا» و«القضية» و«الاسم» ويحاولون إدراك «ماهية» المسألة، فيجب على الواحد منهم أن يسأل نفسه دائماً: هل يتم استعمال الكلمة بالفعل دائماً بهذه الطريقة في لعبة اللغة التي هي موضعها الاصْلي؟ وما نفعله هو إعادة الكلمات من استعمالها الميتافيزيقي إلى استعمالها في الحياة اليومية»[٢١٨].

إذا كنا قد عرضنا بصورة سريعة لنظرية البنية المشتركة عند شليك، ولموقف فتجنشتين من النظرية التصويرية للقضايا، ثم موقفه من ألعاب اللغة في فلسفته المتأخرة، فإن عرضنا لهذه المواقف يستمد تبريره من كونها المواقف التي انطلقت منها فلسفة أكسفورد. سواء جاء ذلك بالقبول مثلما هو الحال مع فكرة تنوع استعمالات اللغة التي أخذ بها معظم فلاسفة أكسفورد، أو بالرفض كما هو الحال مع فكرة أن معنى الاسم أو الكلمة هو ما تشير إليه، أو بالإضافة كما هو الحال مع نظرية الفعل الكلامي عند أوستن الذي كشف عن تنوع كبير لاستعمالات اللغة بصورة مستقلة عن فكرة فتجنشتين، وهذا هو موضوع الفصل التالي.

---

(٢١٦) Kenny, A, **Wittgenstein,** p. 174

(٢١٧) لودفيج فتجنشتين: **رسالة منطقية فلسفية**، الترجمة العربية، الفقرة ٥٣و٣، ص ١٦٣.

(٢١٨) Wittgenstein, L, **philosophical Investigations,** part 1, sec. 116. see also, Kenny, A, **Wittgenstein,** p. 164

الفصل الثالث

نظرية المنطوقات الأدائية

٣.١. تمهيد

ميز فلاسفة الوضعية المنطقية بين وظيفتين رئيسيتين للغة؛ إحداهما هي الوظيفة المعرفية Cognitive ، ومفادها استخدام اللغة كأداة رمزية تشير إلى الوقائع الموجودة في العالم الخارجي، ولا يزيد عمل اللغة بذلك على أن يكون تصويراً لهذه الوقائع. وعبارات اللغة في هذا المجال هي العبارات التجريبية. أما الوظيفة الثانية فهي الوظيفة الإنفعالية emotive، وفحواها أن الإنسان قد يستعمل اللغة أحياناً لإخراج انفعالات تضطرب بها نفسه كما يفعل الشاعر مثلاً. ويدخل في إطار هذه الوظيفة استعمالات معينة للغة تشغل بعض الفلاسفة تتمثل في العبارات التي تتناول مسائل الأخلاق والميتافيزيقا. ولو اكتفى فلاسفة الوضعية المنطقية بالتمييز بين وظيفتين للغة، ومن ثم بين نمطين من الجمل أو العبارات كثيراً ما حدث الخلط بينهما، ما وجدت مشكلة، ولوقف تاريخ الفلسفة إزاء هذا التمييز بالإجلال والإكبار. ولكن هؤلاء الفلاسفة أصروا على أن العبارات التجريبية هي فقط العبارات ذوات المعنى، بالإضافة إلى قضايا المنطق والرياضة، وحذفوا كل ما عداها من عبارات من دائرة المعنى مثل عبارات الميتافيزيقا والأخلاق والجمال بحجة أننا لا نجد لها من وقائع العالم ما تطابقه. وظهر بالتالي الإفتراض القائل بأن مهمة العبارة هى وصف أو تصوير حالة من حالات الوجود الخارجي أو تقرير لواقعة من وقائعه، ثم يجيء الحكم على العبارة بعد ذلك بالصدق والكذب بناءً على قابلية هذه العبارة للتحقّق. ولم يكن هناك مناص ـ وفقاً لذلك ـ من الحكم على أنماط أخرى من العبارات بأنها زائفة pseudo-statements.

والحق أن النظر إلى اللغة من حيث هي نسق متسق واعتبار الوظيفة الوحيدة لها هي الوصف، أو إن لم تكن الوظيفة الوحيدة فهي على الأقل الوظيفة المشروعة والأفضل بالنسبة للفيلسوف ـ نقول إن النظر إلى اللغة ووظيفتها على هذا النحو يمثل ما سماه أوستن «المغالطة الوصفية» descriptive fallacy؛ إذ ما الذي يمكن أن نفعله بكل أنواع العبارات

الأخرى التي لا تقوم بوصف العالم الخارجي، والتي ليس لها صلة البتة بالصدق والكذب؟ ماذا نحن فاعلون بالجمل الطلبية (بالأمر والنهي) imperative والجمل الإستفهامية interrogative وغيرها من الجمل؟ إن هذه الجمل غير قابلة للتحقق، فهل يمكن الحكم عليها بأنها خالية من المعنى؟

لقد ذهب فتجنشتين في كتاباته المتأخرة ـ كما أوضحنا ـ إلى أنه من الخطأ القول بأن الوظيفة الوحيدة المشروعة فلسفياً للغة هي الوصف أو التسمية، واضطر إزاء تنوع استعمالات اللغة إلى اصطناع حيلة جديدة هي ألعاب اللغة. وحاول فلاسفة أكسفورد الكشف عن استعمالات متباينة للغة وذلك في مقابل المغالطة الوصفية، وأكد هؤلاء الفلاسفة على أن لكل تعبير منطقه الخاص. يتجلى هذا بصورة واضحة في رد ستراوسون الشهير «في الإشارة» على نظرية الأوصاف المحددة عند رسل. فقد أراد ستراوسون أن يبرهن من خلال هذا الرد على أن رسل قد وقع ـ على الأقل ـ في خطئين: «أولاً، لم يستطع أن يدرك تماماً أن الجملة يمكن أن يكون لها مجموعة معينة من الاستعمالات. ثانياً، اعتقد بصورة خاطئة أن كل جملة ذات معنى يجب أن تكون إما صادقة أو كاذبة»[(١)].

وإذا كانت جل أبحاث فلاسفة أكسفورد ـ على الرغم من تنوع اهتماماتهم ـ تمثل محاولة لدحض المغالطة الوصفية، فإن محاولة أوستن للكشف عن استعمالات مختلفة للمنطوق أو الجملة التي تبلورت في «نظرية الفعل الكلامي» Speech Act Theory تعتبر رداً رئيسياً مباشراً على هذه المغالطة. ومن ثم كان عرضنا لهذه النظرية في هذا الفصل والفصل التالي له ما يبرره.

إن المتأمل في الطبيعة البشرية يجد أنها ترتكز على محورين أساسيين يمثل كل منهما ركناً ركيناً في جوهر تلك الطبيعة. الأول منهما هو جانب القوة؛ فالكائنات البشرية قادرة على التدخل في الطبيعة ومؤهلة لتغييرها بطريقة تعجز قدرة الكائنات الأخرى عن أن تقوم بمثلها. وهذا يمنح الكائنات البشرية إمكانية الإبداع، فهي تخلق بيئتها الخاصة بمعنى ما. ويكمن الجانب الثاني ـ ضمن فكرة القوة ذاتها ـ في «القدرة العقلية» عند الكائنات البشرية على رسم خريطة لبنية العالم. ومفاد هذا أن الناس يستطيعون بتفكيرهم

---

(١) Ammerman, R.R., (ed): **Classics of Analytic Philosophy**, Tata McGraw-Hill publishing Company LTD. Bombay. New Delhi, 1965, P. 315

وكلامهم وإدراكهم الحسي تكوين صورة لجزء ما من الواقع. ويمكن أن يكون مقنعاً إذن أننا لكي نفعل - بالمعنى الإنساني تماماً - يجب أن نكون قادرين على صياغة وتكوين تصور عن العالم كما هو موجود بالفعل، وأيضاً كما ينبغي أن يكون، ونكون قادرين على الإنتقال من العالم الأول إلى العالم الثاني(٢).

وعندما يتناول أوستن اللغة كموضوع للبحث الفلسفي، فإنه يتناولها بنزعة تجريبية، ويتمثل اهتمامه الرئيسي باللغة في النظر إليها على أنها «شيء» أفضل من اعتبارها فكرة مجردة abstract. ويتجلى إسهام أوستن الفلسفي في إظهار إلى أي مدى تتصل اللغة - من حيث هي شيء - اتصالاً غير منفصم العرى بجانبي الطبيعة البشرية المشار إليهما(٣).

وحقيقة فإن الدرس الحضاري الذي علمنا إياه فلاسفة اليونان هو أن معرفة بعض الأشياء هي معرفة ما الذي تستعمل له. ويصدق هذا بصفة خاصة على الأشياء التي يأتي وجودها نتيجة لإبداع الإنسان. فإذا تأملنا الكرسي مثلاً، فلا نكاد نعرف ماذا يكون، ما لم نعرف أنه يستعمل للجلوس عليه، وشبيه بهذا لغات بني البشر، لكي نفهم طبيعتها يجب أن نعرف كيفية استعمالها.(٤). لقد اعتقد أوستن ورايل وغيرهما من أعضاء مدرسة أكسفورد بأننا يجب أن نكون واضحين فيما يتعلق بكيفية عمل لغتنا قبل أن نحاول حسم المشكلات الفلسفية أو حتى قبل النظر في أيها يمكن حله.

٣. ٢. المنطوقات الأدائية

في محاولة لدحض المغالطة الوصفية عمد أوستن بداية إلى الكشف عن التعارض الكائن بين نوعين من المنطوقات: المنطوقات التقريرية Constative utterances، ونوع آخر يتشابه مع النوع الأول تشابهاً ظاهرياً في البنية، غير أنه لا يقوم بالوظيفة التي يقوم بها هذا النوع، أي تقرير أو تصوير العالم الخارجي. ومع ذلك لا يمكن الزعم بأن هذه

(٢) Graham, K., J. L. Austin: **A Critique of Ordinary Language Philosophy**, The Harvester Press, 1977. P. 53

(٣) Ibid, P. 53

(٤) Davis, S., **Philosophy and Language**, the Bobbs-Merrill Company, Inc. Indianapolis, 1976, p.14.

المنطوقات خالية من المعنى. وها هي بعض الأمثلة الأولية لهذه المنطوقات.

(١) «إنني أتخذ هذه المرأة لتكون لي زوجة شرعية».

(٢) «إنني أسمي هذا المسجد باسم علي بن أبي طالب»[٥].

(٣) «إنني أهب وأورّث ساعتي لأخي».

(٤) «إنني أراهنك على خمسة قروش أن السماء ستمطر غداً»[٦].

المنطوق الأول يتم التلفظ به خلال مراسم الزواج، والثاني عند تسمية المباني والأشياء، والثالث عندما يوصي الإنسان بشيء ما، والرابع عند المراهنة، وواضح أن هذه المنطوقات ليست خالية من المعنى، بل هي ذوات معنى، غير أنها مع ذلك:

(أ) لا «تصف» أي شيء على الإطلاق أو «تقرره» أو تثبته، وليست منطوقات «صادقة أو كاذبة».

(ب) يعتبر النطق بالجملة أداء لفعل أو جزءاً من أدائه. ومن ناحية ثانية لا يوصف بصورة عادية على أنه قول لشيء ما[٧].

يلزم عن هاتين النتيجتين أنني عندما أقول: «إنني أراهنك على خمسة قروش أن السماء ستمطر غداً» - في ظروف ملائمة - فإنني لا أصف أي شيء آخر أقوم بفعله، بل «أؤدي» بالفعل شيئاً ما؛ أعني الرهان. وعندما أقول: «إنني أتخذ هذه المرأة لتكون لي زوجة شرعية» - في ظروف ملائمة - فإنني لا أكتب تقريراً عن الزواج، وإنما أنغمس في الزواج من قمة الرأس إلى أخمص القدم[٨].

والآن، بماذا نسمي الجملة أو المنطوق من هذا النوع؟ يجيب أوستن على هذا السؤال بقوله: «إنني أقترح أن أطلق عليها اسم «الجملة الأدائية» Performative sentence أو «المنطوق الأدائي» Performative utterance أو لنقل اختصاراً «أدائي». وسيتم استعمال مصطلح أدائي بمجموعة من الطرق والبناءات [اللغوية] المتشابهة إلى حد

---

(٥) قد نضطر في حالات قليلة جداً إلى أن نستبدل أمثلة من عندنا بأمثلة يوردها أوستن حتى تنسجم مع الذوق العربي، مع الاحتفاظ بالمعنى.

(٦) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, edited by Urmson, Oxford University Press, New York, 1970, P. 5

(٧) Ibid, P. 5

(٨) Austin, J. L., **Philosophical Papers**, P. 235

كبير، كما هو الحال مع مصطلح طلبي [بالأمر والنهي] «imperative»[٩]. ولقد شاع مصطلح «المنطوق الأدائي» في الكتابات الفلسفية واللغوية أكثر من غيره.

وها هنا نضع أصابعنا على الفكرة المحورية، وإن شئت قل «الهيكل الفكري» لنظرية المنطوقات الأدائية ومفادها أن «القول» saying هو أحياناً «أداء لفعل» doing، فمتى يكون القول فعلاً؟ وهل كل قول يعد أداء لفعل؟، أم أن ثمة حالات خاصة يكون التلفظ فيها بالمنطوق إنجازاً لفعل؟، وما هي الشروط التي يجب توافرها في أي منطوق حتى نقول مع النطق به إن «فعلاً» معيناً قد تمّ إنجازه؟ وبعبارة أخرى، ما هي السمة المميزة للمنطوق التي تجعل منه منطوقاً «أدائياً»، ويختلف عن غيره من المنطوقات الأخرى في الآن ذاته. هذه التساؤلات ـ وغيرها ـ والإجابة عليها هي بمثابة شرائح اللحم التي يكسو بها أوستن الهيكل الفكري لنظريته حتى تصبح في النهاية في صورة سوية من حيث البناء النظري على الأقل، بصرف النظر عن قبول هذا أو رفضه.

من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن أوستن إذا كان قد حاول في البداية الكشف عن نمط من المنطوقات التقريرية التي ذهب الوضعيون المناطقة إلى أنها وحدها ذوات معنى وما عداها فمنطوقات هرائية ـ نقول إذا كان هدف أوستن في بادىء الأمر هو الكشف عن نمط المنطوق الأدائي وإثبات أنه ليس لغواً، وجرى هذا الكشف تحت ما يسمى بنظرية المنطوقات الأدائية، فإن هذه النظرية سرعان ما خضعت لتعديلات متعددة، وسوف نلاحظ أنه ما يقبل من قول أو رأي تارة إلا ويرفضه تارة أخرى، حتى استقر به الأمر إلى أن النظرية بأسرها غير كافية، فطفق يبحث عن نظرية أخرى أعم وأشمل ويمكن أن تحتوي النظرية الأولى في جوفها، ألا وهي نظرية الأفعال الغرضية Illocutionary acts.

ولكن، متى توصل أوستن إلى نظرية المنطوقات الأدائية؟ يقول فيلسوفنا عن النظريات التي تشكل أساس كتبه «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» ـ والتي تعد المنطوقات الأدائية واحدة منها ـ «لقد تمت صياغتها في سنة ١٩٣٩. ووضعت استعمالاً لها في مقال «العقول الأخرى» نشر في مجلة محاضرة الجمعية الأرسطية المجلد X X سنة ١٩٤٦»[١٠]. فما الذي خطر له في «العقول الأخرى»؟ الجواب في قوله: «المفترض أن

---

(٩) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 6

(١٠) Ibid, From Editor's Preface, P. V

«أنا أعرف» عبارة وصفية، وهي مثال واحد فحسب «للمغالطة الوصفية» التي شاعت هكذا في الفلسفة . . . ومنطوق العبارات الواضحة المتعلقة بالشعائر - في ظروف ملائمة - ليس «وصفاً» للفعل الذي تقوم بإنجازه، بل «أداء» له»(١١). وبالتالي فإن المنطوق «أنا أعد» يختلف اختلافاً بعيداً عن المنطوق «هو يعد»؛ لأنني إذا قلت «أنا أعد» فلا «أقول» إنني أعد، أي أنني «لا أقول قولاً، وإنما أنا أعد بالفعل»(١٢).

ثم عاد أوستن وأعلن عن هذه الفكرة في وضوح تام إلى حد ما في مقاله عن «الصدق» سنة ١٩٥٠، إذ يقول في معرض مناقشته لصدق العبارة وكذبها: «لقد أصبح مدركاً - مؤخراً - أن كثيراً من المنطوقات التي أخذت على أنها عبارات. . . هي في الحقيقة ليست «وصفية»، ولا هي عرضة لأن تكون صادقة أو كاذبة. [ثم يتساءل] متى تكون العبارة لا عبارة؟ [والجواب] عندما تكون صيغة في حساب التفاضل والتكامل وعندما تكون منطوقاً أدائياً Performatory utterance، وعندما تكون حجة قيمة، وعندما تكون تعريفاً، وعندما تكون جزءاً من عمل قصصي - وهناك إجابات كثيرة مقترحة كهذه. وببساطة ليست مهمة هذه المنطوقات «التطابق مع الوقائع»(١٣).

لن نقف هنا لفض مكنون هذه العبارات لأن هذا سيكون مدار بحث في مواضع أخرى، وحسبنا منها الإرهاصات المبكرة لنظرية المنطوقات الأدائية. تناول أوستن هذه النظرية بعد ذلك بشيء من الإسهاب في مقاله «الأدائي - التقريري» Performatife-constatife (١٤). ثم عالجها بعد ذلك وبسط فيها القول في مقال «المنطوقات الأدائية». وعاد أوستن ففحص تلك النظرية فحصاً كاملاً في كتابه «كيف نصنع الأشياء بالكلمات»، وانتهى إلى القول بأنه على الرغم من أنها ليست نظرية خاطئة برمتها، فإنها غير ناجحة من حيث المبدأ ويجب إدراجها ضمن نظرية عامة هي نظرية الأفعال الغرضية.

أما ما يتعلق بمصطلح «أدائي» فقد أوجده أوستن نحتاً جديداً من أصل لغوي إنجليزي، وهي كلمة مشتقة من الفعل المألوف «يؤدي»، ويدل على أن المتولد عن

---

(١١) Austin, J. L., **Philosophical Papers**, P. 103

(١٢) Ibid, P. 99

(١٣) Ibid, P. 131

(١٤) كتب أوستن هذا المقال باللغة الفرنسية وقدمه إلى المؤتمر الإنجليزي - الفرنسي الذي عقد في Royaumont بالقرب من باريس في مارس سنة ١٩٥٨، وترجمة وارنوك إلى الإنجليزية.

المنطوق أو الناشىء عنه ليس قولاً لشيء ما كما هو معتقد بصورة عادية، بل أداء لفعل[١٥].

ويجوز لنا أن نسأل: أو لم يكن في استطاعة أوستن البحث عن مصطلح آخر مألوف يؤدي المعنى نفسه؟. والجواب عند أوستن: هناك مجموعة من المصطلحات الأخرى ربما تفرض نفسها، وسيغطي كل واحد منها هذا الصنف الأرحب أو ذاك الأضيق من المنطوقات الأدائية. ومعظم هذه المنطوقات «تعاقدية» Contractual مثل «إنني أراهن» أو تصريحية declaratory مثل «إنني أعلن الحرب»[١٦]. ولم يجد أوستن في الاستعمال الشائع تعبيراً يمكن أن يشمل هذه المنطوقات بأسرها. ولعل المصطلح الفني الوحيد الذي اعتقد أوستن أنه يتصل بوشائج القربى الحميمة بما نحن بحاجة إليه هو مصطلح «إجرائي» operative كما يستعمله المحامون؛ إذ عندما يتحدث المحامون عن الوثائق القانونية يميزون بين أمرين: أولاً، مقدمة الوثيقة التي تروي ظروف التعامل بين طرفين، ثانياً، الجزء أو البند الإجرائي الذي ينجز الفعل القانوني الذي هو الغرض من عمل الوثيقة. وإذا تأملت مصطلح «إجرائي» لوجدت أنه قريب أشد ما تكون القرابة إلى ما نود قوله. إذن عبارة «إنني أهب وأورث ساعة لأخي» ستكون مادة من وثيقة رسمية هي الوصية، وهي أيضاً منطوق أدائي، ومع ذلك فإن لمصطلح «إجرائي» إستعمالات أُخرى. ويبدو من الأفضل أن نضع كلمة بشكل خاص لتميز الاستعمال الذي نوده[١٧] ومن ثم كان اختيار أوستن لكلمة «أدائي».

وإذا كانت الفكرة المحورية التي تمثل لب لباب نظرية المنطوقات الأدائية ـ كما أشرنا ـ هي أن القول يكون فعلاً في بعض الأحيان، فمن الجائز أن يعترض امرؤ بقوله: يتراءى لي أن أفترض أن الزواج هو ببساطة النطق بكلمات قليلة، أو أن النطق بعبارة ما يعني المراهنة، أو أنني يمكن أن أسير بجوار مبنى قيد الإنشاء وأسميه كما يحلو لي بكلمات معينة. غير أن هذا الإعتراض مردود عليه لأن أوستن يؤكد أنه لكي يكون المنطوق منطوقاً أدائياً ناجحاً لا بد أن يتم النطق به في «ظروف ملائمة» وسيكون لهذه الفكرة أخطر الأثر في نظرية المنطوقات الأدائية كما سنرى.

(١٥) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 6

(١٦) Ibid, P. 7

(١٧) Austin, J. L. **Philosophical Papers**, P. 236

طالما أن الوظيفة الأساسية للمنطوقات الأدائية ليست التطابق مع الواقع، فلا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب. غير أن هذه المنطوقات لا تؤدي وظيفتها بشكل صحيح في كل الحالات؛ إذ قد يخفق المنطوق في أداء هذه الوظيفة بطريقة أو بأخرى، ومن ثم يكون المنطوق «غير ملائم». لقد أطلق أوستن على الطرق التي تجعل عمل المنطوق غير ملائم اسم «المخالفات» infelicities. وسيكون لفكرة المخالفة هذه بالغ الأثر ـ شأنها في ذلك شأن معظم أفكار أوستن الأخرى ـ على كتابات فلاسفة اللغة الذين سلكوا هذا الدرب. وها هو تلميذه جون سيرل J. R. Searle يقول: «إن فكرتي عن «الخلل» defect في الفعل الغرضي متصلة اتصالاً غير منفصم العرى بفكرة أوستن عن «المخالفة»(١٨).

وبذل أوستن كل ما في استطاعته من جهد في تصنيف هذه الطرق المخالفة ووصفها، كاشفاً بذلك عن قدرة فذة في تعقب الفروق الدقيقة بين المسائل التي يعالجها. فأخذ يحدد أولاً بصورة تخطيطية بعض الأشياء التي يراها ضرورية ليكون عمل المنطوق الأدائي ملائماً تماماً. ووضع من أجل ذلك مجموعة من القواعد المحددة التي تضبط عمل المنطوق وتضمن له الأداء الصحيح. وجدير بالإشارة هنا أن أوستن لم يزعم أن هذا المخطط لا يقوم في أي جانب منه إلا على صواب بحيث لا يتسلل إليه الباطل، بل ذهب على عكس ذلك إلى أنه لا محل للزعم بأي نوع من الحقيقة المطلقة بشأن هذا المخطط.

وهنا قد يحق لنا أن نتساءل عن القواعد التي إذا تم كسرها تجلت المخالفات، وظهر المنطوق بصورة غير ملائمة على نحو يكشف عن إخفاقه في أداء الهدف الصحيح الذي وضع من أجله. يحدد أوستن هذه القواعد على النحو التالي:(١٩)

(أ ـ ١) يجب أن يوجد إجراء عرفي conventional procedure مقبول وله أثر عرفي معين. وأن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة يتلفظ بها أشخاص معينون في ظروف معينة.

(أ ٢) يجب أن يتلاءم الأشخاص المعينون مع الظروف في حالة معينة من أجل تنفيذ

---

(١٨) Searle, J. R., **Speech Acts, An Essay in The Philosophy of Language**, Cambridge University Press, 1970, P. 54

(١٩) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, PP. 14-15

الإجراء المحدد.

(ب ـ ١) يجب على جميع المشاركين في الإجراء ان يقوموا بتنفيذه تنفيذاً «صحيحاً».

(ب ـ ٢) يجب على جميع المشاركين في الإجراء ان يقوموا بتنفيذه تنفيذا «كاملاً».

(جـ ـ ١) حيث يتم إعداد الإجراء للإستعمال ـ وكثيراً ما يحدث ـ من قِبل الأشخاص الذين لديهم أفكار أو مشاعر أو نوايا معينة، يجب أن يكون لدى الشخص المشارك في الإجراء هذه الأفكار والمشاعر والنوايا، ويجب على المشاركين أن يعنوا كذلك بتوجيه أنفسهم.

(جـ ـ ٢) يجب على المشاركين كذلك توجيه أنفسهم في الواقع فيما بعد.

فإذا لم يتم اتباع أية قاعدة من هذه القواعد الستة، فإن المنطوق الأدائي سيكون غير ملائم بطريقة أو بأخرى. ويميز أوستن بين القواعد الأربعة في (أ ـ ب) وبين القاعدتين في (جـ)، فإذا أعرض المرء عن أية قاعدة من القواعد الأربعة في (أ و ب): أي إذا لم ينطق صيغة الفعل نطقاً صحيحاً أو إذا لم يكن في وضع مناسب لأداء فعل التسمية مثلاً، حيث لا يكون هو الشخص المكلف بالتسمية، فإن الفعل لا يتم أداؤه بصورة ملائمة، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، فيما يتعلق بالقاعدتين في (جـ) قد يتم إنجاز الفعل، ولكن المرء ربما ينجزه على نحو غير مخلص، وهو بذلك يسيء استعمال الإجراء. يقول أوستن «عندما أقول «إنني أعد» وليس عندي نية الوفاء بالوعد، فإنني قد وعدت ولكن. . .»[٢٠].

يطلق أوستن على المخالفات التي تحدث للقواعد الأربعة في (أ و ب) إسم «خلال» Misfires[٢١] ويسمي المخالفات التي تقع للقاعدتين في (جـ) باسم «مساوىء الإستعمال» abuses. عندما يكون المنطوق به خلل، فإن الإجراء الذي نزعم تنفيذه يتم إفساده بعمل غير سليم ومن ثم يكون فعلنا ـ الزواج مثلاً ـ فعلاً عقيماً أو بدون أثر. وإذا تحدثنا عن فعلنا في هذه الحالة فلا نتحدث عنه إلا كفعل مزعوم، أو لعله محاولة. فإذا

(٢٠) Ibid, P. 16

(٢١) خلال جمع خلل، والخلل ـ فيما يقول ابن منظور ـ «منفرج ما بين كل شيئين، وخلَّل بينهما أي فرَّج، وفي قوله عز وجل ﴿فترى الورق يخرج من خلاله﴾، ابن منظور: لسان العرب، جـ ١٤، تحقيق عبدالله على الكبير وآخرون. دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٢٤٩.
والحق أن أوستن كان غاية في الدقة عند استعمال هذه الكلمة، لأن ما يحدث في هذه الحالة غير الملائمة هو وجود خلل بين وضع صيغة المنطوق مدار البحث وبين تنفيذها.

كان الفعل المزعوم هو فعل الزواج، لوجب علينا أن نستعمل تعبيراً مثل «قمنا بأداء صيغة الزواج، بيد أننا لم نفلح في الزواج بالفعل». ومن ناحية ثانية، عندما نسيء استعمال الإجراء يحسن بنا ان نتحدث عن الفعل على أنه فعل «تم التصريح به» أو فعل «فارغ» أفضل من الحديث عنه كفعل مزعوم أو عقيم، وعلى أنه لم يتم إنجازه أفضل من الحديث عنه كفعل عقيم أو بدون أثر. ومهما يكن من أمر، فإن هذه التمييزات ليست صارمة أو راسخة[٢٢].

يحاول أوستن توضيح التمييز العام بين حالات المخالفة في (أ) و(ب) وهي الخلال على النحو التالي:

توجد في الحالات المعنونة بـ (أ) إساءة تنفيذ للإجراء؛ إما لأن هذا الإجراء غير موجود، أو لأن الإجراء موضوع البحث لا يمكن إخضاعه للتطبيق بالطريقة التي تمت بها المحاولة. ومن ثم فإنه يسمي المخالفات من النوع (أ) باسم التنفيذات السيئة Misinvocations. ومن بين المخالفات في (أ) يسمي أوستن النوع الثاني (أي أ ـ ٢) باسم التطبيقات السيئة حيث يوجد الإجراء بشكل ملائم، بيد أنه لا يمكن تطبيقه كما تم الزعم به. وفيما يتعلق بالنوع الأول من (أ) (أي أ ـ ١) فإن أوستن يعترف صراحة بأنه لم ينجح في إيجاد اسم جيد له[٢٣].

وعلى خلاف الحالات في (أ)، فإن حالات المخالفة في (ب) هي أنه على الرغم من أن الإجراء قد يكون ملائماً، فإننا ربما ننجز الشعائر بغير براعة. ويسمي أوستن هذه الخلال باسم إنجازات سيئة Misexecutions، ويكون الفعل المزعوم في هذه الحالات باطلاً عن طريق الأخطاء أو الوقفات المفاجئة في إدارة المراسم التي يحدث خلالها الفعل. والطائفة (١) في (ب) هي الأخطاء، والطائفة (٢) في (ب) هي الوقفات المفاجئة[٢٤] وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نحصل على المخطط التالي:

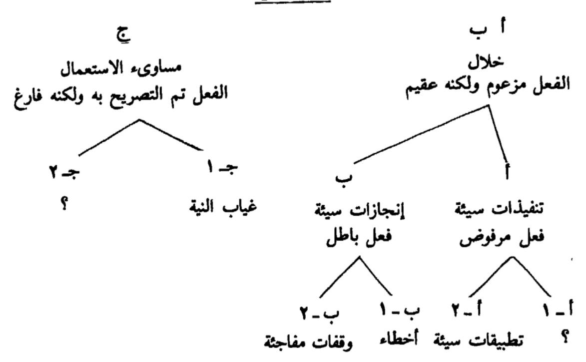
---

(٢٢) Ibid, P. 16

(٢٣) Ibid, P. 17

(٢٤) Ibid, P. 17 and see also, Austin, J. L., «**Performative - Constative**», in Searle, J. R., (ed), **The Philosophy of Language**, Oxford University Press, 1972, P. 14





الحقيقة أن أوستن لا يستعمل هذه الأسماء للمخالفات بصورة قطعية، بل يستعمل بين الفينة والفينة أسماء أخرى[٢٥] للمخالفات المتباينة، فنراه يسمي (أ ـ ١) باسم اللاألعاب و (أ ـ ٢) الألعاب الخاطئة، ويطلق على (ب) اسم سوء الإدارة، و (ب ـ ١) الإنجاز السيء و (ب ـ ٢) الخداع، و (جـ ـ ٢) عدم الوفاء والغدر واللاإلتزام والنقص.

قبل تقديم أمثلة للحالات غير الملائمة للمنطوقات الأدائية يطرح أوستن الأسئلة التالية[٢٦]:

١ـ على أي نوع من «الفعل» تنطبق فكرة المخالفة؟
٢ـ كيف نكمل هذا التصنيف للمخالفة؟
٣ـ هل هذه التصنيفات تحول دون تداخلها؟

وفيما يتعلق بالسؤال الأول يحدد أوستن أولاً مفهوم المخالفة بقوله «إنها المرض الذي ترثه كل الأفعال التي لها سمة عامة من الشعائر أو الطقوس، وكل الأفعال

---

(٢٥) Austin J. L., **How To Do Things With Words**, PP. 18, 31, 39

(٢٦) Ibid, P. 18

العرفية[٢٧]». ثم يؤكد أن ليست كل مجموعة من الشعائر تكون عرضة للمخالفات. ويتجلى هذا من مجرد الحقيقة القائلة إن العديد من الأفعال ذوات الشعائر مثل المراهنة أو نقل الملكية يمكن أن يتم إنجازها بطرق غير لفظية[٢٨]. وفي معرض إجابته على السؤال الأول يطرح أوستن سؤالاً آخر ليتيح لنفسه فرصة الإجابة عليه وهو سؤال غاية في الأهمية، وإذا كان أوستن يمسه هنا مساً خفيفاً فإنه سيكون عنده مدار بحث وفحص في مواضع أخرى، ويمكن القول بأنه من الأسئلة المحورية في نظرية المنطوقات الأدائية. وها هوذا السؤال يقول: هل تنطبق فكرة «المخالفة» على المنطوقات التي هي عبارات Statements؟ حقاً لقد أبرز أوستن حتى الآن «المخالفة» بوصفها الشيء المميز للمنطوق الأدائي الذي تم تحديده في المقام الأول عن طريق التغاير والتباين مع «العبارة»، إلا إنه يشير هنا إلى أن أحد الأشياء التي حدثت أخيراً في الفلسفة هي هذا الإهتمام بالعبارات التي على الرغم من أنها غير خاطئة ولا حتى متناقضة إلا أنها مع ذلك غير ملائمة[٢٩]. ومجمل القول في الإجابة على هذا السؤال ـ وسوف نتناولها بالتفصيل فيما بعد ـ أن النقائص أو الاخطاء أو الأمراض ـ على حد تعبير أوستن ـ التي تصيب العبارات وتم اكتشافها يمكن أن تكون متماثلة أو متطابقة تماماً مع النقائص أو الأخطاء أو الأمراض التي تميز المنطوقات الأدائية[٣٠].

وللإجابة على السؤال الثاني: كيف يكتمل هذا التصنيف للمخالفة؟ يذهب أوستن إلى أن المنطوقات الأدائية من حيث هي أفعال ستكون موضوعاً لأبعاد وجوانب معينة من الحالات غير الملائمة التي تكون كل الأفعال عرضة لها. غير أنها متميزة أو قابلة للتمييز عن التي اختارها أوستن للفحص. ويقصد أوستن القول بأن الأفعال بصفة عامة تكون عرضة للتنفيذ تحت الإكراه أو عن طريق المصادفة مثلاً، أو بسبب هذا النوع أو ذلك من الخطأ. ولا نقول في معظم هذه الحالات أن الفعل قد تم إنجازه، بل قد نقول مباشرة إن الفعل عقيم نظراً للإكراه أو لتأثير غير ملائم، وهلم جرا[٣١]. ولا يحصر أوستن هذا النوع من الحالات «غير الملائمة»، وإنما ينبهنا إلى أنها يمكن أن تدخل في أية حالة يناقشها.

---

(٢٧) Ibid, P. 18

(٢٨) Ibid, P. 18

(٢٩) Ibid, P. 20

(٣٠) Austin, J. L., **Philosophical Papers**, P. 249

(٣١) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 21

ويرى أن الحالات من هذا النوع سوف تقع بصورة عادية تحت عنوان « الظروف المخففة» أو «إلغاء مسئولية الفاعل»، وهلم جرا، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية يعتقد أوستن أن منطوقاتنا الأدائية عرضة للإصابة بالأنواع الأخرى من المخالفة التي قد تحدث لجميع المنطوقات. ويعني بذلك أن المنطوق الأدائي سيكون فارغاً أو عقيماً ـ مثلاً ـ بطريقة خاصة إذا نطق به الممثل على خشبة المسرح، أو إذا تم تقديمه في قصيدة من الشعر، إو إذا كان المتكلم يناجي نفسه(٣٢). ومهما يكن من أمر تلك الجوانب والأبعاد من الحالات «غير المرضية» التي تؤثر في الأفعال التي تقتضي لإنجازها شعائر معينة، والمنطوقات بصفة عامة، فإن أوستن يعترف مرة إخرى بأن القائمة ليست كاملة(٣٣).

أما السؤال الثالث: هل هذه التصنيفات «للمخالفة» تحول دون تداخلها؟ فيجيب أوستن عنه بقوله:

أ. لا، بمعنى أننا يمكن أن نخطىء بطريقتين في وقت واحد (يمكن أن نعد الحمار وعداً غير مخلص بأن نقدم له جزرة). واضح من عبارة أوستن كيف تتداخل «المخالفة» للمنطوق الأدائي؛ إذ أننا في وقت واحد نعد حماراً، وهذه واحدة، ويجيء وعدنا له بغير إخلاص، وتلك هي الأخرى.

ب. لا ـ وهي أكثر أهمية ـ بمعنى أن الطرق التي يمكن أن نخطىء بها «تحتجب في طرق أخرى» و«تتداخل» بحيث يكون الفصل بينهما بطرق منوعة فصلاً تعسفياً(٣٤).

ويمكن توضيح هذا التداخل الثاني عن طريق المثال التالي: هب أنني تريضت ذات يوم ورأيت مسجداً قيد البناء ثم رفعت صوتي قائلاً: إنني أسمي هذا المسجد باسم «عمر بن الخطاب» أفي ذلك مشكلة؟. الجواب ـ بطبيعة الحال ـ لا. وإنما تنشأ المشكلة حين تعلم بأنني لست الشخص المكلف بتسمية المسجد، والأكثر إشكالاً هو أن اسم عمر بن الخطاب هو الاسم المعد سلفاً للتسمية. ومن الممكن ان يقول المرء بأنني قمت بأداء الصيغة الخاصة بتسمية المسجد، ولكن فعلي كان عقيماً، أو بدون أثر لأنني لم أكن الشخص المناسب لذلك، وليس لدي الأهلية capacity لأداء هذا الفعل. ولكن قد يقول

(٣٢) Ibid, PP. 21 - 22

(٣٣) Ibid, P. 25

(٣٤) Ibid, P. 23

شخص آخر حيث لا توجد حجة الأهلية فلا وجود لإجراء عرفي مقبول لتسمية المسجد، وإنه لشيء غير ملائم إلى حد يثير السخرية مثل الزواج بالنسناس(٣٥). وزبدة القول ان «المخالفات» يمكن ضمها وتوحيدها، ويمكن أن تتداخل وتتشابك. زد على ذلك أن مسألة تصنيف المثال المعطى من المخالفة ليست مسألة صارمة، بل اختيارية.

٣.٣. مخالفة قواعد المنطوق الأدائي

عرضنا فيما سبق ست قواعد إذا تم اتباعها بدقة جاء المنطوق ملائماً ناجحاً. ويمكن أن نقدم الآن نماذج توضح المخالفات أو الخروق لتلك القواعد، ولنتذكر أولاً القاعدة رقم (أ ـ ١) التي تقول: «يجب أن يوجد إجراء عرفي مقبول له أثر عرفي معين وأن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة يتلفظ بها أشخاص معينون في ظروف معينة»، والمتأمل في هذه القاعدة يجد أن الجزء الأخير منها قد تم تخصيصه ليقصر القاعدة على حالات المنطوقات وهو جزء ليس على درجة كبيرة من الأهمية من حيث المبدأ. أما ما يمكن أن يمثل أهمية فهو صدر هذه القاعدة؛ إذ توجد كلمتان هما «يوجد» و«مقبول». ويجمل بنا أن نقف عند الكلمة الثانية طالما أنها تفوق الأولى أهمية في هذا السياق في رأينا على الأقل.

فإذا أنجز المرء منطوقاً أدائياً، وتم تصنيفه على أنه «خلل» لأن الإجراء الذي تم تنفيذه «غير مقبول»، فمن المسلم به أن الرفض جاء من قبل أشخاص آخرين غير المتكلم. وهنا يحق لنا أن نتساءل: كيف يكون المنطوق الأدائي غير مقبول، وما هي الأمثلة التي توضح ذلك؟. لنتأمل المنطوق: «إنني أطلقك»، إنه قول يمكن أن يقوله الزوج للزوجة في مجتمع مسيحي. ولكن من الجائز أن يقال في هذه الحالة: على الرغم من ذلك فإنه لم يطلقها «بصورة ناجحة»، وإننا لا نعترف بأي إجراء على الإطلاق؛ إذ أن الزواج لا ينفصم. ويشير أوستن إلى أن هذا قد ينطوي على رفض ما يمكن أن يسمى قانون الإجراء برمته. فمثلاً تستلزم المبادىء المنظمة للشرف مبدأ المبارزة، وربما تتم المبارزة بأن يرسل المتحدي رسالة إلى الشخص الآخر: «إن أنصاري سيقومون بزيارتك زيارة قصيرة» وهذا معناه «إنني أتحداك». فكيف يكون إجراء كهذا مقبولاً؟ (٣٦)

---

(٣٥) Ibid, P. 24

(٣٦) Ibid, P. 27

أما ما يتعلق بالقاعدة (أ ـ ٢) القائلة: «يجب أن يتلاءم الأشخاص المعينون والظروف في حالة معينة من أجل تنفيذ الإجراء المحدد»، فإن المخالفات التي تقع إذا لم يتم اتباعها تتجلى في الأمثلة التالية: لنفترض أنك في حفلة أطفال، والفقرة هي اختيار الوجوه، وتقول «إنني أختار أحمد» ولكن أحمد عبس وتولى قائلاً: «أنا لا ألعب»، فهل تم اختيار أحمد؟ الموقف هنا بلا أدنى شك غير ملائم تماماً؛ إذ أن الإختيار لم يتم، سواء لأنه ليس ثمة عرفاً يقول بأنك تستطيع اختيار الناس الذين لا يلعبون، أو لأن الطفل المدعو أحمد في ظروف غير ملائمة لإجراء الإختيار[٣٧]. أو هب أننا في بيداء قاحلة أو جزيرة منعزلة وتقول لي: «إذهب واجمع الحطب» وأقول: «إنني لا أتلقى أوامراً منك» أو «أنك لست أهلاً لأن تصدر لي الأوامر». ولن أتقبل منك الأوامر حتى عندما تحاول أن تؤكد لي أنك سلطان على هذه الجزيرة. وهو أمر يتعارض بلا شك مع الحالة التي تكون فيها رباناً على سفينة، فأنت بذلك لديك سطة حقيقية[٣٨].

ويمكن أن ندرج هاتين الحالتين تحت التطبيقات السيئة على أساس أن الإجراء ـ وهو النطق بكلمات معينة ـ كان ملائماً ومقبولاً، بيد أن الأشخاص الذين قاموا بتنفيذه كانوا غير ملائمين، ونستطيع أن نقول مثل هذا عن الظروف التي تم فيها الإجراء في الحالتين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تدرج تحت التطبيقات السيئة الحالات التالية: «إنني أعينك في وظيفة...» منطوق قيل عندما كنت معيناً بالفعل، أو عندما يكون قد قام بتعيينك شخص آخر، أو عندما لا أكون أهلاً للتعيين، أو عندما تكون حصاناً. و«أنا أهب...» منطوق قيل عندما لا يكون في حوزتي أو ملكي أن أهب، أو عندما يكون ما سأهبه لك مخصصاً لمعيشتي ولدينا هنا مصطلحات خاصة منوعة للاستعمال في الأنماط المختلفة للحالات منها «مجاوزة حدود الإختصاص» و«عدم الأهلية» و«موضوع (أو شخص) غير ملائم» وهلم جرا[٣٩]. وليس الحد بين «الأشخاص غير الملائمين» و «الظروف غير الملائمة» بالضرورة حداً صارماً ثابتاً غير قابل للتغيير. حقاً إن الظروف يمكن ـ بوضوح ـ أن تمتد وتتسع لتغطي بصفة عامة «الطبائع والأمزجة» لكل الأشخاص المشاركين في الإجراء. ولكن يجب أن نميز ـ فيما يرى أوستن ـ بين الحالات حيث تكون

---

(٣٧) Austin, J. L., **Philosophical Papers**, P. 238

(٣٨) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 28

(٣٩) Ibid, P. 34

عدم ملاءمة الأشخاص مسألة عدم أهلية، مثلاً، وبين الحالات البسيطة حيث يتم أداء المنطوق بشكل خاطىء. وهكذا يجب علينا أن نميز بين الحالات التي يُعمِّد فيها القس الطفل غير المناسب باسم مناسب، أو يُعمِّد الطفل «ألبرت» بدلاً من «ألفريد»، والحالات التي يكون فيها القول «إنني أعمِّد هذا الطفل باسم ٢٧٠٤» أو «إنني أعد أنني سوف أضربك على وجهك بعنف» أو «أن أضع الحصان في وظيفة قنصل». في الحالات الأولى هناك شيء من النوع الخاطىء، بينما في الحالات الأخرى فإن عدم الملاءمة هو مجرد عدم أهلية[٤٠].

ويمضي أوستن في تقديم أمثلة للمخالفات فيتجه إلى الحالة (ب) التي سماها بالإنجازات السيئة تقول القاعدة (ب ـ ١): «يجب على المشاركين في الإجراء أن يقوموا بتنفيذه تنفيذاً «صحيحاً»، ومعنى هذا أن المخالفات التي تقع فيما يتعلق بهذه القاعدة هي الأخطاء. وتكمن هذه الأخطاء في استعمال الصيغ الخاطئة. إذ يوجد إجراء يتلاءم مع الأشخاص والظروف، ولكن لا يتم تنفيذه بصورة صحيحة. ويمكن إدراك الأمثلة التي تتعلق بهذا الجانب بسهولة في القانون، وإن كانت هذه الأمثلة ليست محددة كذلك في الحياة اليومية. وينبغي أن يندرج تحت هذا الجانب فيما يرى أوستن ـ إستعمال الصيغ اللغوية غير الصحيحة، ويندرج تحته أيضاً استعمال الصيغ الغامضة والإشارات الملتبسة، على سبيل المثال، إذا قلت «منزلي» عندما يكون لي منزلان. أو «إنني أراهنك على أن السباق لن يقام اليوم» عندما يكون قد نظم أكثر من سباق[٤١].

أما القاعدة (ب ـ ٢) القائلة «يجب على جميع المشاركين في الإجراء أن يقوموا بتنفيذه تنفيذاً «كاملاً»، فإن المخالفات التي تحدث لها هي الوقفات المفاجئة، إذ ربما يأتي الفعل ناقصاً حينما نقوم بتنفيذ الإجراء. ويمكن توضيح هذا عن طريق الأمثلة التالية: إن محاولتي الرهان بقولي «إنني أراهنك على خمسة قروش أن..» هو رهان ناقص ما لم تقل: «قبلت الرهان» أو تقل أية كلمات تفيد هذا المعنى. كما أن محاولتي الزواج بقولي: «إنني أرغب في...» تكون محاولة ناقصة إذا قالت المرأة المقصودة بذلك «لا أرغب» ومحاولتي أن أتحداك تكون ناقصة إذا قلت «إنني أراك»، ولكنني أعجز عن إرسال أنصاري إليك. وكذلك محاولتي افتتاح مكتبة بصورة رسمية ناقصة إذا قلت «إنني

(٤٠) Ibid, PP. 34 - 35

(٤١) Ibid, PP. 34 - 35

أفتتح هذه المكتبة» لكن المفتاح انكسر في القفل»[٤٢].

أوضحنا فيما سبق حالات من المخالفة في (أ) و (ب) التي سماها أوستن جملة باسم «خلال»، وعالجنا الإجراء غير المقبول حيث يتم تنفيذه في ظروف غير ملائمة. ثم عرضنا كيف يتم تنفيذ الإجراء بصورة خاطئة، أو كيف يتم إنجازه على نحو ناقص، وأوردنا الأمثلة التي ضربها أوستن لهذه الحالات المنوعة المختلفة. وها نحن نصل إلى النموذج الأخير من المخالفات وهو (جـ) الذي أطلق عليه أوستن بصفة عامة اسم «مساوىء الإستعمال» ويتضمن غياب النية والنقص. والحق أن الإجراء في هذه الحالات ليس عقيماً، ومع ذلك فهو غير ملائم. لنتذكر أولاً القاعدة (جـ ـ ١) القائلة: «حيث يتم إعداد الإجراء للاستعمال من قبل الأشخاص الذين لديهم أفكار أو مشاعر أو نوايا معينة، يجب أن يكون لدى الشخص المشارك في الإجراء هذه الأفكار والمشاعر والنوايا، ويجب على المشاركين أن يعنوا كذلك بتوجيه أنفسهم». وإذا تأملنا هذه القاعدة نجد أنها تنطوي على ثلاث كلمات بالغة الأهمية هي «المشاعر» و «الأفكار» و «النوايا». ولنأخذ كل كلمة في محاولة لكشف ما يتعلق بها من مخالفة.

١ . المشاعر:

لقد أورد أوستن أمثلة للحالات التي لا يوجد فيها لدى الأشخاص المشاركين في الإجراء المشاعر الأساسية والضرورية ها هي: «إنني أهنئك» منطوق قيل عندما كنت غير شاعر بالرضا أو الابتهاج على الإطلاق، بل كنت غضباناً. و «إنني أشاطرك الأحزان» منطوق قيل عندما لم أكن حقاً متعاطفاً معك»[٤٣]. واضح في هذه الحالة أن الظروف ملائمة، وأن الفعل قد تم تنفيذه، زد على ذلك أنه ليس فعلاً عقيماً، إذن فأين المشكلة، أو بالأحرى المخالفة؟ إنها تتمثل هنا في أن أداء الفعل جاء على نحو غير مخلص؛ وذلك لأن الشخص الذي قام بإنجازه لم تكن لديه نفس مشاعر الشخص الآخر المشارك في الإجراء.

---

(٤٢) Ibid, PP. 36 - 37

(٤٣) Ibid, P. 40

٢. الأفكار:

يضرب أوستن أمثلة أخرى تصور الحالات التي لا يكون فيها لدى الأشخاص المشاركين في الإجراء أفكار واحدة أو متقاربة، ومن بينها «إنني أنصحك بكذا» منطوق يقال عندما لا أظن أن هذا الأسلوب أكثر ملاءمة بالنسبة لك. ومثال آخر«أنا لا أراه مذنباً - إني أبرئه» يقال هذا المنطوق عندما أعتقد أنه كان مذنباً. وهذه الأفعال ليست عقيمة، إذ أنني أنصح وأصدر قراري، ولو أنه بلا إخلاص. ويوجد هنا توازٍ مع عنصر من عناصر «الكذب» في أداء فعل كلامي من النوع التقريري(٤٤).

٣. النوايا:

ويقدم أوستن أمثلة تبين غياب النية أو القصد لدى المشتركين في الإجراء مما يؤدي إلى وقوع مخالفة للمنطوق الأدائي، وها هي: «إنني أعد» منطوق قلته عندما لم أكن أقصد أو أنوي على أن أوفي بالوعد، وأقول «إنني أراهن» عندما لا يكون في نيتي أن أدفع، وأقول «أنا أعلن الحرب» عندما لم أكن أعتزم أن أقاتل(٤٥).

ولا شك أن هناك مخالفة في الحالات الموجودة في (جـ)، غير أنها لا تشبه الخلل الموجود في الحالات الموجودة في (أ - ب). وفيما يتعلق بالحالات التي تندرج تحت (جـ - ١)، لا يحق أن تقول إن المرء لم يفعل الوعد حقاً، ولكن حري بنا أن تقول إنه قام بالوعد، غير أنه فعله مع غياب النية بالوفاء به، والأمر سواء في التهنئة.

وها نحن قد انتهى بنا الترحال حتى وصلنا إلى القاعدة السادسة (جـ - ٢) التي تقول: «يجب على المشاركين في الإجراء أن يقوموا بتوجيه أنفسهم في الواقع فيما بعد» وتتجلى المخالفة لهذه القاعدة عندما يتعهد المتكلم بمنطوقه الأدائي أن يقوم بسلوك مقبل من نوع معين، ثم لا يسلك في المستقبل بالطريقة المتوقعة. ويتضح هذا عندما أعد بأن أفعل شيئاً ثم أنقض عهدي بعد ذلك. غير أن هناك أنواعاً أخرى من التعهد أقل وضوحاً

---

(٤٤) Ibid, P. 40

(٤٥) Ibid, P. 40. see also, Austin, J. L., **Philosophical Papers**, P. 239. and see also, Davis, S., **Philosophy and Language**, P. 20

من حالة الوعد. على سبيل المثال، عندما أقول: «إنني أرحب بك» فإنني أدعوك مرحباً بك في منزلي أو أياً ما يكون المكان. ولكنني أبدأ بعد ذلك في معاملتك كما لو أنك غير محتفٍ بك على الإطلاق. والإجراء المتمثل في القول «إنني أرحب بك» قد استعمل بصورة سيئة في هذه الحالة، وذلك بطريقة تختلف عن التي يستعمل بها المنطوق مع غياب النية[٤٦].

لو افترضنا ـ إذن ـ انك قمت باستعمال واحدة من تلك الصيغ اللغوية الأدائية في حين لا تتوفر لديك المشاعر أو الأفكار أو النوايا الضرورية لكمال الإجراء وصحته، لوقعت في نوعين مختلفين من «المخالفة» أحدهما أنك تستعمل الإجراء بسوء نية، والآخر أنك تستعمله استعمالاً سيئاً. ومهما يكن من أمر، فقد أطلق أوستن على النوعين معاً اسم «مساوىء الإستعمال»، وذهب إلى أن الفعل في هاتين الحالتين يصرح به، ولكنه يبقى مع ذلك «فارغاً» في النهاية. وإذا كنا قد عرضنا نماذج أولية للمنطوقات الأدائية ثم اتبعناها بذكر القواعد الستة التي إذا تم كسرها لبرزت المخالفة التي تحول بين المنطوقات الأدائية وبين عملها بصورة ملائمة، وشرحنا تنوع هذه المخالفات وتباينها ـ نقول إذا كنا قد عرضنا لهذا وذاك، فحري بنا الآن أن نتناول تحليل أوستن للمنطوقات الأدائية، ذلك التحليل الذي يعمد إلى البحث عن سمات تميز هذه المنطوقات دون غيرها من صور الكلام.

٣. ٤. تحليل المنطوقات الأدائية

لقد استهل أوستن بحث نظريته عن المنطوقات الأدائية بوضع تمييز أصيل بينها وبين المنطوقات التقريرية وذلك في فاتحة مقال «الأدائي ـ التقريري». وجاءت صياغة هذا التمييز صياغة مبتكرة مما جعله ذائع الصيت في الفلسفة المعاصرة بصفة عامة وفلسفة اللغة بخاصة، وهو واحدة من مآثر أوستن على حد تعبير آير[٤٧].

لعل هذا التمييز يتضح كأحسن ما يكون الوضوح في إجابة أوستن عن السؤال الذي طرحه ليتيح لنفسه فرصة الإجابة عليه، إذ يقول: ماذا عن أهمية مقارنة «المتضمن» في

---

(٤٦) Austin, J. L. **Philosophical Papers**, P. 23

(٤٧) Ayer, A. J., **The Central Questions of Philosophy**, Penguin Books, England 1984, P. 50

المنطوقات الأدائية مع المتضمن في النوع المتباين من المنطوق؛ أي العبارة أو المنطوق التقريري الذي يكون صادقاً أو كاذباً مما يجعله مختلفاً عن الأدائي؟ ما هي العلاقة بين المنطوق «أنا أعتذر» والحقيقة القائلة إنني أعتذر؟ ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن هذا مختلف عن العلاقة بين المنطوق «إنني أعدو» والحقيقة التي تقول بأنني أعدو. وينبغي أن نقول في الحالات العادية، حالة العدو مثلاً، إن الحقيقة التي تقول بأنه يعدو هي التي تجعل العبارة القائلة بأنه يعدو صادقة، وإن شئت قلت من ناحية ثانية إن صدق المنطوق التقريري «هو يعدو» يعتمد على كونه يعدو، في حين أنه في حالة المنطوق الأدائي فإن «ملاءمة» المنطوق «أنا أعتذر» هي التي تجعل منه حقيقة أنا أعتذر. ويتوقف نجاحي في الاعتذار على ملاءمة المنطوق الأدائي «أنا أعتذر». وهذه هي الطريقة الوحيدة التي قد نبرر بها تمييز «الأدائي ـ التقريري»، أعني التمييز بين الأفعال doings والأقوال sayings (٤٨).

يرى جراهام Graham أن هذا التمييز للمنطوقات الأدائية تمييز سلبي لأنه يعتمد أساساً على التعارض بينها وبين المنطوقات التقريرية، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ. في حالة المنطوق التقريري «إنها تمطر»، مثلاً، توجد حقيقة ما وجوداً مستقلاً، ومنفصلة عن المنطوق، وتجعل منه منطوقاً صادقاً.

ب. في حالة المنطوق الأدائي «إنني أحذرك» مثلاً، نجد أن ملاءمة منطوقي هي التي تجعل منه حقيقة أنني أقوم بتحذيرك.

وإن شئت أن تضع ذلك بعبارة أخرى قل افترض أوستن أن المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية تكشف عن اختلاف في «جهة المطابقة» مع العالم. وكيف أن العالم هو الذي يحدد كيفية تعيين المنطوقات التقريرية من جانبها الملائم؛ أي الصدق والكذب، في حين أن تحديدنا للمنطوقات الأدائية يكون عن طريق بعد الملاءمة والمخالفة التي تحدد كيف يكون العالم(٤٩).

---

(٤٨) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, PP. 46 - 47

(٤٩) Graham, K. J. L. Austin, **A Critique of Ordinary Language Philosophy**, PP. 57, 58

ولكن، هل يقف أوستن عند هذا التمييز السابق بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية، وهل ستطمئن أبحاثه إلى تلك النتيجة وتركن إليها، وكأنه لا صراع بين الضلوع ولا اصطراع؟ الجواب لا. إذ أظهرت هذه الأبحاث أنه «يمكن تحديد منطوقات أدائية معينة على أنها صادقة أو كاذبة، ويمكن تحديد منطوقات تقريرية على أساس الملاءمة والمخالفة»(٥٠).

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى تذبذب نظرية أوستن وتشعبها عندما خضعت للفحص الدقيق وإمعان النظر مما أوقع الكثيرين في حيرة وارتباك(٥١). ونسارع فنقول إنه قد يقع في ظن بعض الشراح أن هذا قصور يشين النظرية، وإرباك يؤخذ عليها، غير أننا نرى أن هذا التحول من فكرة إلى أخرى ومن قضية إلى نقيضها إن دل على شيء فإنما يدل على خصوبة، ومقدرة المفكر على تقليب المسألة ظهراً لبطن حتى ينتهي به المطاف إلى رأي يطمئن إليه، وكذلك يكون البحث عن الحقيقة. إذا كان تشعب النظرية قد أوقع بعض الشراح في حيرة وإرباك، فقد أوقع الآخرين في إساءة الفهم نتيجة ابتسارها. وها هو تشارلز ورث بعد أن ذهب إلى أن التعبير (س صادقة) يمكن الإستعاضة عنه بالجملة (أنا أؤكد س) والجملة الأخيرة أداء لغوي، نراه يقول: «لقد تم استعمال كلمة «أؤكد» في صيغة المتكلم المفرد وزمن المضارع والصيغة الدلالية، لا لتصف بل لتعمل أو تؤدي الوظيفة الخاصة بالتوكيد. وبطبيعة الحال، فإن الجمل المنطوية على هذه التعبيرات لا يقال عنها بدقة إنها إما أن تكون صادقة أو كاذبة، ولكنها ـ وهذه نقطة هامة ـ ذات معنى. والتقسيم الوضعي [للجمل] بين «صادقة» أو «كاذبة» و«خالية من المعنى» لا أساس له من الصحة تماماً»(٥٢). ووقف تشارلز ورث عند وصف أوستن الأول للأمثلة التمهيدية للمنطوقات الأدائية، أعني وصفها بأنها ليست مما يحكم عليه بالصدق أو الكذب، ولم يتابع تطور نظرية أوستن الذي أفضى إلى القول بأن المنطوقات الأدائية يمكن أن تخضع لمعيار الصدق والكذب. وكذلك تخلى أوستن عن تمييزه الأول، وجاء بنتيجة جديدة،

---

(٥٠) Searle, J. R., **«Austin on Locutionary and Illocutionary Acts»**, in Berlin, I. (and others): **Essay on J. L. Austin**, Oxford, The Clarendon Press, 1973, P. 142. and see also: **Passmore, J. L., A Hundred Years of Philosophy**, Penguin Books, 1984, P. 456

(٥١) Warnock, G. J., **«Some types of Performative Utterance»**, in Berlin, I., (and others): **Essays on J. L. Austin**, P. 69

(٥٢) Charlesworth, M. J., **Philosophy and Linguistic Analysis**, P. 173

فكيف توصل إليها؟

يرى أوستن أننا لو أمعنا النظر في التمييز الأصلي بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية أو العبارات لوجدنا أنه تمييز غير مرضٍ، ويتناول هذه المسألة بالبحث من جانبين: أحدهما أن العبارات تكون عرضة للنقد على أساس المخالفة والملاءمة، وثانيهما أن المنطوقات الأدائية تكون عرضة للنقد على أساس الصدق والكذب. ولنأخذ الجانب الأول؛ يذهب أوستن إلى أن العبارات ـ بطبيعة الحال ـ عرضة لأن تكون محددة بتطابقها أو عجزها عن التطابق مع الوقائع؛ يعني كونها صادقة أو كاذبة. بيد أنها تكون عرضة أيضاً للمخالفة تماماً مثل المنطوقات الأدائية. والحق أن بعض المشكلات التي قد نشأت عن طريق دراسة العبارات حديثاً يمكن أن يتم إظهارها لتكون مجرد مشكلات تتعلق بالمخالفة. ولقد أشير إلى وجود شيء ما غير ملائم يتعلق بقول كهذا «إن القطة على الحصير بيد أنني لا أعتقد أنها موجودة»، والآن هذا شيء غير ملائم ولكنه ليس تناقضاً ذاتياً، فكيف نصف ما هو غير ملائم في هذه العبارة؟ لو تذكرنا الآن فكرة «المخالفة» لأدركنا أن الشخص الذي يقدم ملاحظة عن القطة هو في نفس الآن تقريباً كالشخص الذي يقول التالي: «إنني أعد أنني سأكون هناك ولكن ليس لدي أقل نية في أن أكون هناك»، ومن ناحية ثانية، تستطيع بلا ريب أن تعد وعداً حسناً تماماً بأن تكون هناك بدون أن يكون لديك أدنى قصد لأن توجد هناك. ولكن ما تقوله غير ملائم، كما أن هناك شيئاً من عدم الملاءمة في المجاهرة بالرياء في الوعد الذي تأخذه على نفسك. وثمة رياء بالطريقة ذاتها في حالة الشخص الذي يقول: «إن القطة على الحصير، غير أنني لا أعتقد أنها موجودة»، إذ أنه يجاهر بالفعل بالرياء. وفي هذا نوع خاص من اللغو nonsense[٥٣].

لكن جراهام يرى أن الحجج التي حاول أوستن أن يبرهن بها على أن المنطوقات التقريرية أو العبارات يمكن تحديدها على أساس الملاءمة هي حجج غامضة مبهمة. ويشير إلى الحالة التي يقول فيها الشخص «إن القطة على الحصير، غير أنني لا أعتقد أنها موجودة» قائلاً: من الواضح بدرجة أقل ما إذا كان أوستن يظهر أن الخلل في هذه الحالة قد تم مع مخالفة لنفس نوع شروط الملاءمة كما في المنطوقات الأدائية[٥٤].

(٥٣) Austin, J. L., **Philosophy papers**, P. 248

(٥٤) Graham, K., **J. L. Austin, A Critique of Ordinary Language Philosophy**, P. 267

ليس ثمة شك في أن أوستن حينما حاول أن يقرِّب العبارات من المنطوقات الأدائية على أساس الإشتراك في التعرض للإصابة بداء المخالفة لم يفصِّل القول في هذه المسألة تفصيلاً مبيناً، ومع ذلك فقد أشار إلى أن المخالفة في حالة «إن القطة على الحصير، . . .» هي عدم الإخلاص، كما هو الحال مع الوعد. زد على ذلك، أن أوستن يحاول البرهنة على تماثل نوع المخالفة بين المنطوق التقريري والمنطوق الأدائي كما في الحالة التالية حيث يقول شخص ما «كل أبناء علي صلع، ولكن ليس لعلي أبناء». لقد انتاب أولئك الذين يدرسون العبارات القلق بشأن هذه العبارة؛ هل يجوز القول بأنها خالية من المعنى؟ يرى أوستن أننا لو أعدنا النظر إلى قائمة المخالفات، لوجدنا أن الشيء غير الملائم هنا هو نفس الشيء غير الملائم في الحالة المختلفة المتعلقة ببيع جزء من العقار عندما لا يكون لهذا الجزء وجود. والآن فإن ما نقوله في حالة بيع هذا العقار - الذي يتم عن طريق المنطوق الأدائي - هو أن البيع عقيم، نظراً لافتقاره إلى الإشارة أو نظراً لالتباس الإشارة، وكذلك نستطيع القول بأن عبارة «كل أبناء علي صلع ولكن ليس لعلي أبناء» عقيمة بطريقة مماثلة نظراً لافتقارها إلى إشارة(٥٥). ولعل في هذا رد على الجزء الثاني من ملاحظة جراهام النقدية، أما ما يتعلق بالجزء الأول منها فإننا نتفق معه في أن حجج أوستن هنا يشوبها شيء من الغموض ويعوزها التبيين.

إذا كان أوستن قد حاول أن يظهر كيف تكون العبارة عرضة للنقد على أساس المخالفة والملاءمة، فهل من سبيل إلى توضيح أن المنطوقات الأدائية يمكن أن تقع تحت تصنيف الصدق والكذب؟ يذهب أوستن إلى أن المنطوق الأدائي «إنني أحذرك بأن الثور على وشك أن يهجم» هو الحقيقة القائلة إن الثور على وشك أن يهجم. وإذا كان الثور غير موجود، فإن المنطوق الأدائي السابق يكون عرضة للنقد حقاً(٥٦). ولكن هل يمكن نقد المنطوق السابق بأية طريقة من الطرق التي قمنا بتمييزها حتى الآن على أنها أنماط معينة من المخالفة؟ الجواب عند أوستن بالنفي؛ إذ لا يجب أن نقول في هذه الحالة أن التحذير كان عقيماً، أي أن المتكلم لم يحذر ولكنه أنجز فحسب صيغة التحذير، ولا كان رياء، ويجب أن نميل بشدة إلى القول بأن التحذير كان كاذباً false أو بالأحرى خطأ mistake كما هو الحال مع العبارة وهكذا الاعتبارات من نمط الملاءمة والمخالفة قد

---

(٥٥) Austin, J. L., **Philosophical Papers**, PP. 248 - 249

(٥٦) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, PP. 54 - 55

تصيب العبارات (أو بعض العبارات) والاعتبارات من نمط الصدق والكذب قد تصيب المنطوقات الأدائية أو بعضها[٥٧]. وقل مثل ذلك في المنطوق «إنني أنصحك أن تسافر بالسفينة» يكون منطوقاً أدائياً كاذباً عندما لا توجد سفينة[٥٨]. وإذا كان الأمر كذلك فيا حسرة على العلامة الخاصة والسمة المميزة للمنطوقات الأدائية التي كانت تفترض أن هذه المنطوقات عرضة للنقد فقط على أساس الملاءمة والمخالفة وليس على أساس الصدق والكذب ـ نقول يا أسفا لأن هذه الخاصة لتلك المنطوقات قد تلاشت هكذا، وذهبت أدراج الرياح.

ثم يمضي أوستن في البحث عن افتراض بديل يحل محل الافتراض المنبوذ، ويتساءل: هل هناك طريقة دقيقة نستطيع بها أن نميز بصورة واضحة المنطوق الأدائي عن المنطوق التقريري؟ للإجابة على هذا يضع أوستن معياراً نحوياً لتحديد ما إذا كان المنطوق أدائياً أم لا، فما هو هذا المعيار؟ إذا تأملنا الأمثلة التي أوردناها للمنطوقات الأدائية حتى الآن من قبيل «إنني أعدو» و«إنني أعتذر»، الخ، لوجدنا تماثلاً أخاذاً في الصورة النحوية grammatical form لهذه المنطوقات، فالفعل في جميعها في:

١ـ صيغة المتكلم المفرد. The first person singular

٢ـ زمن المضارع. present time

٣ـ الصيغة الإخبارية. Indicative mood

٤ـ حالة المبني للمعلوم. Active voice[٥٩]

ورب معترض يعترض بقوله إن هذه الخصيصة البديلة تبدو وكأنها طريق ميئوس منه لمحاولة تحليل مفهوم المنطوق الأدائي، ولا تزيد هذه «الصورة النحوية» عن أن تكون ملمحاً عرضياً ليس غير، ولا علاقة لها البتة بماهية الأدائي، زد على ذلك اعتراضاً آخر يقول إن هذه الميزة البارزة ستكون على أفضل الفروض شرطاً ضرورياً فقط ـ وليس كافياً ـ لكي يكون المنطوق أدائياً، طالما أن هناك منطوقات عديدة لها هذه «الصورة النحوية»،

---

(٥٧) Ibid, P. 55

(٥٨) Urmson, J. O., «Performative Utterances», in Peter, A., (and others) (eds): **Contemporary Prespectives in the Philosophy of Language**, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1979, P. 262

(٥٩) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 57

مع أنها منطوقات تقريرية صراحة وبوضوح. ومن أمثلة هذه المنطوقات «إنني أنظف أسناني ثلاث مرات يومياً» و«إني أود أن آوي إلى السرير»[٦٠]. والحق أن أوستن قد رد على هذين الإعتراضين. ويجمل بنا أن نتناول رده على الإعتراض الثاني لأنه يحمل في ثناياه رداً على الأول. يرى أوستن أنه من الممكن تعزيز مقدرة المقياس النحوي وذلك بإضافة مقياس مساعد له، إذ يقول: « يجب أن نلاحظ على وجه الخصوص أن هناك «لا تماثل» من نوع منهجي بينه [أي القياس النحوي القائم على الشروط الأربعة المذكورة آنفاً] وبين الضمائر والأزمنة الأخرى لنفس الفعل تماماً، وهذا اللاتماثل هو في الحقيقة السمة المميزة بدقة للفعل الأدائي، وهو أقرب شيء إلى المقياس النحوي في ارتباطه بالمنطوق الأدائي»[٦١]. ويحاول أوستن توضيح هذا اللاتماثل بين استعمال المنطوق بضمير المتكلم المفرد وفي زمن المضارع وبين استعماله بضمائر أخرى وأزمنة أخرى فيقول: «عندما أقول «إنني أعد أن. . .» فهذه حالة مختلفة كأشد ما يكون الاختلاف عن الحالة التي أقول فيها «إنه يعد أن. . .» أو في زمن الماضي «لقد وعدت أن. . .» وذلك لأننا عندما نقول «إنني أعد أن. . .» فإننا نؤدي فعل الوعد، وإن شئت قل نعطي الوعد»[٦٢]. عندما يقول المرء «أنا أعد أن. . .» فإنه لا يقدم بذلك «تقريراً» عن وعد شخص آخر، أي أنه لا يكتب تقريراً عن استعمال شخص آخر لتعبير «أنا أعد أن. . .»، بل يستعمل هو هذا التعبير بالفعل ويؤدي الوعد. ولكن إذا استعملت ضمير الغائب قائلاً «إنه يعد أن. . .» أو استعملت الفعل في زمن الماضي «لقد وعدت» فإني أقدم ـ على وجه الدقة ـ تقريراً عن الفعل المضارع الذي يقوم به الشخص الآخر، وعن الفعل الماضي من جانبي. وتتجلى هذه الفكرة في الحالة النموذجية التي تقع للصغير أحمد عندما يقول عمه إنه سوف يعطيه خمسة قروش إذا وعد بأنه لا يتعاطى التبغ أبداً حتى يبلغ الخامسة والخمسين من عمره. ويقول والد أحمد المتلهف «إنه يعد بلا ريب، أليس كذلك يا أحمد؟»، ثم يتحسسه برفق بينما لا يقدم أحمد جواباً[٦٣]. ويشير أوستن إلى أن هذا النوع من اللاتماثل لا ينشأ على الإطلاق بصفة عامة مع الأفعال التي لا تستعمل

(٦٠) Graham, k., **J. L. Austin: A Critique of Ordinary Language Philosophy**, P. 60

(٦١) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 63

(٦٢) Austin, J. L., **Philosophical Papers**, P. 242

(٦٣) Ibid, P. 242

كمنطوقات أدائية؛ فلا يوجد هذا اللاتماثل بين «أنا أعـد» و«هو يعد»[٦٤].

ونستطيع أن نقول ـ وفقاً لفكرة أوستن ـ إنني عندما أنطق بالفعل «إنني أعتذر» فلا أكتب تقريراً عن فعل الإعتذار، بل أنجزه. وبطريقة مماثلة يمكن القول إن الشخص عندما يقول إنه يعتذر؛ أي يقول كلمات «أنا أعتذر»، فإنه يعتذر بالفعل، في حين أنني إذا نطقت الكلمات التالية «إنه يعتذر» فإنني أقرر فقط أنه نطق بكلمات «إنني أعتذر»، ذلكم لأنني لا أقوم بأداء فعل خاص به؛ فهو وحده الذي يمكن أن ينجز فعله. ومن ثم تأتي أهمية ضمير «المتكلم المفرد» كشرط تعتمد عليه الصورة النحوية للفعل الأدائي. ويتضح من المثال السابق اللاتماثل بين صياغة الفعل في ضمير المتكلم المفرد الذي يؤدي إلى إنجاز الفعل وبين صياغته في ضمير الغائب الذي غاب معه أداء الفعل، وهذا اللاتماثل غير موجود بين الأفعال التقريرية مثل «إنني أكتب» و«هو يكتب».

ولكن، هل تظن أن أوستن يقف عند هذه «الصورة النحوية» كمقياس نحوي نستطيع به تبين ما إذا كان المنطوق أدائياً أم لا؟ الحق أنه لم يستقر له رأي بعد أن سنحت له فكرة أن المطابقة مع الصورة النحوية المعطاة لا يمكن أن تؤخذ كمقياس أساسي للمنطوق الأدائي. ورأى أنه ليس من المستحسن افتراض أن كل منطوق أدائي يأخذ هذه الصورة المقياسية؛ إذ توجد على الأقل صورة مقياسية أخرى. ويقدم هذه الصورة على النحو التالي: ربما يظن المرء أن النموذج الشائع جداً والهام للمنطوق الأدائي الذي لا يتطرق إليه الشك حيث يكون الفعل في ضمير المخاطب أو ضمير الغائب (المفرد أو الجمع) وفي حالة المبني للمجهول passive voice، ومن ثم تتضاءل أو بالأحرى تتلاشى ضرورة وجود ضمير المتكلم أو حالة المبني للمعلوم التي تقتضيها الصورة النحوية الأولى. ويقدم أوستن بعض الأمثلة لهذا النمط المضاد للصورة النحوية كشرط أساسي للمنطوقات الأدائية، من بينها «أنت مرخص لك بذلك أن تفعل كذا وكذا». ونلاحظ استخدام ضمير المخاطب المفرد في هذا المثال على خلاف الصورة النحوية الأولى التي اقتضت استعمـال ضمير المتكلم المفـرد، ويجسد المثـال التالي مخـالفة «الصيغـة الإخبارية»: ربما أصدر لك أمراً لأن تتجه يميناً لا عن طريق القول «إنني آمرك أن تتجه يميناً»، بل أقول ببساطة «اتجه يميناً». كما يبرز المثال التالي مخالفة فعل «المضارع» في الصورة النحوية الأولى، فبدلاً من أن أقول «إنني أنصح لك أن تتجه يميناً» ربما أقول «لو

(٦٤) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 63

كنت مكانك لاتجهت يميناً»[٦٥].

ويمكن أن نقدم مثالاً آخر يزيد المسألة وضوحاً مع الإشارة إلى تفرقة بين صيغة ما للفعل وصيغة أخرى، فالمنطوق «إنني آمرك أن توصد الباب» يفي بكل شروط الصورة النحوية، ولكن في ظروف ملائمة يمكن أن نؤدي الفعل نفسه عن طريق القول «أغلق الباب» أو لنفترض أن شخصاً ما يلصق إنذاراً تقول كلماته «هذا الثور خطر» أو ببساطة «الثور خطر» أو على نحو أكثر بساطة «الثور»، فهل يختلف هذا بالضرورة عن تعليق الإنذار الموقع عليه بصورة ملائمة القائل «أنت محذر بموجب هذه الوثيقة بأن هذا الثور خطر»؟ يبدو أن الإنذار البسيط يمكن أن يؤدي نفس الوظيفة التي تؤديها الصيغة المفصلة تماماً[٦٦]. وفيما يتعلق بالاختلاف بين صيغة الفعل وصيغة أخرى له يذهب أوستن إلى أن الاختلاف هو أننا إذا علقنا ورقة كُتِبَ عليها «الثور» فقط، فلن يكون واضحاً تماماً أنها إنذار، إذ ربما تكون الكلمة موجودة للتشويق أو للإعلام فحسب، كما هو الحال مع كلمة الولب[٦٧] الملصقة على قفص في حديقة الحيوان، أو عبارة «أثر قديم». ويجب أن نعرف أنها إنذار، ولكنه غير واضح.

ثم يمضي أوستن مقترحاً أنه ينبغي أن نضع قائمة بجميع الأفعال التي يمكن أن تتضح في هذه الصورة المقياسية. ويجب علينا بعد ذلك تصنيف أنواع الأفعال التي يمكن إنجازها عن طريق المنطوقات الأدائية، ويحبذ أوستن القيام بمثل هذا العمل عن طريق الإستعانة بالقاموس. وعندما نضع هذه القائمة نجد أنها تنقسم في الحقيقة إلى تصنيفات معينة مدونة بصورة ملائمة. فهناك تصنيف خاص بالحالات التي ننطق فيها بالأحكام ونضع فيها تقديرات من أنواع شتى. وهناك تصنيف آخر حيث نعطي العهود. وإلى جانب هذا وذاك ثمة تصنيف ثالث يتعلق بممارسة - عن طريق النطق بشيء ما - الحقوق والسلطات المتبـاينة مثل التوظيف والانتخاب، وهلم جرا[٦٨].

إذا تم إنجاز هذه المهمة، يمكن أن نطلق على الأفعال التي تتضمنها القائمة اسم

---

(٦٥) Ibid, PP. 57. 58

(٦٦) Ibid, P. 58

(٦٧) حيوان صغير يألف الغابات في أستراليا.

(٦٨) Austin, J. L., **Philosophical Papers**, PP. 243 - 244

الأفعال الأدائية الواضحة. وهنا يتوقف أوستن ليميز المنطوقات الأدائية على مهل. فما هو اقتراحه، وما هي المبررات التي دفعته لذلك؟ تكمن محاولة أوستن لهذا التمييز في تقسيمه للمنطوقات الأدائية إلى نوعين: أحدهما «إبتدائي» primary، وثانيهما «واضح» explicit. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١ـ المنطوق الإبتدائي: «إنني سأكون هناك».

٢ـ المنطوق الأدائي الواضح: «إنني أعد بأنني سأكون هناك»(٦٩).

ونلاحظ أن الكلمات الإضافية في المنطوق رقم (٢) تقوم بدور عظيم الأهمية، ألا وهو «توضيح» ماهية الفعل الذي يتم إنجازه عن طريق التلفظ بالمنطوق؛ إذ لو حذفنا هذه الكلمات الزائدة لبقي المنطوق بصورته الموجود عليها في رقم (١). إنني إذا قلت شيئاً ما مثل «إنني سأكون هناك» فلا يكون محدداً ما إذا كان وعداً أو تعبيراً عن قصد أو حتى نبوءة بسلوكي المقبل. غير أن أوستن يحذرنا هنا من النظر إلى أشياء متباينة كما لو كانت شيئاً واحداً؛ إذ يجب علينا أن نميز بين مهمة توضيح الفعل الذي نؤديه وبين مسألة أخرى مختلفة تماماً هي «تعيين» Stating أو «وصف» describing هذا الفعل. إننا في إصدارنا المنطوق الأدائي الواضح لا نعين الفعل، بل نظهره أو نوضحه(٧٠). ويتضح هذا عن طريق التماثل المفيد الذي يعقده أوستن بين الحالة التي نحن بصدد توضيحها وحالة أخرى لا يكون الفعل فيها فعلاً كلامياً Speech Act، بل أداءً جسمياً. ويضرب أوستن المثال التالي: هب أنني ظهرت أمامك ذات يوم وانحنيت بشدة، فهل ترى في الأمر وضوحاً؟ ألا ترى معي أنه يحيط به لبس شديد؛ فمن الجائز أن أكون قد انحنيت لملاحظة الأزهار، أو لعقد رباط حذائي، أو لأحاول تيسير عسر الهضم عندي، أو أي فعل قد يخطر ببالك من هذا النوع، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، ربما تكون انحناءتي أمامك انحناءة احترام، فكيف نزيل هذا اللبس؟ يرى أوستن أن لدينا وسيلة هي رفع القبعة وقول «مرحبا» وكما أن قول «مرحبا» هنا يوضح تماماً أن انحناءتي أمامك تحية لك ليس غير، فإن الكلمات الإضافية في المنطوق رقم (٢) توضح بالضبط أنه وعد فقط. ومن ثم يذهب

(٦٩) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 69. see also **Leech, G. N., Principles of Pragmatics**, (3rd. imp) Longman, London and NewYork, 1985, P. 176

(٧٠) Austin, J. L., **Philosophical Papers**, P. 244 - 245. see also, **Austin, J. L., «Performative - Constative»**, OP. cit., P. 16

أوستن إلى أن هذه الصيغة الأدائية الواضحة أكثر نجاحاً من وسائل الكلام المتعددة التي تستعمل دائماً لأداء نفس الوظيفة بدرجة من النجاح كبيرة أو قليلة(٧١).

هناك مجموعة من الوسائل اللغوية التي يمكن للمرء أن يستعملها لتوضيح الفعل الذي يؤديه ويورد أوستن هذه الوسائل على النحو التالي:

١ـ الصيغة ***Mood***(٧٢):

يتناول أوستن استعمال الصيغة الطلبية imperative mode التي تجعل المنطوق أمراً (أو نصيحة، أو رخصة، أو تصريحاً، وهلم جرا) وبالتالي ربما أقول « اغلق الباب» في سياقات عديدة:

«أغلق الباب» تشبه المنطوق الأدائي «إنني آمرك أن تغلق الباب».

«اغلق الباب إذا طاب لك» تشبه المنطوق الأدائي «إنني أجيز لك أن تغلق الباب».

«حسن جداً إذن، اغلق الباب» تشبه المنطوق الأدائي «إنني أوافقك على إغلاق الباب».

«اغلقه لو تتحدى» تشبه المنطوق الأدائي «إنني أتحداك أن تغلقه».

ومن ناحية ثانية، يرى أوستن أننا قد نستعمل الأفعال المساعدة auxiliary verbs من أجل الغرض السابق. ومن بين الأمثلة التي توضح ذلك نجد أن الصيغة «يجوز لك أن تغلقه» ترتكز على الفعل المساعد «يجوز» وتشبه المنطوق الأدائي «إنني أعطيك إذناً لأن تغلقه» أو المنطوق الأدائي «إنني أوافقك على أن تغلقه». والصيغة «يجب أن تغلقه» تشبه المنطوق الأدائي «إنني آمرك بأن تغلقه» كما نجد أن الصيغة «ينبغي أن تغلقه» تشبه المنطوق الأدائي «إنني أنصح لك أن تغلقه»(٧٣).

٢ـ نغمة الصوت ***tone of voice*** والنغمة الختامية ***Cadence*** والتفخيم ***emphasis***:

يمكن استعمال واحدة أو أكثر من هذه الوسائل من أجل توضيح قوة المنطوق

---

(٧١) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 73

(٧٢) الصيغة هنا خاصة بالأفعال، وبذلك تختلف عن كلمة أخرى مثل form وتعني الصيغة أيضاً.

(٧٣) Ibid, PP. 73 - 74

ويضرب أوستن الأمثلة التالية:

إنه يشرع في الهجوم! (تحذير).

يشرع في الهجوم؟ (إستفهام).

يشرع في الهجوم؟! (إعتراض).

بيد أن هذه الملامح التي تتجلى بوضوح في اللغة المنطوقة Spoken language غير قابلة للاستخراج بسهولة في اللغة المكتوبة Written language. لقد حاولنا مثلاً أن ننقل نغمة الصوت، والنغمة الختامية، والتفخيم في الاعتراض وذلك باستعمال علامة التعجب exclamation mark، وعلامة الاستفهام question mark ولكن بغير جدوى. وبالإضافة إلى ذلك يقرر أوستن أن الترقيم punctuation (وهو مجموعة من العلامات كالنقطة والفاصلة والشرطة، الخ. . .) والطباعة بالحرف المائل italics، وترتيب الكلمات word order ربما تكون وسائل نافعة بيد أنها مع ذلك غير بارعة إلى حد ما(٧٤). ولعل هذا ما عناه أولمان حينما قال: «إن التنغيم والإيقاع لا يمكن التعبير عنهما في الكتابة إلا بصورة ناقصة بواسطة أساليب الترقيم ووضع الخطوط تحت الكلمات، أو أية وسيلة أخرى من الوسائل الخاصة بالطباعة(٧٥)».

وقبل أن ننتقل إلى وسيلة أخرى من الوسائل التي يمكن بها توضيح المنطوق يحسن بنا أن نلقي بعض الضوء على الوسيلة السابقة، إذ يعوزها شيء من التوضيح. فما هو التنغيم intonation؟ وهل له وظيفة نحوية؟ يضع اللغويون لمصطلح التنغيم تعريفات عديدة منها أن التنغيم «هو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق»(٧٦). والتنغيم «هو مصطلح يدل على ارتفاع الصوت أو انخفاضه في الكلام، ويسمى أحياناً موسيقى الكلام. إننا نلاحظ أن الكلام تختلف نغماته ولحونه وفقاً لأنماط التركيب والموقف، ويساعد هذا الإختلاف على فهم المعنى المقصود»(٧٧).

---

(٧٤) Ibid, P. 74

(٧٥) ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، ترجمة وتقديم وتعليق د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٤٣.

(٧٦) د. تمام حسان: اللغة العربية، مبناها ومعناها، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢٦٦.

(٧٧) د. كمال محمد بشر: علم اللغة العام، القسم الثاني (الأصوات) دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص ٢١٢.

أما ما يتعلق بوظيفة التنغيم فإن له «وظيفة نحوية دلالية مهمة. فالجملة الواحدة قد تكون إثباتية (تقريرية) أو استفهامية. والتنغيم هو الفيصل في الحكم والتمييز بين الحالتين»[٧٨]. ولكن، كيف يكون التنغيم معياراً للفصل بين عبارة توكيدية وأخرى استفهامية؟ يتجلى الجواب في محاولة الإجابة على سؤال آخر، ألا وهو: هل كان لدى العرب نظام للترقيم كالذي نعرفه الآن؟، والجواب: «لقد كانت اللغة العربية في عصرها الأول ككل لغات العالم ربما أهملت أن تذكر الأدوات في الجمل اتكالاً على التعليق بالنغمة. فكان من الممكن مثلاً أن نفهم معنى الدعاء من قولهم «لا وشفاك الله» بدون الواو اتكالاً على ما في تنغيم الجملة من وقفة واستئناف، ومع ذلك لم يكن ثمة مفر لمن دونوا التراث من الاحتفاظ دائماً بهذه الأدوات بسبب عدم وجود ذلك الترقيم أو التنغيم في الكتابة فكان لا بد من ضمان أمن اللبس في المعنى بواسطة اطراد ذكر الأدوات. ولكن شاعراً كابن أبي ربيعة استطاع أن يحذف الأداة بلا لبس حين قال:

أبرزوها مثل المهاة تهادى	بين خمس كواعب أتراب
ثم قالوا تحبها قلت بهراً	عدد النجم والحصى والتراب

فقد أغنت النغمة الاستفهامية في قوله «تحبها؟» بما لها من صفة وسيلة التعليق عن أداة الاستفهام فحذفت الأداة وبقي معنى الاستفهام مفهوماً من البيت. وإنصافاً للحق هنا لا بد أن نشير إلى أنه يمكن في بيت ابن أبي ربيعة هذا مع تغير النغمة أن يفهم منه معنى التقرير للتأنيب أو التعيير أو الإلجاء إلى الاعتراف، وإن مجرد قبول احتمال من هذا النوع ليبرر موقف الأقدمين حين حافظوا على ذكر الأدوات باطراد لأن التراث مكتوب تتضح فيه العلاقات بالأدوات وليس منطوقاً تتضح فيه العلاقات بالنغمات»[٧٩].

(٧٨) المرجع السابق، الصفحة نفسها. أنظر أيضاً د. تمام حسان: مناهج البحث في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٤٦ وما بعدها. و د. محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارىء العربي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٢١٠، ٢١١، و د. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٩٤ وما بعدها، و د. محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٦ وما بعدها.

(٧٩) د. تمام حسان: اللغة العربية، مبناها ومعناها، ص ص ٢٢٧، ٢٢٨.

٣ـ الظروف والعبارات الظرفية *Adverbs and adverbial phrases*:

إننا نعوِّل في اللغة المكتوبة ـ وإلى حد ما في اللغة المنطوقة ـ على الظروف والعبارات الظرفية، وبالتالي نستطيع أن نحدد قوة المنطوق «إنني سوف أقابلك غداً. . .» عن طريق إضافة الظرف «على الأرجح» مثل «إنني سوف أقابلك غداً على الأرجح» أو بمعنى معارض عن طريق إضافة الظرف «حتماً» إلى المنطوق نفسه كالتالي: «إنني سوف أقابلك غداً حتماً»(٨٠).

٤ـ أدوات الربط *Connecting particles*:

ربما نستعمل أداة الربط مع قوة المنطوق، على سبيل المثال، نستعمل الأداة «ومع ذلك» مع قوة المنطوق «إنني أصر على . . .» ونستعمل «لذلك» مع قوة المنطوق «. . .، فإنني أستنتج أن. . .»، ونستعمل «بالرغم من» مع قوة المنطوق «إنني أسلم بكذا، . . .» ولاحظ كذلك استعمال الأدوات «على حين أن» و«فضلاً عن ذلك»(٨١).

٥ـ لواحق المنطوق *Accompaniments of utterance*:

قد نتبع نطق الكلمات بالإيماءة أو الغمز أو هز الكتفين أو العبوس، أو نرفقه بالأفعال الشعائرية غير اللفظية كالتصفيق مثلاً، وربما تكفي هذه اللواحق أحياناً دون حاجة إلى النطق بكلمات معينة، وأهميتها في توضيح قوة المنطوق واضحة للغاية(٨٢).

٦ـ ظروف التلفظ بالمنطوق:

إلى جانب الوسائل السابقة، هناك وسيلة أخرى مساعدة إلى أبعد الحدود، فيما يرى أوستن، ألا وهي الظروف التي يتم فيها التلفظ بالمنطوق، فدون معرفة تلك الظروف

---

(٨٠) Austin J. L., **How To Do Things With Words**, P. 75

(٨١) Ibid, P. 75

(٨٢) Ibid, P. 76

نقع لا محالة في خلط فيما يتعلق بفهم المنطوقات موضع البحث. ومن الجائز أن نقول إن منطوقاً مثل «أسرع عن فلان» ربما يؤخذ على أنه أمر لا مطلب. وبصورة مماثلة، فإن سياق الكلمات «إنني سأموت يوماً ما، وسأترك لك ساعتي» وبصفة خاصة صحة المتكلم، يجعل كيفية فهمها أمراً مختلفاً[٨٣].

غير أن أوستن لم يقبل هذه الوسائل قبول المطمئن إلى نجاحها في أداء الوظيفة التي وضعت من أجلها؛ لأنه يرى أن المشكلة الخاصة بها هي أنها لم تزل تعاني بصورة أساسية من غموض ولبس في معناها وشك في قبولها الموثوق به. فالصيغة الطلبية مثل «إذهب وسترى» ربما تكون أمراً، وإذناً، وحاجة ملحة، ومطلباً، وتوسلاً، واقتراحاً، وتزكية، وتحذيراً. ومثل هذا اللبس والغموض يمكن أن نجده في المنطوق «إنني سوف. . .» الذي ربما يكون وعداً، أو تعبيراً عن قصد، أو نبوءة بالمستقبل، وهلم جرا[٨٤].

٣.٥ حالاتُ خلافية للمنطوقات الأدائية:

على الرغم من أن أوستن قد قنط من نجاح الوسائل السابقة لتوضيح المنطوقات، إلا أن العزم لم يهن منه، فراح يحاول محاولة أخرى لتحليل المنطوقات الأدائية. وهي محاولة هامة ورئيسية إذا قورنت ببعض المحاولات السابقة. وترتكز هذه المحاولة الجديدة على تصنيف المنطوقات التي هي موضع شك: أتدخل في نطاق المنطوقات الأدائية أم تندرج تحت اسم المنطوقات التقريرية؟ رأى أوستن أن في حياة الإنسان حالات متعددة حيث يوجد شعور «بانفعال» معين أو «رغبة» معينة، أو اتخاذ موقف من المواقف، أو استجابة ملائمة أو رد فعل لأمر معين من الأمور. وطالما أن عواطفنا ورغباتنا غير قابلة للاكتشاف بسهولة من قِبل الآخرين، يصبح أمراً عادياً أن نرغب في تبليغهم أننا نملكها، ويتم التعبير عن هذه المشاعر بعبارات معينة. وهنا يقدم أوستن قائمة تنطوي على أمثلة لهذه التعبيرات:[٨٥].

(٨٣) Ibid, P. 76
(٨٤) Ibid, P. 77
(٨٥) Ibid, P. 83

(١)	(٢)	(٣)
أنا أشكر	أنا ممتن	أنا أشعر بالامتنان
أنا أعتذر	أنا متأسف	أنا أتوب
أنا أنقد }	أنا ألوم	أنا مصطدم مع }
أنا أستهجن }		أنا متمرد على }
أنا أوافق	أنا موافق على	أنا أشعر بالموافقة
أنا أدعوك مرحبا	أنا أرحب	
أنا أهنىء	أنا مسرور بشأن	

وعلى حين أن المنطوقات في العمود رقم (٣) من هذه القائمة منطوقات تصف حالات ومشاعر الإنسان، وهي لذلك منطوقات «تقريرية»، نجد أن المنطوقات في العمود رقم (١) التي تتحد وهذه المشاعر منطوقات أدائية واضحة إلى حد بعيد. إلى هنا وليس في الأمر مشكلة، وإنما تنشأ المشكلة عندما نتأمل المنطوقات الموجودة في العمود الثاني، إنها ليست سهلة التصنيف على هذا النحو. فهي ليست أدائية محضة، بل هي ـ على حد تعبير أوستن ـ نصف وصفية. والمنطوقات في العمود الثالث هي مجرد تقريرات[٨٦]. أي أنها منطوقات وصفية.

يقدم أوستن بعض الحالات الخلافية من بينها: هب أن شخصاً ما يقول «هوراه!» Hurrah، وهو منطوق ليس بصادق أو كاذب، زد على ذلك أنه يؤدي فعل الهتاف أو التشجيع، فهل هذا يجعل منه منطوقاً أدائياً بالمعنى الذي نقصده، أم لا؟ أو لنفترض أن شخصاً آخر يقول «ملعون»، فهو يؤدي بطبيعة الحال فعل السب والشتم، والفعل ليس صادقاً أو كاذباً، ألا يجعله هذا أدائياً؟ هذه حالات غريبة تثير فينا الدهشة والحيرة إذا أردنا تصنيفها على أنها منطوقات أدائية[٨٧].

عندما يقول المرء ـ في القائمة السابقة ـ «أنا متأسف» فإننا نتساءل عما إذا كان هو نفس المنطوق «أنا أعتذر» الذي هو منطوق أدائي واضح، أو نتساءل ما إذا كان المنطوق «أنا متأسف» يؤخذ على أنه وصف ـ صادق أو كاذب ـ لحالة من مشاعر الشخص. وإذا

(٨٦) Ibid, P. 79

(٨٧) Austin, J. L., **Philosophical Papers**, P. 246

قال المرء «أنا أشعر برهبة إزاءه» لوقع في ظننا أن هذا المنطوق يجب أن يقصد به «وصف» حالة من مشاعر المتكلم، ألا وهي الخشية. ولو قال «أنا أعتذر» لوجب علينا أن نحس بأن هذا المنطوق أدائي بوضوح ويقوم بشعيرة الإعتذار. ولكن، إذا قال المرء «أنا متأسف» فسيكون هناك تأرجح تعيس بين الجانبين السابقين. إذن هناك حالات نجد أن المنطوق يكون فيها أدائياً واضحاً تماماً، وحالات أخرى لا يكون فيها المنطوق أدائياً، بل وصفياً بصورة واضحة. ويقع بين هذين القسمين عدد كبير من المنطوقات لا نكون على ثقة تماماً من انتمائها إلى أي منهما؛ أي هل تندرج تحت المنطوقات الأدائية أم الوصفية؟ وفي بعض الأحيان يتم استعمال هذه المنطوقات المتأرجحة ـ إن جاز التعبير ـ بإحدى الطريقتين، وفي بعض الأحيان الأخرى يتم استعمالها بالطريقة الأخرى. ولكنها تبدو في بعض الأحيان وكأنها تجد المتعة في الغموض والالتباس(٨٨).

وهنا نجد أوستن يقترح بعض المعايير للمنطوقات الأدائية الواضحة كالتالي:

المعيار الأول: عندما يتلفظ المرء بمنطوق معين، فهل يفيد معنى أن نقول «هل هو حقاً كذا وكذا؟» على سبيل المثال، حينما يقول شخص معين «أنا أرحب بك» أو «أنا أدعوك مرحباً» فربما نقول: «إنني أتساءل عما إذا كان قد رحب به حقاً»، مع أننا لا نستطيع أن نقول بنفس الطريقة «إنني أتساءل عما إذا كان قد دعاه مرحباً حقاً». إننا لا نستطيع أن نسأل « هل هو حقاً يدعوه مرحباً به؟»(لاحظ أن المنطوق هنا أدائي واضح) بنفس المعنى كما نسأل «هل هو حقاً يرحب به؟» (والمنطوق هنا ليس أدائياً محضاً، بل نصف وصفي). ولا يمكن أن نسأل «هل هو حقاً ينقده؟» (أدائي واضح) بنفس المعنى كما نسأل «هل هو حقاً يلومه؟» (نصف وصفي). يرى أوستن أن هذا المعيار ـ من حيث هو معيار للمنطوق الأدائي الواضح ـ غير جيد تماماً، بسبب إمكانية المخالفات. إذ ربما نسأل «هل هو يتزوج حقاً؟» عندما يقول «إني أتزوج»، لأنه ربما توجد المخالفات التي تجعل الزواج أمراً مشكلاً(٨٩).

المعيار الثاني: يتمثل في السؤال التالي: هل يستطيع المرء أن يؤدي الفعل دون النطق بالمنطوق الأدائي؟ ويتجلى ذلك ـ على سبيل المثال ـ في حالة كون الشخص

(٨٨) Ibid, P. 246 - 247

(٨٩) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, PP. 79 - 84

متأسفاً بوصفها حالة متميزة عن الإعتذار وفي كون الشخص ممتناً بوصفها حالة متميزة عن الشكر، وفي اللوم بوصفه متميزاً عن الإستهجان(٩٠).

المعيار الثالث: هل يمكن للمرء أن يؤدي الفعل عمداً؟ وهل يمكن أن يكون شاعراً بأدائه؟ أي أن هذا المعيار يكمن في التساؤل عما إذا كنا نستطيع أن نورد بعد الفعل الأدائي حالاً مثل «عمداً» أو قبله تعبيراً مثل «إنني أرغب في»؛ لأن المنطوق إذا كان أداء لفعل، إذن قد نكون قادرين على فعله عمداً أو نكون راغبين في فعله. وبالتالي ربما نقول «إنني أدعوه عمداً مرحباً به»، و«أنا أوافق عمداً على فعله» و«أنا اعتذرت عمداً»، ونستطيع أن نقول «إنني أرغب في أن أعتذر» ولكننا لا نستطيع أن نقول: «إنني أرغب في أن أكون متأسفاً» (كشيء متميز عن «إنني أرغب في أن أقول إنني متأسف»)(٩١).

المعيار الرابع: يتمثل في التساؤل عما إذا كان ما يقوله المرء يمكن أن يكون «كاذباً» بصورة حرفية مثل عندما أقول أحياناً «أنا متأسف» أو يمكن أن يتضمن النفاق مثل عندما أقول أحياناً «أنا أعتذر». وهذان التعبيران يجعلان التمييز بين الرياء والكذب غير واضح المعالم. ويمكن صياغة هذا المعيار بعبارة أخرى: هل يمكن أن يكون الفعل الأدائي كاذباً بصورة حرفية، على سبيل المثال «أنا أنقد» (كشيء متميز عن اللوم) عندما أكون قد قلت أنا أنقد؟ وبطبيعة الحال يمكن أن ينطوي الفعل الأدائي على النفاق أيضاً(٩٢).

والحق أن أوستن لم يقبل هذه المعايير تماماً، بل أثار حولها بعض الشكوك. فإذا استعمل المرء الصيغة الأدائية غير المثيرة للجدل مثل «أنا أعد» فلا يزال يفيد معنى أن نسأل عما إذا كان قد فعله حقاً، وذلك حتى تتوفر شروط الملاءمة(٩٣). ومن ناحية ثانية، فإن أوستن نفسه (قارن هنا بين المعيار الثاني وما سيقوله أوستن الآن) هو الذي يقول: من الممكن في حالات عديدة جداً أداء الفعل نفسه لا عن طريق نطق الكلمات... بل بطريقة أخرى، على سبيل المثال، ربما أنجز الزواج في بعض الأماكن عن طريق التعايش

(٩٠) Ibid, PP. 79 - 80

(٩١) Ibid, P. 80

(٩٢) Ibid, PP. 80 - 84

(٩٣) Graham, K., J. L., Austin, A Critique of Ordinary Language Philosophy, P. 64

على طريقة الأزواج، أو أراهن مع ماكينة الرهان المشترك وذلك بوضع قطعة عملة نقدية في ثقبها[٩٤].

وثمة تصنيف للمنطوقات في غاية الأهمية، تتجلى فيه ظاهرة تميز المنطوق الوصفي عن المنطوق الأدائي والتذبذب بينهما، ويطلق عليه أوستن اسم المنطوقات الإيضاحية أو التفسيرية expositive أو المنطوقات الأدائية الشارحة. ويقرر أوستن أن الجسم الرئيسي للمنطوق من هذا النوع له ـ بشكل عام أو غالباً ـ الصورة الصريحة التي للعبارة، ولكن يوجد على رأسها الفعل الأدائي الواضح الذي يظهر كيف تكون «العبارة» متلائمة مع سياق الحديث أو الحوار أو الشرح بصفة عامة.
وها هي بعض الأمثلة لهذه المنطوقات:

«أنا أناقش (أو ألحُّ على) مسألة عدم وجود وجه آخر للقمر».
«أنا أستنتج (أو أستدل) أنه لا يوجد وجه آخر للقمر».
«أنا أثبت أنه لا يوجد وجه آخر للقمر».
«أناأقر (أو أسلم بـ) بأنه لا يوجد وجه آخر للقمر».
«أنا أتنبأ بأنه لا يوجد وجه آخر للقمر».

والحق أن تلك المنطوقات تبدو وكأنها نماذج واضحة للمنطوقات الأدائية؛ فإنك إذ تقول أشياء كهذه فإنك إنما تناقش وتستنتج وتثبت وتجيب وتتنبأ، الخ[٩٥].

على أن لهذه المنطوقات ملمحين أثارا القلق في تفكير أوستن. الأول أنها مرتبطة ارتباطاً غير منفصم العرى بالمنطوقات الصادقة أو الكاذبة، وتشكل هذه المنطوقات الأخيرة لبها دائماً. ويتمثل الملمح الثاني في وجود منطوقات أخرى يبدو أنها تتقاسم الصفات المميزة العامة لهذه المنطوقات المذكورة، ولكنها غير قابلة للتصنيف بسهولة هكذا بوصفها منطوقات أدائية. ويورد أوستن أمثلة لذلك من قبيل «إنني أضطلع بـ...» و«إنني أفترض أن...» و«أنا أوافق على...» ويظهر قلق أوستن أننا في بعض هذه الحالات سنكون راغبين إلى حد بعيد في التسليم بأن سلوك المتكلم في أحيان أخرى قد يعطينا مبررات

(٩٤) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 8
(٩٥) Ibid, PP. 85 - 86

للقول بأنه على الرغم من توكيده وإصراره فإنه لا يضطلع ولا يفترض ولا يوافق[96].

يضرب أوستن أمثلة للمنطوقات الخلافية التي تعبر عن أحكام مثل «إنني أعلن أن...» و«إنني أتمسك بأن...»، و«إنني أصنع...» و«أنا أؤرخ...»، وبالتالي لو أنك قاضي وتقول «إنني أتمسك بكذا» إذن فقولك هو التمسك بعينه. ولكن لو قال هذا المنطوق شخص أقل في وظيفته الرسمية ـ أو قل شخص عادي ـ فلا يكون بهذا الوضوح، وربما يكون مجرد منطوق «وصفي». ومع ذلك يرى فيلسوفنا أن هذه الصعوبة يمكن التغلب عليها عادة عن طريق اكتشاف الكلمة الخاصة مثل «حكم» و«أنا أعلن..»، ومن ناحية ثانية لا تزال الطبيعة الأدائية للمنطوق تعتمد اعتماداً جزئياً على سياق المنطوق، مثل كون القاضي قاضياً، وفي ثياب خاصة على مقعد القضاء، الخ[97].

ثم يقدم أوستن حالة أخرى تشبه إلى حد ما الحالات الخلافية السابقة، ألا وهي حالة المنطوق «أنا أصنف السينات مثل الصادات» حيث نرى هنا الاستعمال المزدوج للمنطوق: الفعل الأدائي الواضح المحض، وعلاوة على ذلك، الوصف لأدائي لأفعال من هذا النوع بطريقة مألوفة. فربما نقول «إنه لم يصنف حقاً...» أو «إنه يصنف...» ويجوز أن يصنف المرء دون ان يقول أي شيء. يجب أن نميز هذه الحالة عن تلك الحالات التي نتعهد فيها بأداء فعل واحد: على سبيل المثال «إنني أعرِّف س مثل ص»[98]. وخاتمة المطاف لكل هذه الحالات الخلافية هي حالة المنطوق «إنني أقرر أن...» فهو ـ على حد سواء ـ منطوق أدائي؛ حيث أن الفعل الذي نؤديه هنا هو فعل التقرير، وهو منطوق يمكن أن يكون صادقاً أو كاذباً بصورة صريحة لا تكاد تخطئها عين[99].

وحقيقة فإن ما يقود أوستن في كل هذه الحالات إلى شكوكه الشمولية حول فكرة الأدائي ليس فحسب وجود نماذج خلافية، بل وأيضاً «طبيعتها». ومثل هذا يمكن أن يقال عن المحاولات المتنوعة القاصرة في التحليل التي سبق أن عرضناها. فليس الإخفاق فيها في الوصول إلى التحليل الحاسم فقط، بل يتمثل الإخفاق أيضاً في ما تم اكتشافه بهذه

(٩٦) Graham, K., **J. L. Austin, A Critique of Ordinary Language Philosophy**, P. 66

(٩٧) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, PP. 88 - 89

(٩٨) Ibid, P. 89

(٩٩) Austin, J. L., **Philosophical Papers**, P. 247

العملية التحليلية[100].

على أن وجود الحالات الخلافية لا يقضي بذاته بالتخلي عن مفهوم الأدائي، ولكن وجود حالات خلافية متعددة غير قابلة للحل يمثل خطراً على قوة المفهوم وأساسه. ومن هنا يتبدى خطر الحالة التي يكون فيها المنطوق أدائياً، وصادقاً أو كاذباً على حد سواء، مثل «إنني أقرر أن...». إذ أن هذه الحالة تجعلنا نعيد النظر في المحاولة الأولية لتمييز المنطوقات الأدائية لنجد أنها قد اتخذت من التعارض بينها وبين العبارات ركيزة أساسية وذلك من جانبين:

أولاً: عندما ينطق المرء بالمنطوق الأدائي فإنه يؤدي فعلاً معيناً.
ثانياً: إن المنطوق الأدائي لا يكون عرضة للنقد في حدود الصدق والكذب، بل في حدود الملاءمة.

لقد صور هذان الجانبان بنية الوصف الأصيل للمنطوق الأدائي، غير أن محاولات أوستن الأخرى وشكوكه الأخيرة حول فكرة الأدائي قد قامت على النقيض من ذلك، إذ ارتكزت هذه الشكوك على اعتقاده بأنه لا يمكن الإحتفاظ بواحد من الجانبين السابقين، والسبب أنه لا يوجد بالضرورة تعارض بين:
أ. كون المنطوق أداء لشيء ما، و
ب. كون المنطوق صادقاً أو كاذباً[101].

حينما يتخلى أوستن في النهاية عن فكرة الأدائي التي لم تعد تنطبق على نمط خاص من المنطوقات بل أصبحت تنطبق على كل المنطوقات، فإنه يتنازل عن التعارض المحوري بين المنطوقات الأدائية والعبارات، وإن شئت قل بين «الأدائي - التقريري». «وأخيراً، أصبح أوستن مقتنعاً بأن التمييز بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية ليس تمييزاً صارماً قاطعاً هكذا كما كان معتقداً في البداية»[102] ويتجلى هذا في قول أوستن:

---

(١٠٠) Graham, K. J. L., **Austin, A Critique of Ordinary Language Philosophy**, P. 66
(١٠١) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 78
(١٠٢) Ayer, A. J., **Philosophy in Twentieth Century**, P. 237

إنني أقرر أنه لم يفعله
هو ـ على وجه الدقة ـ على مستوى
أنا أحاول أن أبرهن أنه لم يفعله. و
أنا أفترض أنه لم يفعله. و
أنا أراهن على أنه لم يفعله(١٠٣).

وبعد كل هذه الشكوك التي أثارها أوستن حول أفكاره الرئيسية التي تستند عليها نظريته في «المنطوقات الأدائية» يقرر أنه لا موضع لاستبقاء هذه النظرية، ومن ثم لم يكن أمامه سوى أن يبحث عن بديل لنظريته تلك، فوضع نظريته الثانية في العلاقة بين القول والفعل، ألا وهي نظرية «الأفعال الغرضية».

٣.٦. تعقيب

قدم أوستن نظرية المنطوقات الأدائية وتناولها بالفحص كما عرضنا، ثم انتهى إلى أنها نظرية غير ناجحة من حيث المبدأ وإن كانت ليست خاطئة برمتها، ويجب إدراجها تحت نظرية عامة عن «الأفعال الغرضية». ولكن باحثاً مثل أرمسون J.O. Urmson يحاول أن يبرهن على أن مذهب المنطوقات الأدائية الذي عرضه أوستن ثم نقده في كتابه «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» هو على الأصح مذهب مختلف ومرضٍ بدرجة أقل من المذهب الذي عرضه أوستن بصورة أصيلة، والذي هو مرضٍ على الجملة فيما يزعم، ولا يمكن تصنيفه تحت نظرية القوى الغرضية(١٠٤).

لم يفت أرمسون أن يلفت الإنتباه بادىء ذي بدء إلى أنه يجب على المرء أن يتذكر أن عرض نظرية المنطوقات الأدائية في كتاب «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» قد كتبه فيلسوف قضى بالفعل أنها نظرية غير مرضية ويلزم نسخها. ومثل هذا يمكن أن يقال عن عرض النظرية نفسها في مقال «المنطوقات الأدائية» ومقال «الأدائي ـ التقريري» والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هل يمكن النظر إلى ثنائية المنطوق «الأدائي ـ التقريري» كما

---

(١٠٣) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 133

(١٠٤) Urmson, J. O.,«**Performative Utterances**», OP. cit., PP. 260 - 261

عرضها أوستن ثم رفضها في كتاب «كيف نصنع الأشياء بالكلمات» على أنها مذهبه الأصيل؟ الجواب عند أرمسون: أننا لو رجعنا إلى مقال «العقول الأخرى» لكان في استطاعتنا أن نجيب على هذا السؤال بالنفي. ويقدم أرمسون بعض الملاحظات التي تتعلق بالمذهب الأصيل عن المنطوقات الأدائية من بينها(١٠٥):

١ . إن المنطوقات الأدائية لها الصورة النحوية التي للعبارات، والعجز عن تمييزها عن العبارات ـ كما يخبرنا أوستن في مقال «العقول الأخرى» ـ يمثل المغالطة الوصفية. حتى أن أوستن في نهاية مقال المنطوقات الأدائية يقول انه ذهب إلى «مناقشة نمط من المنطوق يبدو مثل العبارة وإنني أفترض أنه سيتم تصنيفه نحوياً كالعبارة».

٢ . يذكر أوستن في «العقول الأخرى» أكثر من مرة أن المرء ـ حينما يتلفظ بالمنطوقات الأدائية ـ يستعمل الصيغة أو ينجز الشعيرة في ظروف ملائمة. وعلى حين أن هذا يصور العهود في الزواج بقدر كاف تقريباً، نجد أنه لا ينطبق على الإطلاق على أغلب أمثلة أوستن الأخيرة في هذه المسألة.

٣ . لقد زعم أوستن بدون برهان أن التحذير منطوق أدائي وذلك في كتاب «كيف نصنع الأشياء بالكلمات»، ولكننا نجد في «العقول الأخرى» أن تعبيرات مثل «أنا أحذر» و «أنا أسأل» و «أنا أعرف» هي تعبيرات متميزة عن المنطوق الأدائي كأشد ما يكون التمييز. إذ يمكن أن نميز استعمالين للعبارات الواضحة المتعلقة بالشعائر. أولاً، هناك حالة يكون فيها المنطوق أداء لفعل. وثانياً، هناك حالة حيث نرفق عبارة «أنا أحذرك» بمنطوق مثل «يوجد ثور في هذا الحقل» لتوضيح ـ كما نستطيع ذلك أيضاً عن طريق التنغيم والتفخيم ـ أن المنطوق «يوجد ثور في هذا الحقل» يؤخذ على أنه تحذير. و «أنا أحذرك» هي بالتالي عبارة توضيحية مرفقة بالمنطوق توضح المقصود من ورائه. إنها ليست وصفاً لحالة سيكولوجية وأخذها من حيث هي كذلك سيكون مثالاً للمغالطة الوصفية.

إذا كانت المنطوقات الأدائية توصف على أنها أفعال ولا توصف بصورة عادية على أنها أقوال، فما هي طبيعة الأفعال التي ما انفك أوستن يذكرها؟ إن القول «أنا (س)

---

(١٠٥) Ibid, PP. 262 - 263

اتخذها (ص) لتكون لي زوجة شرعية» هو فعل الزواج أو جزء منه. والقول «أنا أعد بكذا» هو إلزام لنفسي، والقول «إنني أراهن على كذا» هو تقديم الرهان. ولكن الحصول على الزواج، والوفاء بالإلتزام، وتقديم الرهان هي أمور لا توصف ـ فيما يرى أرمسون ـ على أنها أفعال كلامية مثل التحذير والسؤال، وهلم جرا. وإذا كانت هذه الأفعال الأدائية النموذجية لا يمكن أن توصف بصورة عادية على أنها كلام أو محادثة أو قول شيء معين، فيجب علينا ردها رداً طبيعياً إلى صنف آخر. فما هو هذا الصنف؟ الجواب عند أرمسون أن هذه الأفعال صنف فرعي من الأفعال التي يطلق عليها إسم الأفعال العرفية Conven-tional acts. ومن أجل أن يبرهن أرمسون على هذا الإفتراض أخذ بداية يفرق بين ثلاثة أنواع من الفعل: الفعل الطبيعي natural act، والفعل المقيد بقاعدة a rule - bound act، والفعل العرفي. وها هو يقول: دعنا نسمي الفعل فعلاً طبيعياً إذا كان فعلاً يمكن إنجازه في الحياة اليومية حيث لا توجد قواعد أو مبادىء أو قوانين أو أعراف. وتتضمن هذه الأفعال ـ على سبيل المثال ـ المشي والأكل والجري، وهلم جرا. ويمكن أن نسمي الفعل فعلاً مقيداً بقاعدة إذا كان فعلاً يمثل ـ أويتضمن ـ طاعة أو خرقاً لقانون أو قاعدة أو مبدأ أو عرف، ويعتبر العامل له فاعلاً. وبالتالي فإن مفهوم القتل العمد هو مفهوم الفعل المقيد بقاعدة طالما أنه يتضمن ـ بالإضافة إلى الفعل الطبيعي للقتل ـ خرقاً لقانون معين، وضعياً كان أو أخلاقياً، ويعتبر العامل له فاعلاً. ومثل هذا يمكن أن يقال عن السرقة. وسلوك المرء وسوء سلوكه هي أمثلة لحالات صارمة جداً للفعل المقيد بقاعدة طالما أنه لا يتضمن سوى طاعة لقواعد معينة أو خرقاً لها. ودعنا نسمي الفعل فعلاً عرفياً إذا كان فعلاً يجيء إنجازه فقط بإطاعة قاعدة أو مبدأ أو عرف. ويعد أداء الفعل الطبيعي التعسفي أداء لهذا الفعل العرفي. ويمكن تمييز الفعل العرفي عن الفعل المقيد بقاعدة عن طريق الحقيقة القائلة إنه ـ في حالة الأفعال العرفية ـ لا يوجد شيء يمكن أن ينظر إليه على أنه خرق للعرف المتعلق بالفعل. فمن الجائز أن أعجز عن العمل بصورة صحيحة من أجل تحقيق رغبة معينة، ولكنني عندما أعجز عن تحقيق رغبة خاصة لن أكون خارقاً لأية قاعدة. وأوضح مثال للفعل العرفي هو زواج الإنسان. وبدون الرجوع إلى قانون وشعيرة مألوفة أو دينية يصعب ذكر أي شيء يفعله المرء لكي يتزوج امرأة معينة. وإنما يوجد ببساطة عرف يقول إن فعل أشياء معينة في ظروف معينة يعتبر زواجاً لشخص معين[١٠٦].

---

(١٠٦) Ibid, P. 263 - 264

ولكن، على الرغم من تميز الأفعال الطبيعية والأفعال العرفية بعضها عن بعض من حيث المفهوم، إلا أنها ليست مقولات تمتنع إحداها عن أن تدخل في الأخرى أو تشترك معها. إذ عندما أنجز الفعل المقيد بقاعدة أو الفعل العرفي يجب عليّ أن أفعل شيئاً ما هو أيضاً ـ تحت وصف ما ـ فعل طبيعي. وربما يكون أي فعل طبيعي بشكل عارض فعلاً مقيداً بقاعدة. ألا يجوز أن يوجد قانون ضد الجـري؟ ومثل هذا يمكن أن يقال عن الفعل العرفي. وبالتالي فإن الشخص ـ في بلدان كثيرة ـ الذي يطيع العرف ليظفر بالزواج سوف ينتهك القانون الذي يمنع الإنتفاع بهذا العرف إذا كان الشخص ينتفع به عندما يكون متزوجاً بالفعل. ولكن الحقيقة أنه لا أحد ـ في البلدان الغربية ـ من الذين يمتنعون عن استخدام عرف الزواج يكون منتهكاً لقاعدة، ومعظم الذين يستخدمون العرف لا يطيعون قاعدة[١٠٧].

ويظن أرمسون أن تصور أوستن الأصلي للفعل الأدائي هو تصور يتعلق بمجموعة فرعية من الأفعال العرفية على النحو الذي أوضحناه. ولكن، من الجائز أن يقال إن الأفعال الكلامية هي أيضاً أفعال عرفية. وأنه لا يوجد شيء يقول بأنني أقرر أن القطة على المائدة، على سبيل المثال، بشكل مستقل عن استخدام أعراف اللغة والإمتثال لما تمليه. ولو صح هذا لظهرت مشكلة تمييز بعض الأفعال العرفية عن الأفعال الكلامية. ويقترح أرمسون أن الإختلاف بين بعض الأفعال العرفية والأفعال الكلامية هو أن الأعراف المناسبة للأفعال الأولى ليست على الإطلاق ـ وإن شئت الحذر قل ليست في المقام الأول ـ أعرافاً لغوية. والمنطوقات الأدائية من هذه الأفعال العرفية التي تعتبر الأعراف الأساسية بالنسبة لها أعرافاً غير لغوية. ومن أجل توضيح هذا الإقتراح يضرب أرمسون المثال التالي: لو أنني في تركيا ورغبت في أن أقرر أن القطة على المائدة، لجاز لي بصورة معقولة أن أسأل: كيف يقول المرء هذا باللغة التركية؟ فأنا أود أن أؤدي فعلاً كلامياً وأسأل كذلك عن الأعراف اللغوية للغة التركية. ولكن، هب أنني في تركيا وطاب لي الزواج، فيجب أن لا يكون سؤالي الأول «كيف أتزوج باللغة التركية؟»، بل «كيف أتزوج في تركيا؟». إن ما أحتاج إلى معرفته في المقام الأول هي الأعراف القانونية والاجتماعية وربما الدينية في تركيا. وليس من شك في أنني لكي اتزوج في تركيا فإن الأعراف ستتطلب مني أن أقول أشياء معينة وفقاً للأعراف اللغوية للغة التركية، غير أن هذا يأتي في المقام الثاني في هذه

(١٠٧) Ibid, P. 264

المسألة(١٠٨).

ويجب أن لا يفوتنا هنا التمييز بين نوعين من الأعراف: الأعراف اللغوية للغة معينة، والأعراف غير اللغوية. وتنطوي الأخيرة على الأعراف القانونية والاجتماعية والدينية وغيرها الخاصة بشعب معين. ويذهب أرمسون إلى أن هناك أفعالاً عرفية تماماً لا تتضمن على الإطلاق قول شيء ما وفقاً لعرف لغوي معين. وهكذا نجد أن الفعل في مبايعة الملك ـ كما هو الحال في المملكة المتحدة، وفي بعض المناسبات الشعائرية القليلة مثل حفلات التتويج ـ إنما يتم عن طريق الركوع أمامه وتقبيل يديه. وليس ثمة وسيلة لفظية لأداء هذا الفعل. ويمكن للمرء أن يخترع عرفاً يقول «إنني أبايعك» بوصفه طريقة لفعل المبايعة، ولكن هذا غير موجود في الوقت الحاضر. والنظر إلى الركوع وتقبيل الأيدي على أنه بديل غير لفظي لصياغة غير موجودة سيكون خاطئاً بلا ريب. ثم يرى أرمسون أن التصور الأصلي الدقيق إلى حد بعيد للفعل الأدائي يتمثل في أن المنطوقات هي تلك المجموعة الفرعية من الأفعال العرفية تماماً التي تم تشكيلها عن طريق الأعراف غير اللغوية ولكن هذه الأعراف غير اللغوية تتطلب شخصاً يعمل وفقاً لأعراف لغوية محددة(١٠٩).

ولو صحَّ هذا لأمكن لنا أن ندرك الضرر المفرط ـ على حد تعبير أرمسون ـ الذي أصاب نظرية المنطوقات الأدائية نتيجة لزعم أوستن القائل بأن التحذير منطوق أدائي. وليس من الواضح أن التحذير ـ من حيث هو كذلك ـ فعل عرفي، لأننا نتحدث عن صيحة التحذير عند الطيور. وليس من شك في أن المرء يستطيع أن يحذر الناس عن طريق تبليغ معلومات مكتوبة على لافتة على أنها تحذير، ولكن هذا ليس فعلاً كلامياً. فلو كنت على علم بأعراف اللغة التركية فيما يتعلق بـ «أنا أحذرك أن الثور على وشك أن يهجم» لكان في استطاعتي أن أحذر الأتراك أن الثور على وشك أن يهجم. ولكن، لو كنت أعرف اللغة التركية فيما يتعلق بـ «إنني أسمي هذا المسجد باسم عمر بن الخطاب» فلا يلزم عن ذلك أن أعرف كيفية تسمية المسجد في تركيا؛ فربما تسمى المساجد هنالك بإجراء مختلف كل الإختلاف (١١٠).

---

(١٠٨) Ibid, P. 265

(١٠٩) Ibid, P. 265

(١١٠) Ibid, P. 265

يظن أرمسون أن أوستن قد حجب عن نفسه قباحة اعتبار التحذير منطوقاً أدائياً مثل الرهان والتوريث والزواج عن طريق فكرته عن استعمال كلمة «بذلك» hereby. وليس من شك في أن القول «إنني أعد بذلك...» منطوق أدائي. ويجوز أن يقرأ المرء ملاحظات تقول «تم بذلك تحذير عابري السبيل أن لا يعبروا خطوط السكة الحديدية إلا عن طريق الجسر» أو «إنني أعلن بذلك...» ثم يستنتج أن التحذير والإعلان يمكن أن يتشابها مع المنطوقات الأدائية النموذجية. ولكن أرمسون يرى أنه ليس من الصواب القول بأن كل المنطوقات الأدائية ربما تتضمن كلمة «بذلك»، أو القول إنه كلما ادخلت كلمة «بذلك» على المنطوق أصبح منطوقاً أدائياً. ففي المقام الأول، لا يستطيع المرء أن يدخل كلمة «بذلك» في المنطوق الأدائي النموذجي بطريقة ملائمة. وإذا قال المرء «إنني أتخذها بذلك لتكون لي زوجة شرعية» فقد قال نموذجاً غير صحيح. ومثل هذا يمكن أن يقال عن الكاهن أو القس الذي لا يقول ويجب أن لا يقول: «إنني بذلك أسمي هذا الطفل باسم بيتر»، أو «إنني بذلك أحرمك من الكنيسة». وفي المقام الثاني، على حين تستطيع شركة السكة الحديدة أن تضع ملاحظات تقول: «تم تحذير عابري السبيل...» فإنني - بوصفي مجرد شاهد - إذا رأيتك على وشك أن تعبر خطوط السكة الحديدية، وأقول لك «إنني بذلك أحذرك من أن هذا خطر» فسيكون هذا عبثاً؛ إذ ما الذي تفعله«بذلك» هنا؟ثم يذهب أرمسون إلى أن أفعالاً عرفية معينة لا تؤدي - بصورة عادية - دوراً عرفياً ربما تفعل كذلك في ظروف معينة. ويمكن أن نأخذ مثالاً من الحياة العادية. إن تعبير المرء أو تصريحه بالسرور فيما يتعلق بحادثة معينة لا يعد فعلاً عرفياً بصورة عادية. ولكن الكليات في جامعة أكسفورد تحكمها قوانين ربما لا تتغير ما لم تؤكد الملكة على سرورها لحدوث التغير. وإذا ودت كلية معينة أن تغير قانونها، فإنها ترسل اقتراحاً إلى مجلس شورى الملكة ثم تتسلم رداً في صورة وثيقة تقول من بين أشياء أخرى: إن الملكة قد سرت وتعلن بذلك سرورها لحدوث التغير. وكلمة «بذلك» هنا لها تأثير على تحويل مجرد التعبير عن الرضا إلى فعل قانوني. وعندما تكتب شركة السكة الحديدية «تم بذلك تحذير عابري السبيل...» فإن ذلك يكون على الأرجح استجابة لفعل معين يتطلب من شركات السكة الحديدية أن تتخذ إجراءات معينة لضمان سلامة الناس. وهكذا تبدو «بذلك» لتكون علامة ربما ترفق - لتوضيح الأمور - أحياناً بفعل عرفي مفعول بكلمات معينة، وترفق أحياناً أخرى بفعل لفظي مفعول بطاعة قوانين أو قواعد معينة[١١١].

---

(١١١) Ibid, P. 266

إذا كانت الأعراف غير اللغوية هي التي تهيمن على المنطوقات الأدائية ـ فيما يرى أرمسون ـ على خلاف تلك التي تهيمن على الأفعال العرفية الأخرى، فإن محاولة إقامة ثنائية «الأدائي ـ التقريري» هي محاولة فاسدة. والمنطوق التقريري هو نوع واحد فقط من الفعل الكلامي، وهذا يعني أنه نوع واحد فقط من الأفعال التي يهيمن عليها في المقام الأول العرف اللغوي، على حين أن المنطوق الأدائي يمثل ضرباً من الأفعال التي يهيمن عليها في المقام الأول عرف غير لغوي. ويجب أن لا نصنف المنطوق الأدائي الصحيح على أنه فعل كلامي على الإطلاق. حقاً إنه يستلزم الكلام مثلما يستلزم فعل البيعة الإنحناء. ولكن فعل البيعة لا يصنف بصورة مفيدة على أنه من الرياضة البدنية(١١٢).

وجملة القول عند أرمسون تتمثل في قوله: أظن أن محاولة أوستن الأخيرة لتصنيف نظرية المنطوقات الأدائية تحت نظرية عامة عن القوى الغرضية Illocutionary forces هي محاولة خاطئة. ونظرية القوى الغرضية ربما تكون هامة لتوضيح الأفعال الكلامية، ولكن يجب أن لا تصنف المنطوقات الأدائية على أنها أفعال كلامية. وربما كانت بذور خطأ أوستن الأخير موجودة من البداية، لأنه صنف الإخفاق في فصل المنطوق الأدائي على أنه المغالطة الوصفية. وليس الخطأ الرئيسي في تصنيف المنطوق الأدائي بوصفه فعلاً كلامياً للوصف، بل في تصنيفه على أنه فعل كلامي على الإطلاق(١١٣).

الحق أن أوستن حينما شرع في تناول نظرية المنطوقات الأدائية قدم أول ما قدم أمثلة للمنطوق الأدائي النموذجي من حيث هي أفعال عرفية مثل الزواج وتوريث الملكية وتعميد الناس وتسمية الأشياء والأماكن، شريطة أن يتم النطق بها في ظروف معينة. ولعل تناول هذه الأمثلة للمنطوقات الأدائية هو ما دفع وارنوك G. J. Warnock إلى القول بأنه يبدو واضحاً من الأمثلة الأولية التي أوردها أوستن أنه لم يفكر في مستهل الأمر بشكل بارز أو حتى مطلقاً في «الأفعال اللغوية» Linguistic acts على حد تعبير سيرل(١١٤). وهو أيضاً ما دفع أرمسون ـ من بين أشياء أخرى ـ إلى نتيجته السابقة.

---

(١١٢) Ibid, P. 267

(١١٣) Ibid, P. 267

(١١٤) Warnock, G. J., «Some Types of Performative Utterance», in Berlin, I., (and others) Essays on J. L. A. Austin, P. 70

ومهما يكن من أمر، فإن نظرية المنطوقات الأدائية ذاتها قد خضعت لتطور في كتابات أوستن، ومسايرة هذا التطور ـ لا الوقوف عند الأمثلة الأولى أو الإرهاصات المبكرة لها ـ هو الذي يفضي بنا إلى القول مع أوستن بضرورة البحث عن بديل لهذه النظرية التي بدا قصورها من جوانب شتى، ويتمثل هذا البديل في النظرية العامة عن «أفعال الكلام» التي سنفرد لها الفصل التالي.

الفصل الرابع

نظرية أفعال الكلام

١.٤ تمهيد

عنـدما تبيَّن لأوستن تعـذر الإحتفاظ بالتمييز الأصلي بين المنـطوقات الأدائيـة والمنطوقات التقريرية وذلك حينما اكتشف أن لكل منطوق ـ بما في ذلك المنطوقات التقريرية أو العبارات ـ بعد أدائي، وانهار ـ بالتالي الأمل في العثور على معيار يفصل ـ بصورة حقيقية ـ المنطوقات الأدائية عن كل ما سواها من أنواع أخرى للمنطوق ـ نقول عندما تبيَّن لأوستن ذلك آثر أن يعود القهقري حيث الأسس والمبادىء الأولى ليبحث من «المستوى الأرضي» الطرق العديدة التي يكون فيها قول شيء ما «هو» فعل لشيء ما، أو «في» قول شيء ما نؤدي شيئاً ما، أو «عن طريق» قول شيء ما نؤدي شيئاً ما. تلك طرائق ثلاثة متباينة لأداء الفعل؛ الأول منها هو الفعل التعبيري Locutionary act والثاني هو الفعل الغرضي Illocutionary act والثالث هو الفعل التأثيري Perlocutionary act. ويهتم أوستن بدراسة الفعل التعبيري من أجل المقابلة بينه وبين الفعل الغرضي من قبيل: أراهن، وألتمس، وأعد، والذي يؤديه المرء «في» قول شيء ما، والفعل الغرضي متعارض بدوره مع الفعل التأثيري شأنه في ذلك شأن الفعل التعبيري. ويؤدي المرء الفعل التأثيري مثل: يقنع، ويحث، ويرعب، كنتيجة لما يلفظه من قول. إن هذه الأفعال الثلاثة تقال لتكون تجريدات من الفعل الكلامي الكلي Total speech act وهو الموضوع النهائي والغرض الأساسي لدراسة أوستن. وتعد دراسة هذه الأفعال ذات أهمية عظيمة ليس فحسب للفلاسفة، بل وأيضاً للنحاة وعلماء الأصوات اللغوية.

ولكن، هل نحت أوستن مصطلح «فعل الكلام» Speech act نحتاً جديداً، أم كان المصطلح موجوداً في الدراسات اللغوية السابقة ثم أضفى عليه مفهوماً خاصاً؟ الجواب في الحوار التالي:

«ماجي: كنت تلميذاً لأوستن، أليس كذلك؟

سيرل: بلى، كنت بالفعل.

ماجي: هل هو أبدع مصطلح «فعل الكلام»؟

سيرل: كان المصطلح مستعملاً من قِبل لغويين بنائيين - أمثال بلومفيلد - Bloomfield في العقد الثالث من القرن العشرين. غير أن معناه الحديث من إبداع أوستن (١).

٤ . ٢ الأفعال التعبيرية

يبدأ أوستن بفحص مجموعة كاملة من الطرق التي يكون فيها قول شيء ما أداء لشيء؛ مجموعة الطرق التي تنضم معاً على مستوى «قول» شيء ما بالمعنى الكامل للقول. ويرى أننا قد نتفق على أن قول أي شيء:

أ. هو دائماً أداء فعل نطق أصوات noises معينة (الفعل الصوتي a phonetic act) والمنطوق هو الصوت phone(*).

ب. هو دائماً فعل نطق ألفاظ vocables أو كلمات words معينة، يعني أصوات من أنماط معينة تنتمي إلى مفردات لغوية vocabulary معينة، وفي تركيب construction محدد، يعني طبقاً لنحو grammer محدد، وبتنغيم intonation معين، الخ. وربما نطلق على هذا الفعل اسم «الفعل الصرفي التركيبي» a phatic act، والمنطوق الذي يكون فعلاً للنطق هو «الوحدة الصرفية التركيبية» pheme(**).

ج. وهو - بصفة عامة - أداء فعل استعمال «الوحدة الصرفية التركيبية» أو مكوناتها «بمغزى» sense معين محدد تقريباً و«إشارة» reference محددة تقريباً، والمغزى والإشارة يساويان المعنى meaning. ويجوز أن نطلق على هذا الفعل إسم الفعل الدلالي rhetic act. والمنطوق هو «الوحدة الدلالية» rheme(***) (٢).

يلخص أوستن هذه الأفعال الفرعية، وهي الفعل الصوتي والفعل الصرفي التركيبي

---

(١) Magee, B., **Men of Ideas**, The Viking Press. NewYork, 1978, PP. 192 - 193

(*) و(**) و(***) أنا مدين بترجمة هذه المصطلحات الثلاثة للدكتور أحمد الإدريسي الأستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط.

(٢) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, PP. 92 - 93

والفعل الدلالي، لتشكل معاً الفعل التعبيري، إذ يقول: «إنني أسمي فعل «قول شيء ما» بالمعنى العادي التام أداء للفعل التعبيري، وأسمي دراسة المنطوقات حتى هذه النقطة ومن هذه الجوانب باسم دراسة التعبيرات Locutions أو الوحدات التامة للكلام»[٣].

ونظراً لما اعترف به - صراحة - كثير من الباحثين من صعوبة تمييز أوستن بين الفعل الصرفي التركيبي والفعل الأدائي، يجدر بنا أن نبحث - بقدر من التفصيل - العلاقة بينهما التي ستتطلب تفسيراً إضافياً للفعل الصرفي التركيبي، علاوة على توضيح طبيعة الأفعال الدلالية. ولعل مصدر هذه الصعوبة - فيما يرى ستراوسون وسيرل - هو تقديم أوستن لمفهوم المعنى meaning في هذه المرحلة من البحث بدون فحص كاف لهذا المفهوم المبهم[٤]. فهل ثمة طريقة نوضح بها العلاقة بين الفعل الصرفي التركيبي والفعل الدلالي على نحو يضفي القسمات المميزة على كل فعل منهما، ونتفادى بها ما يمكن أن يثار حولهما من صعوبات؟، وتكشف لنا أخيراً عن بنية الفعل التعبيري إذا ما قورن بغيره من أفعال الكلام، والفعل الغرضي بصفة خاصة؟

لنبدأ أولاً بعرض التمييزات التي تساعدنا في الوصول إلى إجابات واضحة على تلكم الأسئلة. يفحص ستراوسون تمييزاً له ثلاث شعب أو طرق تتدرج بصورة تصاعدية لتوضيح عبارة «معنى ما قيل»، حيث تستعمل للتطبيق على منطوق معين في مناسبة ما.

لنفترض أن الجملة (ج) في لغة (ل) نطقت نطقاً جاداً في مناسبة معينة. ولنفترض أن شخصاً ما (ص) يعرف معلومات كثيرة، ويعتبرها بقدر أقل منطوقاً؛ أعني أنه يعرف ما هي الجملة المنطوقة، ولكنه لا يعرف شيئاً عن هوية المتكلم أو طبيعة أو تاريخ المناسبة. لنفترض أن (ص) لديه معرفة كاملة بصورة مثالية بـ(ل)، أعني، سيطرة تامة على علم الدلالة ونظم الجمل في (ل). ولكن هل هناك أية طريقة يمكن أن يقال فيها أن (ص) يعرف « معنى ما قيل بدقة في المناسبة موضع البحث»؟ ربما نجيب بأن الأمر يتوقف على ما إذا كانت (ج) - مرئية على ضوء سيطرة (ص) على نظم الجملة وعلم الدلالة لـ(ل) -

---

(٣) Ibid, P. 94

(٤) Strawson, P. F., «**Austin and (Locutionary Meaning)**», in Berlin, I., (and others), **Essays on J. L. Austin**, P. 46. see also, Searle, J. R., «**Austin on Locutionary and Illocutionary Acts**», in Berlin, I., (and others), OP. cit., P. 147. and see also, Harrison, B., **An Introduction to the Philosophy of Language**, P. 169

قد أُدرِك أنها تعاني - أو أنها خالية - من الغموض النظمي أو الدلالي أو الغموض النظمي والدلالي. لو أن (ج) خالية من أي غموض مثل هذا، إذن - بطريقة واحدة للعبارة - لعرف (ص) حقاً معنى ما قيل في هذه المناسبة. لكن، لو أن (ج) تعاني من مثل هذا الغموض؛ الغموض الذي تعاني منه الجمل في الإنجليزية مثل «He stood on his head» [والحقيقة أن هذه الجملة يمكن فهمها بأكثر من طريقة: «أصر على رئيسه» و«استمر في اتزانه» و«صمد لصراعه»، الخ] أو الجملة «The collapse of the bank took every one by surprise» [والتي تفهم: «إخفاق البنك أدهش كل شخص» و«إنهيار الجرف أخذ كل شخص بغتة»، الخ] - نقول لو أن (ج) تعاني من مثل هذا الغموض فإن (ص) لا يعرف بَعْدُ - بهذه الطريقة - معنى ما قيل في المناسبة موضع البحث، لأنه لا يعرف أيّاً من القراءات أو التفسيرات البديلة لـ (ج) تكون صحيحة. ولكن لنفترض أن هذا الغموض قد زال بالنسبة له، وأدرك أي التفسيرات البديلة تكون صحيحة، أعني التفسير المقصود، فإنه يتعلم إذن بطريقتنا الحالية للعبارة - معنى ما قيل في هذه المناسبة. دعنا نقول إنه لو يعرف - بهذه الطريقة - معنى ما قيل في المناسبة موضع البحث، فإنه يعرف الطريقة (أ) لمعنى (أو المعنى اللغوي Linguistic meaning) ما قيل(٥).

ولنفترض أن (ج) هي الجملة «سوف يصل محمد إلى هنا في غضون ساعتين من الآن». فمن الواضح - من معرفة الطريقة (أ) لمعنى ما قيل - أن (ص) لا يفهم فهماً تاماً ما قيل. نظراً لأنه لا يعرف مَنْ المقصود بـ «محمد»، أو ما الوقت أو المكان الذي قصد به لكنه ربما يصبح عارفاً بهذه الأمور؛ وإن حدث، فإنه يعرف بطريقة أتم من الطريقة (أ) لمعنى ما قيل. وبصفة عامة، لنفترض أن - فيما يتعلق بالجملة (ج) المنطوقة في مناسبة محددة - المرء لا يتعلم فحسب الطريقة (أ) لمعنى ما قيل، بل وأيضاً يهتم بكل العناصر الإشارية، وبالرجوع إلى كل العناصر الإشارية المحددة المتضمنة في (ج)، إذن فإن المرء يعرف، بطريقة أتم من الطريقة (أ) لمعنى ما قيل. ودعنا نسمي هذه الطريقة الأتم بالطريقة (ب) لمعنى ما قيل (أو المعنى اللغوي بما فيه الإشاري Linguistic - cum - referential meaning)(٦). وحتى لو عرفنا الطريقة (ب) لمعنى ما قيل، فلا يلزم على

---

(٥) Strawson, P. F., «Austin and (Locationary Meaning), OP. cit., P. 47

(٦) Ibid, PP. 47 - 48

ترجم د. الخولي referential meaning «بالمعنى المرجعي»، أنظر د. محمد علي الخولي:=

الإطلاق أن تكون لدينا معرفة كاملة «بكيف يكون ما قيل مقصوداً أو بكل الذي كان مقصوداً بما قيل». قد نعرف أن الكلمات «لا تذهب مع ذلك» موجهة إلى فلان الفلاني وفي وقت كيت وكيت؛ وبرغم ذلك لا نعرف ما إذا كانت مقصودة على أنها طلب، أو توسل، أو أمر، أو نصيحة. ودرس أوستن هذا البعد من أبعاد المعنى تحت إسم «القوة الغرضية» وهناك طريقة ثالثة ربما نتجاوز بها الطريقة (ب) لمعنى ما قيل. يجوز أن يقصد المتكلم بقول شيء ما أن يكون تلميحاً أو إيحاء، وهذا لا يلزم بصورة صارمة عن الطريقة (ب) للمعنى بمفردها. ولن يفهم ما قصده المتكلم بما قاله فهماً تاماً ما لم يكن هذا القصد (أي التلميح) مدركاً. هب أنني أقول ـ في مناقشة شغل مستقبلي لمنصب معين ـ «لقد عبر رئيس الجمهورية عن وجهة نظر تقول بأن الجيل الثاني لهذا المنصب هو الخمسينيات». ولا يستطيع المرء أن يخمن بسهولة أنني كنت ألمح إلى أن تعبير رئيس الجمهورية عن هذه الوجهة من النظر كان نتيجة لتفضيل سابق في دوره على مرشح معين، فلمن يقع الجيل ليكون الخمسينيات على وجه الدقة؟ لن يدرك محدثي معنى ما قلته إداركاً تاماً إذا عجز عن إدراك أنه كان مقصوداً ليدرك هذا التلميح. هناك إذن حالة لتقديم طريقة أكمل لعبارة «معنى ما قيل»، ويمكن أن نسميها بالطريقة (جـ) لمعنى ما قيل. ويعرف المرء الطريقة (جـ) لمعنى ما قيل إذا أضاف لمعرفته بالطريقة (ب) فهماً تاماً بكيف يأخذ ما قيل ومعرفة بكل الذي قصد به ليكون مفهوماً، علاوة على معرفته بأن هذا الفهم تام[٧].

= معجم علم اللغة النظري، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢، P. 238 . وترجمه بعضهم «بالمعنى العام»، أنظر «معجم مصطلحات علم اللغة الحديث»، وضع نخبة من اللغويين العرب، الطبعة الأولى مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٣ . P. 78. غير أنني أقترح ترجمته «بالمعنى الإشاري» لأن مصطلح «referent» «يستعمل في علم اللغة الفلسفي Philosophical Linguistic وعلم الدلالة لكائن (موضوع، أو واقعة، الخ) في العالم الخارجي يشير إليه التعبير اللغوي؛ على سبيل المثال، المشار إليه بكلمة «منضدة» هو الموضوع «منضدة». والمصطلح موجود كجزء من التحليل ثنائي ـ المصطلح للمعنى (على سبيل المثال، الكلمات ـ الأشياء) وفي التحليل ثلاثي ـ المصطلح (مثل الكلمات ـ المفاهيم ـ الأشياء). ويمكن أن نشير إلى نقائص عديدة في فكرة «المعنى الإشاري» من قبيل أن كلمات كثيرة ليس لها مشار إليه واضح (مثل، ال، وسوف، وطالما)».

Crystal, D., **A First Dictionary of Linguistics and Phonetics**, Andre Deutsch, London, 1980, P. 299

(٧) Strawson, P. F., **«Austin and (Locutionary Meaning)»**, OP. cit, PP. 48 - 49

يضع أوستن بعض الملاحظات على التمييزات الثلاثة داخل الفعل التعبيري نذكر من بينها: (٨)

١- من البين أنني لكي أؤدي الفعل الصرفي التركيبي يجب عليَّ أن أؤدي الفعل الصوتي. أو إن شئت قل، إن أدائي لأولهما أداء للآخر (إلا أن الأفعال الصرفية التركيبية ليست فئة فرعية من الأفعال الصوتية، بوصفها منتمية إليها)، غير أن العكس ليس صحيحاً، لأنه لو صدر عن قرد صوت لا يمكن تمييزه عن «اذهب» فلن يصح لنا النظر إليه على أنه فعل صرفي تركيبي.

٢- من الواضح في تعريف الفعل الصرفي التركيبي أنه قد جمع شيئين معاً: المفردات اللغوية والنحو. ومن ثم لم نخصص إسماً للشخص الذي ينطق ـ على سبيل المثال ـ بكلمات «القطة دائماً إل إذا» أو «إن المزاحلة مرتها خمالة أشكار»، ولكن هناك نقطة تبدو أبعد من هذا وهي تنغيم الكلمات بجانب المفردات والنحو.

لكي نضع حداً بين الفعل الصوتي والفعل الصرفي التركيبي نجد من الضروري الاتجاه نحو بحث «المقاصد» intentions و«الأعراف لـ» L - conventions عند المتكلم على حد سواء. والأعراف موضع البحث هي تلك التي تكوِّن المفردات اللغوية والنحو للغة معينة. وسوف نستخدم كلمة «الأعراف لـ» للإشارة إلى هذا المعنى. والمقاصد هي مقاصد المتكلم لإحداث الأصوات التي تعمل وفق هذه الأعراف بطريقة معينة، أعني، قصد المتكلم إحداث سلسلة من الأصوات تعد جملة في اللغة، وربما نقول ـ إذن ـ إن الفعل الصوتي المعين يكوِّن الفعل الصرفي التركيبي في حالة واحدة وهي:

١- أن يقصد المتكلم إحداث سلسلة من الأصوات وفقاً لأعراف لغوية معينة.
٢- أن يحدث سلسلة من الأصوات تعمل بالفعل وفقاً للنحو المشار إليه، ولحد أدنى معين(٩).

يعتبر الفعل الصوتي المعين فعلاً صرفياً تركيبياً معيناً تماماً في حالة يعمل فيها الصوت وفق مجموعة من الأعراف اللغوية، ويقصد به أن يعمل وفقاً لذلك. ولو تم

---

(٨) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, PP. 95 - 96

(٩) Forguson, L. W., **«Locutionary and Illocutionary Acts»** , in Berlin, I., (and others), OP. cit., P. 162

استيفاء هذه الشروط فإن «الوحدة الصرفية التركيبية هي وحدة في اللغة، نقيصتها النموذجية هي كونها لغواً nonsense أو خالية من المعنى meaningless»[١٠]. على أن أداء الفعل الدلالي يقتضي استعمال هذه الوحدة الصرفية التركيبية أو مكوناتها بمغزى وإشارة محددين تقريباً، والمغزى والإشارة يساويان المعنى في تعريف أوستن للفعل الدلالي. وإذا كان افتقار الوحدة الصرفية التركيبية إلى مكوناتها سواء كانت المفردات اللغوية أو النحو يجعلها بغير ذات معنى، فإن افتقار الوحدة الدلالية إلى المغزى والإشارة يجعل منها وحدة كلامية غامضة، «فالوحدة الدلالية هي وحدة للكلام، نقيصتها النموذجية كونها غامضة أو عقيمة أو مبهمة، الخ» [١١]. ولعلنا نلاحظ أن المشكلة هنا هي توضيح كيف يمكن للمعنى أن يشترك في المرحلتين النظمية التركيبية والدلالية على حد سواء.

ولتوضيح المشكلة المشار إليها نفترض أن شخصاً ما يقول: «لقد قابلها عند الجامعة»، فإن المتكلم يحدث أصواتاً معينة تعمل وفقاً لأعراف لغوية معينة وتكون مقصودة للعمل وفقاً لذلك؛ أي نطق وحدة صرفية تركيبية تتميز بأنها ذات معنى طالما أنها تعمل طبقاً لأعراف اللغة العربية على أن هذا المنطوق يكون ذا معنى فقط ـ في هذا المستوى من التحليل ـ بمغزى «قابل للتحديد» كشيء معارض «للمغزى المحدد»[١٢]. يقابل مفهوم المعنى «بالمغزى القابل للتحديد» عند فورجوسون Forguson الطريقة (أ) لمعنى ما قيل عند ستراوسون التي أشرنا إليها، في حين يقابل مفهوم المعنى «بالمغزى المحدد» عند الأول الطريقة (ب) لمعنى ما قيل عند الثاني. غير أن تحليل فورجوسون ـ فيما أظن ـ قد أزال الغموض واللبس عن هذه المسألة، فكيف يميز بين المعنى بالمغزى القابل للتحديد والمعنى بالمغزى المحدد؟

إن كل وحدة صرفية تركيبية لها أفق معين من «إمكانية الفعل الدلالي» وتحدد هذا الأفق السمة النظمية Syntactic والدلالية Semantic، والفونولوجية Phonlogical للوحدة الصرفية التركيبية. وهذا يعني، أن الأفق يتكون عن طريق الأشياء المشار إليها (المشارات) referents الممكنة المختلفة التي قد يستعمل التعبير أو التعبيرات الإشارية في الوحدة الصرفية التركيبية للإشارة إليها. على سبيل المثال، يتكون أفق الوحدة الصرفية

(١٠) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 98

(١١) Ibid, P. 98

(١٢) Forguson, L. W., OP. cit., P. 163

موضع البحث «لقد قابلها عند الجامعة» ـ من بين جوانب أخرى ـ عن طريق المشارات المختلفة لـ «هو» و «هي»، والمعاني المختلفة (إن كان هنالك أكثر من معنى) لـ «عند» و «قابل»، والمعنى المعطى «للجامعة» بواسطة المشارات المختلفة إليها. والحديث عن هذا المنطوق على أنه وحدة صرفية تركيبية هو الحديث عنه بالطريقة التي تترك هذا الأفق غير محدد. وتفرض القيود المعطاة على التحديدات الممكنة عن طريق (الأعراف ل) المتعلقة بمكونات الوحدة الصرفية التركيبية[١٣].

إن النظر إلى «قابلها عند الجامعة» كوحدة صرفية تركيبية هو النظر إليها كجملة منطوقة، ولكن فقط من وجهة نظر نمط الجملة. ويجوز ـ فيما يلي ـ أن تثمر التحديدات نماذج مختلفة لنمط الجملة نفسها:

أ. «هو» يشير إلى محمد علي، و «هي» يشير إلى أمل عبد العزيز، و «قابل» يدل على بعد ظهر البارحة، و «الجامعة» تدل على شارع الجامعة، الجيزة، مقر جامعة القاهرة.

ب. «هو» يشير إلى وليد مهران، و «هي» يشير إلى حنان عبد المنعم، و «قابل» تدل على الإثنين الأول من شهر إبريل الماضي، و «الجامعة» تدل على جامعة عين شمس.

إن أفق إمكانية الفعل الدلالي في هذه الوحدة الصرفية التركيبية «واسع» تماماً بصورة واضحة، والقيود فقط أن «هو» يجب أن يشير إلى «مذكر»، الخ. وبمقابلة الأفق السابق مع أفق الوحدة الصرفية التركيبية التالية: «أنا»، وليد مهران، أعد أن أقابلك، محمد علي، أمام مقر جامعة القاهرة في شارع الجامعة بالجيزة، غداً ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨٧ في تمام الساعة الثانية بعد الظهر، يتبين لنا أن الأفق الأول في هذه المقابلة «أوسع» بصورة جلية، والأفق الثاني «ضيق» إلى أبعد الحدود[١٤].

ولكن، كيف ننتقل من الفعل الصرفي التركيبي إلى الفعل الدلالي؟ إن كل ما نحن في حاجة إليه فقط للإنتقال من الفعل الأول إلى الثاني هو تخصيص الأنثى التي قصد المتكلم الإشارة إليها عن طريق الضمير «هي» (في «قابلها عند الجامعة»)، وتخصيص ما يقصده باستعمال كلمة جامعة، وهلم جرا. وحيث يكون للوحدة الصرفية التركيبية معنى «بمغزى قابل

---

(١٣) Ibid, P. 163

(١٤) Ibid, P. 164

للتحديد» يكون للوحدة الدلالية معنى «بمغزى محدد». وتخصيص ما يعنيه المتكلم بمغزى محدد يستلزم ـ كما أدركنا ـ تخصيص مقاصد المتكلم فيما يتعلق بالمغزى والإشارة، تلك المقاصد التي تعمل داخل قيود محددة عن طريق أعراف اللغة. ونتيجة لذلك، فإن الفعل الدلالي «يزيل غموض» المعنى في الوحدة الصرفية التركيبية. وفي الحالات التي تحدد فيها الوحدة الصرفية التركيبية إمكانية الفعل الدلالي كما في أي مثال من الأمثلة المذكورة آنفاً، فإن إزالة الغموض ستكون فارغة بطبيعة الحال(١٥).

الحقيقة أن هذه الطريقة التي ناقش فيها فورجوسون العلاقة بين الفعل الصرفي التركيبي والفعل الدلالي، والتي أزالت الغموض الذي قد يثير ضباباً يحول دون رؤية الملامح المميزة لكل فعل منهما ـ نقول إن هذه الطريقة تكمن في حديث أوستن عن استعمال الوحدة الصرفية التركيبية أو مكوناتها بمغزى وإشارة محددين تقريباً. «فالمغزى المحدد» للمعنى عند فورجوسون والطريقة (ب) للمعنى عند ستراوسون هما ما كان في ذهن أوستن عندما قال إن المغزى والإشارة مساويان للمعنى، ليس هذا وحسب، بل إن أوستن يكشف عن فكرته بوضوح عندما يشير إلى أننا يمكن أن نقسم الفعل الدلالي إلى أفعال فرعية للتسمية naming والإشارة refering، «وبالتالي ربما أقول (قصدت «بالجامعة»(١٦) . . .) ونقول (بالضمير «هو» كنت أشير إلى . . .)، فهل يمكن أن نؤدي الفعل الدلالي دون الإشارة أو بغير التسمية؟ يبدو أن الإجابة ـ بصفة عامة ـ هي أننا لا نستطيع ذلك»(١٧).

يدحض نص أوستن هذا زعم كوهين L. J. Cohen أن تقرير أوستن عن المعنى غير ملائم أو بالأحرى غير مفيد. ويبرر كوهين زعمه هذا بقوله إن «تمييز ستراوسون بين الدور الإشاري والدور الإسنادي والدور الوصفي أو التصنيفي للتعبيرات اللغوية لن يتلاءم مع أغراض أوستن»(١٨). وها هو نص ستراوسون الذي يشير إليه كوهين «إننا نهتم دائماً في صياغة العبارات العادية بالإشارة refer إلى شخص محدد، وموضوع أو مكان، وإلى حدث معين، وموقع أو مؤسسة، وإلى كيفية معينة أو حقيقية، ونسند ascribe إليه خاصية ما أو نصفه

---

(١٥) Ibid, P. 164

(١٦) إستبدلت كلمة «الجامعة» بكلمة «البنك» الواردة في النص حتى تساير الشرح السابق.

(١٧) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 97

(١٨) Cohen, L. J., **«Do Illocutionary Forces Exist?»**, Philosophical Quarterly, vol. 14. No. 54, 1964, P. 120

describe أو نصنفه classify بطريقة ما، أو نقول عنه شيئاً ما، حتى بطريقة فضفاضة وغامضة إلى حد بعيد. أو ربما نهتم - في صياغة عبارة والعبارة ذاتها - بالإشارة إلى موضوعين أو كيفيتين محددتين أو أكثر، الخ، ونقول إنهما مرتبطان بطريقة ما، مثل عندما نقول إن محمداً أطول من علي أو الحساسية أندر من الحنان. ربما نميز إذن - على نحو تقريبي - بين الدور الإشاري الذي ربما تحوزه التعبيرات في عبارات والدور الإسنادي أو الوصفي أو التصنيفي، قد نقول إنه بقدر ما يفي التعبير بالدور الأول في عبارة واحدة، فإنه يتجلى كتعبير مستقل، وبقدر ما يفي التعبير بالدور الثاني فإنه يتجلى كتعبير إسنادي»[١٩]. وحجة كوهين لعدم ملاءمة تمييز ستراوسون السابق لأغراض أوستن «أن تمييز ستراوسون هو تمييز بين إشارة ومغزى الكلمات أو التعبيرات phrases، في حين أن رغبة أوستن في مقابلة نص المنطوق مع قوته الغرضية توحي بأنه يقصد «بالمغزى والإشارة» في المقام الأول المغزى والإشارة للمنطوق كله وليس لكلماته أو التعبيرات المكونة له»[٢٠]. ومن البين أن نص أوستن المشار إليه يؤكد أن المقصود بالمغزى والإشارة كلمات المنطوق أو التعبيرات المكونة له على عكس ما ذهب كوهين، فنقول قصدت «بالجامعة» كذا، وبالضمير «هو» كنت أشير إلى فلان الفلاني.

تكوِّن مقاصد المتكلم فعلين هما التسمية والإشارة، وهي المقاصد التي تزيل غموض المغزى والإشارة ويسميها فورجوسون (المقاصد م. ش). وبناء على المناقشة السابقة يمكن أن نعيد صياغة وصف أوستن للفعل الدلالي على النحو التالي: يكون الفعل الصرفي التركيبي المعين فعلاً دلالياً معيناً في حالة واحدة فقط وهي حين يكون لدى المتكلم (مقاصد م. ش) معينة ومحددة تقريباً، وتعمل ضمن أفق تشكِّله الوحدة الصرفية التركيبية. ومهما يكن من أمر الغموض الدلالي rhetic ambiguity، فإن الأسئلة الملائمة لأن تثار هي أسئلة عن (المقاصد م. ش) عند المتكلم؛ أعني، أسئلة من قبيل «ما الذي قصده بـ«. . .»؟» أو «لأي شيء قصد أن يدل باستعماله لـ«. . .»؟»، وعلى العكس تماماً، فإن الأسئلة مثل «ما الذي يعنيه «. . .»؟» أو «ما الذي يدل عليه «. . .»؟» (أعني، لأي نوع من الأشياء يمكن أن يستعمل «. . .» للإشارة إليها) - نقول إن الأسئلة من هذا الصنف الأخير أسئلة غير مناسبة في هذه المرحلة من البحث. لأنها إما أسئلة موجهة عن مكونات الوحدة الصرفية التركيبية، أو أسئلة لها تأثير على الشك في

---

(١٩) Strawson, p. F., **Introduction to Logical Theory**, Methuen Co. LTD, London. John Willey Sons, Inc., NewYork, 1952, P. 145

(٢٠) Cohen, L. J., «**Do Illocutionary Forces Exist?**», OP. cit., P. 120

أن (الأعراف ل) لا تشكل إمكانية استعمال هذه الوحدة الصرفية التركيبية أو مكوناتها لإنجاز (المقاصد م. ش) التي لدى المتكلم في الحقيقة[٢١].

تعتبر الأفعال الفرعية الثلاثة: الفعل الصوتي والفعل الصرفي التركيبي والفعل الدلالي ـ فيما يرى أوستن ـ تجريدات فقط من الفعل التعبيري الذي هو ذاته تجريد من الفعل الكلامي الكلي. ولو لم ينطق المتكلم ـ وبصورة مقصودة ـ سلسلة من الأصوات تعمل طبقاً لأعراف لغة ما، فإنه يخفق بلا أدنى شك في أداء الفعل الصرفي التركيبي، ويعجز بالتالي عن أداء الفعل الدلالي، على أن هذا لا يحول دون القول بأنه قد أدى الفعل الصوتي؛ إذ أن الأصوات الكلامية phones يمكن أن توجد بصورة مستقلة، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، إذا أدى المتكلم الفعل الصرفي التركيبي، وأخفق شيء ما يتعلق بالمغزى والإشارة إلى الحد الذي يتعذر معه تحديد ما هو المغزى المقصود أو ما هي الإشارة المقصودة، أو يتعذر تحديد ما المقصود بهما معاً، أو على الأقل نرتبك نحن المستمعون له وتأخذنا الحيرة فيما يتعلق بتحديد الفعل الدلالي الذي أداه المتكلم، فإن المتكلم في هذه الحالة يخفق في أداء الفعل الدلالي، دون أن يمنع هذا الإخفاق القول بأنه أنجز الفعل الصرفي التركيبي، ومع ذلك فإن الأفعال الدلالية لا يمكن أن توجد بصورة مستقلة. وطالما أن النجاح في المرحلة الدلالية يضمن الفعل التعبيري الناجح؛ فإن الفعل التعبيري لا يكون شيئاً أكثر من فعل تم تكوينه عن طريق الفعل الصوتي، والفعل الصرفي التركيبي والفعل الدلالي. وبما أن الفعل الدلالي يتضمن ـ كوظيفة للشروط التكوينية التركيبية لكل فعل ـ الفعل الصرفي التركيبي الذي يتضمن بدوره الفعل الصوتي، فلا يمكن أن يكون هناك شق أو صدع بين الفعل الدلالي والفعل التعبيري، وبناء على ذلك، فإن الفعل الدلالي يكون تجريداً «محضاً» بطريقة لا تكون للفعل الصوتي أو الفعل الصرفي التركيبي[٢٢].

ينتقل أوستن من مستوى البحث في تحليل «وظيفة اللغة» أو «استعمال الجملة» كفعل قول شيء ما بالمعنى العادي التام للقول وهو الفعل التعبيري، إلى مستوى آخر يرى من الضروري أن نميز فيه بين ما يقوله المرء وبين الفعل الذي يؤديه «في» قول ما يقول، وهو الفعل الغرضي Illocutionary act.

---

(٢١) Forguson, L. W., OP. cit., P. 165

(٢٢) Ibid, P. 166

٤ . ٣. الأفعال الغرضية

إن ما تم بحثه حتى الآن يمكن أن يوضح بصورة تامة «ما الذي نقوله» عندما نلفظ المنطوق «إنه على وشك أن يهجم»، ومع ذلك، فليس بواضح على الإطلاق ما إذا كنا بنطق المنطوق نؤدي فعل التحذير أم لا؛ وقل بعبارة أخرى، إنه قد يكون واضحاً ما أعنيه بالمنطوق «إنه على وشك أن يهجم»، في حين لا يكون واضحاً ما إذا كان المنطوق مقصوداً على أنه تقرير أو تحذير، الخ. ومن ثم ذهب أوستن إلى أن أداء الفعل التعبيري هو بصفة عامة وعلى نحو مجرد أداء لفعل آخر يطلق عليه إسم الفعل الغرضي. ولتحديد الفعل الغرضي «يجب أن نحدد ما هي الطريقة التي نستعمل بها التعبير Locution:

هل نسأل أم نجيب على السؤال؟
هل نقدم معلومات، أم نؤكد، أم نحذر؟
هل نعلن عن رأي أم قصد؟
هل ننطق بحكم قضائي؟
هل نضع تحديداً أم اتهاماً أم نقداً؟
هل نطابق أم نقدم وصفاً؟»[٢٣].

وغير ذلك من أسئلة شبيهة، لأن أوستن لم يرد بهذا تقديم طائفة محددة تحديداً دقيقاً من مثل هذه الأسئلة. وبتحديد الطريقة التي نستعمل بها التعبير أو الجملة نجد أنفسنا أمام التمييز الشهير في نظرية الفعل الكلامي (النظرية العامة) وهو التمييز بين نطق الجملة «بمعنى» meaning معين بطريقة واحدة «للمعنى» الذي ميزه أوستن على أنه «المغزى والإشارة» (المعنى التعبيري)، وبين نطق الجملة بقوة force معينة (القوة الغرضية). ويعد هذا التمييز الموضوع الأساسي والمبحث الرئيسي لكتاب «كيف نصنع الأشياء بالكلمات»، وليس الأمر كما ذهب بعض الباحثين إلى أن تمييز أوستن بين المنطوقات الأدائية والمنطوقات التقريرية هو الموضوع الأساسي لكتابه المذكور[٢٤].

يمكن توضيح التمييز بين نطق الجملة «بمعنى» معين ونطقها بقوة معينة عن طريق المثال

(٢٣) Austin, J. L. **How To Do Things With Words**, P. 98

(٢٤) Borgman, A., **The Philosophy of Language, Historical Foundations and Contemporary Issues**, Martinus Nijhoff, The Hague, 1974, P. 116

التالي الذي يقدمه سيرل؛ إن النطق الجاد الحرفي(٢٥) من قبل المتكلم المفرد لجملة «أنا أعتزم فعله» يمكن أن يكون (ويمكن أن يكون لديه قوة الـ) وعداً، وتوكيداً، وتهديداً وتحذيراً، وتقريراً عن قصد، وهلم جرا. ومع ذلك فإن الجملة غير غامضة؛ إذ أن لها معنى ـ ومعنى واحد فقط ـ حرفي، ولها مغزى واحد، والنطق المختلف لها يمكن أن يمتلك نفس الإشارة. وبالتالي، فإن المنطوقات المختلفة للجملة ذات المعنى الحرفي ـ والتماثل المتاح للإشارة ـ يمكن أن تكون فعلاً تعبيرياً واحداً وواحداً فقط. ويمكن أن تكون هذه المنطوقات المختلفة للجملة نماذج تعبيرية مختلفة لنمط تعبيري واحد. ولكن هذه المنطوقات ذاتها بنفس المغزى والإشارة يمكن أن تكون أي عدد من أفعال غرضية مختلفة. ويمكن أن يكون لهذه المنطوقات قوى غرضية مختلفة، وذلك ـ على سبيل المثال ـ لأن المنطوق الواحد يمكن أن يكون (ويستطيع امتلاك قوة الـ) وعداً في حين يكون الآخر توكيداً، بل يكون الثالث تهديداً، وهلم جرا. والمنطوقات التي تكون نماذج مختلفة لنوع الفعل التعبيري ذاته يمكن أن تكون نماذج لأنواع غرضية مختلفة(٢٦).

من المرغوب فيه أن نقدم قائمة كاملة بالقواعد التكوينية التي تشكل بنية الفعل الغرضي. غير أن هذه مهمة واسعة النطاق، وحسبنا أن نقدم قائمة جزئية سترسم بقدر كاف التمييز العام الذي حاول أوستن أن يضعه بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي:

١ـ إن الشرط الأول واضح إلى حد كبير ومفاده أن المتكلم لكي يؤدي الفعل الغرضي يجب عليه أن يؤدي الفعل التعبيري: «من المسلم به، بطبيعة الحال، أن أداء الفعل الغرضي هو بالضرورة أداء للفعل التعبيري، على سبيل المثال [فعل] التهنئة هو بالضرورة قول ألفاظ معينة»(٢٧).

٢ـ يميز أوستن بين «معنى» meaning الفعل التعبيري و «قوة» force الفعل الغرضي. وفي تقديمه الأولي لفكرة الفعل الغرضي يركز أوستن على الأمثلة التي يكون فيها معنى المنطوق (بالمعنى المحدد للمغزى والإشارة) واضحاً غير ملبس. ولكن ما أطلق عليه أوستن اسم قوة المنطوق ليس واضحاً وليس غير ملبس، وكان مثار جدل طويل بين كثير من الباحثين،

(٢٥) يقابل سيرل المنطوقات الجادة بفعل التمثيل، وتعلم اللغة، وإلقاء القصائد والتدرب أو المران على النطق، الخ، ويقابل المنطوقات «الحرفية» بالمنطوقات المجازية أو التهكمية، الخ.

(٢٦) Searle, J. Rl, «Austin on Locutionary and Illocutionary Acts», OP. cit., PP. 142 - 143

(٢٧) Austin, J. L., How To Do Things With Words, P. 113

مما أوقع بعضهم في سوء فهم فلسفة أوستن من هذا الجانب، ليس هذا وحسب، بل دفع بعضهم الآخر ـ مثل كوهين ـ إلى إنكار فكرة القوة الغرضية.

لعل أفضل مثال يوضح هذا التقابل بين «المعنى التعبيري» و «القوة الغرضية» هو ما يحتفظ به أوستن منذ بداية البحث ويستشهد به كلما اقتضى السياق؛ ربما يقول شخص ما «إنه على وشك أن يهجم»، فعلى الرغم من أنه واضح ما الذي يقوله المتكلم وما يعنيه، في حدود المغزى والإشارة، بـ«انه على وشك أن يهجم»، فليس واضحاً ما إذا كان يعنيه كتحذير أو كمجرد نبوءة واقعية. والشرط الضروري لكي يكون للمنطوق قوة معينة هو أن يقصد المتكلم امتلاك هذه القوة، وهو قصد يتميز عن قصده أن الأصوات التي يقدمها تعتبر كمنطوق للجملة «إنه على وشك أن يهجم». ولكن، هل يتميز قصد المتكلم امتلاك القوة الغرضية للمنطوق عن (القصد م. ش) عند المتكلم على النحو الذي أشرنا إليه؟ الجواب في حالة هذا المنطوق ـ والمنطوقات التي تماثله ـ بالإيجاب؛ لأننا قد خصصنا قصده بقول إن ما يقصده بـ «إنه على وشك أن يهجم» هو أن ثوراً ما معيناً هو ـ في الواقع ـ على وشك أن يهجم. بيد أن هذا التخصيص للقصد لا يخبرنا ما إذا كان المتكلم قد قصد بمنطوقه أن يحذر أي إنسان. ومع ذلك، يجب أن يقول «أنا أحذرك أنه على وشك أن يهجم»، وهذا يعني أنه وجب عليه أن يوضح أنه قصد بمنطوقه التحذير وذلك بإضافة كلمة أو عبارة ـ وهي هنا السابقة الأدائية «أنا أحذرك» ـ إلى المنطوق الذي يرتبط فيه المعنى بالتعبير عن هذا القصد. ويبدو أنه ملمح عام للأفعال الغرضية أن المرء يستطيع دائماً أن يوضح قصده المتعلق «بالقوة» بهذه الطريقة. وأدرك أوستن هذا الملمح عندما أشار إلى أن الأفعال الغرضية يمكن استعمالها في المنطوقات الأدائية الواضحة مثل «إنني أراهنك أن...» يقول: «إن الأفعال verbs التي قمنا بتصنيفها... كأسماء للأفعال acts الغرضية يبدو أنها قريبة إلى حد ما من الأفعال verbs «الأدائية الواضحة»، لأننا نستطيع أن نقول «إنني أحذرك أن...» و «إنني آمرك أن...» كأفعال أدائية واضحة؛ إلا أن التحذير والأمر فعلان غرضيان»[٢٨]. ومع ذلك، فهذا لا يؤخذ على أنه مضاد للزعم بأنه لشرط ضروري لأداء الفعل الغرضي أن يقصد المتكلم بمنطوقه امتلاك قوة معينة. ولكنه يُظهِر أن هذا القصد ـ في بعض الأحيان ـ يكون مطموراً في قصد المتكلم (م. ش)؛ إذ أن ما يقصده أحياناً من جهة القوة يكون متضمناً في ما يقصده (بالمغزى المحدد) من جهة المعنى[٢٩].

(٢٨) Ibid, P. 130

(٢٩) Forguson, L. W., OP. cit, P. 168

٣- لكي ينجح الفعل الغرضي، فمن الضروري بالنسبة للمتكلم «التأكد من الفهم» secure uptake. والمنطوق «إنه على وشك أن يهجم» لن يكون أداء للفعل الغرضي لتحذير شخص ما بأن الثور على وشك أن يهجم ما لم يأخذه المستمع الذي وجه إليه المنطوق ليكون تحذيراً [٣٠]. يقول أوستن: «لا أستطيع أن أقول إنني حذرت المستمع ما لم يسمع ما أقول ويأخذه بمغزى معين. ويجب أن يتم إنجاز التأثير على المستمع لو شئنا إنجاز الفعل الغرضي . . . وبصفة عامة، فإن التأثير يساوي إحداث فهم معنى التعبير وقوته. وهكذا فإن أداء الفعل الغرضي يستلزم «التأكد من الفهم»»[٣١]. وليس من الضروري أن يبالي المستمع بالتحذير فعلاً، لأنه ربما يظل غير مقتنع بأن الثور على وشك أن يهجم بالفعل. ولكن يجب عليه أن يدرك أن المتكلم قصد بمنطوقه أن يحذره، ويجب عليه أن يدرك أن المنطوق قد نطق به على أنه تحذير[٣٢].

غير أن كوهين يعترض على هذا الشرط التكويني للفعل الغرضي، ويرى انني لو كنت - وفقاً لنظرية أوستن - على جانب آخر بالنسبة لمزارع وقلت له «أنت على كومة قش مشتعلة»، ولم يسمع لأنه أصم، فاني قد أخفقت في تحذيره. ولكن هناك صعوبتين خطيرتين تعترضان فكرة أوستن هنا:

أ. في بعض الأحيان نستعمل «يحذر» «بمعنى قوي» سيكون من الصواب فيه القول - فيما يتعلق بالظروف المذكورة آنفاً - إنني حاولت تحذير المزارع وأخفقت. بيد أن هناك أيضاً «معنى ضعيفاً» آخر سيكون من الصحيح فيه على حد سواء القول - فيما يتعلق بنفس الظروف تماماً - إنني حذرت المزارع على الرغم من أنه لم يسمعني. وما هو مطلوب في المعنى الضعيف ليس أن منطوقي يجب أن يكون قد أنجز الفهم بالفعل، ولكن المطلوب - سواء أنجز هذا الفهم بالفعل أم لا - ان منطوقي يمكن أن يكون متوقعاً أن يعمل كذلك. وهكذا فإن أول صعوبة تعترض نظرية أوستن هي أنها تتركنا بلا عنوان فيما يتعلق بمجموعة منوعة ضخمة من أفعال الكلام التي توصف في أحوال كثيرة بهذا المعنى الضعيف، سواء كانت

---

(٣٠) قد يكون المتكلم مستمعاً لذاته، بطبيعة الحال. هب أنني أسير وحدي في حديقة وأرى هدهداً وأقول «يوجد هدهد»؛ فإنني قد وضعت - على نحو يمكن افتراضه - توكيداً ولكنني «تأكدت من الفهم» بنفسي بصورة فارغة. وتثير المنطوقات الموجهة إلى ذات المرء مشكلات خاصة بالتوضيح، غير أنها ليست بذات صلة وثيقة بموضوعنا. Forguson, L. W., OP. cit., P. 169

(٣١) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, PP. 115 - 116

(٣٢) Forguson, L. W., OP. cit, P. 169

هذه الأفعال تحذيرات وتحيات وتوسلات واعتذارات واعتراضات وتضرعات وتوصيات، أم كانت أي شيء آخر. وتنسل هذه الأفعال حقاً من خلال شبكة مصطلحات أوستن، ولو ترك أمر إنجاز الفهم مفتوحاً تماماً، فإن هذه الأفعال لن تكون أفعالاً تعبيرية أو غرضية أو تأثيرية.

ب. الصعوبة الثانية الخطيرة في هذا الجانب من مذهب أوستن هي أنه ليس من اليسير إدراك السبب في وجوب اعتقاد ضرورة «الفهم» لأداء بعض الأفعال الغرضية التي يسجلها أوستن في قائمة من قبيل يقدِّر، يقيِّم، يشخِّص، يحسب، يحلل، يطالب، يميز، يعرِّف، يصوغ، ويبدو أنها جميعاً غير متعلقة بالفهم بأي معنى من معانيها. وحيث يجوز أن يكون الفهم وثيق الصلة بالموضوع، فإننا نستطيع أن نقول ـ بالمعنى القوي ـ أشياء من قبيل «لقد حاولت أن أحذر المزارع، ولكنني أخفقت لأنه كان عاجزاً تماماً عن أن يسمعني»، ولكن إذا حاول الإنسان أن يحسب مجموع ديونه وخسائره، فيجب أن تكون الخسارة والديون لأسباب أخرى غير مجرد أن المستمع لم يسمع المنطوق(٣٣).

والحقيقة، انني أتفق مع «كوهين» فيما يتعلق بالصعوبة الثانية التي تواجه شرط «التأكد من الفهم» بالنسبة لبعض الأفعال الغرضية التي يذكرها أوستن، ولكن نص أوستن الذي أوردناه آنفاً يرفض أداء الفعل الغرضي «بالمعنى الضعيف» الذي أشار إليه «كوهين»؛ إذ يقول أوستن: «لا أستطيع أن أقول إنني حذرت المستمع ما لم «يسمع ما أقول. . .»، زد على ذلك، أن هذا «المعنى الضعيف» يهمل فكرة «التواصل اللغوي»؛ إذ كيف يكون فعلاً كلامياً (من قبيل التحذير والتهديد والتوسل) بدون مستمع، بالإضافة إلى المتكلم؟

٤ـ ما انفك أوستن يذكر مراراً وتكراراً أن الأفعال الغرضية هي أفعال عرفية Conventional بصورة أساسية، فنراه يقول: «يجب أن نلاحظ أن الفعل الغرضي هو فعل عرفي؛ أي فعل مفعول وفقاً لعرف»(٣٤). ويقول في موضع آخر «أننا نؤدي أيضاً الأفعال الغرضية مثل الاعلام، والأمر، والتحذير والتعهد، أعني، المنطوقات التي لها قوة (عرفية) معينة»(٣٥). إن الأعراف المستخدمة في الفعل الغرضي ليست ـ بوضوح ـ هي الأعراف

(٣٣) Cohen, L. J. «Speech Acts», in Sebeok, T. A., (ed): **Current Trends in Linguistics**, Vol: 12. Mouton, The Hague. Paris, 1974, P. 179

Lyons, J., **Semantics**, Vol. 2, Cambridge University Press, Cambridge, London. NewYork. Melbourne, 1977.

(٣٤) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 105

(٣٥) Ibid, P. 108

اللغوية المتعلقة بتكوين الفعل التعبيري، وبصورة واضحة تماماً فإن عدداً كبيراً من الأفعال الغرضية (على سبيل المثال، يعد، يورث، يراهن) تستلزم من بين شروطها التكوينية أعرافاً من هذا النوع؛ أي الأعراف التي تحدد ممارسة الوعد، والرهان، وما شابه ذلك. وإذا كانت الإشارة إلى أن الأعراف المستخدمة في الأفعال الغرضية ليست هي الأعراف اللغوية قد قضت على جانب ممكن للإرتباك، فإن ستراوسون ينبهنا إلى جانب آخر. يجب أن نصرف الإنتباه ـ كشيء لا صلة له بالموضوع ـ عن حقيقة أنه يمكن أن يقال ليكون مسألة عرف ان فعل التحذير، مثلاً، يسمى بصورة صحيحة بهذا الاسم. لأنه لو بقي هذا ليكون أساساً للقول بأن الأفعال الغرضية أفعال عرفية، فإن أي فعل كائناً ما يكون قابلاً لأن يوصف سيكون فعلاً عرفياً[٣٦]. ويمكن إدراك صحة الخلاف على أن القوة الغرضية مسألة عرف في عدد كبير من الحالات، لأن أنواعاً كثيرة جداً من المعاملة الانسانية تتضمن كلاماً محكوماً ومكوناً عن طريق ما يمكن إدراكه بيسر على أنه أعراف رسمية بالإضافة إلى الأعراف التي تحكم معاني منطوقاتنا. ومن ثم فإن حقيقة أن كلمة «مذنب» يلفظها رئيس المحلفين في المحكمة ـ في لحظة ملائمة ـ تكون منطوقه من حيث هو رفع الحكم [إلى المحكمة]؛ وكون هذا كذلك هو يقيناً مسألة إجراءات عرفية في القانون. وبصورة مماثلة، فإنها لمسألة عرف لو قال الحكم المناسب لضارب الكرة «اخرج» فإنه يؤدي بذلك فعل إخراج اللاعب، ولا يستطيع اللاعب أو المشاهد أن يصيح «اخرج». وأمثلة الأفعال الغرضية التي يصح فيها هذا يمكن أن توجد ليس فحسب في مجال الأعراف الاجتماعية ذات الهدف القانوني (مثل مراسم الزواج أو جلسات القانون ذاتها)، أو في فاعليات تحكمها مجموعة محددة من القواعد (مثل الكريكيت والألعاب على وجه العموم)، بل وأيضاً في علاقات أخرى كثيرة للحياة الانسانية. ففعل التقديم الذي يتم إنجازه عن طريق نطق الكلمات «هذا هو السيد فلان الفلاني» ربما يقال انه فعل تم إنجازه وفقاً لعرف[٣٧].

غير أن شرط القول بعرفية الأفعال الغرضية قد واجه انتقادات كثيرة جاءت من ستراوسون وكوهين وغيرهما. فيذهب ستراوسون إلى أنه من الواضح أن هناك حالات ـ على الرغم من أن ظروف المنطوق لها علاقة دائماً بتحديد القوة الغرضية للمنطوق ـ لا يعمل فيها المنطوق وفقاً «لعرف» معقول من أي نوع حيث يتم أداء الفعل الغرضي، ما عدا الأعراف اللغوية التي تساعد

(٣٦) Strawson, P. F., **Logic - Linguistic Papers**, Methuen &Co. LTD, London, 1971, P. 152

(٣٧) Ibid, PP. 153- -154. see also, Searle, J. Rl, (ed): **The Philosophy of Language**, Oxford University Press, 1972, P. 8

على تثبيت معنى المنطوق. فربما توجد حالات يكون فيها النطق بكلمات «الجليد في أوربا رقيق جداً» للمتزلج هو نطق تحذير، دون أن يكون حجة على وجود أي عرف قابل للتحديد على الإطلاق حتى يمكن أن يقال إن فعل المتكلم جاء وفقاً لهذا العرف. ويقدم ستراوسون مثالاً ثانياً، يمكن أن نتصور بيسر ظروفاً سيكون فيها نطق الكلمات «لا تذهب» موصوفاً وصفاً صحيحاً ليس كطلب أو أمر، بل كتوسل. إنني لا أود أن أرفض أنه ربما توجد حالات عرفية أو إجراءات للتوسل: إذ يستطيع المرء، مثلاً، بينما هو راكع أن يرفع ذراعيه ويقول: «إنني أتوسل إليك». ولكنني أرفض أن فعل التوسل يمكن إنجازه فقط وفقاً لبعض هذه الأعراف. وها هو مثال ثالث يسوقه ستراوسون، في خلال المناقشة الفلسفية يثير المتكلم اعتراضاً على ما قاله المتكلم الذي سبقه بالقول. يقول محمد (أو يقترح) إن هذا (ع)، ويعترض أحمد بقوله إن هذا (م)، فمنطوق أحمد له قوة الاعتراض على تقرير (أو اقتراح) محمد ان هذا (ع). ولكن أين يوجد العرف الذي يشكله الاعتراض؟ ويستنتج ستراوسون أن بعض الأفعال الغرضية عرفية؛ وبعضها الآخر ليس كذلك(٣٨).

يذهب كوهين إلى أن بعض الأفعال التي يطلق عليها أوستن اسم الأفعال الغرضية تكون محتومة العرف إلى حد بعيد أكثر من بعضها الآخر؛ ففعل التسمية، مثلاً ـ بمعنى تخصيصي اسم لمولود ـ يتم تنظيمه في أحوال كثيرة جداً عن طريق أعراف رسمية. وعند تسمية الأطفال ربما يغمرون بالماء المقدس والشامبانيا. ولكن فعل التسمية ـ بمعنى ذكر اسم ـ لا يتم إنجازه بصورة عادية في مراسم. يقول كوهين: لقد سميت حتى الآن فلاسفة كثيرين في كتابة هذا البحث، وتم هذا بدون جلبة أو شعائر أو طقوس. و «تقدير» البنّاء لعمل في منزل ربما يتم إعلانه بصورة خاصة، ويصبح لاغياً بطريقة إخرى. ومن ناحية ثانية، فإن الإعفاءات أو الإدانات في ساحة القضاء ربما يعلنها رئيس المحلفين في صيغة عرفية، وربما يلبس القاضي الذي يحكم بالموت قلنسوة سوداء. بيد أن الأوصاف والإجابات والنتائج [أي الفعل: أصف، أجيب، أستنتج] ليست منظمة هكذا بصورة عادية عن طريق أعراف ما وراء لغوية. والحقيقة أن النتائج ربما تكون منظمة عن طريق قوانين المنطق، ولكن هذه تكاد أن لا تكون مثل طقوس التسمية(٣٩).

إذا كان أوستن يقول ـ في معرض مقارنة بين استعمال اللغة للوظيفة الغرضية واستعمالها

---

(٣٨) Strawson, P. F., **Logio- -Linguistic Papers**, PP. 153 - 154

(٣٩) Cohen, L. J., **«Speech Acts»**, OP. cit., PP. 179 - 180

للوظيفة التأثيرية - إن «الكلام عن استعمال اللغة للبرهنة أو التحذير يبدو على وجه الدقة مثل الكلام عن استعمال اللغة للإقناع والتحريض والإفزاع. ومع ذلك، فإن [الإستعمال] الأول - نظراً للتباين الحاد - ربما قيل ليكون «عرفياً»، بمعنى أنه، على الأقل، يمكن توضيحه عن طريق الصيغة الأدائية، ولا يمكن أن يكون [الإستعمال] الأخير كذلك. وبالتالي يمكن أن نقول «إنني أحاول أن أبرهن أن. . .» أو «إنني أحذرك أن. . .» ولكننا لا نستطيع أن نقول «أنا أقنعك بأن. . .» أو «إنني أرعبك»»[40]. - نقول إذا كنا نسلم مع أوستن بصحة استعمال الصيغة الأدائية لتوضيح الفعل الغرضي في حين لا يمكن استعمالها في ما يتعلق بالفعل التأثيري، فإننا نتفق مع كوهين، من ناحية ثانية، على أن هذا لن ينجو من مشكلة، لأن بعض الصيغ الأدائية يتم تنظيمها بشكل محكم عن طريق عرف ما وراء لغوي مثل «إنني أسمي هذا المسجد. . .»، في حين أن الصيغ الأخرى مثل «إنني أحذرك أن. . .» ليست كذلك[41]. ونظراً لصواب هذه الإنتقادات يجدر بنا أن ننظر إلى شرط استغلال الأعراف بالإضافة إلى أعراف اللغة ذاتها لا من حيث هو شرط تكويني عام لأداء الأفعال الغرضية، وإنما بوصفه شرطاً من بين الشروط الضرورية لصنف كبير وهام من الأفعال الغرضية.

على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى هذه الشروط التكوينية للفعل الغرضي، فإن المتكلم لكي يؤدي الفعل الغرضي يجب عليه:

١- أداء الفعل التعبيري (س).
٢- أن يقصد بـ (س) - في هذه الحالة - امتلاك القوة (ص).
٣- أن يتأكد من الفهم.
٤- استيفاء أعراف إضافية معينة تحدد ممارسة الفعل، في بعض الحالات.

يقدم أوستن طريقة أخرى لتمييز الأفعال الغرضية على الأفعال التعبيرية بواسطة البحث في الحالات التي يكون فيها أحد الأفعال «ملائماً» في حين لا يكون الآخر كذلك. وها هي أربعة أنواع من المخالفة infelicity على حد الفعل التعبيري - الفعل الغرضي:

---

(٤٠) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 103

(٤١) Cohen, L. J., «**Speech Acts**», OP. cit., P. 180

١ـ غموض القوة:

في هذا النوع من الحالة، يكون التعبير المعين قابلاً لأن يستعمل في أداء أكثر من نوع واحد من الفعل الغرضي. ولجعل القوة غير غامضة، يلزم أن يقصد المتكلم بالفعل التعبيري (س) امتلاك القوة (ص). ومثال سيرل «إنني أعتزم فعله» يعبر عن هذه الفكرة بدقة. إذ أن ما يعنيه المتكلم بمنطوقه قد يكون واضحاً بقدر كاف. أما ما يكون غامضاً فهو ما إذا كان يقصد به التهديد أو الوعد أو النبوءة، الخ. وربما لا تكون القوة المقصودة غامضة لو تم بحث المنطوق في سياقه التحادثي Conversational context، بيد أن هذا ليس حجة دائماً(٤٢).

٢ـ إخفاق القوة:

قد يقصد المتكلم أداء فعل غرضي معين، ولكن نظراً لسبب ما يجيء الفعل فارغاً. على الرغم من حقيقة أن المتكلم قد قال شيئاً ما له معنى محدد. فما الذي يؤدي إلى مثل هذه النتيجة؟ إن الأمثلة التي توضح ذلك كما يلي: الحديث بلين ورفق أكثر مما ينبغي، أو الحديث بكلمات لا يفهمها المستمع (العجز عن التأكد من الفهم)، وتوجيه الملاحظات إلى شخص غير ملائم، أو قول الكلام في وقت غير ملائم، أو في وضع غير ملائم، أو في سياق اجتماعي غير ملائم (العجز عن استيفاء الشرط الرابع من الشروط التكوينية للفعل الغرضي المذكورة آنفاً)(٤٣).

٣ـ الغموض التعبيري الصرفي التركيبي:

في هذا النوع من الحالة، القوة غير غامضة، وتم التأكد من الفهم، وربما نفترض أن أية أعراف متعلقة بالفعل قد تم استغلالها كما ينبغي، ومن ثم ينجح الفعل الغرضي. وعلى الرغم من ذلك، فإن المتكلم ربما قد أخطأ في تلفظ الكلمات أو أدى نطق الجملة أداء خاطئاً بطريقة أخرى، وفيما يتعلق بالنتيجة فإنه غير واضح بالنسبة إلى مستمعه «ما الذي» قاله بالضبط. على سبيل المثال، يصيح الرقيب المدرب ـ بصورة غامضة يتعذر فهمها ـ في بعض المجندين

---

(٤٢) Forguson, L. W., OP. cit., P. 170

(٤٣) Ibid, P. 170

الجدد في ميدان التدريب العسكري. سيكون واضحاً لهم جميعاً أنه أصدر أمراً، ولكن ما يكون غامضاً هو الشيء الذي أمرهم أن يفعلوه[٤٤].

٤- الغموض التعبيري الدلالي:

أصدر الرقيب المدرِّب أمراً. قال - بوضوح تماماً - «ارفعه، يا جندي!» ولكن لمن أصدر الأمر؟، ويوجد عدة جنود حاضرين. وما الذي أمر بفعله؟ هل أمر، مثلاً، شخصاً ما أن يسترد عقب السيجارة، أو أن يرفع صندوق التعبئة؟ ما لم يتم إدراك (القصد م ش) عند المتكلم، فإن ما يعنيه بمنطوقه لن يدرك حتى لو تم إدراك القوة الغرضية المقصودة[٤٥].

٤ . ٤ . الأفعال التأثيرية

هناك مستوى ثالث من مستويات البحث في تحليل «وظيفة اللغة» عند أوستن، بالإضافة إلى أداء الفعل التعبيري «لقول» شيء ما والفعل الغرضي لأداء شيء ما «في» قول شيء معين، ربما يحدث المتكلم تأثيرات معينة على مشاعر وأفكار وسلوك المستمع كنتيجة لما يقول، على سبيل المثال، ربما يقنع شخصاً معيناً أن شيئاً ما حقيقة واقعة، أو يحث شخصاً معيناً لأداء شيء ما، وهكذا يفعل المرء شيئاً ما «عن طريق» القول. ويسمي أوستن هذا الفعل «بالفعل التأثيري» Perlocutionary act، ومن أمثلته: يخدع، يشجع، يُغضِب، يرعب، يُضحِك، يحض، يُكره، يصرف عن، يربك، يزعج، الخ[٤٦]. يحدد أوستن هذه الطرق الثلاثة لأداء الفعل بواسطة الأمثلة التالية:

أ. الفعل التعبيري:

١- لقد قال لي «صوِّب هنا».
٢- لقد قال لي «إنك لا تستطيع فعله».

---

(٤٤) Ibid, P. 171

(٤٥) Ibid, P. 171

(٤٦) Alston, W.P., Philosophy of Language, P. 35

ب. الفعل الغرضي:

١ـ لقد ألح علي (أوصاني، أمرني، الخ) أن أصوِّب هنا.
٢ـ لقد اعترض على أدائي له.

جـ. الفعل التأثيري:

١ـ أ. لقد حثّني أن أصوِّب هنا.
ب. لقد أقنعني (أو أكرهني) بأن أصوِّب هنا.
٢ـ أ. لقد كبحني، لقد وبخني.
ب. لقد صدني، لقد ضايقني.

وبصورة مماثلة، نستطيع أن نميز الفعل التعبيري «لقد قال إن. . .» عن الفعل الغرضي «لقد برهن أن. . .» والفعل التأثيري «لقد أقنعني أن. . .»[٤٧]. على أن كل هذه الطرق الثلاثة لأداء شيء ما يمكن أن تندمج في عملية واحدة. فربما يكون الفعل التعبيري «إنني متعب» ـ في مناسبة خاصة ـ الفعل الغرضي لتحذيرك، وأيضاً الفعل التأثيري لحثك على الانصراف[٤٨].

يجدر بنا قبل أن نناقش اعتراضات سيرل على تمييز أوستن بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي أن نورد بعض الملاحظات التي سجلها أوستن على هذه الأنواع الثلاثة من الفعل الكلامي. تدور الأولى منها حول «استعمال اللغة»، وتلفت الثانية النظر إلى التمييز بين «محاولة» أداء الفعل وبين «إنجازه» بالفعل. أما الثالثة فتبين أن الفعل الغرضي «يتطلب أثراً» من نوع معين.

يذهب أوستن إلى أن محور اهتمامنا «هو أن نثبت بصورة جوهرية ونمكن من جديد للفعل الغرضي وتعارضه مع النوعين الآخرين من الأفعال. إذ توجد نزعة ثابتة في الفلسفة لحذف هذا الفعل [يقصد الغرضي] لصالح فعل أو آخر من الفعلين الآخرين. ومع ذلك فهو متميز عن كليهما. لقد أدركنا بالفعل كيف أن تعبيرات «المعنى» و «استعمال اللغة» يمكن أن تثير ضباباً يحول دون التمييز بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي. ونلاحظ الآن أن الكلام عن

---

(٤٧) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, PP. 101 - 102

(٤٨) Graham, K., **J. L. Austin, A Critique of Ordinary Language Philosophy**, P. 89

«استعمال اللغة» يمكن بصورة مماثلة أن يثير ضباباً يحول دون التمييز بين الفعل الغرضي والفعل التأثيري . . . فالكلام عن استعمال اللغة للبرهنة أو التحذير يبدو على وجه الدقة مثل الكلام عن استعمال اللغة للاقناع والتحريض والإفزاع. ومع ذلك، فإن الأول ـ نظراً للتباين الحاد ـ ربما قيل ليكون «عرفياً»، بمعنى أنه، على الأقل، يمكن توضيحه عن طريق «الصيغة الأدائية »، ولا يمكن أن يكون الأخير كذلك. وبالتالي يمكن أن نقول «إنني أحاول أن أبرهن أن . . .» أو «إنني أحذرك إن. . .»، ولكننا لا نستطيع القول «أنا أقنعك أن. . .» أو «إنني أرعبك»(٤٩).

لم يقع في ظن أوستن أن تصنيفه الثلاثي : التعبيري، الغرضي، التأثيري، قد عالج موضوع استعمال اللغة معالجة كاملة، وإنما أشار إلى أن تعبير «استعمال اللغة» يمكن أن يغطي مسائل أخرى مختلفة عن تلك المسائل اختلافاً مبيناً؛ «دعنا نكون واضحين تماماً في أن تعبير «استعمال اللغة» يمكن أن يغطي مسائل أخرى مختلفة بعيداً عن الأفعال الغرضية والأفعال التأثيرية. على سبيل المثال، قد نتكلم عن استعمال اللغة «من أجل» شيء ما، مثل استعمال اللغة من أجل الهزل»(٥٠). ويمكن أن تستعمل اللغة أيضاً للتلميح والتفاخر، أو للتعبير عن مشاعرنا كما هو الحال في القسم. «يوجد تلميح (استعمالات أخرى غير حرفية للغة)، وهزل (استعمالات أخرى غير جادة)، وقسم وتباهي . . . وتستطيع أن تقول «في قول س كنت أهزل» (ألمح. . .، أعبر عن مشاعري، الخ)(٥١).

لم يفت أوستن أن يلفت انتباهنا إلى ضرورة التمييز بين «محاولة» أداء الفعل و «إنجاز» الفعل حقاً. إذ أن جميع الأفعال الثلاثة عندنا تستلزم جوازاً كونها عرضة للأمراض التي ترثها جميع الأفعال. ويجب أن نكون ـ منهجياً ـ على استعداد للتمييز بين «فعل أداء س»، أعني، إنجاز س و «فعل محاولة أداء س»، على سبيل المثال، يجب أن نميز بين التحذير وبين محاولة التحذير، ويجب توقع المخالفات هنا(٥٢). وجدير بنا ان نشير إلى أنه إذا كان الفعل الغرضي فعلاً عرفياً، فإن الفعل التأثيري ليس كذلك. وعلى حين يعتبر أداء الفعل التأثيري إنجازاً لتأثيرات ونتائج معينة، نجد أن الفعل الغرضي يرتبط بالتأثيرات بطريقة تختلف عن الفعل

(٤٩) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 103.

(٥٠) Ibid, P. 104

(٥١) Ibid, P. 121

(٥٢) Ibid, P. 105

التأثيري. إذ بالإضافة إلى خصيصة «التأكد من الفهم» التي ناقشناها، فإن الفعل الغرضي يتطلب أثراً بطريقة معينة كشيء متميز عن إحداث النتائج؛ بمعنى إحداث أشياء في الواقع بالطريقة المألوفة، أعني، تغيرات في المجرى الطبيعي للحوادث. وبالتالي فإن الفعل «إنني أسمي هذا المسجد عمر بن الخطاب» له أثر تسمية المسجد. فإذا حدثت أفعال تالية معينة من قبيل الإشارة إليه على أنه مسجد «أبو بكر الصديق» ستكون بعيدة عن النظام[٥٣].

٤ . ٥ . نقد سيرل لتمييز أوستن بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي، ورد فورجوسون عليه

٤ . ٥ . ١ . هل بعض الأفعال التعبيرية أفعال غرضية؟

تعرض تمييز أوستن للأفعال التعبيرية عن الأفعال الغرضية إلى انتقادات كثيرة، غير أن الذي يهمنا منها بصورة أساسية هو نقد سيرل وذلك لما ينطوي عليه من سوء فهم أو تشويه ـ على حد تعبير فورجوسون ـ لمذهب أوستن. ففي محاولة من سيرل لسبر غور فكرة أوستن عن الفعل الغرضي وجد أن فكرته المناظرة عن الفعل التعبيري غير مفيدة إلى حد بعيد، واضطر إلى أن يتخذ تمييزاً مختلفاً تماماً بين الأفعال الغرضية والأفعال القضوية Propositional acts، فكيف توصل سيرل إلى زعمه السابق؟ يبدأ سيرل بتقديم اعتراض أولي على تمييز أوستن بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية مفاده أنه لا يمكن أن يكون تمييزاً عاماً تماماً، بمعنى فصل صنفين من الأفعال يمتنع أي منهما أن يتداخل مع الآخر، لأن معنى بعض الجمل على الأقل ـ فيما يرى أوستن ـ يحدد القوة الغرضية (واحدة على الأقل) لنطق الجملة. وبالتالي، إذا كانت الجملة «أنا أعتزم فعله» يمكن التلفظ بها تلفظاً جدياً بمعناها الحرفي في أي عدد من الأفعال الغرضية. فماذا عن الجملة «أنا أعد بذلك انني أعتزم فعله»؟ إن نطقها الجاد والحرفي يجب أن يكون وعداً، وربما يكون أفعالاً غرضية أخرى أيضاً. بيد أنه يجب أن يكون وعداً على الأقل، يعني، فعلاً غرضياً من نمط خاص. ويحدد معنى الجملة القوة الغرضية لمنطوقاتها، وبهذا المعنى فإن المنطوقات الجادة للجملة بهذا المعنى الحرفي سوف تملك هذه القوة المعينة. ووصف الفعل على أنه فعل تعبيري تم إنجازه بنجاح لأنه يتضمن

---

(٥٣) Ibid, P. 116. see also, Cohen, L. J., «**Speech Acts**», OP. cit. P. 176

معنى الجملة هو حقاً وصف للفعل الغرضي، طالما أن الفعل الغرضي المعين تم تحديده بواسطة هذا المعنى، وهـو الفعل ذاته تماماً. إن نطق الجملة بمعنى معين ـ فيما يخبرنا أوستن ـ أداء لفعل تعبيري معين، ونطق الجملة بقوة معينة هو أداء لفعل غرضي معين؛ ولكن حيث أن القوة المعينة هي جزء من المعنى، وحيث أن المعنى يحدد بصورة فريدة قوة معينة، فلا يوجد فعلان مختلفان، بل اسمان مختلفان لفعل واحد بعينه(٥٤).

يعترف سيرل صراحة أن «مفهوم» المنطوق بمعنى معين (أي مفهوم الفعل التعبيري) هو حقاً مفهوم مختلف عن مفهوم المنطوق بقوة معينة (أي مفهوم الفعل الغرضي). ولكن هناك حالات كثيرة من الجمل يحدد «المعنى» فيها «القوة» الغرضية لأي منطوق حرفي جاد ناجح. ومن ثم سيتضمن «صنف» الأفعال الغرضية أعضاء من «صنف» الأفعال التعبيرية. والمفاهيم مختلفة بيد أنها تشير إلى أصناف متداخلة. وفيما يتعلق بحالات من قبيل الاستعمال الأدائي للأفعال verbs الغرضية ستكون محاولة فصل المعنى التعبيري عن القوة الغرضية مثل فصل الرجال غير المتزوجين عن العزاب(٥٥). وهكذا يستنتج سيرل نتيجة أولية مفادها أن التمييز التعبيري/الغرضي ليس تمييزاً عاماً تماماً، لأن بعض الأفعال التعبيرية أفعال غرضية. والسؤال الآن: لماذا اعتبر سيرل هذه مسألة صعبة؟

لقد أدرك أوستن ـ على الرغم من كل شيء ـ أن ليست كل المنطوقات غامضة من جهة القوة. ولاحظ أكثر من مرة أن تصنيفات الفعل هي ـ على حد سواء ـ تجريدات فحسب من الفعل الكلامي الكلي. وحقيقة ـ إن كانت حقيقـة ـ أن «المعنى» يحدد القوة أحياناً لا يبدو أنها تشكل بذاتها اعتراضاً على تصنيف أوستن. ومهما يكن من أمر، فهل الزعم بأن المفهومين يشيران إلى صنفيـن متداخلين أو متطابقين تطابقاً جزئياً زعم صحيح؟ إن التمييز بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية ـ كما فهمه أوستن ـ هو تمييز بين فعل قول شيء ما، وبين فعل يؤديه المتكلم في قول ما ينطق به. والطريقة الفعالة لجذب الانتباه إلى هذا التمييز هي تقديم الأمثلة التي يظهر الاختلاف فيها بين «المعنى» و«القوة» تعارضاً بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي. وهذا التعارض يتضح كأحسن ما يكون الوضوح في الحالات التي تكون فيها الجملة المنطوقة غامضة من جهة القوة. ومع ذلك، فحتى عندما لا يجيء المعنى والقوة «على انفراد» هكذا،

---

(٥٤) Searle, J. R., «Austin on Locutionary and Illocutionary Acts», OP. cit, P. 143

(٥٥) Ibid, P. 144

فإن التمييز بين الفعلين الكلاميين يمكن أن يظل قائماً. لأنه حتى لو أن هناك حالات يحدد المعنى فيها القوة تحديداً تاماً، فليس الأمر سواء بالنسبة للقوة. ويستطيع المرء أن يجرد الفعل في القول بصورة ذات معنى «أنا أعد أن أفعله» على أنه فعل فرعي متضمن في أداء الفعل الكلامي الكلي بدون لفت الانتباه إلى حقيقة أن قول هذه الكلمات «في ظروف مناسبة» يعتبر أداء لفعل الوعد بأداء الشيء كائناً ما يكون. وبناء عليه، فعلى الرغم من أنه صحيح أنه في حالات عديدة يكون التمييز تمييزاً على مستوى التجريد فقط ـ وأن أوستن يقول «إن أداء الفعل التعبيري هو بصفة عامة وعلى نحو تجريدي أيضاً أداء للفعل الغرضي» ـ نقول على الرغم من هذا فإن عمومية التمييز لن تتأثر. وسيفتقر التمييز إلى العمومية فقط لو فُسِرَ بحيث لا يكون شيئاً أقل ـ أو أكثر ـ من التمييز بين «معنى» المنطوق و «قوته». ومناقشة سيرل للتمييز توحي بأنه يميل إلى تفسيره بهذه الطريقة. بيد أن هذا تحريف بالتأكيد لنظريات أوستن[٥٦].

إن تمييز الأنواع المختلفة للفعل الغرضي ضمن الفعل الكلامي يتم عن طريق مجموعة مختلفة من الشروط أو القواعد التكوينية أو التركيبية. ولكي نبين أن التمييز بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية تمييز عام تماماً يكفي أن نشير إلى أن الشروط التكوينية لأداء الفعل الغرضي ـ مع أنها تتضمن الشروط التكوينية للفعل التعبيري المتناظر معه ـ تتضمن شروطاً أخرى أيضاً. وهذا مشابه للطريقة التي تتضمن فيها الشروط التكوينية لأداء الفعل الصرفي التركيبي، على سبيل المثال، شروط الفعل الصوتي المناظر له: وكل فعل صرفي تركيبي هو فعل صوتي، والعكس غير صحيح[٥٧].

يرى سيرل أن ثمة طريقة يسيرة ـ بيد أنها غير ناجحة في النهاية ـ للخروج من المأزق الذي حاول إثبات وجوده في تمييز أوستن بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي. فما هو فحوى تلك الطريقة؟ لقد حدد أوستن الفعل التعبيري على أنه نطق ألفاظ معينة بمغزى وإشارة محددين. ويجد المنتبه للتعريف أن اعتراض سيرل السابق لن يكون صحيحاً. لأنه حتى في حالات مثل المنطوق «إنني آمرك بذلك أن تتركه» لا يزال يوجد تمييز بين نطق الجملة بمغزى وإشارة محددين (الفعل التعبيري) وبين النجاح بالفعل في محاولة أداء الفعل الغرضي أداء ناجحاً. على سبيل المثال، ربما أنطق بجملة لشخص لا يسمعني، وبالتالي لن أنجح في أداء

---

(٥٦) Forguson, L. W., OP. cit., PP. 172 - 173

(٥٧) Ibid, P. 173

الفعل الغرضي لأن آمره على الرغم من أنني قمت بأداء الفعل التعبيري طالما أنني نطقت الجملة بمعناها العادي (وإني لأعجز عن التأكد من «الفهم الغرضي» على حد تعبير أوستن في هذه الحالات). أو لنأخذ مثالاً مختلفاً، ربما لا أكون في وضع يتيح لي أن أصدر أوامر إليه، لو أنه جنرال وأنا جندي (وسيكون «الأمر» هكذا، من ناحية ثانية، «غير ملائم» على حد تعبير أوستن). وكذلك يحاول المرء أن يثبت أن تمييز أوستن بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية لا يزال سليماً حتى فيما يتعلق بالحالات التي تتضمن الاستعمال الأدائي للأفعال الغرضية، وأنه تمييز بين المنطوق البسيط ذي المعنى وبين الفعل الغرضي الكامل الذي تم إنجازه بنجاح(٥٨).

على أن هذا الرد الذي يسوقه سيرل على اعتراضه السابق غير ناجح لسببين ـ فيما يقول:

أولاً: إنه يوجز التمييز التعبيري/الغرضي ويحيله إلى تمييز بين المحاولة والنجاح في أداء الفعل الغرضي. وطالما أن شروط النجاح لأداء الفعل ـ فيما عدا الشروط العامة لأي نوع من التواصل اللغوي ـ هي دالة المعنى في الجملة، فإن نطق هذه الجملة بصورة جادة بمعناها الحرفي سيكون زعماً بأداء الفعل الغرضي الخاص بإصدار أمر. والتمييز الوحيد الباقي لهذه الجملة هو التمييز بين هذا الجزء من محاولة أداء الفعل الغرضي والذي يكمن في نطق الجملة نطقاً جاداً بمعناها الحرفي وبين النجاح بالفعل في أداء الفعل الغرضي. وإنه لتمييز شائق بقدر أقل بكثير من التمييز الأصلي بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي.

ثانياً: حتى لو وافقنا على هذه الطريقة حتى نهايتها، فإنها تتركنا الآن مع تصنيفين مختلفين تماماً، نظراً لأن التمييز بين هذا الجزء من المحاولة وبين النجاح بالفعل في أداء الفعل الغرضي هو تمييز مختلف عن التمييز «الأصلي» بين المنطوق بمعنى معين والمنطوق بقوة غرضية معينة(٥٩). ثم يكشف سيرل نتيجة اعتراضه الأولي على نظرية أوستن وهي أننا نجد تمييزين مختلفين تماماً يحتجبان تحت عباءة التمييز التعبيري/الغرضي. التمييز الأول بين «معنى» المنطوق و «قوته»، وهو تمييز شائق ولكنه ليس عاماً تماماً (بمعنى فصل نوعين من الأفعال لا يمكن لأحدهما أن يتداخل مع الآخر). والتمييز الثاني ليس شائقاً كذلك ولكنه تمييز عام بين جزء معين من محاولة أداء الفعل الغرضي وبين النجاح في أداء هذا الفعل(٦٠).

---

(٥٨) Searle, J. R., «Locutionary and Illocutionary Acts», Op. cit., P. 145

(٥٩) Ibid, P. 145

(٦٠) Ibid, P. 146

غير أن قوة اعتراض سيرل ـ فيما يرى فورجوسون ـ إن هي إلا قوة بلاغية فقط؛ لأن الشروط التكوينية أو التركيبية لأداء أي فعل ربما تسمى «شروط النجاح» لهذا الفعل. فتحديد ما يشكل الهزيمة الساحقة في الشطرنج هو تحديد شروط مثل هذه، ولو استوفاها المرء، سينجح في هزيمة الخصم. وشبيه بذلك، أن الشروط التكوينية للفعل هي شروط للأداء الناجح لهذا الفعل الكلامي. والحديث عن المنطوق حتى هذه النقطة هو حديث عنه بمعنى معين. ولو يفي المنطوق بشروط أخرى معينة أيضاً، فإنه يشكل أداء الفعل الغرضي المعين. والحديث عن المنطوق حتى هذه النقطة هو حديث عن المنطوق بقوة معينة. على أن هذه الشروط الإضافية تتضمن الشرط القائل بأن المتكلم يجب أن يتأكد من الفهم. فما يقصده المتكلم على أنه رجاء ـ على سبيل المثال ـ يجب أن يفهمه المستمع إليه كذلك. ولكن، إذا كان للمنطوق حقاً قوة للرجاء تتوقف على نجاح الفعل الغرضي، إذن، فمعنى الجملة المنطوقة نطقاً جاداً لا يمكن أن يقال لتحديد قوة المنطوق تماماً، وإنما يمكن إن يحدد إمكانية قوته تحديداً تاماً. وبناء على ذلك، فإن التمييز بين (جزء معين من) محاولة أداء الفعل الغرضي وبين النجاح بالفعل في إنجازه يتطابق مع التمييز بين المنطوق بمعنى معين والمنطوق بقوة معينة. وإذا كانا متطابقين، فإن التمييز الأول لا يمكن أن يكون شائقاً بقدر أقل ولا عاماً إلى حد بعيد عن التمييز الأخير. إن التمييز بين المعنى والقوة ـ أي بين معنى المنطوق وقوته ـ ربما يكون عاماً حقاً بدرجة أقل من التمييز بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية. بيد أن هذا تمييزاً مختلفاً استعمله أوستن لجذب الانتباه إلى نوعين من الفعل[٦١].

٤ . ٥ . ٢ . هل كل الأفعال التعبيرية أفعال غرضية؟:

ويمضي سيرل في محاولة تثبيت الاقتناع بعدم وجود تمييز عام بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية، فينتقل إلى خطوة أخرى أبعد من الأولى ليبرهن من خلالها أنه لا يوجد تمييز على الإطلاق من النوع الذي يقصده أوستن. وتمثل فكرة الفعل الدلالي عند أوستن حجر الزاوية في هجوم سيرل هذه المرة. عندما يقابل أوستن بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية يقدم الأمثلة التالية للتقابل:

ـ فعل تعبيري: لقد قال لي «صوِّب هنا!».

(٦١) Forguson, L. W., «Locutionary and Illocutionary Acts», OP. cit, P. 174

- فعل غرضي: لقد ألح عليَّ (أوصاني، أمرني، الخ) أن أصوِّب هنا.
- فعل تعبيري: لقد قال لي «إنك لا تستطيع فعله».
- فعل غرضي: لقد اعترض على أدائي له(٦٢).

ونلاحظ أن أوستن يستعمل هنا شكل التنصيص المباشر لتعيين هوية الأفعال التعبيرية، وشكل التنصيص غير المباشر لتعيين هوية الأفعال الغرضية. فالجملة التي تعين هوية الفعل التعبيري تنطوي على علامات تنصيص « »، والجملة التي تعين هوية الفعل الغرضي لا تنطوي على هذه العلامات. ولكن عندما يناقش أوستن البنية الداخلية للأفعال التعبيرية، وذلك في موضع آخر من كتابه «كيف نصنع الأشياء بالكلمات»، نراه يميز داخل الفعل التعبيري بين الفعل الصرفي التركيبي والفعل الدلالي، وهو هنا يعين هوية الفعل الصرفي التركيبي عن طريق التنصيص المباشر ويعين هوية الفعل الدلالي بالتنصيص غير المباشر:

- (لقد قال «إنني سأكون هناك») فعل صرفي تركيبي.
- (لقد قال إنه سيكون هناك) فعل دلالي.
- (لقد قال «أخرج») فعل صرفي تركيبي.
- (لقد أخبرني أن أخرج) فعل دلالي.
- (لقد قال « أهو في أكسفورد أم كمبردج») فعل صرفي تركيبي.
- (لقد سألني عما إذا كان في أكسفورد أم كمبردج) فعل دلالي(٦٣).

ويبدو التعارض لأول وهلة فيما يتعلق بتحديد هوية الفعل التعبيري في صفحة معينة عن طريق استعمال شكل التنصيص المباشر مقابلاً بينه وبين الفعل الغرضي الذي تم تحديد هويته باستعمال التنصيص غير المباشر. وبعد ذلك في صفحة أخرى يحدد هوية الفعل الدلالي في الفعل التعبيري عن طريق استعمال التنصيص غير المباشر، معارضاً بينه وبين جزء آخر من الفعل التعبيري، أعني، الفعل الصرفي التركيبي، ويحدد هويته عن طريق استعمال التنصيص المباشر. ولكن، كما أدرك أوستن، لا يوجد تعارض «بالضرورة»؛ لأنه طالما أن الفعل التعبيري يتحدد على أنه نطق جملة بمغزى وإشارة محددين (المعنى)، فإن المغزى والإشارة سوف يحددان صورة كلامية غير مباشرة ملائمة لتقرير الفعل التعبيري. على سبيل المثال ـ لو كانت الجملة في صيغة طلبية ـ تحتم طريقة الصيغة الطلبية أن صورة علامات التنصيص غير

(٦٢) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, PP. 101 - 102
(٦٣) Ibid, P. 95

المباشرة سوف تكون (لقد أخبرني بـ. . .)، أو لو كانت الجملة في الصيغة الاستفهامية، فإنها ستكون (لقد سألني عما إذا كان). ويقدم أوستن المثالين بدقة. ولكن، لاحظ الآن الصعوبة الشديدة المتعلقة بالصورة غير المباشرة: تنطوي عبارات الأفعال في التقريرات عن الأفعال الدلالية ـ بصورة ثابتة ـ على أفعال verbs غرضية. إنها حقاً أفعال غرضية عامة جداً، بيد أنها غرضية برغم ذلك. تأمل «أخبرني أن س»، أليست الصيغة «أخبرني أن. . .» تغطي التصنيف العام جداً للقوى الغرضية، الذي يتضمن هذه القوى الغرضية المحددة مثل «أمرني بـ. . .، رجاني أن. . .، ألح عليَّ أن. . .، نصحني بـ. . .»؟ إن الأفعال verbs في أمثلة أوستن عن التقريرات الكلامية غير المباشرة عن الأفعال الدلالية هي بأسرها أفعال غرضية من نوع عام جداً. إنها تشترك في علاقة مع الأفعال التي يقدمها في تقريراته عن الأفعال الغرضية كالجنس بالنسبة إلى النوع. وباختصار، فإننا نكشف عند الفحص الدقيق في تمييز الأفعال الدلالية أن أوستن ميزها بشكل مهمل على أنها أفعال غرضية. وعلاوة على ذلك، لا توجد طريقة لتقديم تقرير كلامي غير مباشر عن الأفعال الدلالية (التي تم إنجازها بنطق جملة تامة) التي لا تحول التقرير إلى تقرير عن الفعل الغرضي، فلم هذا؟[٦٤].

لاحظنا من قبل أن التمييز الأصلي بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي تم وضعه على أحسن وجه ليفسر هذه الحالات حيث يكون معنى الجملة قوة محايدة، أي، حيث لا يصلح المنطوق الحرفي للجملة لتمييز قوة غرضية معينة. ولكن الآن سوف يأخذنا البحث الإضافي عنوة إلى النتيجة التالية: لا توجد جملة محايدة تماماً، فكل جملة لها قوة غرضية ممكنة ـ إذا كانت فقط من نوع واضح ـ مؤسسة على معناها. على سبيل المثال، حتى البدائي إلى أبعد الحدود من الفصائل النحوية grammatical categories للجملة الإخبارية indicative والاستفهامية interrogative والطلبية (بالأمر والنهي) imperative تنطوي بالفعل على تحديدات للقوى الغرضية. أو لنضع المسألة على نحو أقل حدة: لا توجد ـ في الوصف الذي قدمه لنا أوستن حتى الآن للأفعال التعبيرية بوصفها مقابلة للأفعال الغرضية ـ (في نطق جملة تامة) أفعال دلالية على أنها أفعال مقابلة للأفعال الغرضية على الإطلاق. وتوجد حقاً أفعال صوتية لنطق أصوات معينة. وأفعال صرفية تركيبية لنطق ألفاظ أو كلمات معينة (وجمل)، وأفعال غرضية من قبيل طرح الأسئلة، وإصدار الأوامر، ولكن لا يبدو أنه توجد أو يمكن أن توجد أفعال لاستعمال هذه الألفاظ في جمل بمغزى وإشارة، التي لا تكون بالفعل أفعالاً

(٦٤) Searle, J. R., «Austin on Locutionary and Illocutionary Acts», OP. cit., P. 148

غرضية (مزعومة على الأقل)(٦٥).

إذا كان سيرل قد استنتج من قبل ـ كما أوضحنا ـ أن «بعض» الأعضاء في فئة الأفعال التعبيرية هم أعضاء في فئة الأفعال الغرضية، فإنه يستنتج الآن أن «كل» الأعضاء في فئة الأفعال التعبيرية هم أعضاء في فئة الأفعال الغرضية؛ لأن كل فعل دلالي ـ ومن ثم كل فعل تعبيري ـ هو فعل غرضي. إن مفهوم الفعل التعبيري يختلف حقاً عن مفهوم الفعل الغرضي، تماماً مثلما يختلف مفهوم الترير(٦٦) والكلب، لكن هذا الاختلاف المفهومي Conceptual ليس كافياً لإثبات التمييز بين فئات منفصلة لأنه مثلما أن كل ترير كلب، فكذلك كل فعل تعبيري هو فعل غرضي. وطالما أن الفعل الدلالي يستلزم نطق جملة بمعنى معين وتنطوي الجملة ـ بصورة ثابتة كجزء من معناها ـ على مؤشر معين للقوة الغرضية الممكنة، فلا يكون نطق الجملة بمعناها قوة كامنة تماماً. وكل منطوق حرفي جاد ينطوي على بعض المؤشرات للقوة كجزء من المعنى، وهذا يعني أن كل فعل دلالي هو فعل غرضي. وهكذا لو شُكِّل التمييز ـ كما يجب أن يكون في ظني ـ على أنه تمييز بين فئتين من الأفعال تمتنع كل فئة منهما أن تتداخل مع الأخرى، فإنه ينهار(٦٧).

على الرغم من أن سيرل يسلم بوجود تمييز بين المعنى الحرفي للجملة وبين القوة المقصودة بنطقها (كما يوضحه مثال «إنني أعتزم فعله»)، فإنه يراه حالة خاصة فقط للتمييز بين المعنى الحرفي والمعنى المقصود ـ أي بين ما تعنيه الجملة وما يعنيه المتكلم بنطقها ـ وليس له صلة خاصة وثيقة بالنظرية العامة للقوى الغرضية، لأن القوة الغرضية المقصودة لا تزيد على أن تكون جانباً من الجوانب (والمغزى والإشارة من الجوانب الأخرى) التي ربما يتجاوز فيها المعنى المقصود عند المتكلم معنى الجملة الحرفي(٦٨).

إذا كان تصنيف أوستن يتضمن الأنواع التالية للفعل:

الفعل التعبيري	الفعل الصوتي
	الفعل الصرفي التركيبي
	الفعل الدلالي
الفعل الغرضي	

---

(٦٥) Ibid, P. 148

(٦٦) كلب صيد صغير من كلاب الصيد.

(٦٧) Ibid, P. 149

(٦٨) Ibid, P. 149

فإن سيرل قد حاول البرهنة على حذف الفعل الدلالي كما تم تمييزه بصورة أصيلة على أنه مميز للفعل التعبيري، وبالتالي يبقى لدينا:

الفعل الصوتي.
الفعل الصرفي التركيبي.
الفعل الغرضي(٦٩).

يبدو أن ضرورة استعمال الأفعال الغرضية في تقريرات مباشرة عن الأفعال الدلالية توحي بأن التقرير عن الفعل الدلالي هو تقرير عن الفعل الغرضي «العام جداً»، وإنه لفقدان للروية ـ فيما يرى فورجوسون ـ أن نستنتج من هذا الجانب عدم وجود أفعال دلالية، أو أن التمييز بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية هو تمييز غير راسخ. ويحاول فورجوسون بيان أن الوظيفة الثنائية لاستعمال النص المنقول مباشرة لتقرير الأفعال الصرفية التركيبية والأفعال التعبيرية، واستعمال النص غير المباشر لتقرير الأفعال الدلالية والأفعال الغرضية قد أضلت سيرل حتى وقع في ظنه أن الأفعال الدلالية والأفعال التعبيرية ليست بذات وجود. فما هي حجته في ذلك؟

إن الأساس المقياسي لاستعمال صيغة النص المنقول مباشرة للتقرير ـ في تعارض مع التقرير في صيغة النص المنقول بصورة غير مباشرة ـ هو التسليم بأن المقرر يظهر أنه لم يتعهد بنفسه الإخبار فيما يتعلق بالقول الأصلي للمتكلم. والطريقة التي يمكن بها تجنب هذا التعهد هي تقرير الكلمات التي نطقها المتكلم الأصلي بالفعل بدون تقديم أي تبيين لأي معنى إضافي قد يملكه منطوق هذه الكلمات أو ربما يقصد المتكلم أن يملكه بمنطوقه. ويستعمل أوستن النص المنقول مباشرة لتقرير الأفعال الصرفية التركيبية لأنه يود أن يركز على هذا الجانب من منطوق المتكلم الذي يكون فيه المعنى قابلاً للتحديد، وليس محدداً. وحقيقة، فإننا نستعمل في حالات كثيرة هذه الصيغة للتقرير في الحديث اليومي عندما لا نكون على يقين من المعنى و (أو) الإشارة الخاصة بقول المتكلم. إننا نحدد تعهدنا بتقرير الوحدة الصرفية التركيبية عنده فقط. وعلى العكس، في تقرير النص غير المباشر يتعهد المقرر أنه قد فهم إلى حد بعيد الزعم المتعلق بالمنطوق الذي تم تقريره وذلك بتقديم إيضاحات للمغزى والإشارة. ومن ناحية ثانية، قد نكون على استعداد

(٦٩) Ibid, P. 150

لأن نُظهر في تقريرنا ما قاله المتكلم بما فيه المغزى والإشارة، ولكن ربما لا نرغب في التورط في أي إيضاح محدد لقوة المنطوق المتكلم الأصلي. يجوز أن نستعمل في هذه الحالات ـ بصورة طبيعية ـ النص المنقول مباشرة كوسيلة لتقرير منطوق المتكلم ونرجىء النص المنقول بصورة غير مباشرة لتلك الحالات التي لا نكون فيها على استعداد لأن نتورط في إيضاح قوة منطوق المتكلم(٧٠).

وسواء كنا ـ باستعمال هذه الوسائل اللغوية ـ نقابل الأفعال الصرفية التركيبية بالأفعال الدلالية أو نقابل الأفعال التعبيرية بالأفعال الغرضية، فإننا سنكون واضحين بصورة عادية ـ في سياق الحديث ـ عن طريق اختيارنا للأفعال verbs في تقريراتنا للنص المنقول مباشرة. ونتيجة لذلك، فإن الاختلاف في استعمال هذه الصيغ هو برمته اختلاف في التركيز؛ الاختلاف الذي سيتضح بشكل عادي داخل السياق الذي يوضع فيه التقرير. ومن ثم فإدراك أن المنطوق ربما يكون له معنى وجدير بالتقرير حتى إذا كانت القوة المقصودة غامضة (أو حتى إذا أخفق الفعل الغرضي المقصود تماماً) ـ نقول إن إدراك هذا يقدم الأساس لاستعمال النص المنقول مباشرة لتقرير الأفعال التعبيرية، تماماً كما أن إدراك أن المعنى و (أو) الإشارة ربما تكون غامضة أو ناقصة بطريقة أخرى يقدم الأساس لاستعمال النص المنقول مباشرة لتقرير الأفعال الصرفية التركيبية(٧١).

ولكن، إذا كان فورجوسون قد حاول تبرير استعمال تلك الوسائل اللغوية على هذا النحو، فلم يمنعه هذا من الاعتراف بنقائصها؛ لأننا يجب أن نكتفي بصيغتين فقط لتقرير أربعة أنواع من الفعل الكلامي. إذ يتم استعمال النص المنقول مباشرة لتقرير الأفعال الصرفية التركيبية والأفعال التعبيرية، والنص غير المباشر لتقرير الأفعال الدلالية والأفعال الغرضية. وهذه الوظيفة الثنائية هي التي أغوت سيرل بالظن أن الأفعال الدلالية والأفعال التعبيرية ليست بذات وجود. ولكن الأفعال الدلالية ـ كما أدركنا ـ مجردة بطريقة غير متاحة للأفعال الأخرى في تصنيف أوستن، وليس لها وجود مستقل، وهذا لا يعني القول بأنها ليست موجودة على الإطلاق(٧٢).

يذهب سيرل إلى أن الاعتراضات الأساسية التي وضعها على نظرية أوستن تشكل

(٧٠) Forguson, L. W., «Locutionary and Illocutionary Acts», OP. cit., P. 176

(٧١) Ibid, P. 176

(٧٢) Ibid, P. 177

مبادىء لغوية معينة نذكر من بينها:

١- إن كل ما يمكن أن يعنى يمكن أن يقال. ويسمى هذا «مبدأ إمكانية التعبير» Principle of Expressibility.

٢- يتحدد معنى الجملة عن طريق معاني جميع مكوناتها ذات المعنى.

فيما يتعلق بالمبدأ الأول يقول سيرل: إننا نعني في حالات كثيرة أكثر مما «نقول» بالفعل. فإذا سألتني «هل أنت ذاهب إلى السينما؟» فإني أجيب بقولي «نعم»، ولكن ما أعنيه - كما هو واضح من السياق - هو «نعم، إني ذاهب إلى السينما» وليس «نعم، إنه يوم جميل» أو «نعم، وليس عندنا موز». وبصورة مماثلة، من الجائز أن أقول «إني سوف أحضر» وأعني به الوعد بالحضور، أعني به مثلما سيعني القول «إنني أعد بذلك أنني سوف أحضر»، شريطة أن أنطق هذه الجملة، وأعني ما أقوله بصورة حرفية... بيد أنني أعجز في حالات كثيرة عن قول ما أعنيه على وجه الدقة حتى لو رغبت في قوله، وذلك لأنني لا أعرف اللغة جيداً بقدر كاف لكي أقول ما أعنيه (إذا كنت أتكلم الأسبانية مثلاً)، أو الأكثر إشكالاً من ذلك، لأن اللغة ربما لا تتضمن كلمات أو وسائل أخرى لكي أقول ما أعنيه. ولكن حتى في هذه الحالات حيث يكون من المتعذر في الواقع أن أقول ما أعنيه على وجه الدقة، إلا أنه من الممكن - من حيث المبدأ - أن أصل إلى أن أكون قادراً على قول ما أعنيه تماماً. إنني أستطيع - من حيث المبدأ لو لم يكن في الواقع - أن أثري معرفتي باللغة، أو بصورة أكثر جوهرية، لو أن اللغة أو اللغات الموجودة غير كافية للوظيفة، وإذا كانت تفتقر ببساطة إلى الوسائل لقول ما أعنيه، فإنني أستطيع - من حيث المبدأ على الأقل - أن أثري اللغة وذلك بإضافة مصطلحات جديدة أو وسائل لغوية أخرى إليها. ولا تزودنا أية لغة إلا بمجموعة محدودة من الكلمات والصيغ النظمية Syntactical لقول ما أعنيه[٧٣].

وفيما يتعلق بالمبدأ الثاني يقول سيرل: «إنني أتخذ مبدأ أن معنى الجملة يتحدد كلية عن طريق معاني أجزائها ذات المعنى على أنه مبدأ صحيح بوضوح، ومع ذلك، فإن ما لا يكون صحيحاً بوضوح كذلك هو أن هذه الأجزاء لا تتضمن أكثر من الكلمات (أو

---

(٧٣) Searle, J. R., *Speech Acts*, PP. 19 - 20

المورفيمات «الوحدات الصرفية» (morphemes) والترتيب السطحي للكلمات surface word - order. وإنما تتضمن أيضاً بنيتها النظمية العميقة deep syntactic structure لمنطوقها والنبر Stress والتنغيم intonation. فليست الكلمات وترتيبها هي العناصر الوحيدة التي تحدد المعنى(٧٤).

ان إهمال مبدأ إمكانية التعبير يبدو أنه واحد من الأسباب التي دفعت أوستن إلى المغالاة في تقدير التمييز بين المعنى والقوة. ونتيجة هذا المبدأ - بالإضافة إلى نقطة أن كل جملة تنطوي على بعض الأشياء المحدِّدة للقوة الغرضية - أن دراسة معاني الجمل ودراسة الأفعال الغرضية التي يمكن إنجازها في منطوقات الجمل ليست بدراستين مختلفتين، بل دراسة واحدة تقريباً من وجهتي نظر مختلفتين(٧٥).

لقد وصف أوستن الفعل الدلالي في حدود نطق الجمل بمغزى معين وإشارة محددة. ومع ذلك، فإن الصعوبة الخاصة بهذا الوصف هي أن المغزى والإشارة ينزعان بنا إلى التركيز على الكلمات - أو العبارات على الأكثر - من حيث هي حوامل للمغزى والإشارة. ولكن يبدو، بطبيعة الحال، ان البنية النظمية العميقة، والنبر، ونمط التنغيم هي حوامل للمعنى أيضاً، كما لاحظنا في المبدأ الثاني(٧٦).

على الرغم من أن سيرل يظن أن تمييز أوستن بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية هو تمييز لا يمكن الاحتفاظ به أو الإبقاء عليه، فإنه يرى أن هناك تمييزات «حقيقية» معينة تشكل الأساس لجهود أوستن. التمييز الأول هو التمييز بين هذا الجزء من محاولة أداء الفعل الغرضي - ويكمن كلية في وضع منطوق حرفي جاد - وبين النجاح بالفعل في أداء هذا الفعل. والتمييز الثاني هو التمييز بين ما تعنيه الجملة وما قد يعنيه المتكلم بنطقها. أما التمييز الثالث فهو التمييز بين المحتوى القضوي propositional content للفعل الغرضي وقوة أو نوع هذا الفعل. وأشار سيرل إلى التمييزين الأول والثاني في معرض مناقشته لنظرية أوستن التي عرضنا لها. أما التمييز الثالث فيمكن استنباطه من قول أوستن:

---

(٧٤) Searle, J. R., «Austin on Locutionary and Illocutionary Acts», OP. cit., P. 151

(٧٥) Ibid, P. 153 - 154

(٧٦) Ibid, P. 154

أ. فيما يتعلق بالمنطوق التقريري، نصرف الانتباه عن الجوانب الغرضية (إذا غضضنا الطرف عن الجوانب التأثيرية) للفعل الغرضي، ونركز على الجوانب التعبيرية.

ب. فيما يتعلق بالمنطوق الأدائي، نهتم بقدر كاف بالقوة الغرضية، ونصرف الانتباه عن جانب التطابق مع الوقائع»[٧٧].

يركز سيرل على مناقشة التمييز الثالث فيما يلي: إن الأفعال الغرضية المختلفة لها في أحوال كثيرة ملامح مشتركة. تأمل منطوقات الجمل التالية:

١- هل سيغادر محمد الحجرة؟
٢- سيغادر محمد الحجرة.
٣- محمد، غادر الحجرة!
٤- يجب أن يكون قد غادر محمد الحجرة.
٥- إذا غادر محمد الحجرة، فإنني سأغادر أيضاً.

وستكون منطوقات كل هذه الجمل في مناسبة معينة أداء، على نحو مميز، لأفعال غرضية مختلفة. سيكون المنطوق الأول، على نحو مميز، سؤالاً، والثاني تقريراً عن المستقبل، أي اسناداً Prediction، وسيكون الثالث مطلباً أو أمراً، والرابع تعبيراً عن رغبة، والخامس تعبيراً شرطياً عن نية. وعلاوة على ذلك، سوف يؤدي المتكلم - بأداء كل هذه الجمل على نحو مميز - بعض الأفعال الإضافية المشتركة في الأفعال الغرضية الخمسة. و«يشير» refres المتكلم في منطوق تلك الجمل إلى شخص محدد هو محمد، ويسند predicates فعل مغادرة الحجرة إلى هذا الشخص - أقول إنه في كل هذه الحالات، على الرغم من اختلاف الأفعال الغرضية، تكون بعض الأفعال غير الغرضية، على الأقل، للإشارة والإسناد شيئاً واحداً[٧٨].

إن الإشارة إلى شخص معين هو محمد، وإسناد الشيء نفسه إليه في كل هذه الأفعال الغرضية تنزع به إلى القول بوجود محتوى content مشترك بالنسبة لها جميعاً. والشيء القابل للتعبير عن طريق العبارة «إن محمداً سيغادر الحجرة» يبدو أنه ملمح مشترك

---

(٧٧) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, PP. 144 - 145

(٧٨) Searle, J. R., «**What is Speech Act?**, in Searle, J. R., (ed): **The Philosophy of Language**, P. 43

بالنسبة لها جميعاً. ويمكن ـ دون تحريف كثير ـ أن نكتب كل هذه الجمل بالطريقة التي تفصل هذا الملمح المشترك «إنني أقرر أن محمداً سيغادر الحجرة» و «إنني أسأل عما إذا كان محمد سيغادر الحجرة»، الخ. ونظراً للافتقار إلى كلمة أفضل فإني أقترح تسمية هذا الملمح المشترك «قضية» Proposition، وسوف أصف هذا الملمح لهذه الأفعال الغرضية عن طريق القول إنه بنطق كل الجمل من ١ ـ ٥ يعبر المتكلم عن قضية تقول إن محمداً سيغادر الحجرة. لاحظ أنني لا أقول إن الجمل تعبر عن قضية؛ إذ أنني لا أعرف كيف يمكن أن تؤدي الجمل أفعالاً من هذا النوع، ولكنني سأقول إنه بنطق الجملة يعبر المتكلم عن قضية. ولاحظ أيضاً أنني أميز بين القضية وبين تقرير asseration أو عرض statement هذه القضية. فقد تم التعبير عن قضية أن محمداً سيغادر الحجرة في منطوق كل الجمل من ١ ـ ٥، ولكن هذه القضية مقررة فحسب في الجملة (٢) والتقرير فعل غرضي، ولكن القضية ليست فعلاً على الإطلاق. مع أن التعبير عن القضية هو جزء من أداء أفعال غرضية معينة. وأوجز هذا عن طريق القول إنني أميز بين الفعل الغرضي والمحتوى القضوي للفعل الغرضي. وبطبيعة الحال، فليست كل الأفعال الغرضية لها محتوى قضوي، على سبيل المثال، المنطوق «هوراه!» (هتاف للاستحسان) Hurrah أو «أوتش!» Ouch ليس له هذا المحتوى الغرضي[٧٩]. وهذا ما سيدركه القارىء الذي على إلفة بالأدبيات المعاصرة من حيث هو شكل مختلف لتمييز قديم وضعه مؤلفون مختلفون مثل فريجه Frege، وشيفر Sheffer، و Lewis، وريشنباخ Reichenbach وهير Hare[٨٠].

نستطيع أن نميز من وجهة النظر الدلالية Semantical بين عنصرين (غير منفصلين بالضرورة) في البنية النظمية للجملة Syntactical structure. يجوز أن نسمي أحدهما «المؤشر القضوي» propositional indicator، ونسمي الآخر « مؤشر القوة الغرضية» illocutionary force indicator. يبين مؤشر القوة الغرضية كيف يتم أخذ القضية. وتتضمن وسائل إظهار القوة الغرضية: ترتيب الكلمات word order، والنبر stress، ونمط التنغيم intonation contour والترقيم punctuation، وصيغة الفعل The mood of the verb والأفعال الأدائية[٨١].

(٧٩) Ibid, P. 43

(٨٠) Searle, J. R., **Speech Acts**, P. 30

(٨١) Searle, J. R., **«What is a Speech Act?»**, OP. cit., P. 43

إذا كان لهذا التمييز الدلالي أية أهمية حقيقية، فيجب أن يكون له نظير نظمي Syntactic معين، حتى على الرغم من أن التمثيل النظمي للحقائق الدلالية لن يتوقف دائماً على سطح الجملة. على سبيل المثال، في الجملة «إنني أعد أن أحضر» لا يبدو أن بنية الجملة تجيز لنا أن نضع تمييزاً بين مؤشر القوة الغرضية ومؤشر المحتوى القضوي. وهي تختلف من هذا الجانب عن الجملة «إنني أعد أنني سوف أحضر» حيث يتوقف الاختلاف بين مؤشر القوة الغرضية (أنا أعد) ومؤشر المحتوى القضوي (إنني سوف أحضر) على سطح الجملة بطريقة صحيحة. غير أننا إذا درسنا البنية العميقة للجملة الأولى، فإننا نجد أن علامة العبارة الباطنية underlying phrase marker الخاصة بها ـ مثل علامة العبارة الباطنية للجملة الثانية ـ تتضمن «إنني أعد + إنني سوف أحضر». ونستطيع في أحوال كثيرة أن نعين في البنية العميقة هوية هذه العناصر التي تتناظر مع مؤشر القوة الغرضية بصورة مستقلة تماماً. وإذا شئنا ـ فيما يرى سيرل ـ تقديم هذا التمييز بمصطلحات الفعل الكلامي (ضمن النظرية العامة لأفعال الكلام)، فإن الطريقة المرجوة على نحو تصنيفي لأداء هذا قد تكون على النحو التالي: إننا في حاجة إلى تمييز الفعل الغرضي عن الفعل القضوي propositional act، أي فعل التعبير عن قضية The act of expressing the proposition. وهدف التمييز هو أن الشروط الذاتية للأفعال القضوية ليست هي نفس الشروط الذاتية للفعل الغرضي الكلي، طالما أن الفعل القضوي ذاته يمكن أن يوجد في كل أنواع الأفعال الغرضية المختلفة. وعندما نهتم بالمنطوقات التقريرية فإننا نميل حقاً إلى التركيز على جانب القضية أكثر من التركيز على القوة الغرضية، لأن القضية تستلزم «التطابق مع الوقائع»، وعندما نبحث المنطوقات الأدائية فإننا نهتم بقدر الإمكان بالقوة الغرضية للمنطوق. وإن شئنا التعبير بصورة رمزية، فربما نقدم الجملة من حيث هي متضمنة لوسيلة إظهار القوة الغرضية، ومؤشر المحتوى القضوي، على النحو التالي:

ق (م)

حيث سيحدد مدى القيم values الممكنة لـ (ق) مدى القوة الغرضية، وحيث تكون (م) هي المتغير variable على طول المدى اللامتناهي للقضايا الممكنة. ثم يستنتج سيرل أن الفعل القضوي هو تجريد حقيقي من الفعل الغرضي الكلي، وليس الفعل القضوي بذاته فعلاً غرضياً. إذ لا يتم تمثيل الفعل القضوي عن طريق جملة تامة، وإنما عن طريق تلك

الأجزاء من الجملة التي لا تتضمن مؤشرات للقوة الغرضية. وبالتالي فإن الفعل القضوي هو تجريد حقيقي من الفعل الغرضي، وليس الفعل القضوي بذاته فعلاً غرضياً[٨٢].

على أن المشكلة هنا هي أن سيرل يرى استبدال التمييز بين الفعل الغرضي والفعل القضوي بالتمييز بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي. والحق ـ فيما يرى فورجوسون ـ أنه على الرغم من أن فكرة القضية يمكن أن تكون أداة تحليلية مفيدة غاية الإفادة، فإن وظيفتها الملائمة لا تفيد في استئصال التمييز بين الأفعال التعبيرية والأفعال الغرضية، بل تفيد بالأحرى في إكمال هذا التمييز. وينشأ مغزى الفكرة عن افتراض مؤداه أن التواصل الإنساني ليس معجزاً، أي افتراض أن كل ما يحتاج المستمع إلى معرفته لكي يفهم معنى منطوق المتكلم ويكتشف قوته الغرضية يجب أن يكون إما مقدماً «في» المنطوق ذاته أو يكون متاحاً للفحص في السياق. وتحليل منطوق المتكلم في حدود مؤشرات المحتوى القضوي ومؤشرات القوة الغرضية يمكننا من توضيح إلى أي مدى تكون هذه الحاجة مستوفاه[٨٣].

نخلص من ردود فورجوسون على انتقادات سيرل لتمييز أوستن بين الفعل التعبيري والفعل الغرضي إلى أنها انتقادات خاطئة سواء ما تعلق منها بأن التمييز التعبيري/الغرضي ليس تمييزاً عاماً تماماً طالما أن «بعض» الأفعال التعبيرية هي أفعال غرضية، أو ما تعلق منها بزعم سيرل بانهيار تمييز أوستن بحجة أن «كل» الأفعال التعبيرية هي أفعال غرضية طالما أن التقريرات عن الأفعال الدلالية يجب أن تنطوي على أفعال غرضية وعلى الرغم من ذلك، فإن المبادىء اللغوية التي اقترحها سيرل تصلح لإتمام تمييز أوستن أكثر مما تساعد على بتره.

٤ . ٦. تصنيف أوستن للأفعال الغرضية

كان الأمل يحدو أوستن منذ بداية البحث أن يضع قائمة من «الأفعال الأدائية الواضحة»، غير أن الأمل أصبح على ضوء النظرية العامة مرتكزاً على تقديم قائمة بالأفعال ـ

(٨٢) Searle, J. R., **«Austin on Locutionary and Illocutionary Acts»**, OP. cit., P. 156

(٨٣) Forguson, L. W., **«Locutionary and Illocutionary Acts»**, OP. cit., P. 181

الغرضية. وها هو أوستن يشير إلى أن فكرة التمييز القديم بين المنطوقات الأدائية «الأساسية» والمنطوقات الأدائية «الواضحة» سوف تنجو من تغير سريع من التمييز الأدائي/التقريري إلى نظرية أفعال الكلام، على حين لا تنجو فكرة المنطوقات الأدائية الخالصة من هذا التحول. إذ إنها بنيت على أساس الاعتقاد في القسمة الثنائية للمنطوقات إلى منطوقات أدائية ومنطوقات تقريرية، وهي قسمة تم التخلي عنها لصالح العائلات العامة جداً من أفعال الكلام المرتبطة والمتداخلة. وباستعمال المعيار البسيط لضمير المتكلم المفرد وزمن المضارع والصيغة الاخبارية، وبفحص القاموس بروح تحررية، يمكن أن نحصل على قائمة من الأفعال في مرتبة ١٠^٣(٨٤). يقدم أوستن خمس فئات للمنطوق أو الفعل، مصنفة طبقاً لقوتها الغرضية، ويعترف بداية أنه بعيد غاية البعد عن الابتهاج بشأنها جميعاً. وهي:

١ الأفعال المتعلقة بأحكام *Verdictives*:

تكمن الأفعال المتعلقة بأحكام في التلفظ بنتائج رسمية أو غير رسمية بناء على دليل أو سبب فيما يتعلق بقيمة أو واقعة. والفعل المتعلق بحكم هو فعل قضائي كشيء متميز عن الأفعال التشريعية أو التنفيذية وهما معاً من أفعال الممارسة exercitives. والأفعال المتعلقة بأحكام لها علاقات واضحة بالصدق والكذب من جهة الحالة القانونية وغير القانونية أو الوضع العادل وغير العادل. إن محتوى الحكم الصادق أو الكاذب يتضح ـ على سبيل المثال ـ في النزاع على صيحة الحكم «خارج» و«ثلاث ضربات»، الخ. ومن أمثلة تلك الأفعال: أبرىء، ألزم، أضمن، أميز، أثمن، أؤرخ، أرتب، أقيم، أشخص، احسب، أوزع، أحلل(٨٥).

٢ـ أفعال الممارسة **Exercitives**:

إن فعل الممارسة هو إصدار حكم فاصل في صالح مسلك معين للفعل أو ضده، أو

---

(٨٤) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 49

يبرر أوستن ـ في الموضع السابق ـ استعماله لتعبير ٣١٠ بدلاً من ١٠٠٠، لأنه أولاً: يبدو مؤثراً وعلمياً، وثانياً: لأنه يمتد من ١٠٠٠ إلى ٩٩٩٩، وهو مقدار فرق جيد على حين أن التعبير الآخر ربما يؤخذ ليعني «حوالي ١٠٠٠» وهو مقدار فرق ضئيل.

(٨٥) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 152

تأييد له. وهو تصنيف واسع جداً ومن أمثلته: أوظف، أورث، أحكم على، أطرد، أحذر، أكرس، أرجىء، ألغي، أصفح، أدعي، أختار، أزكي، أتوسل، أحث، أوجه، أسمي، أمنح، أدافع، ألتمس، أوصي، أرفض(٨٦).

٣ـ الأفعال الإلزامية *commissives*:

إن الهدف التام للفعل الإلزامي هو أن يتعهد المتكلم بمسلك معين للفعل. والأمثلة على ذلك من قبيل: أعد، أتعهد، أصمم على، قصد، أعتزم، أتخيل، أعاهد، أخمن، سوف، أخطط، الخ(٨٧).

٤ ـ الأفعال المتعلقة بسلوك *Behabitives*:

تتضمن الأفعال المتعلقة بسلوك فكرة رد فعل سلوك الآخرين والأقدار والمواقف، وتعبيرات المواقف الخاصة بسلوك سابق لشخص آخر أو سلوك على وشك الحدوث. وأمثلة هذا الصنف منوعة تتناول مواقف سلوكية متباينة مثل الاعتذارات والشكر والمشاركة الوجدانية والتحيات والرغبات والاعتراضات ومواقف شتى. ومن بين هذه الأمثلة نورد ما يلي: أعتذر، أشكر، أرثي لـ، أطري، أهنىء، أتعاطف، أنقد، أوافق، أستحسن، أفحص، أستنكر، أرحب، ألعن، أروم، أتحدى، أعترض. ويوجد في نطاق الأفعال المتعلقة بسلوك ـ بالإضافة إلى احتمال حدوث «مخالفات» ـ مجال خاص للنفاق. ويشير أوستن إلى أن ثمة علاقات واضحة بين الأفعال المتعلقة بالسلوك والأفعال الإلزامية، نظراً لأن الإطراء والموافقة هما رد فعل لسلوك وتعهد المرء بنهج معين للسلوك. وتوجد علاقة بين الأفعال المتعلقة بالسلوك وأفعال الممارسة، لأن الموافقة على شيء قد تكون ممارسة لسلطة ما أو رد فعل لسلوك معين(٨٨).

٥ـ الأفعال التفسيرية *Expositives*:

تتضمن أفعال التفسير تقديم وجهات النظر، وتوصيل الحجة، وتوضيح الاستعمالات والدلالات. ومن بين أمثلة الأفعال التفسيرية التي أوردها أوستن: أؤكد، أنكر، أصف،

---

(٨٦) Ibid, PP. 154 - 155

(٨٧) Ibid, PP. 156 - 157

(٨٨) Ibid, PP. 159 - 160

أصنف، أطابق، ألاحظ، أذكر، أخبر، أجيب، أسأل، أوضح (بالأمثلة)، أقرر، أسلم بـ، أرتد، أوافق، أستنتج، أدرك، أستنبط، أنقح، أشهد، أبدأ بـ، أتحول إلى، أصوغ، أشير، أفهم، أعتبر[٨٩].

وزبدة القول، إن الفعل المتعلق بحكم هو ممارسة لحكم، والفعل المتعلق بممارسة هو توكيد نفوذ أو ممارسة سلطة معينة، والفعل الإلزامي هو اتخاذ تعهد أو إعلان عن قصد، والفعل السلوكي هو اتخاذ موقف، والفعل التفسيري هو توضيح مبررات وحجج ومعلومات[٩٠].

٤.٧. تصنيف سيرل للأفعال الغرضية

٤.٧.١. الأنواع المتباينة للاختلافات بين الأنواع المختلفة للأفعال الغرضية:

إن أية محاولة لتصنيف الأفعال الغرضية تفترض معايير لتمييز فعل غرضي عن آخر. فما هي المعايير التي عن طريقها نستطيع أن نتحدث عن ثلاثة منطوقات حقيقية بحيث يكون الأول منها تقريراً والثاني إسناداً والثالث وعداً؟ عندما يحاول المرء الإجابة على هذا السؤال يكتشف أن ثمة مبادىء عديدة للتمييز مختلفة غاية الاختلاف، أعني وجود أنواع مختلفة للمنطوقات تمكننا من القول بأن قوة هذا المنطوق مختلفة عن قوة ذاك المنطوق. ولهذا السبب يرى سيرل أن استعارة «القوة» في تعبير «القوة الغرضية» استعارة مضللة طالما أنها توحي بأن القوى الغرضية المختلفة تشغل مواقع مختلفة في متصل وحيد للقوة. والحقيقة أن هناك متصلات عديدة متميزة متقاطعة. والمصدر القريب للالتباس هو أننا ننزع إلى خلط الأفعال verbs الغرضية مع أنماط الأفعال acts الغرضية. فننزع ـ على سبيل المثال ـ إلى الظن أنه حيث يكون لدينا فعلان verbs غرضيان غير مترادفين يجب بالضرورة أن نسجل نوعين مختلفين لفعلين acts غرضيين. ويحاول سيرل الاحتفاظ بتمييز واضح بين الأفعال verbs الغرضية والأفعال acts الغرضية. فالأفعال الثانية جزء من اللغة من حيث هي شيء مقابل للغات محددة. والأولى دائماً جزء من لغة محددة مثل الفرنسية والانجليزية والعربية، وهلم جرا. والاختلافات في الأفعال الأولى مرشد جيد ـ وإن كانت

---

(٨٩) Ibid, PP. 161 - 162

(٩٠) Ibid, P. 162

مرشداً غير موثوق به على الإطلاق ـ للاختلافات في الأفعال الثانية[91].

يعرض سيرل اثني عشر بعداً يختلف فيها الفعل الغرضي عن الآخر، نوردها على النحو التالي:

١ـ الإختلافات في هدف (أو غاية) الفعل act. فهدف أو غرض الأمر يمكن تحديده عن طريق القول بأنه محاولة للتأثير على المستمع ليفعل شيئاً ما. وهدف أو غاية الوصف هو أنه تصوير (صادق أو كاذب، دقيق أو غير دقيق) لكيفية وجود شيء معين. وهدف أو غاية الوعد هو أنه ضمان بالتزام المتكلم أن يفعل شيئاً ما. إن هدف أو غاية نوع الفعل الغرضي سوف أسميه هدفه الغرضي illocutionary point. فالهدف الغرضي هو جزء من القوة الغرضية وليس القوة الغرضية ذاتها. وبالتالي فإن الهدف الغرضي للرجاء هو نفس الهدف الغرضي للأمر، مثلاً، إذ أن كلاهما محاولتان للتأثير على المستمع ليفعل شيئاً ما، ولكن القوى الغرضية مختلفة بصورة واضحة. وبصفة عامة، يستطيع المرء أن يقول إن فكرة القوة الغرضية هي محصلة عناصر عديدة يعتبر الهدف الغرضي واحداً منها فقط، على الرغم من أنني أعتقد أنه العنصر الهام جداً[92].

٢ ـ الاختلافات في اتجاه المطابقة direction of fit بين الكلمات والعالم. على حين أن بعض الأفعال الغرضية ـ كجزء من هدفها الغرضي ـ يجعل الكلمات (أو قل بصورة دقيقة تماماً محتواها القضوي) متماثلة مع العالم، نجد أن بعضها الآخر يجعل العالم متماثلاً مع الكلمات. والتقريرات asserations من الفئة الأولى، والوعود والمطالب من الفئة الأخيرة. لنفترض أن رجلاً ذهب إلى المتجر ومعه قائمة سوقية أعطتها له زوجه مكتوبة فيها كلمات «فاصوليا، زبدة، لحم، خبز»، ولنفترض أنه أخذ يدور هنا وهناك بعربته الصغيرة الخاصة بالمتجر لينتقي هذه المفردات. ويتبعه الكشاف الذي يكتب كل شيء يأخذه، وعندما يظهران من المتجر سيكون مع كل من المشتري والكشاف قائمتين متطابقتين. غير أن وظيفة كل قائمة منهما ستختلف غاية الاختلاف عن وظيفة الأخرى. في حالة قائمة المشتري تكون غاية القائمة أن تجعل العالم متماثلاً مع الكلمات، فالانسان يكون مكلفاً بأن يجعل أفعاله مطابقة للقائمة. أما في حالة

(٩١) Searle, J. R., «**A Taxonomy of Illocutionary Acts**», in Gunderson, K., (ed): **language, Mind, and Knowledge**, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1975, PP. 344 - 345

(٩٢) Ibid, p.p. 344 - 345

الكشاف، فإن غاية القائمة هي أن تجعل الكلمات متماثلة مع العالم، فالإنسان يكون مكلفاً بأن يجعل القائمة مطابقة لأفعال المشتري. ويمكن توضيح هذا إلى أبعد الحدود عن طريق ملاحظة دور «الخطأ» في الحالتين. فإذا بلغ الكشاف المنزل وأدرك على حين غرة أن الرجل اشترى سمكاً بدلاً من اللحم، يستطيع ببساطة أن يمحو كلمة «اللحم» ويكتب كلمة «سمك»، ولكن، إذا بلغ المشتري المنزل ولفتت زوجه نظره إلى أنه اشترى سمكاً في حين كان يجب أن يشتري لحماً، فلا يستطيع أن يصحح الخطأ بمحو كلمة «لحم» من القائمة وكتابة كلمة «سمك»[٩٣].

يوضح سيرل الاختلافات في اتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم فيقول: إن قائمة الكشاف لها اتجاه مطابقة الكلمة ـ إلى ـ العالم (كما تفعل العبارات، والأوصاف، والتقريرات، والتفسيرات)، وقائمة المشتري لها اتجاه مطابقة العالم ـ إلى ـ الكلمة (مثلما تفعل المطالب، والأوامر، والعهود، والوعود). إنني أمثل اتجاه مطابقة الكلمة ـ إلى ـ العالم بالسهم النازل كالتالي ↓ ، واتجاه مطابقة العالم ـ إلى ـ الكلمة بالسهم الصاعد كالتالي ↑ . واتجاه المطابقة هو دائماً نتيجة للهدف الغرضي[٩٤].

٣ـ الإختلافات في الحالة السيكولوجية المعبَّر عنها. إن الإنسان الذي يعرض، ويوضح، ويقرر، ويزعم أن هذا (س) يعبر عن اعتقاد بأن هذا (س). والإنسان الذي يعد، ويقسم، وينذر أو يتعهد بأن يفعل (ص) يعبر عن قصد لفعل (ص). والإنسان الذي يأمر ويلتمس من (ع) أن يفعل (ل) يعبر عن أمنية (حاجة أو رغبة) أن يفعل (ع) (ل). والإنسان الذي يعتذر عن فعل (ى) يعبر عن نكوص عن فعل (ى)، الخ. وبصفة عامة يعبر المتكلم بأداء أي فعل غرضي بمحتوى قضوي عن موقف معين أو حالة، الخ، من هذا المحتوى القضوي. لاحظ أن هذا يبقى حتى إذا كان منافقاً، وحتى لو لم يكن لديه اعتقاد وأمنية وقصد ونكوص وابتهاج بالذي يعبر عنه. ومع ذلك فإنه يعبر عن اعتقاد وأمنية وقصد ونكوص أو ابتهاج بأداء الفعل الكلامي. وهذه الحقيقة مسجلة لغوياً عن طريق الحقيقة القائلة إنه من غير المقبول لغوياً (مع أنه ليس تناقضاً ذاتياً) أن نربط الفعل الأدائي بإنكار الحالة السيكولوجية المعبَّر عنها. وبالتالي لا يستطيع المرء أن يقول «أنا أقرر أن هذه (س)، بيد أنني لا أعتقد أن هذا (س) و «أنا أعد بـ(س)، بيد أنني لا أقصد (س)» الخ.

(٩٣) Ibid, P. 346

(٩٤) Ibid, PP. 346 - 347

لاحظ أن هذا يبقى فقط في الاستخدام الأدائي لضمير المتكلم. ويستطيع المرء أن يقول «لقد قرر أن هذا (س)، ولكنه لا يعتقد حقاً أنه (س)» و«لقد وعدت بـ (س)، بيد أنني لم أقصد حقاً أن أفعله»، الخ. والحالة السيكولوجية المعبَّر عنها بنطق الفعل الغرضي هي شرط الإخلاص للفعل[٩٥]. وشرط الإخلاص أحد شروط الملاءمة fellcity conditions التي يجب أن يستوفيها الفعل الغرضي إن أريد له النجاح، ويجمعها سيرل تحت ثلاثة أسماء رئيسية هي: الشروط التمهيدية، وشرط الإخلاص، والشرط الأساسي[٩٦].

٤- الإختلافات في القوة أو القدرة التي يتم بها تقديم الفعل. فكل واحد من المنطوقين «إنني أقترح أن نذهب إلى السينما» و«إنني أصر على أن نذهب إلى السينما» له نفس الهدف الغرضي الذي للآخر. ولكن يتم تقديم الفعل بقوى مختلفة كما هو الحال مع «إنني أقسم بأغلظ الأيمان أن علياً سرق النقود» و«إنني أخمن أن علياً سرق النقود» وعلى طول نفس البعد للهدف الغرضي أو الغاية ربما توجد درجات منوعة للقوة أو التعهد[٩٧].

٥- الإختلافات في منزلة أو وضع المتكلم والمستمع من حيث أنهما يؤثران في القوة الغرضية للمنطوق. لو طلب الجنرال من الجندي أن ينظف الحجرة، لكان هذا أمراً على الأرجح. وإذا طلب الجندي من الجنرال أن ينظف الحجرة، لكان هذا ـ على الأرجح ـ اقتراحاً أو عرضاً أو التماساً وليس أمراً[٩٨]. وهذا الجانب نوع لشرط تمهيدي من شروط الملاءمة عند سيرل.

٦- الإختلافات في طريقة ارتباط المنطوق باهتمامات المتكلم والمستمع. تأمل ـ مثلاً ـ الاختلافات بين التفاخر والرثاء، وبين التهنئة والمواساة. وفي هذين الزوجين يسمع المرء الاختلاف على أنه بين ما يعد من اهتمامات المتكلم والمستمع على التوالي وما لا يعد منها[٩٩]. وهذا الجانب نوع آخر لشرط تمهيدي في تحليل سيرل.

٧- الإختلافات فيما يتعلق ببقية الحديث. تصلح بعض التعبيرات الأدائية لربط المنطوق ببقية الحديث (وأيضاً بالسياق المحيط) تأمل ـ مثلاً ـ «إنني أجيب» و«إنني أستدل» و

(٩٥) Ibid, P. 347

(٩٦) See Searle, J. R., **Speech Acts**, PP. 57 - 61

(٩٧) Searle, J. R., **«A Taxonomy of Illocutionary Acts»**, OP. cit., P. 348

(٩٨) Ibid, P. 348

(٩٩) Ibid, P. 348

«إنني أستنتج» و «إنني أعترض». وتصلح هذه التعبيرات لربط منطوقات أخرى وبالسياق المحيط[100].

٨ـ الإختلافات في المحتوى القضوي التي يتم تحديدها عن طريق وسائل إظهار القوة الغرضية. على سبيل المثال، الاختلافات بين التقرير والنبوءة تتضمن الحقيقة القائلة إن النبوءة يجب أن تكون حول المستقبل، على حين أن التقرير يمكن أن يكون عن الماضي أو المضارع[101].

٩ـ الإختلافات بين الأفعال التي يجب أن تكون دائماً أفعال كلام وبين الأفعال التي يمكن ـ لكنها ليست في حاجة إلى ـ إنجازها على أنها أفعال كلام. ربما يصنف المرء الأشياء ـ على سبيل المثال ـ عن طريق القول «إنني أصنف هذا على أنه (أ) وأصنف هذا على أنه (ب)». لكن المرء ليس في حاجة إلى أن يقول أي شيء على الإطلاق لكي يصنف؛ إذ ربما يلقي المرء ببساطة كل ما هو (أ) في الصندوق (أ) وكل ما يكون (ب) في الصندوق (ب). وشبيه بذلك ما يقال عن الأفعال يخمن ويشخص ويستنتج، فربما أضع تقديرات، وأقدم تشخيصات، وأستنتج نتائج بقول «أنا أخمن» و «أنا أشخص» و «أنا أستنتج»، ولكنني لكي أخمن وأشخص وأستنتج فليس من الضروري أن أقول أي شيء على الإطلاق. فربما أقف ببساطة قبل إقامة البناء وأخمن ارتفاعه، وأشخصك على نحو صامت على أنك فصامي هامشي، أو أستنتج أن الرجل الذي يجلس بجواري سكران تماماً. إن فعل الكلام في هذه الحالات ليست له ضرورة[102].

١٠ـ الإختلافات بين الأفعال التي تتطلب أعرافاً لغوية لإنجازها، والأفعال التي لا تتطلب ذلك. ثمة مجموعة كبيرة من الأفعال الغرضية تتطلب عرفاً غير لغوي، وبصفة عامة وضعاً خاصة من قبل المتكلم والمستمع داخل هذا العرف لكي يتم أداء الفعل. وبالتالي من أجل أن يبارك، ويحرم (من الكنيسة)، ويعمد، ويدين مجرماً، ويسمي الأساس التام للبناء، ويعلن الحرب، لا يكفي لأي متكلم بالغ أن يقول لمستمع بالغ «إنني أباركك» و «إنني أحرمك من الكنيسة»، الخ وإنما يجب أن يكون للمرء وضع داخل العرف غير اللغوي. ويتكلم أوستن أحياناً كما لو كان يعتقد أن «كل» الأفعال الغرضية على هذه

(١٠٠) Ibid, P. 348

(١٠١) Ibid, P. 349

(١٠٢) Ibid, P. 349

الشاكلة، ولكنها بوضوح ليست كذلك. فلكي أضع عبارة تقول إنها تمطر أو أعد بأن أجيء وأراك، فإنني أحتاج فقط إلى الامتثال لقواعد اللغة. ولا أحتاج إلى الأعراف غير اللغوية. وهذا الملمح لبعض أفعال الكلام ـ التي لا تحتاج إلى أعراف غير لغوية ـ في حاجة إلى تمييزه عن الملمح رقم (٥). والشرط الأساسي لبعض الأفعال الغرضية أن يكون للمتكلم ـ ويجوز المستمع أيضاً ـ منزلة معينة. وتمنح الأعراف غير اللغوية في أحوال كثيرة منزلة على نحو يتناسب مع القوة الغرضية. ولكن، لا تنشأ كل اختلافات المنزلة عن الأعراف. ومن ثم فإن السارق المسلح بمقتضى امتلاكه لمسدس ربما يأمر ـ كشيء معارض ليرجو ويتوسل ويناشد، مثلاً ـ الضحايا أن يرفعوا أيديهم. غير أن منزلته هنا لا تستمد من وضع داخل عرف وإنما من امتلاكه لسلاح[١٠٣].

١١ـ الإختلافات بين الأفعال acts حيث يكون للفعل verb الغرضي المناظر استعمال أدائي وبعض الأفعال حيث لا يكون للفعل الغرضي المناظر استعمال أدائي. إن معظم الأفعال الغرضية لها استعمالات أدائية، على سبيل المثال، «يعرض» و «يعد» و «يأمر» و «يستنتج». ولكن المرء لا يستطيع أن يؤدي أفعال التفاخر أو التهديد ـ على سبيل المثال ـ عن طريق القول «إنني بذلك أتفاخر» أو «إنني بذلك أهدد». فليست كل الأفعال verbs الغرضية أفعالاً verbs أدائية[١٠٤].

١٢ـ الإختلافات في طريقة أداء الفعل الغرضي. بعض الأفعال verbs الغرضية تصلح لإظهار ما يجوز أن نسميه الطريقة الخاصة التي يتم بها أداء الفعل الغرضي. وبالتالي فإن الاختلاف بين التبليغ والافضاء مثلاً ليس في حاجة إلى أن يتضمن أي اختلاف في الهدف الغرضي أو المحتوى القضوي بل فقط في «طريقة» أداء الفعل الغرضي[١٠٥].

٤ . ٧ . ٢ . إعتراضات سيرل على تصنيف أوستن:

قبل أن يشرع سيرل في تصنيف الأفعال الغرضية نظر في تصنيف أوستن فرأى أنه أساس جيد للمناقشة، مع أنه في حاجة إلى تعديل لأنه ينطوي على نقائص عديدة. فأول

---

(١٠٣) Ibid, P. 349 -350

(١٠٤) Ibid, P. 350

(١٠٥) Ibid, P. 350

ما يلفت النظر حول قوائم أوستن للأفعال الغرضية أنها ليست تصنيفاً للأفعال acts الغرضية، بل تصنيفاً للأفعال verbs الغرضية في اللغة الانجليزية. ويبدو أن أوستن يفترض أن تصنيفاً للأفعال verbs هو بصفة عامة وعلى نحو تجريدي تصنيف لأنواع الأفعال acts الغرضية. ولكن، لا يوجد مبرر للافتراض أن هذا يمثل حجة. وكما سنرى، فإن بعض الأفعال verbs ـ على سبيل المثال ـ تميز الطريقة التي يتم بها أداء الفعل act الغرضي «يبلغ» مثلاً. ربما يبلغ المرء بعض الأوامر، والوعود، والتقريرات، بيد أن التبليغ لا يكون الرابع في سلسلة مع الأمر والوعد والتقرير. فالتبليغ ليس اسماً لنوع من الفعل الغرضي، ولكن اسماً للطريقة التي يتم بها أداء فعل غرضي معين(١٠٦).

وبالإضافة إلى هذا الانتقاد يوجه سيرل بعض الاعتراضات إلى تصنيف أوستن على النحو التالي:

١ـ **الإعتراض الأول** غير خطير وإن كان جديراً بالملاحظة. ليست كل الأفعال verbs المدرجة في قوائم أوستن أفعالاً verbs غرضية تماماً. تأمل على سبيل المثال، «أتعاطف» و «أعتبر» و «أعني» و «أقصد» و «سوف» وخذ «أقصد» تجد أنه ليس فعلاً أدائياً بصورة واضحة، فقول أنا أقصد ليس قصداً، ولا يسمى في ضمير الغائب فعلاً غرضياً: فالفعل «قصد فلان كذا» لا يقرر فعلاً كلامياً. وبطبيعة الحال، هناك فعل غرضي للتعبير عن القصد، ولكن تعبير الفعل الغرضي هي «أعبر عن قصد» وليس «أقصد». فأقصد ليس فعلاً كلامياً دائماً، والتعبير عن القصد يكون في الأغلب فعلاً كلامياً، وليس دائماً.

٢ ـ يمثل الاعتراض الثاني مأخذاً هاماً على تصنيف أوستن. لا يوجد مبدأ واضح أو متين أو مجموعة مبادىء قام على أساسها التصنيف. استعمل أوستن بوضوح ـ في حالة الأفعال الإلزامية فقط ـ وبصورة غير ملبسة الهدف الغرضي على أنه أساس لتعريف هذه الفئة. وبقدر ما تكون فئة الأفعال التفسيرية واضحة الوصف، فإنها تبدو لي مُعرَّفة في حدود علاقات الحديث. وتبدو المنطوقات المتعلقة بالممارسة لتكون مُعرَّفة ـ جزئياً على الأقل ـ في حدود ممارسة السلطة. ويكمن اعتبار المنزلة بالإضافة إلى الاعتبار العرضي في الأفعال المتعلقة بالممارسة. أما فئة الأفعال المتعلقة بالسلوك فلا تبدو لي أنها مُعرَّفة جيداً على الإطلاق، ولكن يبدو أنها تتضمن أفكاراً لما هو حسن أو سيء بالنسبة للمتكلم

---

(١٠٦) Ibid, PP. 351 - 352

والمستمع بالإضافة إلى تعبيرات عن المواقف[١٠٧].

٣ـ نظراً لعدم وجود مبدأ واضح لتصنيف أوستن ـ فيما يرى سيرل ـ وبسبب وجود ارتباك مستمر بين الأفعال acts الغرضية والأفعال verbs الغرضية يوجد قدر كبير من التداخل بين فئة وأخرى وقدر كبير من التغاير داخل الفئات. وليست المشكلة أن هناك بعض الحالات الخلافية، فأي تصنيف يعالج العالم الفعلي تلحق به على الأرجح حالات خلافية ـ ولا لمجرد أن بعض الحالات الاستثنائية سوف يكون لها خصائص محددة في أكثر من فئة واحدة. وإنما المشكلة بالأحرى هي أن مجموعة ضخمة جداً من الأفعال تجد ذاتها مباشرة في وسط فئتين متباينتين لأن مبادىء التصنيف غير منهجية. تأمل، على سبيل المثال، الفعل «يصف» تجد أن أوستن يضمه في قائمته على أنه فعل يتعلق بحكم وفعل تفسيري معاً. ويرى سيرل أن النظر إلى قائمة أوستن الخاصة بالأفعال التفسيرية يكفي لبيان أن معظم الأفعال عنده مطابقة لتعريفه للأفعال المتعلقة بحكم. فبالإضافة إلى «أصف» تأمل «أؤكد» و «أنكر» و «أعرض» و «أصنف» و «أطابق» و «أستنتج» و «أستنبط»، تجد أن كل هذه الأفعال قد أدرجت في قائمته على أنها أفعال تفسيرية، ولكن يمكن أن نعددها بسهولة في قائمة على أنها أفعال متعلقة بحكم[١٠٨]. وكان سيرل حذراً في حكمه بأن معظم الأفعال التفسيرية عند أوستن مطابقة لتعريفه للأفعال المتعلقة بحكم، لأن هناك حالات قليلة ليست أفعالاً متعلقة بحكم بصورة واضحة وهي حالات يرتبط فيها معنى الفعل بعلاقات الحديث إلى حد بعيد، على سبيل المثال، «أبدأ بـ. . .» و «أنتقل إلى. . .» أو حيث لا يوجد سؤال عن الدليل أو المبررات، على سبيل المثال، «أفترض» و «أستخف» و «أسمي» و «أعرف». غير أن هذا لا يكفي حقاً لضمان فئة مستقلة، وبصفة خاصة لأن كثيراً من هذه الأفعال «أبدأ بـ. . .» و «أنتقل إلى. . .» و «أستخف» ليست أسماء لأفعال غرضية على الإطلاق[١٠٩].

٤ـ وهناك صعوبة إضافية تتعلق بهذه الاعتراضات، وهي أن ليست كل الأفعال المدرجة داخل الفئات عند أوستن تفي حقاً بشروط التعريفات المعطاة لها، حتى لو أخذنا التعريفات بطريقة فضفاضة إلى حد ما. ومن ثم فإن التسمية، والتوظيف، والحرمان من

---

(١٠٧) Ibid, P. 352

(١٠٨) Ibid, P. 353

(١٠٩) Ibid, P. 353

الكنيسة ـ وهي الأفعال التي أدرجها أوستن تحت قائمة الأفعال المتعلقة بالممارسة ـ «ليست إصداراً لحكم في صالح مسلك معين للفعل أو ضده، وتأييداً له» ـ وهو تعريف أوستن لتلك الأفعال، وإنما هي بالأحرى إنجازات لتلك الأفعال، وليست تأييدات لأي شيء. وهذا يعني، أننا إذا وافقنا على أن الأمر، والسيطرة على شخص معين، والإلحاح عليه أن يفعل شيئاً ما هي كل حالات التأييد التي يفعلها المرء للفعل، فلا نستطيع أن نوافق أيضاً على أن التسمية أو التوظيف هو تأييد أيضاً. فعندما أوظفك رئيساً للجنة معينة، فإنني لا أؤ يد أن تكون أو تصبح رئيساً للجنة، وإنما أجعلك رئيساً لتلك اللجنة(١١٠).

وخلاصة القول، ان ثمة صعوبات ست على الأقل متعلقة بتصنيف أوستن، وهي بالترتيب التصاعدي لأهميتها كالتالي: يوجد ارتباك مستمر بين الأفعال verbs والأفعال acts. وليست كل الأفعال verbs أفعالاً غرضية. يوجد تداخل كبير أكثر مما ينبغي بين فئات الأفعال. كثير من الأفعال المدرجة في فئات لا تفي بشروط التعريف المعطى للفئة. والصعوبة ذات الأهمية العظمى هي أنه لا يوجد مبدأ متين يقوم على أساسه التصنيف.

٤.٧.٣. أنواع الأفعال الغرضية عند سيرل:

يقدم سيرل فيما يلي قائمة بالفئات الأساسية للأفعال الغرضية، ويناقش خلالها إلى أي مدى يرتبط تصنيفه بتصنيف أوستن.

١ـ الأفعال التصويرية Representatives:

إن هدف أو غاية أعضاء الفئة التصويرية هو تعهد المتكلم (بدرجات منوعة) بكون شيء ما حقيقة واقعة، وبصدق القضية المعبر عنها. وجميع أعضاء هذه الفئة قابلة للتقييم في حدود الصدق والكذب. وباستعمال علامة التقرير assertion sign[ــــ|] عند فريجه لتمييز الهدف الغرضي المشترك بين كل أعضاء هذه الفئة وباستعمال رموز معينة، يرمز سيرل إلى الحالة السيكولوجية بحروف من الفعل المناظر، فيرمز بحرف (ع) للفعل «يعتقد» و (غ) لـ «يرغب و (ق) لـ «يقصد» والرمز (م) للمحتوى القضوي. نقول باستعمال

---

(١١٠) Ibid, P. 354

هذا يرمز سيرل إلى هذه الفئة كما يلي:

⊢ ↓ ع (م)

إن اتجاه المطابقة هو الكلمات ـ إلى ـ العالم، والحالة السيكولوجية المعبَّر عنها هي الاعتقاد (ع) بأن (هذا م). ومن الأهمية بمكان أن نؤكد أن كلمات من قبيل «اعتقاد» و «تعهد» مقصودة هنا لتميز أبعاداً؛ إنها قابلة للتحديد أكثر من كونها محددة. ومن ثم فهناك اختلاف بين اقتراح أو افتراض أن هذا م، من ناحية، وبين الاصرار على أن هذا م أو القسم بجدية أنه كذلك، من ناحية أخرى. ودرجة الاعتقاد أو التعهد ربما تقترب من الصفر أو تبلغه. وتتضمن هذه الفئة معظم الأفعال التفسيرية عند أوستن، بالإضافة إلى كثير من الأفعال المتعلقة بحكم في تصنيفه، لأن لها جميعاً نفس الهدف الغرضي وتختلف فقط في ملامح أخرى للقوة الغرضية. وأبسط اختبار للفعل التصويري هو أنك تستطيع أن تميزه حرفياً على أنه صادق أو كاذب(١١١).

٢ـ الأفعال التوجيهية **Directives**:

يكمن الهدف الغرضي لهذه الأفعال في حقيقة أنها محاولات من جانب المتكلم للتأثير على المستمع ليفعل شيئاً ما. ومن الجائز أن تكون محاولات لينة جداً، مثل عندما أغريك بفعل شيء معين أو أقترح أن تفعله، أو ربما تكون محاولات عنيفة جداً، مثل عندما أصر على أن تفعله. وباستعمال علامة التعجب exclamation mark على أنها وسيلة إظهار الهدف الغرضي لأعضاء هذه الفئة بصورة عامة، يصبح لدينا الصورة الرمزية التالية:

! ↑ غ (س يفعل أ)

واتجاه المطابقة هو العالم ـ إلى ـ الكلمات، وشرط الاخلاص هو يرغب (غ) (رغبة أو أمنية)، والمحتوى يكون دائماً أن المستمع (س) يفعل فعلاً مستقبلياً (أ). والأفعال التي تدل على أعضاء هذه الفئة هي أطلب، أرجو، أسأل، ألتمس، أناشد، أتضرع، أستعطف، أشجع، أسمح، أنصح. وأظن أنه من البين أن الأفعال من قبيل أتحدى،

(١١١) Ibid, P. 355, see also, Leech, G. N., **Principles of Pragmatics**, Longman, London and New York, 3rd imp., 1985, P. 105

وأعترض التي أدرجها أوستن على أنها أفعال سلوكية هي من هذه الفئة. وكثير من الأفعال المتعلقة بالممارسة هي أيضاً من هذه الفئة(١١٢).

٣ـ الأفعال الإلزامية Commissives:

يسلم سيرل بأن تعريف أوستن للأفعال الإلزامية تعريف رائع جداً، ويأخذه كما هو غير أنه يضع عليه اعتراضاً تافهاً ـ على حد تعبيره ـ مؤداه أن كثيراً من الأفعال verbs التي أدرجها أوستن في قائمة على أنها إلزامية لا تنتمي إلى هذه الفئة على الإطلاق؛ مثل «سوف» و «أقصد» و «أمنح» وغيرها من الأفعال. الأفعال الإلزامية إذن هي تلك الأفعال الغرضية التي تهدف إلى إلزام المتكلم (بدرجات منوعة أيضاً) بمسلك مستقبلي معين للفعل، وباستعمال الرمز (أ) لأعضاء هذه الفئة، يصبح لدينا الصورة الرمزية التالية:

أ ↑ ق (ص يفعل ق)

إن اتجاه المطابقة هو العالم ـ إلى ـ الكلمات، وشرط الاخلاص هو القصد (ق)، والمحتوى القضوي هو دائماً أن المتكلم ص يفعل فعلاً مستقبلياً ق. وطالما أن اتجاه المطابقة هو نفس الاتجاه بالنسبة للأفعال الإلزامية والأفعال التوجيهية، فسيكون لدينا تصنيفاً رائعاً إلى أبعد الحدود إن استطعنا أن نبين أنهما أعضاء بالفعل في فئة واحدة. ولكن سيرل يعترف صراحة بأنه عاجز عن فعل هذا، لأنه على حين أن هدف الوعد [فعل إلزامي] هو إلزام المتكلم بأن يفعل شيئاً ما ولا يحاول بالضرورة التأثير على نفسه لكي يفعله، فإن هدف الالتماس [فعل توجيهي] هو أن يحاول التأثير على المستمع ليفعل شيئاً، وليس بالضرورة إلزامه أو إجباره على ذلك(١١٣).

٤ـ الأفعال المُعبِّرة Expressives:

إن الهدف الغرضي لهذه الفئة هو التعبير عن حالة سيكولوجية محددة في شرط الاخلاص بشأن حالة في الواقع محددة في المحتوى القضوي. ونماذج الأفعال المعبِّرة هي «أشكر» و «أهنىء» و «أعتذر» و «أعزي» و «أرحب». لاحظ أنه لا يوجد اتجاه مطابقة في الأفعال المعبرة. وبأداء الفعل المعبر لا يحاول المتكلم أن يؤثر في العالم ليماثل الكلمات ولا الكلمات لتماثل العالم؛ والأحرى أن صدق القضية المعبَّر عنها يكون

(١١٢) Searle, J. R., «A Taxonomy of Illocutionary acts», OP. cit., PP. 355 - 356

(١١٣) Ibid, P. 356

مفترضاً. وبالتالي، على سبيل المثال، عندما أعتذر لأنني وطئت إصبع قدمك فليست غايتي إما أن أزعم أن إصبع قدمك كانت موطوءة ولا أن أجعلها موطوءة. ويذهب سيرل إلى ان هذه الحقيقة منعكسة بصورة دقيقة في نظم الجملة Syntax عن طريق الحقيقة القائلة إن تصريفات paradigm الأفعال المعبرة في إنجازها لا تأخذ «أن» that الخاصة بالجميلات clauses وإنما تتطلب تحويلاً إلى المصدر [بزيادة اللاحقة ing إلى الفعل]. فلا يستطيع المرء أن يقول: «إنني أعتذر أنني وطئت على إصبع قدمك» وإنما الأصح إن يقول «إنني أعتذر للوطأ على قدمك». وبصورة مماثلة، لا يستطيع المرء أن يقول: «إنني أهنئك أنك فـزت بالمباراة» بل يجب أن يقول «إنني أهنئك على الفوز بالمباراة». وهذه الحقائق النظمية ـ فيما يقترح سيرل ـ هي نتائج لحقيقة أنه لا يوجد ـ بصورة عامة ـ اتجاه مطابقة للأفعال المعبرة. وصدق القضية المعبَّر عنها في الفعل المعبِّر هو صدق مفترض. ويجب تقديم الصورة الرمزية لهذه الفئة ـ بناء على ذلك ـ على النحو التالي:

ع∅ك (س/ب + ملكية)

حيث تدل (ع) على الهدف الغرضي المشترك بين كل الأفعال المعبرة، و (∅) هو الرمز الفارغ الذي يدل على عدم وجود اتجاه للمطابقة، و (ك) هو المدى المتغير على طول الحالات السيكولوجية المختلفة الممكنة والمعبَّر عنها في أداء الأفعال الغرضية في هذه الفئة، ويعزو المحتوى القضوي ملكية ما (وليس فعلاً بالضرورة) إما إلى (ت) أو (س). فيمكنني أن أهنئك ليس فحسب على فوزك بالمباراة، بل وأيضاً على حسن مظهرك أو فوز ابنك بالمباراة. والملكية المحددة في المحتوى القضوي للفعل التعبيري يجب مع ذلك أن تكون مرتبطة بـ (ت) أو (س)[١١٤].

٥ـ التصريحات Declarations:

إن الخصيصة المحددة لهذه الفئة هي أن الأداء الناجح لأي عضو من أعضائها يحدث تناظراً بين المحتوى القضوي والوجود الخارجي. ويضمن الأداء الناجح للفعل أن يناظر المحتوى القضوي العالم: فإذا أنجزت أنا بصورة ناجحة فعل توظيفك رئيساً للجنة معينة، إذن فإنك رئيس لهذه اللجنة. وإذا أنجزت بصورة ناجحة فعل إعلان حالة الحرب، إذن فالحرب معدة. وتحجب البنية السطحية النظمية surface syntactical

(١١٤) Ibid, 357 - 358

structure المستخدمة لأداء التصريحات هذه المسألة، لأنه لا يوجد فيها تمييز نظمي سطحي بين المحتوى القضوي والقوة الغرضية. وبالتالي فإن التصريحات «أنت مفصول» و «أنا أتخلى» لا تتيح تمييزاً بين القوة الغرضية والمحتوى القضوي. ويظن سيرل أن باستعمال هذه البنية السطحية النظمية لأداء التصريحات تكون قوتها الدلالية كالتالي:

إنني أصرح: انتهت وظيفتك (بذلك).
إنني أصرح: انتهى موقفي (بذلك).

وتحدث التصريحات تغييراً ما في وضع أو حالة الشيء أو الأشياء المشار إليها بمقتضى حقيقة أن التقرير قد أنجز بنجاح. ويميزُ هذا الملمح التصريحات عن الفئات الأخرى للأفعال الغرضية(١١٥).

إن المتأمل للأفعال التي يقدمها سيرل كأمثلة للتصريحات وكذلك السمة التي تميز هذه الفئة من الأفعال الغرضية يجد أن هذه الأفعال هي النماذج الأولى التي ظهرت لأوستن عندما كان يشرع في فحص المنطوقات الأدائية التي من بينها إنني أسمي هذا المسجد...، وإنني أراهن...، وإنني أورث...، وغيرها (١١٦). زد على ذلك، أن هذه «التصريحات» تشترك مع المنطوقات الأدائية في أن كلاً منها تتطلب عرفاً غير لغوي، فيما عدا استثناء وحيد خاص بالتصريحات سنشير إليه بعد قليل.

إذا تأملنا اتجاه المطابقة في أنواع الأفعال الغرضية نجد أن اتجاه المطابقة في حالة الأفعال التصويرية هو الكلمات ـ إلى ـ العالم؛ واتجاه المطابقة في حالة الأفعال التوجيهية والالزامية هو العالم ـ إلى ـ الكلمات؛ وفي حالة الأفعال المعبِّرة ليس هناك اتجاه مطابقة تظهره القوة الغرضية، لأن وجود المطابقة يكون مفترضاً. غير أننا نكتشف مع التصريحات علاقة فريدة تماماً. فنجد أن أداء التصريح يحدث مطابقة عن طريق إنجازه الناجح. فكيف يكون ذلك ممكناً؟ الجواب عند سيرل أن كل الأمثلة التي ناقشناها حتى الآن تتضمن عرفاً غير لغوي بالإضافة إلى القواعد التكوينية للغة لكي يتم أداء التصريح أداء ناجحاً. وتشكل سيطرة المتكلم والمستمع على هذه القواعد المقدرة اللغوية Linguistic

---

(١١٥) Ibid, PP. 358 - 359

(١١٦) Leech, G. N., **Principles of Pragmatics**, P. 179

competatance[117] التي لا تكفي ـ بصفة عامة ـ لأداء التصريح. إذ يجب أن يوجد بالإضافة إلى ذلك عرف فوق لغوي ويجب أن يشغل المتكلم والمستمع أوضاعاً خاصة داخل هذه الأعراف. والاستثناءات الوحيدة للمبدأ القائل بأن كل تصريح يتطلب عرفاً غير لغوي هي تلك التصريحات التي تهتم باللغة ذاتها، على سبيل المثال، عندما يقول المرء «إنني أعرِّف، أوجز، أسمي أو ألقب». ويتحدث أوستن أحياناً كما لو كانت كل المنطوقات الأدائية (وفي النظرية العامة، كل الأفعال الغرضية) تتطلب عرفاً غير لغوي، بيد أن هذا لا يمثل حجة بوضوح. التصريحات ـ إذن ـ عند سيرل فئة خاصة جداً من الأفعال الغرضية ومن ثم يرمز إليها على النحو التالي:

ص ↕ ∅ (م)

حيث تدل (ص) على الهدف الغرضي التصريحي، واتجاه المطابقة هو الكلمات ـ إلى ـ العالم والعالم ـ إلى ـ الكلمات معاً وذلك بسبب السمة الخاصة للتصريحات، ولا يوجد شرط إخلاص، ومن ثم يكون لدينا الرمز الفارغ في مكان شرط الاخلاص، ونستعمل المتغير القضوي العادي م. والسبب في وجود سهم علاقة المطابقة هنا على الإطلاق هو أن التصريحات تحاول التأثير على اللغة لتتماثل مع العالم. ولكن لا تحاول فعل ذلك عن طريق وصف واقعة (كما تقوم الأفعال التصويرية) أو عن طريق محاولة التأثير على شخص ما ليحدث واقعة مستقبلية (كما تقوم الأفعال التوجيهية والالزامية).

ويستنتج سيرل عدة نتائج من مناقشته لتصنيف الأفعال الغرضية أكثرها أهمية من وجهة نظره النتيجة القائلة إننا لو اتخذنا الهدف الغرضي بوصفه فكرة محورية نصنف بها استعمالات اللغة، لوجد إذن عدد محدود إلى حد ما لأشياء أساسية نفعلها باللغة؛ نخبر الناس كيف توجد الأشياء، ونحاول التأثير عليهم ليفعلوا أشياء، ونلزم أنفسنا بفعل أشياء،

---

(١١٧) «المقدرة اللغوية». مصطلح يستعمل في نظرية لغوية، وبصفة خاصة في النحو التوليدي، ويشير إلى معرفة الشخص بلغته، وبنظام القواعد الذي يسيطر عليه حتى يقدر على تقديم عدد غير محدود من الجمل وفهمها، وإدراك الأخطاء النحوية والالتباسات. إنه مفهوم مثالي للغة، ويدرك على أنه مقابل لفكرة «الأداء» performance والمنطوقات المحددة للكلام. ووفقاً لتشومسكي فإن علم اللغة كان قبل النحو التوليدي مشغولاً بالأداء في المادة اللغوية، بدلاً من المقدرة الباطنية Underlying Competance»

Crystal, D., **A First Dictionary of Linguistics and Phonetics**, P. 73

ونعبر عن مشاعرنا ومواقفنا، ونحدث تغييرات بواسطة منطوقاتنا. وفي أحوال كثيرة، نفعل أكثر من واحد من هذه الاستعمالات بمنطوق بعينه في آن واحد(١١٨).

٨.٤. تعقيب

ولكن، هل من فائدة ترجى فلسفياً من استعمال نظرية الأفعال الغرضية؟ الجواب عند أوستن «لقد أخفقت في أن يكون لدي وقت كاف لقول ما السبب في أن ما قلته شائق. لنأخذ مثالاً واحداً فقط إذن. لقد اهتم الفلاسفة منذ عهد بعيد بكلمة «good»، وشرعوا في أخذ خط لبحث كيف نستعملها، وما الذي نستعملها لفعله. لقد كان مقترحاً - على سبيل المثال - إننا نستعملها للتعبير عن الاستحسان، وللاطراء، وللتصديق [على شيء]. بيد أننا لن نحصل على وضوح حقاً بشأن كلمة «good» وما الذي نستعملها لفعله حتى يكون لدينا - بصورة مثالية - قائمة كاملة لهذه الأفعال الغرضية تكون فيها [الأفعال] يطري، ويصدق على، الخ، نماذج منفصلة. وحتى نعرف كم عدد هذه الأفعال الموجودة، وما هي علاقاتها وصلاتها المتبادلة»(١١٩).

يشير أوستن بوضوح في هذه الفقرة إلى أن هناك عدداً من الأسئلة حول «good» والتي يمكن أن تستعمل نظرية الأفعال الغرضية للإجابة عليها. وأراح نفسه بالقول إنها أسئلة حول استعمال الكلمة. ومع ذلك، بالنظر إلى ما قيل في السنوات الحالية حول العلاقة بين الفعل الكلامي للاطراء وبين المعنى الإطرائي لكلمة «good»، مثلاً، يبدو ممكناً أن بعض الأسئلة حول كلمة «good» التي اعتقد أوستن أنه يمكن الإجابة عليها عن طريق استعمال نظرية الأفعال الغرضية هي أسئلة حول معناها. وسواء ظن أوستن هذا أم لا، فيبدو أنه جدير بالبحث سواء في حالة أية كلمة أو تعبير، وأن نظرية الأفعال الغرضية يمكن أن تستعمل للإجابة على أي سؤال يجوز أن يثار حول معنى الكلمة أو التعبير. على الرغم من زعم «هير» Hare أن كلمة «good» تملك عادة معنى إطرائي، وتملكه كنتيجة لحقيقة أنها تستعمل بصورة مألوفة للإطراء، فإنه مثال واحد فقط للزعم بأنه من الممكن توضيح معنى الكلمة (أو جزء من معناها) بالرجوع إلى أفعال الكلام التي أنجزت عند

(١١٨) Ibid, P. 369

(١١٩) Austin, J. L., **How To Do Things With Words**, P. 162

نطقها[١٢٠]. وها هو سيرل يقول: «في الواقع، تستند المعرفة التي يمتلكها شخص معين عن معنى الجمل - في جزء كبير منها - إلى معرفته بالطريقة التي تستخدم بها هذه الجمل لإطلاق الأحكام وطرح الأسئلة وإلقاء الأوامر وإجراء التحقيقات ونثر الوعود والتنبيه، الخ... وكذلك إلى معرفته بالطريقة التي يفهم بها هو نفسه الآخرين حينما يستعمل هؤلاء الجمل لغايات مماثلة. فالكفاية الدلالية - في جزء كبير منها - هي القدرة على إنجاز وفهم ما يدعوه الفلاسفة وعلماء اللغة بأفعال الكلام أو أفعال اللغة»[١٢١]. ومناقشة هذه المسألة هي موضوع الفصل التالي.

---

(١٢٠) Holdcroft, D., «Meaning and Illocutionary Acts», The Theory of Meaning, ed. by Parkinson, G. H. R., Oxford University Press, 1968, P. 166

(١٢١) جون سيرل: «تشومسكي والثورة اللغوية»، الفكر العربي، العددان ٨، ٩. يناير، مارس ١٩٧٩ (بدون ذكر مترجم)، ص ١٣٨.

الفصل الخامس

المعنى: من التحقق إلى الاستعمال

٥ . ١. تمهيد

اللغة «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[١]. كما حدها ابن جني، والأغراض هنا هي المعاني. إذ لا يمكن أن تكون هناك لغة دون معنى. ولكن، ما هو المعنى؟

لقد طرح هذا السؤال مراراً وتكراراً، وجاءت الإجابات عليه منوعة متباينة؛ إذ تمثل الإجابة عليه المحور الذي يرتكز عليه البحث الفلسفي طوال تاريخه، ليس هذا وحسب، بل هو موضع اهتمام المشتغلين بعلم اللغة وعلم النفس وعلم الاجتماع أيضاً. والحق أن الفلاسفة أكثر انشغالاً بالمعنى من غيرهم فإذا نظرنا إلى قصة الفلسفة في القرن العشرين ـ ناهيك عن الفلسفة القديمة والوسيطة والحديثة ـ لوجدنا أنها قصة لفكرة المعنى، على حد تعبير رايل[٢]. كما «يمكن وصف الانشغال التام بنظرية المعنى على أنه مرض المهنة لفلسفة القرن العشرين الأنجلو سكسونية والنمساوية» [٣].

غير أن الإجابة على السؤال: ما هو المعنى، أو ما معنى المعنى؟ صعبة للغاية، لأن ما له معنى في اللغة يمكن أن ينقسم إلى قسمين: معنى خاص بالألفاظ (أو الرموز البسيطة)، ومعنى خاص بالجمل (أو الرموز المركبة):

---

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٤.

(٢) Ryle, G., «**Introduction**» to the **Revolution in Philosophy**, by Ayer, A. J. (and others), Macmillan & Co. LTD. London St Martin's Press, New York, 1956, P. 8

(٣) Ryle, G., «**The Theory of Meaning**», in Caton, C. E., (ed): **philosophy and Ordinary Language**, University of Illinois Press, Urbana, 1963. P. 128

١ـ **المعنى الخاص بالألفاظ،** وينقسم بدوره إلى قسمين:

أ. **المعنى اللفظي:** ويتعلق بمعاني الألفاظ المفردة؛ ما يفهم منها وما تدل عليه.

ب. **المعنى السياقي:** ويتعلق بمعاني الألفاظ حين ترد وتنتظم في سياقات هي الجمل والعبارات المختلفة.

٢ـ **المعنى الخاص بالعبارات** بوصفها مركبات أو سياقات ذات معنى[٤].

هناك نظريات فلسفية عديدة تتناول معنى الكلمة أو معنى الجملة، غير أن تقديم كل هذه النظريات مسألة دونها زحزحة الجبل، وحسبنا أن نقدم نظريتين تنتج كل واحدة منهما عن تصور معين لوظيفة اللغة وكيفية عملها. فإذا كانت وظيفة اللغة الأكثر أهمية بالنسبة للفيلسوف هي الوصف أو التسمية، كانت نظرية المعنى اللازمة عن هذه الوظيفة هي نظرية إمكانية التحقق للمعنى. وإذا وجد الفيلسوف أن هناك عدداً من الوظائف اللغوية المتباينة التي لا يكون الوصف إلا واحدة منها، وليس أكثرها أهمية، فإن نظرية المعنى الناتجة عن هذا التصور هي نظرية الاستعمال للمعنى. وطالما أننا عرضنا النظرية التصويرية للغة ثم ناقشنا فكرة ألعاب اللغة عند فتجنشتين، وأتبعنا ذلك بنظرية الفعل الكلامي وتباين الاستعمالات اللغوية عند أوستن، فحري بنا الآن أن نناقش نظريتين للمعنى هما نظرية إمكانية التحقق ونظرية الاستعمال.

٥ . ٢ . المعنى والتحقق

٥ . ٢ . ١ . هل قال فتجنشتين بمبدأ التحقق؟

يحسن بنا قبل تناول الإجابة على هذا السؤال أن نقدم لمحة تاريخية عن نشأة جماعة ڤينا، تلك الجماعة التي شكلت أفكارها فلسفة الوضعية المنطقية: فكيف تكونت هذه الجماعة، وما هي أفكارها الرئيسية؟

إصطنعت جامعة ڤينا منذ عام ١٨٩٥ كرسياً لفلسفة العلوم الاستقرائية، وكان إرنست

(٤) د. عزمي إسلام: مفهوم المعنى، دراسة تحليلية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الرسالة الحادية والثلاثون، الحولية السادسة، ١٩٨٥، ص ٢٦

ماخ Ernst Mach أول من تقلد هذا المنصب ولبث فيه حتى سنة ١٩٠١، وخلفه بعد ذلك بولتزمان L. Boltzmann من سنة ١٩٠٢ حتى سنة ١٩٠٦، وهكذا تأصل في جامعة ڤينا تقليد طويل للفلسفة التجريبية التي تحفل أول ما تحفل بالعلوم الطبيعية. وظل التقليد دائماً حتى كان عام ١٩٢٢، فأسندت أستاذية فلسفة العلوم الاستقرائية إلى مورتس شليك Moritz Schlick الذي جاء إلى الفلسفة من علم الطبيعة، شأنه في ذلك شأن أسلافه. ولا غرو، فقد كانت رسالته للدكتوراه بإشراف ماكس بلانك Max Planck وكان موضوعها «انعكاس الضوء في وسط غير متجانس»، وأصبح عن طريق دراسته «المكان والزمان في علم الطبيعة المعاصر» سنة ١٩١٧، الشارح الفلسفي الأول لنظرية السببية. ووثق علاقاته الشخصية بأبرز رجالات العلوم الدقيقة آنذاك من أمثال «بلانك» و «أينشتين» و «هلبرت». غير أن لشليك ميزة فاق بها أسلافه، ألا وهي معرفته العميقة بالفلسفة(٥).

وسرعان ما التفت حول شليك جماعة مؤلفة ليس فحسب من الطلاب، بل وأيضاً من رجال الفكر العلمي ذوي الميول الفلسفية. معظمهم علماء رياضة وطبيعة، ومنهم علماء نفس واجتماع، وأيضاً مناطقة وفلاسفة خلص. ومن بين هؤلاء وأولئك فريدريش فايزمان F. Waismann وأوتو نويرات O. Neurath، وإدجار تسلزل E. Zilsel، وهربرت فايجل H. Feigl، وبيلافون جوهوس B.V.Juhos، ورودلف كارناب R. Carnap، وفيكتور كرافت V. Kraft، وفيليكس كاوفمان F. Kaufmann، وهانز هان H. Hahn، وكورت جودل K. Godel، وغيرهم(٦).

وفي لقاءات قصرت حيناً وطالت حيناً آخر ناقش أعضاء الجماعة مشكلات منطقية وابستمولوجية، ودار النقاش بين هذه الجماعة - التي أوشكت قامات أعضائها أن تتقارب - كما يدور بين الأنداد، ولم يكن مجرد تسليم بتعاليم الأستاذ. والحق أن فتجنشتين قد أثر تأثيراً عظيماً على جماعة ڤينا؛ إذ كانت «الرسالة» أحد الأعمال التي تدارسها أعضاء الجماعة فيما بينهم، ولكن على الرغم من أن فتجنشتين كان يعيش في ڤينا في ذلك الوقت، إلا أنه لم يحضر أبداً مناقشات «جماعة ڤينا» ولم ينضم إليها(٧). لقد شكلت مناقشات جماعة ڤينا الهيكل العام لحركة الوضعية المنطقية التي سميت بأسماء عدة؛

---

(٥) Kraft, V., **The Vienna Circle**, Philosophical Library, New York, 1953, P. 3

(٦) Ibid, PP. 3 - 4

(٧) Ibid, P. 4

سميت في صورتها الأولى التي نشأت عليها في النمسا بين أعضاء جماعة فيِنا «بالوضعية المنطقية» أو «التجريبية المنطقية»، ثم عرفت بعد انتهاء جماعة فيِنا «بالتجريبية العلمية»، وتسمى كذلك «بالفلسفة الوضعية الجديدة». وسوف نستخدم في مناقشتنا لهذه الفلسفة اسم «الوضعية المنطقية». وتسمى هذه الفلسفة وضعية لأن فلاسفتها يقصرون جهودهم على ما هو موضوع posited في الواقع الخارجي، بمعنى أنهم يشترطون لكل عبارة تزعم الإشارة إلى الأشياء أن يقوم صوابها على تصويرها لتجربة الحواس. وهي منطقية، لأن أصحابها يكتفون بتحليل لغة العبارة ذاتها تحليلاً منطقياً، ثم يقبلونها بعد ذلك أو يرفضونها على هذا الأساس وحده.

بعد هذه اللمحة التاريخية نطرح سؤالين: إلى أي مدى أثرت «رسالة» فتجنشتين على أعضاء جماعة فيِنا؟، وهل قال فتجنشتين حقاً بمبدأ التحقق أم لا؟ كان «لرسالة» فتجنشتين أثر بالغ على الوضعية المنطقية حتى ذهب بعضهم إلى أن «الرسالة» هي الملهم الرئيسي لهذه الحركة «على الرغم من أن الوضعية [المنطقية] نشأت من مجموعة منوّعة من المصادر، فإن دافعها الحاسم وإلهامها الرئيسي قد أتى من «الرسالة»[8]. غير أن فايجل وآير يخففان من غلواء هذا التأثير «لن يكون صحيحاً تماماً القول بأن جماعة فيِنا قد استمدت إيحاءها من «الرسالة»[9]. وذلك لأن «شليك كان قد سبق في عمل مبكر له إلى قدر كبير من الصيغ الدقيقة التي طورها فيما بعد كارناب ورايشنباخ وآخرون. ويوجد في كتابه «النظرية العامة للمعرفة» Allgemeine Erkenntnislehre (الذي ظهرت طبعته الأولى عام ١٩١٨، والثانية سنة ١٩٢٥) إرهاصات أيضاً لبعض النظريات المحورية في كتاب فتجنشتين «رسالة منطقية فلسفية»، وأظن أن شخصية شليك المتواضعة إلى أبعد حدود التواضع، وحياءه الشديد ورقة قلبه، وحبه الشخصي العميق لفتجنشتين كل ذلك جعله يتغاضى أو يكتم الحجم العظيم لنظرياته الخاصة... وحقاً، كان شليك متأثراً كأشد ما يكون التأثر بعبقرية فتجنشتين إلى حد أنه نسب إليه الأفكار الفلسفية العميقة التي صاغها

(٨) Hartnack, J., **Wittgenstein and Modern Phisosophy**, Translated into English by Cranston, M., New York University Press, 1965, P. 45

(٩) Ayer, A. J., (ed), **Logical Positivism**, The Free Press, Glencoe, Illinois, 1959, Introduction, P. 5

بصورة واضحة تماماً قبل أن يستسلم بفترة طويلة لسحر فتجنشتين المنوِّم تقريباً»[١٠]. وها هو كارناب يقول: «إن الجزء الأكبر من كتاب فتجنشتين «رسالة منطقية فلسفية» قرىء جهاراً ونوقش جملة جملة في جماعة ڤينا. ولقد أثّر كتاب فتجنشتين على دائرة ڤينا تأثيراً قوياً. ولكن ليس من الصحيح القول بأن فلسفة جماعة ڤينا هي على وجه الدقة فلسفة فتجنشتين. وتعلمنا الكثير عن طريق مناقشاتنا للكتاب، وقبلنا وجهات نظر كثيرة بقدر ما جعلناها متشابهة مع مفاهيمنا الأساسية. وبطبيعة الحال، تنوعت درجة التأثير بالنسبة لمختلف الأعضاء. وبالنسبة لي شخصياً، فربما كان فتجنشتين ـ بالإضافة إلى رسل وفريجه ـ هو الفيلسوف صاحب أعظم الأثر على تفكيري. والفكرة الهامة للغاية التي اكتسبتها من عمله هي المفهوم القائل بأن صدق العبارات المنطقية يقوم فقط على بنيتها المنطقية وعلى معنى مفرداتها»[١١].

الأقرب إلى الصواب ـ إذن ـ القول بأنه على الرغم من أن بعض النظريات الواردة في «الرسالة» أصبحت معتقدات أساسية للوضعية المنطقية، فإن هنالك اختلافات محورية بين هذا المذهب وما قيل في «الرسالة». إحدى النقاط المحورية في فلسفة الوضعية المنطقية أن مهمة الفلسفة ـ بغض النظر عن حل المشكلات الفلسفية التقليدية أو تحديد صدق القضايا الفلسفية ـ هي ببساطة توضيح معنى هذه المشكلات وتلك القضايا. ومن ثم لا تفضي الفلسفة إلى مجموعة من القضايا الفلسفية، وإنما تقود إلى فهم أفضل لمعاني القضايا المنوَّعة وإدراك أن قضايا ميتافيزيقية معينة هي قضايا خالية من المعنى. وفيما يتعلق بكيف يتم التحقق من معنى القضية، فإن الإجابة هي الاستعانة بمبدأ التحقق[١٢].

إن القضايا التجريبية هي القضايا الوحيدة التي ينظر إليها الوضعيون المناطقة على أنها قضايا حقيقية، لأنها النوع الوحيد الذي يمكن التحقق منه. وتقبل الوضعية المنطقية ـ بطبيعة الحال ـ قضايا الرياضة والمنطق على الرغم من أنها فارغة تجريبياً، وهي القضايا التي ذهب فتجنشتين إلى أنها تحصيلات حاصل Tautologies لا تقول شيئاً عن العالم

---

(١٠) Feigl, H., «**The Origin and Spirit of Logical Positivism**» in Achinstein, P. and Barker, S. F. (eds), **The Legacy of Logical Positivism**, The Johns Hopkins press, Baltimore, 1969, P. 4

(١١) Quoted by: Munitz, M. K., **Contemporary Analytic Philosophy**, P. 225

(١٢) Hartnack, J., **Wittgenstein and Modern Philosophy**, P. 47

الخارجي. وليست القضايا المنطقية مما يتحقق منه verified، وإنما هي مما يبرهن عليه demonstrated. إنها ليست صادقة بالمعنى الذي تكون به القضايا التجريبية صادقة، وإنما هي شرعية. ومن ناحية ثانية، فإن القضايا الفلسفية أو الميتافيزيقية لا هي تجريبية ولا هي تحصيل حاصل؛ بمعنى أنه لا يمكن أن تكون مما يتحقق منه ولا مما يبرهن عليه؛ إذ لا يمكن أن تكون صادقة ولا شرعية، ومن ثم فهي ببساطة خالية من المعنى. إنها ليست قضايا تجريبية. لأنها لو كانت كذلك لأمكن التحقق من قيمة صدقها Truth - value عن طريق الملاحظة؛ ولا يمكن أن يحدث هذا في حالة القضايا الميتافيزيقية. لا تنتمي القضية التي يمكن التحقق منها تجريبياً إلى الميتافيزيقا وإنما تنتسب إلى العلوم الطبيعية. وبما أن القضايا الميتافيزيقية ليست بذات شروط صدق، فليست بذات معنى أيضاً. ومن ناحية ثانية، لو كانت تحصيلات حاصل، فلا يمكن أن يدور نقاش ونزاع بشأن شرعيتها كما هو موجود بالفعل بين الفلاسفة(١٣).

ليس من الصعب اكتشاف العلاقة بين «الرسالة» وهذه المعتقدات المحورية للوضعية المنطقية. فوجهة النظر القائلة بأن الفلسفة لا يمكن أن تقدم مجموعة من القضايا، وإنما هي فاعلية activity(١٤)، والقول بأن القضايا المنطقية والرياضية هي تحصيلات حاصل وبالتالي فارغة تجريبياً، وإن القضايا التجريبية لا يمكن أن تكون صادقة عن طريق الضرورة المنطقية logical necessity(١٥).

والقول بأن معنى القضية مطابق لشروط صدقها(١٦) ـ نقول إن كل وجهات النظر هذه موجودة في «الرسالة». ومع ذلك، فإن موقف فتجنشتين ليس واضحاً تماماً على الأقل فيما يتعلق بوجهة النظر الأخيرة. يذهب فتجنشتين إلى أن فهم القضية يعني معرفة الحقيقة الواقعة إذا كانت صادقة: «لأن نفهم معنى قضية ما هو أن نعرف ما هنالك، إذا كانت صادقة»(١٧). ويبدو هذا مثل العبارة الواضحة للمبدأ القائل إن معنى القضية يطابق شروط صدقها، وبناء عليه يبدو أيضاً ـ ضمناً على الأقل ـ أن القضية بدون شروط صدق هي بلا

(١٣) Ibid, P. 48

(١٤) أنظر: لودفيج فتجنشتين «رسالة منطقية فلسفية» الترجمة العربية، الفقرة ١١٢، ٤، ص٩١.

(١٥) المرجع السابق، الفقرة ٦،١ وما بعدها، ص ١٤٢.

(١٦) المرجع السابق، الفقرة ٤،٤٣١ وما بعدها، ص ١٠٢.

(١٧) المرجع السابق، الفقرة ٤،٠٢٤، ص ٨٦.

معنى. ويضعنا هذا مباشرة قبالة المشكلة التي هي مدار جدل بين الباحثين هل قال فتجنشتين بمبدأ التحقـق؟ أو هل قبل فتجنشتين مبدأ التحقق كما هو موجود عند الوضعية المنطقية؟ الحقيقة أن هذه المشكلة تظهر فقط في حدود «الرسالة»؛ إذ أنه لا يوجد نص صريح في «الرسالة» يطابق «مبدأ التحقق»، ومع ذلك فهنالك عبارات تفيد ضمناً ما يعنيه هذا المبدأ. ومن هنا جاء الخلاف على النحو التالي:

أ- هناك من يذهب إلى أن فتجنشتين لم يقل بمبدأ التحقق على النحو الذي ذهب إليه الوضعيون المناطقة، فيقول ماكسويل: «إن تفرقة فتجنشتين بين «المعنى» وبين اللغو كانت سبباً في اعتباره كفيلسوف وضعي منطقي - كما لو كانت هذه التفرقة صورة من صور المبدأ الذي يسمونه بمبدأ التحقق!... وبناء على ذلك فإن اعترافه بأن قضاياه خالية من المعنى، قد أُخِذَ على أن هذه القضايا من النوع الذي لا يقبل التحقق، أو هي غير تجريبية، ولذا فهي تكون مجرد لغو»[18]. وينتهي ماكسويل إلى القول بأن «فتجنشتين لم يكن يقبل مبدأ التحقق، على الأقل بالمعنى الذي يستعمله به الوضعيون [المناطقة] الذين يعرِّفون «المعنى» بواسطة تحقيقه التجريبي، فقد قال فتجنشتين «إنك تستطيع أن تحدد معنى قضية ما بأن تسأل كيف يكون تحقيقها» إلا أنه ذهب إلى أن التحقق يعني أشياء مختلفة - وبذلك يصبح مبدأ التحقق لديه أشبه ما يكون بمبدأ السبب الكافي عند الفلاسفة المدرسيين... إنه أقرب إلى أن يكون نتيجة بعدية وليس مبدأ أولياً كما هو عند الوضعيين [المناطقة]»[19].

ب - ذهب فريق آخر من الباحثين إلى أن فتجنشتين يقول بمبدأ التحقق مثل رامزي الذي رأى أننا يجب أن نطبق مبدأ التحقق نفسه على فلسفة فتجنشتين ولذا «فإننا يجب أن ننظر بطريقة جادة إلى قضايا فتجنشتين على أنها لغو، ولا ندعي كما فعل فتجنشتين بأنه لغو هام، ومثل كارناب الذي كان يعتبر فتجنشتين فيلسوفاً وضعياً منطقياً لقوله بفكرة تحقيق القضايا، التي إذا ما طبقناها على فلسفته لوجدنا أن «الرسالة» عبارة عن سلسلة من التفسيرات المتفاوتة في درجة غموضها، والتي يجب أن يرى فيها القارىء بالتالي أنها أشباه قضايا أو قضايا زائفة فيتركها»[20].

(١٨) مقتبسة في د. عزمي إسلام: لودفيج فتجنشتين، ص ٢٤١.
(١٩) المرجع السابق، الموضع نفسه.
(٢٠) المرجع السابق، ص ٢٤٢.

يحاول من يرجح أن فتجنشتين كان يقصد بالفعل معنى مبدأ التحقق كما ذهب إليه الوضعيون المناطقة أن يلتمس في كلام مالكولم التالي ما يؤيد هذا الترجيح. يقول مالكولم: «ولطالما كانت علاقة فتجنشتين «بمبدأ التحقق» الشهيرة (معنى العبارة هو منهجها في التحقق) عند الوضعية المنطقية موضع تساؤل. ولقد أخبرني فتجنشتين بقصة تلقي بعض الضوء على هذا. إذ جاء ستاوت G. F. Stout الفيلسوف والعالم النفسي إلى كمبردج في زيارة قصيرة ودعاه فتجنشتين إلى تناول الشاي (وظني أن هذا كان في وقت مبكر من الثلاثينيات) وقال ستاوت لفتجنشتين إنه قد سمع أن لدى فتجنشتين شيئاً ما شائقاً وهاماً يقال عن «التحقق» وأنه يود كثيراً أن يعرف عنه»[٢١]، فضرب فتجنشتين لستاوت المثل التالي: «تخيل أن هنالك مدينة مطلوب من رجال الشرطة فيها أن يحصلوا على معلومات عن كل ساكن فيها، مثل عمره، ومن أين جاء، وما العمل الذي يقوم به. وقد يتصادف أن يكتشف رجل الشرطة عندما يسأل الساكن أنه لا يقوم «بأي» عمل. فيسجل رجل الشرطة هذه الحقيقة في السجل، لأن «هذا أيضاً» جزء مفيد من المعلومات عن الرجل!»[٢٢]. ويذهب مالكولم إلى أن «التطبيق لهذا المثل هو ـ فيما أظن ـ أنك إذا لم تفهم العبارة، فإن اكتشافك أنها ليست بذات تحقق هو جزء هام من المعلومات عنها، ويجعلك تفهمها فهماً أفضل»[٢٣].

ج ـ يذهب فريق ثالث من الباحثين إلى أن فتجنشتين لم يقل «بمبدأ التحقق» في «الرسالة» وإن كان قد اعتنقه في مرحلة تالية لها من تفكيره. ويعتمد من يقول بهذا على بعض نصوص فتجنشتين وعلى السجل الذي احتفظ به فايزمان لمحادثات فتجنشتين التي جرت في ڤينا مع شليك ومع فايزمان نفسه، ويشمل الفترة من شهر ديسمبر ١٩٢٩ حتى يوليو ١٩٣٢، والأعمال التي نشرت فيما بعد تحت اسم «الملاحظات الفلسفية» و «النحو الفلسفي» تنتمي إلى هذه الفترة الانتقالية. يقول مونيتز Munitz: «إن ما يحتل محور الفلسفة الوضعية المنطقية هو الاحتكام إلى مبدأ التحقق. وهو المبدأ الـذي اعتنقه فتجنشتين في الفترة ما بين ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٢ تقريباً. . . ولا يوجد شيء ما يمكن إدراكه وتسميته «بمبدأ التحقق» في «الرسالة». . . ولو يدرس المرء سجل محادثات فتجنشتين مع

---

(٢١) Malcolm, N., **Ludwig Wittgenstein, A Memoir**, P. 65

(٢٢) Ibid, P. 66

(٢٣) Ibid, P. 66

شليك وفايزمان، بالإضافة إلى فقرات معينة حاسمة في «الملاحظات الفلسفية» و «النحو الفلسفي»، فمن الممكن جمع ملاحظات منوَّعة وآراء ووضعها تحت عنوان رؤية فتجنشتين المعدَّلة «لمبدأ التحقق». وعلى الرغم من أن هذا المبدأ يلعب دوره بلا شك في هذه المرحلة من فلسفة فتجنشتين، فقد ثبت في النهاية - في المسلك الأخير من تطور فلسفته - أن له أهمية بالنسبة لفتجنشتين أقل بكثير من مبدأ التحقق عند الوضعية المنطقية»[٢٤].

وها هي بعض النصوص عند الوضعية التي اقتبسها مونيتز من مؤلفات فتجنشتين ويعوِّل عليها لإثبات وجهة نظره. يقول فتجنشتين في «الملاحظات الفلسفية»: «معنى السؤال هو منهج الإجابة عليه. . .» و «قل لي «كيف» تبحث، وسوف أخبرك «بما» تبحث عنه». و «إن فهم معنى القضية يعني معرفة كيفية تحديد نتيجة صدقها أو كذبها». وفي محادثاته مع شليك وفايزمان يعلق فتجنشتين: «معنى القضية هو منهج تحقيقها»[٢٥]. وأصبحت هذه العبارة الأخيرة الشعار الذي يستعمله فلاسفة الوضعية المنطقية للتعبير عن نظريتهم في المعنى في صورتها المتزمتة المتمثلة في مبدأ التحقق.

غير أن فتجنشتين قد ذهب إلى رفض «مبدأ التحقق» بالمعنى الذي استعمله به الوضعيون المناطقة، وذلك في فترة قريبة من الفترة التي قال فيها بمبدأ التحقق، أعني في محاضرات فتجنشتين فيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٣ التي جمعها ونشرها جورج مور، «بالقرب من بداية (١) وضع فتجنشتين عبارة مشهورة «إن معنى القضية هو الطريقة التي نتحقق بها منها»، ولكنه قال في (٢) إن هذا يعني فقط «أنك تستطيع أن تحدد معنى القضية عن طريق السؤال كيف يتم تحقيقها». وواصل القول «وهذا بالضرورة مجرد قياس تقريبي rule of thumb لأن «التحقق» يعني أشياء مختلفة ولأن السؤال «كيف يتم التحقق منها؟» لا يفيد معنى في بعض الحالات»[٢٦].

---

(٢٤) Munitz, M. K., **Contemporary Analytic Philosophy**, P. 227

(٢٥) نصوص مقتبسة في المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٢٦) Quoted by: Hartnack, J., **Wittgenstein and Modern Philosophy**, P. 49

٥. ٢. ٢. التحليل المنطقي واستبعاد الميتافيزيقا:

إن التحليل المنطقي عند فلاسفة الوضعية المنطقية تحليل ردي؛ بمعنى أنه يقوم على رد القضايا او العبارات المركبة إلى عبارات أبسط منها حتى ينتهي الأمر إلى أبسط أنواع العبارات، وهي العبارات الأساسية أو الأولية، تلك التي لا تقبل التحليل أو الرد إلى ما هو أبسط منها. وعندما يصل التحليل الردي إلى هذه المرحلة القصوى؛ فإن معنى العبارة لا يمكن تعريفها في حدود عبارات اخرى، بل يتوقف معناها على مقارنتها بالواقع الخارجي، ومن ثم يمكن الحكم عليها بالصدق أو بالكذب. وسمى بعض الوضعيين المناطقة هذه العبارات الأولية باسم «عبارات البروتوكول» protocol statments. فهل هناك اتفاق بينهم حول طبيعة ومجال هذه العبارات؟ إن «العبارة التي تعين بوضوح المعطى التجريبي empirical datum أطلق عليها اسم «عبارة البروتوكول» protokollsatz، ومع ذلك فهنالك اختلاف كبير في الرأي بين الوضعيين المناطقة[٢٧] فيما يتعلق بطبيعة ومجال عبارات البروتوكول هذه. يرى شليك أنها عبارات حازت يقيناً مطلقاً ليس موضعاً لشك، وذلك لأن النظرية والواقع يصبح كل منهما في اتصال مباشر مع الآخر في هذه العبارات. وآثر الحديث عن «عبارة الملاحظة» مؤكداً أن عبارة البروتوكول تنتمي إلى مرحلة أبعد، نظراً لاحتوائها على عناصر افتراضية.

ومن ناحية ثانية، رفض نويراث وجهة نظر شليك، لأنه اعتقد أن تعبيرات من قبيل «الصدق المطلق» و «اليقين الذي ليس موضعاً لشك» و «الواقع» قد انطوت على عناصر ميتافيزيقية يجب أن تُرفَض بدورها. وفي رأي نويراث أن عبارات البروتوكول لها مغزى عملي على نحو محض - وهي مؤسسة على الاتفاق والاتساق الداخلي للفكر، وليس على الارتباط بين العبارة والواقع الخارجي. ولذلك فإن الطبيعة الافتراضية لعبارة البروتوكول - في رأي نويراث - لا تقلل على أي حال من مغزاها الأساسي، طالما أن العبارة لا يمكن أن تكون أي شيء آخر غير كونها افتراضية»[٢٨].

---

(٢٧) إستبدلنا هذا التعبير بتعبير «الوضعيين الجدد» الوارد في النص.

(٢٨) Delfgaauw, B., **Twentieth Century philosophy**, Translated into English by Smith, N. D., Gill and Macmillan, Dublin, 1969, P. 147. and see also, Ayer, A. J., «**The Vienna Circle**», in Ayer, A. J., (and others), **The Revolution in Philosophy**, Macmilian and Co. LTD, London, 1956, PP. 81 - 82

ربما يفهم موقف الوضعية المنطقية المضاد للميتافيزيقا فهماً حسناً في حدود التمييز بين وظيفتين رئيسيتين للغة: «الوظيفة المعرفية Cognitive (أو الاخبارية informative)؛ والوظيفة غير المعرفية non - cognitive (أو الانفعالية emotive). وميز كارناب بوضوح في رسالته العلمية «المشكلات الزائفة في الفلسفة» سنة ١٩٢٨ pseudo problems in philosophy بين المضمون المعرفي الذي ينقله المنطوق اللغوي وبين التخيلات أو الانفعالات المصاحبة له. وهذا هو أصل التمييز الذي بُحِثَ كثيراً بين المعنى المعرفي وبين المغزى الانفعالي (أعني، التعبيري أو المثير) للكلمات أو الجمل. وفي المنطوقات الميتافيزيقية المتعالية، أُدرِك المغزى الانفعالي متنكراً وكأنه المعنى المعرفي بصورة حقيقية»(٢٩).

هكذا يميز فلاسفة الوضعية المنطقية بين وظيفتين للغة دأبت الفلسفة الكلاسيكية على الخلط بينهما؛ إحداهما هي الوظيفة المعرفية التي تستخدم فيها اللغة كأداة رمزية تشير إلى وقائع وأشياء في العالم الخارجي. وعمل اللغة بذلك هو تصوير للواقع. وإذا شاء الفيلسوف أن يجعل اللغة موضوعاً لبحثه، فليس أمامه سوى اللغة في هذه الوظيفة، مضافاً إلى ذلك البحث في العبارة اللغوية من حيث مبناها ومعناها. أما الوظيفة الثانية فهي الوظيفة الانفعالية وتتمثل في تعبير المتكلم عن مشاعر تضطرب بها نفسه كما هو الحال مع الشاعر مثلاً. ومن بين استعمالات اللغة، في هذا الجانب، التي تشغل الفيلسوف أحكام القيمة والعبارات الأخلاقية والميتافيزيقية. ويرى الوضعيون المناطقة أن الأحكام الخلقية - مثلاً - انفعالية لا وصفية تقريرية، ومن ثم لا يمكن النظر إليها على أنها صادقة أو كاذبة، وهي في آخر الأمر لا تزيد في نظرهم على قول المتكلم أواه!.

لقد اهتم الوضعيون المناطقة بتحليل القضية باعتبارها أبسط وحدة للتفكير أو الحد الأدنى من الكلام المفهوم. والقضية في نظرهم هي العبارة التي يجوز وصفها بالصدق أو الكذب. غير أن الصدق والكذب يختلف معناهما باختلاف نوع العبارة، ولا تخرج العبارة التي يمكن وصفها بالصدق أو بالكذب عن أحد نوعين؛ فهي إما تحليلية أو تركيبية.

١- العبارة التحليلية: «هي التي لا تقول شيئاً جديداً عن الموضوع التي تتحدث عنه، فهي لا تفعل سوى أن تحلل ذلك الموضوع إلى عناصره، بعضها أو كلها؛ فإن قلت

(٢٩) Feigl, H., «The Origin and Spirit of Logical Positivism», OP. cit., P. 6

مثلاً: «الزاوية القائمة تسعون درجة» فأنت لا تقول شيئاً جديداً عنها يضاف إلى تعريفها، أي أنني إذا سألتك: قل لي أولاً ما معنى «الزاوية القائمة» قبل أن تقول لي عنها ما تنوي أن تقوله، لأنني لم أسمع بهذا الاسم من قبل؛ فلن تستطيع أن تعرفني بها بغير أن تلجأ إلى قولك إنها تسعون درجة؛ بعد أن تشرح لي - إذا طلبت منك ذلك - ما معنى زاوية، وما معنى درجة، وبعد ذلك الشرح لمعنى «زاوية قائمة»، سأجد، وستجد معي، أنك حين قلت لي «إن الزاوية القائمة تسعون درجة»، لم تكن في الحقيقة تخبرني بجديد، إذا فرضنا أنني أعرف من قبل معنى كلمتي «الزاوية القائمة» وحدهما؛ أعني أن عبارتك هذه جاءت تحصيل حاصل؛ أو هي عبارة تحليلية.

في مثل هذه الحالة يكون تصديق العبارة قائماً على مراجعة التحليل، لنرى هل جاء وفق ما اتفقنا عليه من معاني الألفاظ، أم خرج عليه، ولا يكون التصديق بمطابقة القول على شيء في الطبيعة، إذ ماذا عساك واجد في الطبيعة مما يعينك على تصديق عبارة كهذه أو تكذيبها؟ لو وجدت زاوية وقستها ووجدت أنها أقل من تسعين درجة أو أكثر، سأقول لك إنها ليست قائمة، وإذن فيستحيل أن تعثر على مشاهدة لشيء في الخارج، يمكنها أن تفنِّد ما أقوله لك؛ ومن هنا كان يقين القضايا الرياضية كلها، فالقضية الرياضية يقينية لأنها تحصل حاصلاً، ولا تقول شيئاً جديداً، أعني أنها تحلل صيغة أو رمزاً، إلى صيغة أخرى أو رمز آخر تحليلاً يجعل الصورتين متساويتين متعادلتين»[٣٠].

٢- العبارة التركيبية: وهي التي تقول لك خبراً جديداً، إذا أردت تصديقه، كان لا بد لك من الخروج إلى حيث الطبيعة تشاهدها، لتقارن ما تأتيك به الخبرة الحسية منها، بما تزعمه لك عبارة القائل؛ فإذا قلت لك مثلاً إن في السلة عشر برتقالات، فلست بذلك أقول معنى كلمة السلة، وإنما أضيف إلى معناها المعروف خبراً، هو أنها تحتوي على برتقالات عشر: إفرض - كما فرضنا في حالة الزاوية القائمة - أنك لا تعرف معنى كلمة «سلة» وسألتني أولاً ما معنى «سلة» قبل أن تقول لي عنها ما تنوي أن تقوله، لأنني لم أسمع بهذا الاسم من قبل، عندئذٍ أستطيع أن أشرح لك معنى الكلمة دون أن يكون احتواؤها على عشر برتقالات جزءاً من معناها، وإذن فقولي عنها إنها تحتوي على تلك البرتقالات العشر هو خبر جديد، يكون تصديقه بالمطابقة بينه وبين حالة واقعية خارجية،

(٣٠) د. زكي نجيب محمود: موقف من الميتافيزيقا، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٧٩.

وتكون وسيلة هذه المطابقة هي الخبرة الحسية[٣١].

العبارة التحليلية إذن هي عبارة تكرارية، تحصيل حاصل، استنباطية، يقينية ضرورية، محك الصدق فيها هو اتساق صدرها مع عجزها. والقضية الاخبارية، تجريبية، احتمالية، عرضية، مقياس الصدق فيها تجربة الحواس. وهذان هما نوعا القضايا ذات المعنى عند فلاسفة الوضعية المنطقية.

يفضل الوضعيون المناطقة إصطلاح قضية (عبارة أو جملة) ذات معنى Meaningful عن اصطلاح قضية لها معنى has a meaning؛ إذ أن الاصطلاح الأول يظهر بمزيد من الوضوح أن المعنى صفة للعلامات وليس شيئاً يضاف إليها[٣٢].

هكذا يتغير معنى الصدق والكذب باختلاف القضية من إخبارية إلى تكرارية «فهو في القضية الاخبارية متوقف على مطابقة القضية للعالم الخارجي أو عدم مطابقتها له؛ وهو في القضية التكرارية متوقف على صحة تحليل الموضوع إلى عناصره أو عدم صحته، والعلوم الطبيعية كلها على اختلافها تتألف من قضايا إخبارية إذ المفروض أنها تنبىء عن الأشياء التي تتحدث عنها بحقائق كشف عنها العلماء في أبحاثهم، فهي جديدة ويحتاج تصديقها إلى مراجعة الطبيعة؛ وأما الرياضة والمنطق فهما يتألفان من قضايا تكرارية، لأنهما يقومان بتحليل الصيغ الرمزية إلى ما يساويها، أو إلى ما يمكن إن يستدل منها، بغض النظر عن مطابقة تلك الصيغ الرمزية للواقع أو عدم مطابقتها له»[٣٣].

وإذا كان الشرط المحتوم لقبول العبارة الاخبارية عند الوضعيين المناطقة هو إمكان وصفها بالصدق أو بالكذب يقوم على أساس من خبرة الحواس، خرجت بذلك من مجال العبارات ذات المعنى في نظرهم مجموعتان من العبارات:

الأولى: «العبارات التي لا تحمل خبراً، كالأمر والاستفهام والتعجب؛ فالأمر لا يوصف بصدق أو بكذب لأنه لا يصور شيئاً في عالم الواقع، ولا يخبرنا بخبر عن شيء

(٣١) المرجع السابق، ص ص ٧٩، ٨٠.

(٣٢) هانز ريشنباخ: **نشأة الفلسفة العلمية**، ترجمة د. فؤاد زكريا، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٢٥.

(٣٣) د. زكي نجيب محمود: **المنطق الوضعي**، الجزء الأول، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ٣٥، ٣٦.

ما. حتى نقول إن تصويره صادق أو كاذب، أو أن الخبر الذي جاءنا به صواب أو خطأ[٣٤].

ومن النتائج الخطيرة التي ترتبت على وجهة نظرهم تلك، حذفهم علم الأخلاق وعلم الجمال من ميدان العلوم، لو كان المراد بعلم الأخلاق ـ مثلاً ـ أن يبحث فيما يجب أن يكون عليه سلوك الانسان لأن ما «يجب» أن يكون ليس كائناً، بتعريف كلمة «يجب». ولا تزيد العبارات الأخلاقية عن كونها عبارات طلبية؛ سواء بالأمر أم بالنهي، أو مجرد نصائح. والعبارات الأخلاقية بهذا المعنى لا تصلح أن تكون قضايا، لأنها لا تصلح أن توصف بالصدق أو بالكذب. إذ لا تصور شيئاً واقعاً، حتى نتمكن من المطابقة بين التصوير والواقع المصوَّر[٣٥].

والثانية: «هي العبارات التي يستحيل أن ترسم لنا صورة بحيث نستطيع أن نطابق بينها وبين الأصل المُخبَر عنه، لنرى إن كانت الصورة صادقة التصوير أو غير صادقة؛ فأمثال هذه العبارات خالية من المعنى، ولا تصلح أن تكون قضايا من الوجهة المنطقية، كقولي مثلاً إن وزن الفضيلة ثلاثة أمتار.

ومن النتائج الخطيرة التي ترتبت على هذا أيضاً، حذف الميتافيزيقا من ميدان العلوم لأنها بحكم تعريفها تتحدث عما ليس في الطبيعة، إذ تتحدث عن شيء بعد الطبيعة أو وراءها، ولكنه ليس جزءاً من الطبيعة على كل حال. ولما كان محالاً على إنسان أن يتصور صورة لما يستحيل بحكم تعريفه أن يكون جزءاً من خبرته ـ لأن خبرة الإنسان محدودة بما في الطبيعة من أشياء ـ كانت العبارات الميتافيزيقية كلها مما يفقد شرط القضية، وهو إمكان أن يوصف الكلام بالصدق أو بالكذب»[٣٦].

على هذا النحو ذهب الوضعيون المناطقة إلى استبعاد الميتافيزيقا لا بوصفها عقيمة usless أو غير علمية unscientific كما ذهب النقاد السابقون، بل على أساس أن قضاياها ليست مما تعبر عن تحصيل حاصل ولا عن فرض تحققه التجربة بالاثبات أو النفي، وطالما أن تحصيلات الحاصل والفروض التجريبية تشكل كافة القضايا ذات المعنى، كان

(٣٤) المرجع السابق، ص ٤٠.
(٣٥) المرجع السابق، ص ص ٤٠، ٤١.
(٣٦) المرجع السابق، ص ص ٤١، ٤٢.

لنا ما يبرر استنتاج أن التقريرات الميتافيزيقية خالية من المعنى(٣٧).

غير أن حملة فلاسفة الوضعية المنطقية على الميتافيزيقا كانت أشد ضراوة من حملات السابقين عليها. كما أن دعوى استبعاد الميتافيزيقا باسم العلم هي دعوى قديمة قدم بيكون «الذي يعد أول فيلسوف وضعي دق شعاب الطريق نحو استبعاد الميتافيزيقا. فبيكون هو أول من أقام التفرقة بين العلم والميتافيزيقا من حيث المنهج، فالميتافيزيقا عنده تستخدم المنهج التأملي، أما العلم فيستخدم المنهج الاستقرائي»(٣٨).

وفي بحث له بعنوان «المنطق القديم والمنطق الحديث» ذهب كارناب إلى «استحالة أي ميتافيزيقا تحاول أن تستنتج من الخبرة استدلالات على شيء ما متعالي Transcendent يكمن وراء الخبرة وهو ذاته ليس قابلاً للاختبار. على سبيل المثال، يكمن «الشيء في ذاته» Thing in itself خلف الأشياء في الخبرة، و «المطلق» absolute خلف مجموع النسبي relative و «ماهية» essence و «معنى» meaning وراء الحادثات ذاتها. وطالما أن الاستدلال الدقيق لا يمكن أن يفضي أبداً من الخبرة إلى المتعالي، وجب أن تهمل الاستدلالات الميتافيزيقية خطوات أساسية. وينشأ من هذا مظهر العلو. والمفاهيم التي يتم تقديمها غير قابلة للرد إما إلى ما هو معطى أو ما هو طبيعي. ونتيجة لذلك فهي مجرد مفاهيم وهمية يجب رفضها من وجهة النظر الابستمولوجية ومن وجهة النظر العلمية أيضاً. ولا يهم كم هي مقدسة من قِبل التراث ومشحونة بالعاطفة، فهي كلمات خالية من المعنى.

ونستطيع بالاستعانة بالمناهج الدقيقة في المنطق الحديث معالجة العلم بعملية تامة من التطهير. يجب إثبات كل جملة في العلم لتكون ذات معنى عن طريق التحليل المنطقي. فإذا تم اكتشاف أن الجملة موضع البحث هي إما تحصيل حاصل أو تناقض (وهو نفي تحصيل الحاصل)، فإن الجملة تنتمي إلى مجال المنطق المتضمن للرياضيات. وأما إذا كانت الجملة ذات مضمون واقعي، أعني، أنها غير تحصيل حاصل ولا متناقضة؛ فهي إذن جملة تجريبية. وتكون قابلة للرد إلى ما هو معطى ويمكن نتيجة ذلك ـ اكتشاف أنها إما صادقة أو كاذبة من حيث المبدأ. وتتسم الجمل (الصادقة الكاذبة) في العلوم

---

(٣٧) Ayer, A. J., **Language, Truth and Logic**, Dover Publications, Inc. New York, 1952, P. 41

(٣٨) د. محمود رجب: **الميتافيزيقا عند الفلاسفة المعاصرين**، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٣٤.

التجريبية بهذه السمة. وليست هنالك أسئلة لا تقبل الإجابة من حيث المبدأ. ولا يوجد شيء من قبيل الفلسفة التأملية، ونسق من الجمل ذات موضوع خاص تكافىء جمل العلوم. ولا يمكن ممارسة الفلسفة إلا بتوضيح مفاهيم وجمل العلم عن طريق التحليل المنطقي. وأداة ذلك هي المنطق الحديث»(٣٩).

اعتقد فلاسفة الوضعية المنطقية أن معظم المشكلات الفلسفية مشكلات زائفة، وأن معظم التعبيرات التي تمتلىء بها الكتابات الفلسفية تبدو أنها ذات معنى، في حين أنها في الحقيقة خالية من المعنى. ولقد حاول كارناب إثبات هذا من خلال تناوله لكلمة «مبدأ الوجود» في بحثه «استبعاد الميتافيزيقا من خلال التحليل المنطقي للغة»، إذ يقول: «دعنا نأخذ كمثال اللفظ الميتافيزيقي «مبدأ» (بمغزى مبدأ الوجود، وليس مبدأ المعرفة). يقدم شتى الميتافيزيقيين إجابة على السؤال عن «المبدأ (الأسمى) للعالم» (أو «للأشياء» أو «للوجود» أو «للكائنات»)، على سبيل المثال، الماء، العدد، الصورة، الحركة، الحياة، الروح، الفكرة، العقل اللا واعي، الفاعلية، الخير، وهلم جرا. ولكي نكشف معنى كلمة «مبدأ» في هذا السؤال الميتافيزيقي يجب أن نسأل الفيلسوف الميتافيزيقي وفقاً لأي الشروط ستكون العبارة في شكل «س هي مبدأ ص» صادقة، ووفقاً لأي الشروط ستكون كاذبة؟ وبعبارة أخرى، نسأل عن معيار تطبيق كلمة «مبدأ» أو عن تعريفها. ويرد الفيلسوف الميتافيزيقي على وجه التقريب كما يلي: «س هي مبدأ ص» تعني «س تُحدِث ص»، و «وجود ص يستند إلى وجود س» و «توجد ص بمقتضى س»، وهلم جرا. ولكن هذه الكلمات ملتبسة وغامضة. وغالباً لا يكون لها معنى واضح؛ على سبيل المثال، نقول عن الشيء أو العملية س إنها «تحدث» ص عندما نلاحظ أن الأشياء أو العمليات من نوع س تتبعها مراراً وتكراراً أو على نحو ثابت الأشياء أو العمليات من النوع ص (علاقة سببية...). ولكن الفيلسوف الميتافيزيقي يخبرنا أنه لا يعني هذه العلاقة القابلة للملاحظة على نحو تجريبي. لأن افتراض الميتافيزيقي سيكون في تلك الحالة مجرد قضايا تجريبية من نوع قضايا علم الطبيعة. إن التعبير «تنشأ عن» لا يعني هنا علاقة التعاقب الزماني العلّي، وهو ما تعنيه الكلمة بصورة عادية. وعلى الرغم من ذلك، فإن

(٣٩) Carnap, R., **«The Old and The New Logic»** , Translated into English by Isaac Levi, in Ayer, A. J., (ed), **Logical Positivism**, P. 145

المعيار لم يخصص لأي معنى آخر. وبناء على ذلك لا يوجد المعنى «الميتافيزيقي» المزعوم، والذي افتُرض أن الكلمة تحوزه هنا في مقابل المعنى التجريبي المشار إليه»(٤٠).

ولكن، من يساير كارناب في زعمه بأن عبارات الميتافيزيقا خالية من المعنى تماماً، ربما يتساءل: إذا كانت كل القضايا الميتافيزيقية قضايا زائفة، فلماذا تمسكت البشرية كل هذا الأمد الطويل بالنظريات الميتافيزيقية؟ والجواب عند كارناب: إن الميتافيزيقا لا تتضمن نظريات ولا قضايا علمية، بيد أنها مع ذلك «تعبر» عن شيء ما، وما هذا الشيء إلا الاحساس بالحياة. ولكنه يعود ويذهب إلى أن الفن ـ والموسيقى على وجه الخصوص ـ أقدر من الفلسفة على التعبير عن الشعور بالحياة، إذ يقول: «لعل الموسيقى هي الوسيلة الأنقى للتعبير عن الموقف الأساسي [يقصد التعبير عن الاحساس بالحياة] لأنها متحررة تماماً من أية إشارة إلى الأشياء، ولقد تم التعبير بوضوح عن هذا الشعور المتناغم أو الموقف في موسيقى موتسارت Mozart، ذلك الشعور ـ الذي يحاول الميتافيزيقي التعبير عنه في مذهب واحدي monistic. وعندما يقدم الميتافيزيقي تعبيراً لفظياً عن موقفه البطولي ـ الثنائي إزاء الحياة في مذهب ثنائي dualistic، أليس لأنه يفتقر إلى موهبة بتهوفن للتعبير عن هذا الموقف بوسيط ملائم؟ فالميتافيزيقيون موسيقيون بلا موهبة موسيقية. وعوضاً عن هذا فإن لديهم رغبة شديدة للعمل داخل المجال النظري، وللربط بين المفاهيم والأفكار. والآن، بدلاً من أن ينشِّط الميتافيزيقي هذه الرغبة في مجال العلم، من ناحية، أو يشبع الحاجة إلى التعبير بالفن، من ناحية ثانية، فإنه يخلط بين هاتين الرغبتين ويقدم بنياناً لا ينجز شيئاً للمعرفة ولا يضيف سوى شيء ما قاصر للتعبير عن الإحساس بالحياة.

يبدو أن ظني أن الميتافيزيقا بديل للفن ـ وإن كان بديلاً قاصراً ـ تعززه أيضاً الحقيقة القائلة إن الميتافيزيقي الذي له موهبة فنية بدرجة بالغة، وأعني به نيتشه، قد تفادى تقريباً خطأ هذا الخلط. وقدر كبير من عمله له محتوى تجريبي. فنجد ـ مثلاً ـ تحليلاً تاريخياً لظاهرة فنية معينة، أو تحليلاً سيكولوجياً تاريخياً للأخلاق. ومع ذلك، يعبر بقوة في كتابه «هكذا تكلم زرادشت» عما يعبر عنه الآخرون من خلال الميتافيزيقا أو الأخلاق، ولكنه لا

(٤٠) Carnap, R., «The Elmination of Metaphysics Through Logical Analysis Language», in Ayer, A. J,. (ed) **Logical Positivism**, P. 65

يختار الشكل النظري المضلل، وإنما شكل الفن والشعر بصورة صريحة»[٤١].

والحق أن هناك محاولات كثيرة لدحض النتائج الخطيرة التي ترتبت على مبدأ التحقق وخاصة استبعاد عبارات الميتافيزيقا والأخلاق والجمال بحجة أنها عبارات خالية من المعنى[٤٢]. غير أننا لن نتوقف عند مناقشة دعاوى الوضعيةُ المنطقية في استبعاد هذه العبارات ويحسن بنا أن نتجه مباشرة إلى مناقشة مبدأ التحقق ذاته، وسوف يتضح لنا أن هذا المبدأ قد أخفق في النهاية في أن يكون المعيار (بألف ولام التعريف) لحالة المعنى، كما قُصِدَ من ورائه، وتسقط بالتالي شرعية النتائج التي ترتبت عليها.

٥.٢.٣. القضية، والجملة، والعبارة:

تثار حول نص مبدأ التحقق القائل: «معنى القضية هو منهج تحقيقها» أسئلة ثلاثة هي: ما هو المقصود «بالقضية» Proposition؟ وما هو المقصود «بمنهج التحقق»؟ وما هو المقصود بتطابق المعنى بالمنهج؟ ومناقشة الإجابات المقدمة على هذه الأسئلة هي موضع اهتمامنا فيما يلي.

إن الكلمة التي تستعمل في اللغة الألمانية الأصلية مقابل «قضية» ـ فيما يذهب هانفلينج O. Hanfling ـ هي Satz وترجمتها الدقيقة هي «جملة» Sentence. وهناك صعوبة بشأن النظر إلى الجمل بوصفها صادقة أو كاذبة، ومن ثم كونها قابلة للتحقق أو غير قابلة. فالجمل من قبيل «إنها تمطر» و «يوجد كتاب فوق المنضدة» و «إنني راحل» لا يمكن اعتبارها صادقة أو كاذبة نظرياً. لا يمكن للانسان أن يتساءل ما إذا كانت الجملة «إنها تمطر» صادقة أو كاذبة؛ لأن الجملة ذاتها ربما تستعمل لقول شيء ما صادق في

---

(٤١) - Ibid, P. 80

(٤٢) أنظر في محاولة الرد على موقف الوضعية المنطقية من الميتافيزيقا والأخلاق د. يحيى هويدي: ما هو علم المنطق، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص ١٧٧ ـ ١٨٠. وأيضاً للمؤلف نفسه: دراسات في الفلسفة الحديثة والمعاصرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١، ص ص ٤١٣، ٤٢٧. وانظر بصفة خاصة محاولة كارل بوبر لاستبقاء الميتافيزيقا من أجل العلم، د. محمود رجب: الميتافيزيقا عند الفلاسفة المعاصرين، ص ٢٤١ وما بعدها. ويمنى طريف الخولي: فلسفة العلوم الطبيعية عند كارل بوبر، نظريته في تمييز المعرفة العلمية، ص ٢٧٣ وما بعدها.

مناسبة وشيء ما كاذب في مناسبة أخرى؛ صادق بالنسبة لمتكلم وكاذب بالنسبة لآخر، صادق في موضع، وكاذب في آخر. ومن ثم فإن الكلام عن «منهج التحقق للجملة» لا يفيد معنى[43].

قدم الفلاسفة في محاولة للتغلب على هذه الصعوبات مصطلح «قضية». ووفقاً لاستعمالهم لهذه الكلمة، فإن الجملة «إنها تمطر» المنطوقة في يوم الأحد، سوف تعبر عن القضية ذاتها «كانت تمطر في يوم الأحد» المنطوقة في يوم الاثنين أو الثلاثاء؛ والجملة «إنني راحل» قلتها أنا، والقضية ذاتها «إنه راحل»، قالها عني شخص آخر؛ وهلم جرا. فالقضية مقصودة كإسم لذلك الذي يظل صادقاً أو كاذباً طوال مجموعة منوّعة من الجمل، ومستعملي الجمل، ومناسبات الاستعمال[44].

وإذا تمت صياغة مبدأ التحقق في حدود القضايا، سنتفادى بذلك الصعوبة الخاصة بتحقق الجمل طالما أن القضايا ـ على خلاف الجمل ـ قابلة للوصف على أنها صادقة أو كاذبة وهذا هو حال القضايا بمقتضى تعريفها. لكن، إذا كان الاستعمال لكلمة «قضية» في مبدأ التحقق قد تخلص من مشكلة، فإنه سرعان ما يقع في مشكلة أخرى. وتتعلق هذه المشكلة باستعمال المبدأ كمعيار لما هو ذو معنى. وعند أنصار هذا المبدأ أن القضية التي ليس لها منهج للتحقق ليس لها معنى. ولن يفيد معنى أن نطبق هذا المعيار على القضايا، طالما أن القضية ـ بمقتضى تعريفها ـ صادقة أو كاذبة؛ والشيء الذي يكون صادقاً أو كاذباً لا يمكن أن يكون خالياً من المعنى. وبالتالي إذا كان مبدأ التحقق يتعلق بالقضايا، فإنه لا يصلح معياراً لتمييز ما هو ذو معنى عن ما ليس له معنى. ومن ثم فإن القائل بمبدأ التحقق يجد نفسه أمام معضلة dilemma لا مخرج من قرنيها. فمعياره إما أن يكون حول القضايا، وبالتالي لا يمكن طرح السؤال «هل هي ذات معنى؟» أو أنه حول الجمل، وبالتالي لا يمكن طرح السؤال «هل هي صادقة؟». فالمعيار ـ نتيجة لذلك ـ إما أن يكون زائداً عن الحاجة أو غير قابل للتطبيق[45].

---

(٤٣) Hanfling, O. **Logical Positivism**, Basil Blackwell, Oxford, 1981, P. 15

(٤٤) Ibid, PP. 15 - 16

(٤٥) Ibid, P. 16

ولقد وضع هذا النوع من الاعتراض ليزرويتز Lazerowitz في مقالته:

«The Principle of Verifiability», Mind, 1937, PP. 372 - 378.

حاول آير في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه «اللغة والصدق والمنطق» تجنب هذه الصعوبة بتقديم مصطلح «عبارة» Statement. وذلك من خلال التمييز بين ثلاثة مصطلحات فنية هي:

الجملة: هي أي شكل للكلمات ذي مغزى بصورة نحوية.
العبارة: كل جملة اخبارية، سواء كان لها معنى حرفي أم لا.
القضية: ما تعبر عنه الجمل التي تكون ذات معنى بصورة حرفية.

يقول آير: «إنني أقترح أن أي شكل من الكلمات ذي مغزى بصورة نحوية سوف يكون باقياً ليشكل جملة Sentence، وأن كل جملة اخبارية indicative sentence ـ سواء كان لها معنى حرفي أم لا ـ سوف ينظر إليها على أنها تعبر عن عبارة Statement. وبالتالي فأي جملتين يمكن لإحداهما أن تترجم للأخرى سوف يقال إنهما تعبران عن العبارة ذاتها. ومن ناحية ثانية، فإن كلمة «قضية» proposition سوف يتم استبقاؤها لما تعبر عنه الجمل التي تكون ذات معنى بصورة حرفية. ومن ثم تصبح فئة القضايا في هذا الاستعمال ـ فئة فرعية من فئة العبارات، وستكون إحدى الطرق لوصف استعمال مبدأ التحقق القول بأنه يقدم وسيلة لتحديد متى تعبر الجملة الاخبارية عن قضية، أو بعبارة أخرى، وسيلة لتمييز العبارات التي تنتمي إلى فئة القضايا عن تلك العبارات التي لا تنتمي إليها»[٤٦].

يتيح لنا هذا الاستخدام لمصطلح «عبارة» أن نسأل عن العبارة التي يضعها شخص ما في مناسبة خاصة هذين السؤالين: ما إذا كانت تعني أي شيء، وما إذا كانت صادقة. وبالتالي يمكن أخذ مبدأ التحقق ليكون حول معنى وصدق منطوقات محددة يشار إليها على أنها «عبارات». ولكن، ما الذي يحدث ـ في هذه الحالة ـ لمعنى الجمل؟ وكيف يرتبط بمعنى العبارات؟ يمكن صياغة المبدأ بحيث تدخل الجمل في حسابه بالإضافة إلى العبارات. وما يمكن قوله هو أن معنى الجملة هو منهج التحقق مما يمكن أن تقرره[٤٧]. وسوف يتفق هذا مع معالجة شليك، مع أنه يخلص الولاء لكلمة قضية، «كلما تسأل عن جملة «ماذا تعني؟»، فإننا نتوقع درساً فيما يتعلق بالظروف التي تستعمل الجملة فيها؛ ونود أن تصف الشروط التي سوف تشكِّل الجملة بمقتضاها قضية «صادقة»، والشروط التي

(٤٦) Ayer, A. J., **Language, Truth and Logic**, p. 8
(٤٧) Hanfling, O., **Logical Positivism**, P. 18

سوف تجعلها «كاذبة»»[٤٨]. وسوف نستخدم مصطلح عبارة فيما يلي، ولا ضرر أن نبقى على مصطلح «قضية» أو «جملة» في النصوص التي نقتبسها.

٥ . ٢ . ٤ . تجاوز اللغة:

إن مبدأ التحقق تقرير عن ماذا يكون المعنى. إنه يطابق المعنى بالمنهج؛ «إن معنى القضية وكيفية إثبات صدقها شيء واحد، فما يستحيل علينا أن نثبت صدقه من القضايا، لا يكون ذا معنى على الإطلاق، إننا إذا سألنا ما معنى العبارة؟ كان سؤالنا معناه بصيغة أخرى: كيف يمكن أن نحقق هذه العبارة؟»[٤٩]. فكيف نفهم هذه المطابقة؟ وهذا هو السؤال الثالث من الأسئلة التي طرحناها من قبل، (وسوف نناقش إجابة السؤال الثاني في الجزء رقم ٥ ـ٢ ـ ٥). والحق أن المطابقة بين المعنى ومنهج التحقق للعبارة تفضي إلى صعوبات عديدة منها: «إن معنى اللغة والمنهج مفهومان من نمطين مختلفين. فالمنهج طريقة لفعل شيء ما، والمعنى ليس كذلك. وربما ينفَّذ المنهج وربما لا ينفَّذ. ويجوز أن يكون يسيراً في التطبيق أو صعباً، وربما يتطلب وقتاً كيت وكيت. ولكن لا يمكن قول هذه الأشياء عن معنى العبارة. ولا يمكن فهم مبدأ التحقق بالطريقة التي نفهم بها العبارات العادية للمعنى، وكما يتم تقديم معنى كلمة أو جملة عن طريق كلمة أو جملة أخرى. فإذا قلنا إن معنى it is raining هو «أنها تمطر»، فإننا نقول إذن إن الجملتين لهما معنى واحد. ولكن إذا قلنا إن معنى «إنها تمطر» هو منهج تحقيقها، فإننا لا نتكلم عن عبارتين لهما معنى واحد. لأن منهج التحقق لا يمكن أن يقال إن له معنى، على الأقل بالمغزى الذي تملك به الكلمات أو الجمل معنى[٥٠].

فكيف نفهم مبدأ التحقق؟ دعنا نفترض أن مبدأ التحقق للعبارة «إنها تمطر» هو أن يضع الإنسان يده خارج النافذة. لكن العبارة «إنها تمطر» لا تعني ـ بوضوح ـ«يضع الإنسان يده خارج النافذة»، وهو ما ذهب إليه فودور J. D. Fodor إذ يقول: «تفضي

---

(٤٨) Schlick, M., «**Meaning and Verification**», in Adrienne Lehrer and Keith Lehrer (eds.) **The Theory of Meaning**, Prentice - Hall, Inc., Englewood cliffs, New Jersey, 1970, P. 100

(٤٩) د. زكي نجيب محمود: **المنطق الوضعي**، الجزء الأول، ص ٣٧.

(٥٠) Hanfling, O., **Logical Positivism**, p. 18

مطابقة المعنى بمنهج التحقق إلى أشياء محالة فليس معنى «إنها تمطر» أن يضع المرء يده خارج النافذة، أو سحب منضدة مواجهة للريح»[٥١]. غير أن هذا ليس هو نوع التسوية التي يحاول مبدأ التحقق أن يضعها. إنه لا يقول إن معنى العبارة هو الشيء ذاته الذي لمجموعة أخرى من الكلمات التي تصف منهج التحقق؛ وإنما هو بالأحرى يطابق المعنى بمنهج التحقق ذاته. وبالتالي فإن الجملة «معنى (إنها تمطر) هو...» سوف تحتاج لتكتمل ـ بطريقة ما ـ إلى شيء ما غير لغوي؛ أعني، منهج التحقق. مع ذلك يجب أن لا ننظر إلى هذا الارتباك على أنه نتيجة غير متوقعة للمبدأ وناشئة عن عدم الاتقان في صياغته، بل على العكس، لقد اعتُقد أنه عنصر أساسي لوضع علاقة بين اللغة وشيء ما آخر غير اللغة[٥٢]. وهذا هو ما ذهب إليه فتجنشتين «الاسم يعني الشيء. والشيء هو معناه»[٥٣]. ولو ود المرء أن يحدد معنى اسم جزئي، وفقاً لقول فتجنشتين هذا، يجب عليه أن يكمل الجملة بشيء ما غير لغوي، أعني، الشيء الذي «هو» معناه.

توجد في كتابات شليك عبارات واضحة إلى حد بعيد عن ضرورة تجاوز اللغة، فنراه يقول: «لكي نصل إلى معنى جملة أو قضية يجب أن نتجاوز القضايا. لأننا لا يمكن أن نأمل في تفسير معنى قضية عن طريق تقديم قضية أخرى فقط... إذ يمكن أن أواصل دائماً وأسأل «ولكن ما الذي تعنيه هذه القضية؟». إنك ترى أنه لن توجد أبداً أية نهاية لهذا النوع من البحث، ولن يتم توضيح المعنى أبداً إذا لم توجد طريقة أخرى لتحديده غير تحديده بواسطة سلسلة من القضايا... إن اكتشاف معنى أي قضية يجب إنجازه في النهاية عن طريق فعل معين، وإجراء ما مباشر، على سبيل المثال إظهار اللون الأصفر لا يمكن تقديمه في قضية»[٥٤]. ويجوز للانسان أن يعتقد ـ بالنظر إلى ولاء شليك لمبدأ التحقق ـ أن «الفعل» أو الإجراء موضع البحث يجب أن يكون فعلاً للتحقق أو إجراءً مباشراً للتحقق.

غير أن هانفلينج يذهب إلى وجود ارتباك هام في تفكير شليك، وذلك لأن التحقق

---

(٥١) Fodor, J. D., **Semantics: Theories of Meaning in Generative Grammar**, The Harvester Press, 1982, P. 20

(٥٢) Hanfling, O., **Logical Positivism**, P. 19

(٥٣) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٣.٢٠٢، ص ٧٢.

(٥٤) Quoted by: Hanfling, O., **Logical Positivism**, P. 19

من قضية ليس هو تفسير مغناها نفسه. وسوف يظهر الاقتباس التالي اختلاط هذه الأفكار في ذهن شليك، إذ يقول: «إن تحديد معنى جملة يساوي تحديد القواعد التي تستعمل الجملة وفقاً لها، وهذا هو نفس تحديد الطريقة التي يمكن بها التحقق منها (أو تكذيبها). معنى القضية هو منهج تحققها. وسوف تتألف القواعد «النحوية» ـ جزئياً ـ من التعريفات العادية، أعني تفسيرات للكلمات عن طريق كلمات أخرى، وتتألف ـ جزئياً ـ مما يدعى التعريفات «الإشارية» Ostensive، أعني تفسيرات عن طريق إجراء يضع الكلمات موضع الاستعمال الفعلي. وأبسط صيغة للتعريف الإشاري هي الإشارة المرتبطة بتلفظ الكلمة، مثل عندما نعلم طفلاً مغزى «اللون الأزرق» عن طريق إظهار شيء أزرق»[٥٥].

يبدو أن شليك قد لجأ ـ في محاولة لفهم مطابقة المعنى بمنهج التحقق ـ إلى منهج آخر؛ منهج ليس للتحقق، بل لتوضيح المعنى. وهذا هو منهج «التعريف الإشاري». لقد اعتقد هنا أنه وجد طريقة للافلات من دائرة اللغة، طريقة «لتجاوز القضايا» كما اقتضت حجته. لو أنني أعلم شخصاً ما معنى «اللون الأزرق» عن طريق نموذج، وباستعمال «الإشارة المرتبطة بتلفظ الكلمة». فإن تفسيري ـ حقاً ـ للمعنى ليس فقط مسألة تخص الكلمات. فالنموذج والإشارة ضروريان للتفسير، وليسا بكلمات. وعلى الرغم من لجوء شليك إلى منهج لتوضيح المعنى وليس منهجاً للتحقق وهو «التعريف الإشاري» وما ترتب عليه من كون الإشارة والنموذج ضروريين لتفسير المعنى، وهما في ذاتهما ليسا بكلمات، نقول على الرغم من هذا فإن هانفلينج يرى أن فعل التفسير هذا ليس فعلاً للتحقق. ولا الشخص الذي يتلقى تفسيري في وضع الشخص الذي يتحقق من العبارة. لأن القول بأنه يتحقق منها هو افتراض أنه يعرف معناها بالفعل. ويمكن أن نتخيل شخصاً ما في هذا الموقف (شخصاً يعرف المعنى بالفعل) يتحقق من عبارتي «هذا أزرق» عن طريق النظر إلى النموذج، وربما يرد «هذا صحيح». بيد أن هذا لا يفيد معنى لو يتعلم الشخص بعد ذلك معنى العبارة فقط، إذا كانت وظيفة منطوقي أن تعلمه ذلك. إذن، لعل ما كان يجب على شليك أن يقوله هو أن معنى العبارة هو منهجها للتفسير الإشاري، أفضل من منهجها للتحقق[٥٦].

يبقى أن نبحث ما إذا كان اللجوء إلى التفسير الإشاري حاسماً للفرار من دائرة

(٥٥) Schlick, M., «**Meaning and Verification**», OP. cit., PP. 100 - 101

(٥٦) Hanfling, O., **Logical Positivism**, PP. 20 - 21

القضايا كما ظن شليك؛ وما إذا كان سيفسر معاني القضايا بطريقة «تجاوز القضايا». وتعتبر هذه المسألة واحدة من نقاط البداية في فلسفة فتجنشتين التي تعد إرهاصاً لتطوره الفلسفي الأخير وذلك بعد أن فر من نزعة التحقق، إذ نراه يضع في الصفحة الأولى من «الكتاب الأزرق» تقسيماً هو عين تقسيم شليك بين هذين النوعين من التعريفات، إذ يقول: «يأخذنا التعريف اللفظي verbal definition من تعبير لفظي إلى آخر، وفي اتجاه لا يبلغ بنا حداً أبعد. ومع ذلك يبدو أننا في التعريف الإشاري ostensive نخطو تجاه تعلم المعنى خطوة فعلية إلى حد بعيد»[٥٧].

ويمضي فتجنشتين فيبين في صفحات تالية أن التعريف الإشاري لا يمكن أخذه ليؤدي الدور الأساسي الذي نُسِب إليه. فإذا كان التعريف اللفظي غير كاف من وجهة نظر معينة، فإن التعريف الإشاري غير كاف من وجهة نظر أخرى. ولا يمكن النظر إلى التعريف الإشاري على أنه يقدم تقريراً كاملاً عن معنى كلمة بالمغزى الذي يمكن أن يقدمه التعريف اللفظي. لنفترض أنني أعرف معنى الكلمة (س)، ولكنني أجهل جهلاً تاماً معنى الكلمة (ص)، إذن، بتعلم أن (ص) تعني (س)، فإنني أتعلم معنى (ص). إن فهمي لـ (ص) يتم تفسيره تماماً عن طريق التعريف اللفظي، بالإضافة إلى معرفتي السابقة بـ (س). غير أن هذا ليس هو الحال مع التعريف الإشاري. فإذا كنت جاهلاً جهلاً تاماً بمعنى (ص) - إذن - بتعلم أن «هذا» الشيء «المشار إليه» هو (ص)، فربما أتعلم معنى هذه الكلمة، ولكن يجوز أن لا أتعلم. لأنني لو كنت جاهلاً جهلاً تاماً بمعناها، فربما لا أعرف صورة الشيء الذي يقصده معلمي عندما يشير إليه[٥٨]. وهنا تخيل فتجنشتين أن شخصاً ما يحاول تفسير الكلمة pencil عن طريق الإشارة إلى القلم الرصاص ويقول «هذا هو pencil» فهل يقصد الشخص: «هذا قلم»، و «هذا أسطواني»، و «هذا خشبي»، و «هذا واحد»، الخ؟[٥٩]. ستكون مساعدة إذا أخبر المعلم المتعلم بالصورة المقصودة، على سبيل المثال، يخبره أن «القلم» كلمة مرتبطة بالألوان. غير أنه إن فعل هذا فإنه يلجأ إلى المنهج اللفظي، ويتضح بذلك أن المنهج الإشاري ليس كافياً. ومع ذلك فحتى

(٥٧) Wittgenstein, L., **The Blue and Brown Books**, P. 1

(٥٨) Hanfling, O., **Logical Positivism**, P. 22

(٥٩) See Wittgenstein, **The Blue and Brown Books**, P. 2

استبدلت كلمة pencil بكلمة toue في نص فتجنشتين حتى تلائم القصد.

تفسير «هذا هو كلمة ترتبط بالألوان» لا يستلزم النجاح، وذلك لأنه سيترك مسألة لم يفصل فيها بعد تتعلق بمجال الألوان المقصودة بـ «pencil» - ما إذا كان يعني هذه الدرجة المحددة من اللون أو المجال (pencil فاتح اللون، pencil قاتم اللون، الخ)، وإذا كان الأمر كذلك، فماذا يكون هذا المجال، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، فإن المتعلم يجب أن يفهم معنى فعل الإشارة. لا بد أن يفهم أن المعلم يقصد شيئاً كائناً في جهة معينة متعلقة بإشارة الأصبع. ويجوز - من نواح أخرى - أن ينظر إلى شيء غير ملائم؛ أو ربما يظن أن «pencil» تعني فعل الإشارة أو أنها اسم لأصبع المعلم. وأخيراً، يجب أن يكون لدى المتعلم فهماً عاماً «لاستعمالات» الكلمات والجمل - الاستعمالات التي لا يكون فيها الموقف الإشاري مثالاً نموذجياً[٦٠].

تتضح هذه النقائص إلى حد بعيد لو أننا نفكر - وفقاً لمبدأ التحقق - في العبارات أكثر مما نفكر في الكلمات. ومن المشكوك فيه ما إذا كانت فكرة «الإشارة إلى واقعة» (واقعة إنها تمطر، مثلاً) مفهومة أو واضحة؛ ومهما يكن من أمر، فمن البين أن هذه الإشارة يمكن أن يتم أخذها لتعني كل أنواع الأشياء المختلفة. وتظهر صعوبة مماثلة إلى حد ما لو أننا نعود من فكرة التعريف الإشاري إلى فكرة التحقق. مثلما يمكن للإيماءة الإشارية أن تعني أكثر من شيء واحد، فكذلك المنهج المعطى أو فعل التحقق سيكون ملائماً لأكثر من عبارة واحدة. وسيكون هذا كذلك - على سبيل المثال - مع عبارات «السجادة زرقاء» و «السجادة حمراء» حيث سيكون المنهج الواضح للتحقق مشتركاً بالنسبة للعبارتين على حد سواء، وهو النظر إلى السجادة[٦١]. وهكذا لم ينجح شليك في توضيح كيف يمكن تفسير معنى القضايا عن طريق منهج «يجاوز القضايا»، ولم نحصل على طريقة لفهم مطابقة المعنى بفعل التحقق أو منهجه، كما هو مقرر في مبدأ التحقق.

٥ . ٢ . ٥ . مبدأ التحقق من حيث هو معيار للفهم:

يمكن أخذ مبدأ التحقق بطريقة حرفية بدرجة أقل، ولو فعلنا ذلك - فيما يرى هانفلينج - فإننا نجد زعماً مفهوماً ومعقولاً على حد سواء. يبدو واضحاً أن هنالك علاقة بين المعنى والتحقق. ويمكن القول بأن الشخص إذا فهم معنى الجملة فإنه يعرف بالتالي

(٦٠) Hanfling, O. **Logical Positivism**, P. 22

(٦١) Ibid, P. 23

المنهج الملائم للتحقق[٦٢]. وهنالك صفحات في كتابات شليك وفايزمان توحي بهذه القراءة لمبدأ التحقق.

يقول شليك في كتابه «الأبحاث المجمعة» Gesam- Aufsatze (collected papers) melt : «ما هو المعيار الذي نملكه لكي نكتشف ما إذا كان معنى الجملة قد تم فهمه؟ يعرف الشخص معنى القضية إذا كان قادراً على أن يوضح توضيحاً دقيقاً الشروط التي وفقاً لها ستكون القضية صادقة (ويميزها عن الشروط التي ستجعل القضية كاذبة) وهذه هي الطريقة التي يرتبط بها «الصدق» و «المعنى» (ومن الواضح أنه يجب أن يرتبطا بطريقة ما)»[٦٣]. كما قرر فتجنشتين العلاقة بين الصدق والفهم في «الرسالة» إذ يقول: «ولأن نعرف معنى قضية ما، هو أن نعرف ما هنالك، إذ كانت صادقة»[٦٤]. وتابع فايزمان هذه الفكرة وأضفى عليها تفسيراً يقوم على أساس من التحقق، إذ يقول: «إن فهم القضية يعني معرفة كيف تقوم الأشياء إذا كانت صادقة. ويستطيع المرء أن يفهمها دون أن يعرف ما إذا كانت صادقة أم لا.

لكي يحصل المرء على فكرة عن معنى القضية، فمن الضروري أن يكون واضحاً بشأن الإجراء الذي يؤدي إلى تحديد صدقها، وإذا لم يعرف المرء هذا الاجراء، فلا يمكن له أن يفهم القضية أيضاً... إن معنى القضية هو منهج تحقيقها»[٦٥].

ولو أخذت الجملة الأخيرة من هذا النص ـ أعني مبدأ التحقق ـ على أنها قول لا يزيد على الملاحظات السابقة عليه، لجاز أخذه على أنه تعبير صحيح عن العلاقات بين العبارات والفهم والتحقق. ومن الصواب أن نقول إذا فهم شخص ما عبارة، إذن يجب أن يكون «واضحاً بشأن الاجراء الذي يؤدي إلى تحديد صدقها»[٦٦]. وعبر فايزمان عن وجهة نظر مماثلة، إذ يقول: «إن معيار فهم الجملة هو معرفة منهج تحقيقها»[٦٧].

---

(٦٢) Ibid, P. 23

(٦٣) Quoted by: Hanfling, O., **Logical Positivism**, P. 24

(٦٤) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٤٠٠٢٤، ص ٨٦.

(٦٥) Waismann, F., «**Verification and Definition**», in Hanfling, O., (ed.) Essential Readings in Logical Positivism, Basil Blackwell, Oxford, 1981, P. 27

(٦٦) Hanfling, O., **Logical Positivism**, P. 24

(٦٧) Waismann, F., **The Principles of Linguistic Philosophy**, P. 325

وهنا يمكن أن نطرح سؤالين فيما يتعلق بهذه النسخة المعدلة من مبدأ التحقق: هل معرفة منهج التحقق شرط ضروري لفهم العبارة؟ وهل هو شرط كاف؟. وهما يفضيان بنا إلى السؤال المتبقي من الأسئلة الثلاثة التي أثرناها من قبل: ما هو المقصود «بمنهج التحقق»؟

يمكن أن نميز بين نوعين من مناهج التحقق؛ مناهج أساسية لفهم معنى العبارة، ومناهج غير أساسية لفهم معناها. فالمعرفة الخاصة بالاحساس بالرطوبة والبرد شرط ضروري لفهم معنى العبارة «يوجد مطر»، ولكن المعرفة الخاصة بانخفاض البارومتر ليست شرطاً ضرورياً كذلك. تأمل كمثال آخر العبارة «توجد قطعة من المعدن في هذه الحقيبة». هنالك مناهج للتحقق من هذه العبارة يعرفها الخبراء الألكترونيون ولكن لا يعرفها الناس العاديون. ومنذ عهد قريب لم تكن معروفة لأي إنسان ـ وإذا كانت معرفة هذه النتائج أساسية لفهم معنى العبارة، إذن يجب أن نستنتج أن غالبية الناس لا تفهمها، أو لا تفهمها بصورة تامة، أو على نحو دقيق. والأكثر إشكالاً من هذا، أنه منذ عهد قريب لم يكن يفهمها أحد فهماً تاماً أو دقيقاً؛ وربما تُظهر اكتشافات أخرى أن أحداً لم يفهمها حتى اليوم. أو ربما نضطر إلى النتيجة القائلة إن معنى العبارة يتغير كلما وُجِدَ منهج جديد للتحقق. ويبدو أن هذا يلزم عن مبدأ التحقق كما صيغ في الأصل. غير أن التسليم بهذا سيكون تجاهلاً للتمييز بين نوعين من مناهج التحقق كما أشرنا. فإذا كنت لا أعرف المناهج العادية للتحقق من وجود قطعة من المعدن في الحقيبة، إذن لا أستطيع القول بمعرفة ماذا تعني العبارة؛ ولكن هذا ليس صحيحاً بالنسبة إلى المناهج الألكترونية؛ فجهلي بها لن يضع فهمي لما تعني العبارة موضع الشك. وإذا كان مبدأ التحقق يعبر عن ربطنا الفعلي بين المعنى والتحقق؛ فيجب أخذ «منهج التحقق» ليشير إلي هذه المناهج الأساسية. ويمكن أخذ التعبيرات الواردة في دعاوى فايزمان التي اقتبسناها آنفاً بحيث تلائم هذه النقطة. والمطلوب في تلك المسألة كشرط للفهم هو وجوب أن يكون الانسان واضحاً فيما يتعلق بمنهج التحقق. والشيء الوحيد الذي سيكون الإنسان واضحاً بشأنه هو التمييز بين المناهج الأساسية للتحقق والمناهج غير الأساسية[٦٨].

يمكن أن نبحث السؤال المتعلق بما إذا كانت معرفة المناهج الملائمة للتحقق كافية للفهم وهنا يجب أن نكون على حذر من أن لا نأخذ «منهج التحقق» بمغزى ضيق تماماً.

---

(٦٨) Hanfling, O., **Logical Positivism**, PP. 25 - 26

إذ يتحدث القائلون بمبدأ التحقق - بصورة مشتركة - عن التحقق كما لو كان مجرد إدراك شيء ما في حضور مباشر للإنسان. ولكن هنالك ما هو أكثر من هذا عن منهج التحقق. ينطوي المنهج على فعل action؛ إذ أنه طريقة لعمل شيء ما. ولكي أتحقق من وجود قطعة من المعدن في الحقيبـة، أو وجود منضدة في الحجرة المجاورة، يجب أن أفعل شيئاً ما؛ ومعرفة ما يجب أن أفعله هو جزء مما هو مطلوب لفهمي للعبارة. ويتوقف الفعل في بعض الحالات على عمل شيء ما نحو الشيء مدار العبارة؛ على سبيل المثال، قيادة العربة للتحقق من أنها ستقطع مئة كيلو متر في الساعة[٦٩]. هنالك - إذن - جوانب لفهم العبارة لم يعالجها مبدأ التحقق، وتمثل العلاقة مع الفعل أحد هذه الجوانب. فلا يمكن أن أقول بفهم العبارة «منزلك مشتعل» ما لم أتخذ فعلاً. ومن ناحية ثانية، فإن فهمي لعبارة «إنها تمطر» سوف يتجلى بذاته في أفعال من قبيل أخذ المظلة، وليس فقط في قدرتي على التحقق من العبارة. يجوز أن يرد القائل بمبدأ التحقق بأن هذه المسائل ليست جزءاً من معنى العبارة بالطريقة التي يكون بها «البلل» - مثلاً - جزءاً من معنى العبارة «إنها تمطر». وحقاً يوجد اختلاف هنا، ولكن سيكون من الخطأ استنتاج أن العلاقة مع الفعل ليست بعلاقة على الإطلاق، أو أنها ليست علاقة منطقية. إذ العلاقة تكون منطقية بالطريقة التي لا تكون بها العلاقة - على سبيل المثال - مع البارومترات منطقية. ولا يستتبع الجهل بالعلاقة الأخيرة أن يوضع فهم الإنسان للعبارة «إنها تمطر» موضع الشك. ولكن الاخفاق في أخذ موقف ملائم يستتبع ذلك[٧٠].

٥.٢.٦. إعتراضات على مبدأ التحقق:

يمكن نقد النظرية الفلسفية بطريقتين مختلفتين على الأقل، أو على مستويين مختلفين، ومع ذلك، فتناول أحدهما لا يقتضي بالضرورة استبعاد الآخر. فنستطيع نقد التفصيلات المستخدمة في بناء النظرية، وهذه طريقة. وبطريقة أخرى يمكن نقد الأسس الحقيقية التي تقوم عليها النظرية، وهذه الطريقة الثانية أكثر جذرية من الأولى. ويجوز أن يتخذ المرء أية طريقة في حالة نقد مبدأ التحقق. ولقد قدم النقاد ضد مبدأ التحقق حججاً

---

(٦٩) Ibid, P. 27

(٧٠) Ibid, P. 29

من النوعين معاً.

لعل أشهر الاعتراضات التي سيقت ضد مبدأ التحقق ذلك الذي يمثل اعتراضاً من النوع الجذري والمنصب على منطوق المبدأ نفسه ومؤداه أن مبدأ التحقق يمكن بيان بطلانه ببساطة عن طريق السؤال عما إذا كانت عبارة المبدأ هي ذاتها إما تحصيل حاصل أو عبارة تجريبية. ولا يجيز مبدأ التحقق المعنى لأي عبارة دون عبارة تحصيل الحاصل أو العبارة التجريبية. وإذا أجبنا على السؤال السابق بأن عبارة المبدأ تحصيل حاصل، فستكون الحجة أن المبدأ عقيم useless، وإذا أجبنا بأنها عبارة تجريبية فإنها ليست حاسمة على الأقل مثلما يجب ان تكون كل العبارات التجريبية[71] .

غير أن هذه الحجة مردود عليها بما يسمى بـ «نظرية الأنماط المنطقية» التي مفادها أن العبارات اللغوية ليست من نمط واحد، ومقياس الصدق في أحد هذه الأنماط ليس هو مقياسه في النمط الآخر. تأمل العبارتين «إنهار الكرسي لأن محمداً جلس عليه» و «لكل حادثة سبب». فإذا وصفنا العبارة الأولى على أنها عبارة سببية، إذن لا نستطيع أن نصف الثانية بالطريقة ذاتها. إذ أن مبدأ السببية لا يمكن أن يكون هو نفسه عبارة سببية تتناظر مع العبارات التي تضرب له الأمثلة؛ حقاً إن تسميته مبدأ هو التصريح بأنه ليس عبارة على الإطلاق. وبطريقة مماثلة، يجب أن لا نتوقع أن يكون مبدأ التحقق بذاته موضوعاً للمعيار الذي يتحكم في رسم العبارات ذات المعنى. فنحن لا نتوقع إن تزن آلة الوزن نفسها»[72] . ويمكن أن نقدم مثالاً آخر يزيد المسألة وضوحاً؛ «فقد أكتب بطاقة على صندوق كل ما فيه برتقال، لتدل على محتوى الصندوق، دون أن يطوف ببال ناقد أن يقول: «لكن لو كان الوصف الموجود على البطاقة لما بداخل الصندوق وصفاً صحيحاً لوجب أن يكون هو نفسه برتقالة من البرتقال»، نعم إن هذا هو الموقف نفسه حين نحلل العبارات العلمية لنقول عنها آخر الأمر: العبارات العلمية كلها إما عبارات وصفية تشير إلى الواقع المحسوس وإما عبارات تحليلية تنطوي على تحصيل حاصل كمعادلات الرياضة، فلا يكون هذا الحكم العام نفسه خاضعاً لقاعدة نفسه، بحيث أقول عنه إن هذا الحكم لا هو من قوانين العلوم ولا هو من تحصيلات الحاصل إذن فهو خلو من المعنى»[73]

---

(71) Evans, J. L., «On Meaning and Verification», Mind, Vol. LXII, No. 245, 1953, P. 3

(72) Ibid, P. 3

(73) د. زكي نجيب محمود: من زاوية فلسفية، الطبعة الأولى، دار الشروق، بيروت ـ القاهرة، ١٩٧٩، ص ٦٥

هكذا يتهافت الاعتراض الخاص بعبارة مبدأ التحقق نظراً لانطوائه على خطأ خلط عبارات من أنماط منطقية مختلفة، الخطأ الذي لم يتورط فيه المبدأ ذاته. ولكن إذا لم يكن مبدأ التحقق عبارة تقبل التحقق، فما هو؟ يذهب الوضعيون المناطقة إلى القول بأنه لا يجب أخذ مبدأ التحقق بوصفه «عبارة»، بل بوصفه اقتراحاً أو توصية recommendation بألا نقبل القضايا على أنها قضايا ذات معنى إلا إذا كانت قابلة للتحقق.

إذا كان الوضعيون المناطقة قد اعتمدوا في رفضهم للميتافيزيقا على مبدأ التحقق، وها هم قد انتهوا إلى أن المبدأ ذاته ليس سوى مجرد توصية، فإن الفيلسوف الميتافيزيقي يمكنه ببساطة رفض هذه التوصية، وهو لا بد أن يفعل ذلك، فما هو رد الوضعي المنطقي؟ «يقترح كارناب ـ رداً على هذه الصعوبة ـ ان نعتبر مبدأ القابلية للتحقق بمثابة «التفسير» Explication أو الإسهام في «إعادة البناء العقلي» Rational Reconstruction الخاص بتصورات ومفاهيم مثل: الميتافيزيقا، والعلم، والمعنى، لكي يتم تبريرها على أسس شبه براجماتية Quasi - pragmatic. بمعنى أننا إذا كنا لا ننسب المعنى إلا لما يكون قابلاً للتحقق، فسيكون في مستطاعنا إن نميز بين النشاط ـ الذي لولا هذا التمييز ـ لظلت صوره مختلطة بعضها مع بعض. ومع ذلك، فليس من الواضح، ما هي الطريقة التي يمكن أن يستخدم بها مبدأ إمكان التحقق ضد الفيلسوف الميتافيزيقي الذي يجعل نقطة البدء في تفكيره أن قضاياه ذات معنى بشكل واضح. إن أقصى ما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن المسئولية إنما تلقى على الميتافيزيقي لكي يميز قضاياه عن قضايا أخرى غيرها قد يعترف بأنها خالية من المعنى»[٧٤].

يمكن أن تثار ضد مبدأ التحقق ذاته اعتراضات أخرى كثيرة من بينها الاعتراض المتعلق بطبيعة الكائنات التي يطبق عليها المبدأ، أهي القضايا أم الجمل أم العبارات. ولقد عالجنا هذا الاعتراض من قبل (أنظر ٥ـ٢ـ٣). واعتراض آخر مؤداه أن مبدأ التحقق إذا طبق على القوانين العلمية العامة فإنه يستبعدها بلا شك بوصفها قضايا خالية من المعنى. وهذا الاعتراض سوف نتناوله فيما بعد.

الحق أن هذه الاعتراضات إلى جانب اعتراضات أخرى ـ سوف تظهر في حينها ـ

(٧٤) د. عزمي إسلام: اتجاهات في الفلسفة المعاصرة، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠، ص ص ١٣٩، ١٤٠.

كان لها من القوة إلى حد أنها أجبرت أنصار مبدأ التحقق على التنازل عن كثير من دعاواهم، وسوف يتضح ذلك في تناول آير لمعيار القابلية للتحقق.

٥. ٢. ٧. معيار القابلية للتحقق:

إستبدل آير معيار القابلية للتحقق The Criterion of verifiability بمبدأ التحقق The verification principle. فهل ثمة اختلاف بينهما؟ يجب أن لا نخلط بين معيار القابلية للتحقق وبين مبدأ التحقق. فمبدأ التحقق مقصود للإجابة على أسئلة من قبيل «ما هو المعنى؟» و «ما الذي يتوقف عليه معنى العبارة؟». ولكن معيار القابلية للتحقق لا يحاول الإجابة على هذه الأسئلة. إنه مجرد طريقة لتحديد ما إذا كانت العبارة المعطاة لها معنى أم لا. إن المعيار أكثر تواضعاً من المبدأ. إنه يلزم عن المبدأ ولكن لا يستلزمه. فيلزم عن المبدأ أنه حيث لا يوجد منهج للتحقق، لا يوجد معنى. وهذا هو ما يؤكد عليه المعيار. ولكن الشخص الذي يلتزم بالمعيار لا يتعهد ـ بذلك ـ بوجهة النظر حول ما الذي يتوقف عليه المعنى. وربما ينظر حقاً إلى هذا السؤال على أنه سؤال غير ملائم(٧٥).

يعالج آير معيار القابلية للتحقق بنوعين من التمييز: الأول هو التمييز بين قابلية التحقق العملي practical verifiability وقابلية التحقق من حيث المبدأ verifiability in principle، والثاني هو التمييز بين قابلية التحقق بالمعنى «القوي» وقابلية التحقق بالمعنى «الضعيف». فيما يتعلق بالتمييز الأول، فإننا، فيما يرى آير، نفهم تماماً ـ ونعتقد في حالات كثيرة ـ القضايا التي لا تتخذ في الحقيقة إجراءات للتحقق منها. وكثير من هذه القضايا هي قضايا يمكن التحقق منها حتى لو تحملنا في سبيل ذلك عناء إلى حد ما. ولكن تبقى مجموعة من القضايا ذات المعنى ـ وتتعلق بالواقع ـ لا يمكن التحقق منها حتى لو رغبنا في ذلك؛ والسبب هو أننا نفتقر إلى الوسائل العلمية التي تضعنا في موضع حيث يمكن التماس الملاحظات الملائمة(٧٦). أي أننا أمام عقبة تسمى «الاستحالة الفنية». وهنا يحسن بنا أن نشير إلى ثلاثة أنواع من الاستحالة ذكرها «باب» Arthur Pap في كتابه

(٧٥) Hanfling, O., **Logical Positivism**, P. 33

(٧٦) Ayer, A. J., **Language, Truth and Logic**, P. 36

«عناصر الفلسفة التحليلية»؛ إذ أن الفصل بينها يلقي ضوءاً على تمييز آير الأول موضع البحث. وها هي أنواع الاستحالة:

١- **إستحالة فنية**، بمعنى أنني لا أستطيع بحكم الأدوات التي عندي الآن أن أؤدي ما يراد أداؤه، وقد أستطيع هذا الأداء لو توافرت تلك الأدوات؛ فمثلاً ليس لدي المقياس الذي أقيس به طول هذه الورقة بالسنتيمتر، بحيث أصل في دقة القياس إلى سبعة أرقام عشرية، وأقول إن طولها هو ٦٧٩٣٥٤٧ و٥، لأن آلات القياس الموجودة تستطيع ذلك إلى أربعة أرقام عشرية فقط؛ فاستحالة معرفتي إن كان هذا الرقم ذو السبعة أرقام عشرية صحيحاً أو غير صحيح، هي استحالة فنية. ومن قبيل ذلك أمثلة كثيرة، كأن نستطيع الطيران إلى القمر، أو نستطيع أن نطير فوق الأرض بسرعة ألف ميل في الساعة وهكذا.

٢- **إستحالة تجريبية**، وهي التي تناقض قانوناً من قوانين الطبيعة، فعدم ذوبان الثلج حين يوضع في ماء مغلي مستحيل استحالة تجريبية، وطيران الطائرة في خلاء لا هواء فيه استحالة تجريبية وهكذا.

ويلاحظ أنه قد تكون هناك استحالة فنية دون أن يكون معها استحالة تجريبية، فاستحالة أن تطير الطائرة بسرعة ألف ميل في الساعة استحالة فنية وليست بالاستحالة التجريبية، على فرض أن ليس فيها ما يناقض قانوناً من قوانين الطبيعة، وكل ما هنالك من أمر هو أن ليست لدينا المهارة الفنية الكافية لأداء ذلك.

٣- **وأما الاستحالة المنطقية** فهي اجتماع النقيضين، فمثلاً شعوري بوجع ضرسك مستحيل استحالة منطقية، لأنني إذا شعرت بشيء من ذلك أصبح الوجع في ضرسي أنا. والاستحالة المنطقية تتضمن الاستحالتين السابقتين، فما هو مستحيل منطقياً لا بد كذلك أن يكون مستحيلاً تجريبياً، ومستحيلاً فنياً كذلك؛ فما دام شعوري بوجع ضرسك مستحيلاً منطقياً، فيستحيل كذلك أن يكون هنالك قانون من قوانين الطبيعة يشمله، كما يستحيل أن تكون هنالك الأدوات الفنية التي استعين بها على تحقيق هذا الشعور. لكن العكس غير صحيح، فما هو مستحيل فنياً، وما هو مستحيل تجريبياً قد لا يكونان مستحيلين من الوجهة المنطقية، فلا تناقض هناك في أن نستطيع يوماً أن نبني طائرة تطير بسرعة ألف ميل في الساعة، ولا تناقض هناك في أن يكون أي قانون من قوانين الطبيعة على غير ما هو عليه؛ إننا عرفنا أن (ق) قانون من قوانين الطبيعة، لأننا هكذا وجدنا

الأشياء، وكان من غير المستحيل عقلاً أن نجدها على غير ذلك؛ وجدنا ـ مثلاً ـ أن المعادن تتمدد بالحرارة وتنكمش بالبرودة، فكان ذلك قانوناً من قوانين الطبيعة، لكن كان يمكن منطقياً أن نجدها على عكس ذلك، فنرى المعادن تنكمش بالحرارة وتتمدد بالبرودة وكنا عندئذٍ سنسجل قانون الطبيعة بما يصور الواقع الذي وجدناه ـ لاحظ جيداً أننا قد عرفنا قوانين الطبيعة بالمشاهدة والتجربة، فما وقع لنا في المشاهدة والتجربة سجلناه، ولم تكن هناك استحالة في أن نشاهد ظواهر الطبيعة فنجدها على غير ما وجدناه»(٧٧).

نعود إلى تمييز آير بين قابلية التحقق العملي وقابلية التحقق من حيث المبدأ، فنراه يسوق مثالاً بسيطاً ومألوفاً للبرهنة على تمييزه وهي القضية القائلة توجد جبال على الوجه الآخر للقمر. فهذه القضية مستحيلة التحقق عملياً؛ إذ «لم يتم بعد اختراع صاروخ يمكنني من أن أذهب وأرى الجانب الآخر من القمر، لذلك فأنا عاجز عن الفصل في المسألة عن طريق الملاحظات الفعلية... وبناء عليه فإنني أقول إن القضية قابلة للتحقق من حيث المبدأ، إن لم يكن بالفعل. وهي وفقاً لذلك ذات مغزى»(٧٨).

هذا فيما يتعلق باستحالة التحقق من الوجهة الفنية، لكن القضية قد يستحيل تحقيقها من الوجهة التجريبية كذلك، «بمعنى أنه ربما يقال إن قوانين الطبيعة نفسها تحول دون أن تطير الطائرات في الفراغ الخالي من الهواء بين الأرض والقمر، ومع ذلك فإن [القضية] مقبولة لأنها ممكنة التحقق من الوجهة المنطقية، ففي وسعي أن أعرف نوع الخبرات الحسية التي يمكن للمشاهد أن يمارسها إذا وقف الوقفة التي تمكنه من المشاهدة، وليس هنالك تناقض منطقي في أن يقف هذه الوقفة من القمر، حتى على فرض وجود الاستحالة الفنية والاستحالة التجريبية التي تحول دون ذلك من الوجهة العملية»(٧٩).

يذهب آير إلى أن القضية الميتافيزيقية الزائفة مثل «يدخل المطلق في تطور العالم وتقدمه، لكنه هو نفسه لا يطرأ عليه تطور أو تقدم» ليست قابلة للتحقق حتى من حيث

---

(٧٧) مأخوذة مع الشرح في د. زكي نجيب محمود: موقف من الميتافيزيقا، ص ص ٨٩، ٩٠. وانظر أيضاً: د. زكي نجيب محمود: نحو فلسفة علمية، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ١٦٥، ١٦٦.

(٧٨) Ayer, A. J., **Language, Truth and Logic**, P. 36

(٧٩) د. زكي نجيب محمود: موقف من الميتافيزيقا، ص ٩١.

المبدأ. نظراً لأن الإنسان لا يمكن أن يتخيل الملاحظة التي ستمكن المرء من تحديد ما إذا كان المطلق يدخل في التقدم أو التطور أم لا يدخل. وبطبيعة الحال، من الممكن أن يستعمل مؤلف هذه الملاحظة الكلمات الانجليزية بطريقة لا يستعملها بها ـ على نحو مشترك ـ الناطقون بالانجليزية. وأنه يقصد ـ في الحقيقة ـ أن يؤكد شيئاً ما يمكن التحقق منه تجريبياً. ولكنه ما لم يجعلنا نفهم كيف سيتم التحقق من القضية التي يود التعبير عنها، فإنه يعجز عن أن يبلغنا أي شيء. وإذا أقر .. بأن كلماته لم يقصد من ورائها التعبير عن تحصيل حاصل أو قضية قابلة للتحقق ـ على الأقل من حيث المبدأ ـ للزم عن هذا أنه وضع منطوقاً ليس له مغزى حرفي حتى بالنسبة لنفسه»[٨٠]. الحقيقة أنه يستحيل تحديد الملاحظات أو الخبرات الحسية التي يمكن أن نلاقيها لو أردنا التحقق من صدق هذه القضية. و «إذا كان مستحيلاً تحديد مثل هذه الخبرات المتوقعة، فمستحيل منطقياً أن آخذ في تحقيق الكلام صدقاً أو كذباً، إذ شروعي في عملية التحقيق، متضمن في تصوري لما عساي أن ألاقيه من خبرة، فإن استحال هذا التصور استحال بالتالي إمكان الشروع في التحقيق؛ وإذن فمثل هذه [القضية] بغير معنى، لأنها مستحيلة التحقيق: وليس الأمر قاصراً على قدرة حاضرة أو قدرة مستقبلة، لأن الاستحالة ليست فنية، وليست تجريبية؛ وإنما هي ـ كما قلنا ـ استحالة منطقية تتضمن الاستحالتين المذكورتين معاً، وهي مستحيلة منطقياً لأن فيها اجتماع نقيضين: أحدهما أنني قبلت هذه [القضية] على أساس أنها يمكن أن توصف بالصدق أو بالكذب (لأن ذلك هو تعريف القضية) والنقيض الآخر هو أن هذه [القضية] لا يمكن أن نجد وسيلة لتصديقها أو تكذيبها»[٨١].

إلى جانب التمييز بين قابلية التحقق العملي وقابلية التحقق من حيث المبدأ، يضع آير تمييزاً آخر بين قابلية التحقق بالمعنى «القوي» وقابلية التحقق بالمعنى «الضعيف». ولا يختلف التمييز الثاني في فحواه عن التمييز الأول. يقول آير: «يقال إن القضية تكون قابلة للتحقق ـ بالمعنى القوي للمصطلح ـ في حالة واحدة فقط وهي إمكان إثبات صدقها بصورة قاطعة عن طريق الخبرة. غير أنها تكون قابلة للتحقق بالمعنى الضعيف ـ لو كان ممكناً للخبرة أن تجعلها احتمالية [الصدق]»[٨٢].

---

(٨٠) Ayer, A. J., **Language, Truth and Logic**, P. 36

(٨١) د. زكي نجيب محمود: موقف من الميتافيزيقا، ص ٩١.

(٨٢) Ayer, A. J., **Language, Truth and Logic** , P. 37

غير أن معيار القابلية للتحقق بالمعنى القوي تعترضه صعوبتان تتعلق إحداهما بالقضايا العلمية العامة، وتتعلق الأخرى بالقضايا التي تتحدث عن التاريخ أو الماضي. ويحاول آير الكشف عن هاتين الصعوبتين كما يلي «يبدو لي أننا لو اتخذنا قابلية التحقق القاطع كمعيار لنا للمعنى ـ كما اقترح بعض الوضعيين [المناطقة] ـ فإن حجتنا سوف تثبت أكثر مما ينبغي لها أن تثبته، تأمل على سبيل المثال ـ حالة القضايا العامة للقانون [العلمي] ـ قضايا من قبيل «الزرنيخ سام» و «كل الناس ميتون» و «يميل الجسم إلى التمدد عندما يسخن»، ومن الطبيعة الحقيقية لهذه القضايا أن صدقها لا يمكن إثباته بيقين عن طريق مجموعة محدودة من الملاحظات. ولكن لو أُدرك أن هذه القضايا العامة من القانون وضعت لتشمل عدداً غير محدود من الحالات، إذن يجب الاعتراف بأنه لا يمكن ـ حتى من حيث المبدأ ـ التحقق منها تحققاً قاطعاً. ومن ثم، لو اتخذنا قابلية التحقق القاطعة على أنها معيار لنا للمغزى، فإننا مجبرون منطقياً على معالجة هذه القضايا العامة من القانون بالطريقة التي نعالج بها عبارات الفيلسوف الميتافيزيقي.

الحق أن هذه صعوبة. ولقد اتخذ بعض الوضعيين [المناطقة] طريقة بطولية للقول بأن هذه القضايا العامة هي بالفعل نموذج من اللغو nonsense، ولو أنه نمط هام من اللغو بصورة أساسية. لكن تقديم كلمة «هام» هنا هي ببساطة محاولة للوقاية. ويكفي فقط أن نسجل إدراك الفلاسفة [الوضعيون المناطقة] أن وجهة نظرهم تقوم على مفارقة إلى حد ما، وبلا قضاء على المفارقة بأية طريقة. زد على ذلك، أن الصعوبة ليست قاصرة على حالة القضايا العامة من القانون [العلمي]، على الرغم من أنها قد انكشفت بوضوح تام في هذه النقطة. وتكاد أن لا تكون واضحة بدرجة أقل في حالة قضية حول ماضي بعيد. لأنه يجب الاعتراف بثقة أن صدق القضية ـ على الرغم من أن قوة الدليل ربما تكون لصالح العبارات التاريخية ـ لا يمكن أن يصبح أبداً أكثر من صدق احتمالي بشدة. والدفاع عن أنها شكلت نمطاً هاماً أو غير هام من اللغو سيكون غير معقول.

حقاً سيكون موضع خلافنا أنه لا يمكن للقضية ـ غير تحصيل الحاصل ـ أن تكون أي شيء أكثر من افتراض محتمل. ولو صح هذا، فإن المبدأ القائل إن الجملة يمكن أن تكون ذات معنى بصورة حقيقية فحسب لو أنها تعبر عما هو قابل للتحقق منه بصورة قاطعة يبطل ذاته بذاته كمعيار للمعنى. لأنه يفضي إلى النتيجة القائلة إنه من المستحيل وضع

عبارة ذات مغزى عن الواقع على الإطلاق»[٨٣].

ينتصر آير هكذا لمعيار قابلية التحقق بالمعنى الضعيف ويضعه على النحو التالي: دعنا نسمي القضية التي تدل على ملاحظة فعلية أو ممكنة بالقضية التجريبية. وربما نقول إنها علامة للقضية الواقعية الحقيقية، والتي لا يجب أن تكون مساوية للقضية التجريبية ـ أو أي عدد محدود من القضايا التجريبية، وإنما يمكن أن نستدل على بعض القضايا التجريبية فقط بواسطة اشتراكها مع مقدمات أخرى شريطة أن لا تكون قابلة للاستدلال من المقدمات الأخرى وحدها»[٨٤]. والحق أن هذا المعيار ـ فيما يرى آير ـ يبدو أنه متسامح بقدر كاف، وبمقابلته مع مبدأ قابلية التحقق القاطع، فإنه لا ينكر ـ بوضوح ـ مغزى القضايا العامة أو مغزى القضايا التي تتحدث عن الماضي[٨٥].

غير أن آير قد عاد واعترف في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه «اللغة والصدق والمنطق» بأن معياره السابق للتحقق متسامح أكثر مما ينبغي تماماً. «إنني أقول إن هذا المعيار «يبدو متسامحاً بقدر كاف» ولكنه ـ في الحقيقة ـ متسامح أكثر مما ينبغي تماماً، طالما أنه يجيز المعنى لأية عبارة كائنة ما تكون. نظراً لأن أية عبارة معينة (س) وعبارة المشاهدة observation - statement (ص)، وتلزم (ص) عن (س) و «إذا ما كانت س لكانت ص» شريطة أن لا تلزم عن «إذا ما كانت س لكانت ص» وحدها. وبالتالي فإن العبارة «المطلق كسول» و «إذا كان «المطلق كسول»، فهذا أبيض» تستلزمان بالاشتراك معاً عبارة المشاهدة «هذا أبيض»، وطالما أن «هذا أبيض» لا تلزم عن أي من هذه المقدمات ـ مأخوذة في حد ذاتها ـ فإن كلاً منها يفي بشروط معياري للمعنى. زد على ذلك، أن هذا سيصح بالنسبة لأي نموذج آخر من اللغو يود المرء أن يضعه ـ كمثال ـ بدلاً من «المطلق كسول» شريطة أن يكون له فحسب الشكل النحوي للجملة الاخبارية»[٨٦].

وفحوى هذا أن صيغة معيار آير تفسح المجال أمام أية عبارة تأخذ شكل العبارة الاخبارية ـ وبصفة خاصة العبارة الميتافيزيقية ـ لأن تكون قابلة للتحقق من حيث المبدأ.

---

(٨٣) Ibid, PP. 37 - 38

(٨٤) Ibid, PP. 38 - 39

(٨٥) Ibid, P. 39

(٨٦) Ibid, P. 12

طالما أنها تفضي إلى عبارة تجريبية. ويعترف آير بأن هذا يشكل اعتراضاً بالغ الخطورة على معياره، ولمواجهة هذا الاعتراض، يقول: «سوف أنقح المعيار على النحو التالي: إنني أقترح القول إن العبارة تكون قابلة للتحقق بطريقة مباشرة إذا كانت هي - ذاتها - عبارة مشاهدة. أو إذا استتبعت - بالاشتراك مع عبارة مشاهدة واحدة أو أكثر - عبارة مشاهدة واحدة على الأقل لا تكون قابلة للاستنباط من تلك المقدمات الأخرى وحدها. وإنني لأقترح القول إن العبارة تكون قابلة للتحقق بطريقة غير مباشرة لو توافر فيها الشرطان التاليان: أولاً: أن تستتبع بالاشتراك مع مقدمات أخرى معينة عبارة أو أكثر قابلة للتحقق بطريقة مباشرة، وثانياً، أن لا تتضمن هذه المقدمات الأخرى أية عبارة ليست تحليلية، أو ليست قابلة للتحقق بطريقة مباشرة، أو ليست قابلة للاثبات على نحو مستقل بوصفها قابلة للتحقق بصورة غير مباشرة»[٨٧].

يواصل آير فيقول: «ربما لوحِظ أنني في تقديم تقريري عن الشروط التي اعتبرت فيها العبارة قابلة للتحقق بصورة مباشرة، أنني قد وضعت صراحة في الشرط أن «المقدمات الأخرى» يجوز أن تتضمن عبارات تحليلية؛ وما دفعني لفعل هذا هو أنني أقصد بهذه الطريقة أن أفتح السبيل أمام حالة النظريات العلمية التي نعبر عنها بمصطلحات لا تدل بذاتها على أي شيء قابل للمشاهدة. وطالما أن العبارات التي تتضمن هذه المصطلحات ربما لا يتضح أنها تصف أي شيء يمكن أن يلاحظه أي شخص في أي وقت، يجوز تقديم «قاموس» يمكن عن طريقه تحويل هذه المصطلحات إلى عبارات قابلة للتحقق؛ ولا يمكن النظر إلى العبارات التي تشكل القاموس على أنها عبارات تحليلية. وإذا لم يكن هذا كذلك، فلن يكون هناك مجال للاختيار بين هذه النظريات العلمية وبين تلك العبارات التي يجب أن أحذفها بوصفها عبارات ميتافيزيقية؛ إنني أعتبر أن سمة الفيلسوف الميتافيزيقي - بالمعنى المزدري عندي للكلمة - ليس فحسب أن عباراته لا تصف أي شيء قابل - حتى من حيث المبدأ - لأن يخضع للملاحظة، بل وأيضاً لم يقدم قاموساً يمكن عن طريقه تحويل عباراته إلى عبارات قابلة للتحقق بصورة مباشرة أو غير مباشرة»[٨٨].

---

(٨٧) Ibid, P. 13

(٨٨) Ibid, PP. 13 - 14, and see also: Berlin I., **Concepts and Categories, Philosophical Essays,** edited by Henry Hardly, with an Introduction by Bernard Williams, Oxford University Press, 1980. P. 19

تبين لنا من خلال مناقشة العناصر المكونة لمنطوق مبدأ التحقق أن هناك اعتراضات خطيرة تقف في وجه هذا المبدأ وتطبيقه من بينها الصعوبات المتعلقة بطبيعة الكائنات التي ينطبق عليها المبدأ: أهي القضايا أم الجمل أم العبارات، ثم الصعوبات الخاصة بمطابقة المبدأ بين المعنى ومنهج التحقق ذاته، وكيف أخفق شليك في توضيح إلى أي حد يمكن تفسير معنى القضايا عن طريق منهج «يجاوز القضايا». ثم النسخة المعدلة التي ظهر فيها المبدأ كمعيار لفهم العبارة، إلى جانب بعض الاعتراضات الأخرى الخاصة بمنطوق المبدأ نفسه والتي أفضت إلى القول بقبول المبدأ كمجرد توصية أو اقتراح. ويبدو أن بعض هذه الاعتراضات كان لها من القوة بحيث أجبرت أنصار مبدأ التحقق للتنازل ـ تدريجياً ـ عن كثير من الدعاوى التي ذهبوا إليها، إن لم يكن معظمها. ومن الجدير بالملاحظة كيف أن الدعاوى التي وضعت من أجل التحقق فيما يتعلق بالسؤال عن حالة معنى العبارة قد تخففت شيئاً فشيئاً. فقد كان الزعم في صورته الأولى أن الحديث عن معنى العبارة ومنهج التحقق منها هو حديث عن شيء واحد «وأخذ التنازل الأول صورة الاعتراف بأن هذين المفهومين لا يمكن أن يتطابقا. في حين يظل الاصرار على أن العبارة لا يمكن أن تكون ذات معنى ما لم يمكن التحقق منها. وربما يوصف هذا التنازل على أنه تحول من الكلام عن معنى العبارة إلى الكلام عن الشرط الضروري لكونها ذات معنى»(٨٩).

كما اتضح لنا من خلال مناقشة معيار القابلية للتحقق عند آير أن العبارة لكي تكون ذات معنى فلا يشترط أن يكون التحقق منها «تحققاً عملياً»، بل يكفي أن تكون هناك طريقة ممكنة التحقق «من حيث المبدأ» أو من الوجهة النظرية، وكان الاصرار من قبل أن العبارة لكي تكون ذات معنى يجب أن تكون ممكنة التحقق بالفعل. وهكذا أخذ التنازل الثاني صورة التسليم بأن العبارة ليست في حاجة إلى التحقق منها تحققاً عملياً لكي تكون ذات معنى. ويمكن أن نلاحظ أن الصيغ المعدَّلة التي ظهر عليها المبدأ والتعبيرات التي صيغ فيها معيار القابلية للتحقق مثل «قابلية التحقق من حيث المبدأ» و «قابلية التحقق العملي» و «التحقّق بالمعنى القوي» و «التحقق بالمعنى الضعيف» قد أظهرت الافتقار إلى الدقة المرغوب فيها فيما يوهم أنه معيار صارم للمعنى. «ومع ذلك يرى بعض الفلاسفة أنه لا يزال للمبدأ استئناف باق حتى في صورته المخففة إلى أبعد الحدود، وذلك لأنه يبدو قوياً بصورة كافية لاستبعاد عبارات مثل عبارة برادلي «يدخل المطلق في تطور العالم

(٨٩) Evans, J. L., «On Meaning and Verification», OP. cit., P. 2

وتقدمه، لكنه هو نفسه لا يطرأ عليه تطور أو تقدم». وهناك ميل للاعتقاد بأنه لو كان المبدأ فقط متحرراً إلى حد ما، ولو أمكن توسيعه فقط ليتضمن قليلاً من العبارات وبصفة خاصة العبارات الأخلاقية، لجاز قبوله»[٩٠]. غير أن هذا أمر لم يقره أنصار مبدأ التحقق، مما جعل بعض الفلاسفة يبحثون عن معيار آخر بديل يمكن عن طريقه تفسير معنى هذه العبارات الأخلاقية وغيرها من عبارات تعتبر بالفعل عبارات ذات معنى، على الرغم من أنها لا تدخل ضمن نطاق العبارات الاخبارية.

لعل إخفاق نظرية إمكانية التحقق للمعنى عند الوضعية المنطقية في كثير من جوانبها هو ما دفع فلاسفة أكسفورد إلى البحث عن نظرية جديدة للمعنى تكون أكثر ملاءمة لطبيعة اللغة والبحث الفلسفي. وقبل ان يشرع هؤلاء الفلاسفة في تقديم النظرية الجديدة، حاولوا أن يقتلعوا النظرية القديمة من جذورها، وكان ذلك بالبحث عن الأصل المنطقي لنظرية إمكانية التحقق للمعنى، ذلك الأصل الذي تمثل في النظرية العلاقية للمعنى Relational Theory of Meaning، أو كما يحلو لرايل أن يسميها «نظرية «الفيدو» ـ فيدو للمعنى» «Fido» - Fido Theory of Meaning. والحق أن التخلي عن النظرية العلاقية للمعنى يؤدي بلا شك إلى التنازل عن مبدأ التحقق. وسوف تكون لنا عودة إلى مبدأ التحقق بعد مناقشة هذه النظرية.

٥.٣. المعنى والاستعمال

٥.٣.١. رفض النظرية العلاقية للمعنى:

إن كلمة «المعنى» من الكلمات الغامضة غموضاً مألوفاً بين الفلاسفة وعلماء اللغة على السواء. ومن الضروري أن نفصل أولاً بعض استعمالاتها الرئيسية:

١ ـ كثيراً ما نستعمل الفعل «يعني» to mean كمرادف للفعل «يقصد» to intend كما في الجملة «أنا أعني أن أزورك غداً». واستنتج بعضهم من هذا الاستعمال أن معنى الجملة يتم تحليله في حدود قصد المتكلم أو الكاتب.

(٩٠) Ibid, P. 2

٢ـ كثيراً ما نستعمل كلمة «يعني» فيما يسمى باستعمالها الانفعالي emotive، مثلما نقول إن «الكريكيت تعني القدر بالنسبة لي». وهذا مكافىء للقول ـ من بين أشياء أخرى ـ إنني مهتم بشدة بلعب الكريكيت، وإنني أقضي جزءاً من الوقت في مشاهدتها، والمناقشة حولها، الخ. وتفسَّر الجمل الخلقية والجمالية في حدود هذا الاستعمال.

٣ـ ولطالما نستعمل كلمة «يعني» حيث تكون مترادفة مع «إشارة إلى» أو «علامة على» كما في الجملتين التاليتين: «الدخان يعني النار» و «انخفاض البارومتر يعني المطر». ويجب أن نميز هذا الاستعمال بعناية عن الاستعمال التالي:

٤ـ استعمال الفعل «يعني» حيث يكون الموضوع كلمة أو رمزاً آخر ما (أو جملة) مثلما نقول إن كلمة منضدة تعني شيئاً object من نوع معين(٩١).

إن الاستعمال الأخير هو موضع اهتمامنا، لأنه يمثل حجر الزاوية للنظرية العلاقية للمعنى، ومؤدى هذه النظرية أننا يجب أن نضع تمييزاً صارماً بين اللغة من جهة و «الواقع» من جهة أخرى، وأن القول بأن أية كلمة لها معنى هو الكلام عن علاقة ما بين الكلمة كصوت أو علامة وبين شيء موجود في العالم الخارجي. وهناك تشابه كبير بين هذا النظرية ونظرية التناظر للصدق The correspondence Theory of Truth حيث تفترض الأخيرة العلاقة بين القضايا والوقائع، و «وفقاً لنظرية التناظر للصدق، فإن القول بأن القضية «صادقة» هو القول بأنها «تناظر الواقعة». وهذا تعيين «لصدق» القضية «في» القضية ذاتها، أفضل من تعيينه في المتكلم أو المستمع. وهكذا يجوز تصنيف هذه النظرية كنظرية موضوعية objective»(٩٢).

يوجز رايل مغزى النظرية العلاقية للمعنى على النحو التالي: «أن تسأل «ماذا يعني التعبير «هـ»؟» هو أن تسأل «لأي شيء يقوم «هـ» في العلاقة القائمة بين «فيدو» (الاسم) وفيدو (الكلب)؟». إن مغزى أي تعبير هو الشيء أو العملية أو الشخص أو الكائن الذي يكون التعبير اسم علم proper name بالنسبة له... ولقد أُخِذَ هذا بعد ذلك على أنه النموذج الذي يوصف وفقاً له مغزى التعبيرات التي ليست بأسماء أعلام، وجرى العرف

(٩١) Evans, J. L., «On Meaning and Verification», OP. cit., P. 5

(٩٢) Toulmin, S. E., **An Examination of the place of Reason in Ethics**, Cambridge, The University Press, 1950, P. 74

على معالجة الفعل «يعني» to signify والعبارة «له معنى» to have a meaning كتعبيرات تقرر علاقة متماثلة. وفُسِر «ما الذي يعنيه هذا التعبير» على أنه تعيين لمتلازم ما غير لغوي للتعبير، مثل الكلب الذي يستجيب للاسم «فيدو» (٩٣).

في معرض مناقشة رايل لفكرة جون ستيوارت مل J. S. Mill عن المعنى التي استهل بها كتابه «نسق المنطق» System of logic (١٨٤٣)، ذهب رايل إلى أن مل قد بدأ تقريره عن فكرة المعنى - يحذو في ذلك حذو هوبز - ببحث الكلمات المفردة. فكما نتعلم الأبجدية قبل أن نستطيع بدء التهجئة، فكذلك يبدو طبيعياً افتراض أن معاني الجمل هي مجموع المكونات، التي هي معاني كلماتها المكونة. فمعاني الكلمة ذرات، ومعاني الجملة جزيئات. وبعد ذلك سلّم مل - يحذو في ذلك حذو هوبز أيضاً - بأن كل الكلمات - أو جلها تقريباً - أسماء، وهذا مغزى مغر جداً في مستهل الأمر. فنحن نعرف ما الذي يوجد بالنسبة لفيدو ليكون اسماً لكلب معين، وبالنسبة للقاهرة لتكون اسماً لمدينة معينة. يوجد أمامنا كلب أو مدينة لها -أو له - اسم، وهكذا يشعر المرء هنا أن ليس ثمة لغز أو سر. لدينا علاقة مألوفة تماماً بين الشيء واسمه ويضفي علينا استيعاب كل أو جل الكلمات المفردة الأخرى للأسماء - وفقاً لذلك - إحساساً مريحاً. ونتوهم أننا نعرف أين توجد. فالكلب الذي أمامنا هو ما تمثله Stand for كلمة «فيدو»، والمدينة التي زرناها بالأمس هي ما تمثلها كلمة «القاهرة». وهكذا فإن تصنيف كل أو جل الكلمات المفردة كأسماء يجعلنا نحس أن ما تعنيه الكلمة في جميع الحالات شيء ما طيع إلى حد أن الكلمة اسم له. فالمعاني - معاني الكلمة على الأقل - ليست مبهمة أو بعيدة المنال وإنما هي أشياء عادية تظهر كالكلاب والمدن(٩٤).

يعتقد كثير من الفلاسفة - فيما يرى رايل - أنه من الطبيعي افتراض أن كل الكلمات هي أسماء، وأن كل موضوع نحوي ممكن في جملة يمثل شيئاً ما كما يمثل اسم العلم «فيدو» الكلب فيدو، وأن ما يعنيه التعبير هو الشيء الذي يمثله، ولكن رايل يذهب إلى أنه من اليسير دحض هذا الافتراض على النحو التالي: إذا كانت كل كلمة مفردة اسم، إذن فالجملة المكونة من ثلاث كلمات «الثلاثة عدد أولي» ستكون قائمة من موضوعات ثلاثة

---

(٩٣) Ryle, G., «Meaning and Necessity, Discussion of Rudolf Carnap», Philosophy, vol. XXIV, 1949, PP. 69 - 70

(٩٤) Ryle, G., «The Theory of Meaning», P. 131

تسميها هذه الكلمات الثلاث. غير أن قائمة مثل «أفلاطون، أرسطو، الأكويني، لوك، باركلي» ليست جملة، إنها لا تقول شيئاً يفيد معنى. وهكذا فإن الكلمات المرتبطة في جملة تفعل على الأقل شيئاً ما ـ بالاشتراك معاً ـ يختلف عن تسميتها ـ على حدة ـ لأشياء عديدة تسميها لو كانت تسمي أية أشياء. وما تعنيه الجملة ليس قابلاً للتحليل إلى مجموعة من الأشياء التي تمثلها الكلمات في الجملة، إذا كانت تمثل شيئاً. وهكذا فإن فكرة امتلاك المعنى having meaning هي فكرة مختلفة جزئياً على الأقل عن فكرة التمثيل Standing for[(٩٥)].

إن من ينظر إلى النظرية العلاقية نظرة سطحية يرى أنها قد تكون قابلة للتطبيق، فمن المعقول إلى حد بعيد ـ في حالة أسماء الأعلام، على سبيل المثال ـ أن يقال بصورة صحيحة إن معنى الاسم «محمد» هو الشخص الذي يسمى بهذا الاسم. وهو موقف اتخذه رسل فيما يتعلق بالسؤال عن معنى الأسماء في نظريته عن الأوصاف Theory of Descriptions. ومع ذلك، ففي حالة الكلمات الشيئية object - words يبدو أنه من المعقول بقدر أقل أن نحتفظ أو ندافع عن وجود نفس التناظر المحكم بين اللغة والوجود الخارجي. إننا لا نستطيع أن نقول ببساطة إن معنى كلمة «كلب» هو حيوان في العالم، وكائن وحيد. إذ يجب أن نقول ـ على الأقل ـ إنه صنف لكائنات من نوع معين، أو بصورة أكثر دقة أعضاء في صنف. ولا نستطيع أن نقصر أنفسنا على الأعضاء الحاليين للصنف، وإنما يجب أن نحصر الأعضاء السابقين والمقبلين أيضاً، أعني «أي» عضو في الصنف[(٩٦)].

تفقد النظرية العلاقية معقولية أخرى عندما نبحث الكلمات المجردة من قبيل «تلقائية» spontaneity و «لزوم» implication و «استقراء» induction أو أية كلمة فلسفية، وستصبح مجرد لغو عندما نبحث الكلمات المنطقية مثل «إذا» و «ليس» و «أو» أو أي أفعال verbs أو أحوال adverbs، الخ[(٩٧)].

هذه الصعوبات وغيرها تجعل مؤيدي النظرية العلاقية أمام طريقتين: إما تركها

---

(٩٥) Ibid, P. 133

(٩٦) Evans, J. L., «On Meaning and Verification», OP. cit., P. 6

(٩٧) Ibid, P. 6

حيث تكون غير معقولة بوضوح، أو يحتفظون بها حيث تكون لها درجة ما من المعقولية، على سبيل المثال، الاحتفاظ بها بالنسبة لأسماء الأعلام والتخلي عنها في موضع آخر، أو يمكن بصورة أكثر حماسة أن يتخلوا عنها جملة. وقد سلك رسل الطريقة الأولى في نظرية الأوصاف؛ إذ احتفظ بالنظرية فيما يتعلق بالأسماء وتنازل عنها فيما يتعلق بالأوصاف. ووجه النقاد كثيراً من الانتقادات ضد نظرية الأوصاف غير أن الاستبقاء كان للنظرية العلاقية للأسماء، وسواء كانت الأسماء منطقية أو أسماء أعلام عادية فلا يبدو أنها وضعت موضع شك واعتراض عند نقاد رسل[٩٨]. ومع ذلك، فقد أظهر ستراوسون بصورة حاسمة في بحثه «في الإشارة» أن المشكلة المتعلقة بنظرية الأوصاف أساسية إلى أبعد الحدود أكثر مما اعتقد النقاد الأوائل. وحاول البرهنة على أن النظرية العلاقية للمعنى يجب التنازل عنها حيثما كانت، وليس فقط في حالة الأوصاف «إن معنى التعبير لا يمكن أن يتطابق مع الشيء الذي يستعمل التعبير ـ في مناسبة خاصة ـ للإشارة إليه»[٩٩].

لقد ذهب نويل سميث إلى مثل هذا الرأي عندما قال: إن القول بأن الكلمة ذات معنى ليس هو القول بأنها تشير إلى شيء ما، وقول ما هو معناها ليس هو قول ما الذي تشير إليه. إن كلمة «معنى» غامضة وملبسة معاً وتعتمد إلى حد كبير على السياق وغرض المتكلم.

وإذا سأل شخص ما ما هو معنى الكلمة، فإنه يسأل بصورة عادية عن توضيح الطريقة التي يتم بها استعمال الكلمة. والآن فإن الاغواء بالقول بأنه يسأل عما الذي «تشير» إليه الكلمة ينشأ عن وجهة النظر القائلة بأن وظيفة معظم الكلمات هي الإشارة إلى شيء ما، حتى أصبح السؤال عن كيف يتم استعمال الكلمة هو عين السؤال ما الذي تشير إليه الكلمة.

إذا كانت الكلمة اسماً لشيء مادي عادي، على سبيل المثال «مائدة» أو «جبل» أو «كلب»، أو اسماً لصفة تجريبية مثل «أصفر» و «مستدير»، فإن أيسر طريقة لتوضيح استعمال الكلمة هي الإشارة إلى الأشياء التي تتعلق بها أو الأشياء التي تتمتع بالصفة. ولكن على الرغم من أن هذه الإشارة هي طريقة جيدة لتوضيح معنى الكلمة، فلا يلزم أن

(٩٨) Ibid, P. 6

(٩٩) Strawson, P. F., **Logico - Linguistics Papers**, P. 9

«ما تشير إليه هو المعنى»[١٠٠].

كثيراً ما تبدأ المناقشات حول مفهوم المعنى بالسؤال عن معنى الكلمات المنعزلة أو تتركز المناقشات حول هذا السؤال، ومن ثم تنشأ الأحاجي لا محالة فيما يتعلق بالعلاقة بين معنى الجملة ككل ومعاني الكلمات المنعزلة التي تتكون منها الجملة. ولو بدأنا مناقشتنا للمعنى بهذه الكلمات المنعزلة سوف نكون عرضة للوقوع في أفكار أخرى خاطئة من بينها:

١ـ لقد أغوينا بالقول إن هنالك معياراً أو طريقة مميزة تعني بها الكلمة، وأن نطابق هذا بالطريقة التي يعني بها اسم العلم أو الكلمة الشيئية مثل «منضدة». وفي هذه الحالة فإن كلمات من قبيل «لو» و «ليس» وكلمات مثل «بعض» و «كل» ستكون موضع إشكال يقيناً، وسوف نستنتج على الأرجح أنها ليست بذات معنى على الإطلاق. زد على ذلك أن تعبيرات مثل «الرجل العادي» سوف يساء فهمها وتفسيرها.

٢ـ وأغوينا ـ فضلاً عن ذلك ـ ببحث الجملة كما لو كانت من النمط المنطقي ذاته للكلمة الشيئية. ونستنتج بالتالي أن القضية هي معنى الجملة بالطريقة نفسها التي نقول بها إن محمداً (الشخص) يعني محمداً (الاسم). وسوف تمنح القضية ـ إذن ـ وضعاً خاصاً على أنها كائن مادي في العالم الخارجي[١٠١].

إن كشف الاختلاف بين الكلمات والجمل سوف يقضي على هذه الأخطاء وغيرها من الأخطاء التي تفضي إليها النظرية العلاقية. فمن الخطأ تماماً النظر إلى الجملة كما لو كانت من نمط الكلمة المنطقي عينه؛ إذ أن هذا يعني افتراض أن كل ما يمكن أن يقال عن الكلمة يمكن أن يقال عن الجملة، وإن كان على نطاق واسع. ويصبح هذا خطأ جلياً عندما نبحث عما إذا كانت الأسئلة نفسها يمكن أن تثار حولهما على حد سواء. فكثيراً ما نتساءل ماذا تعني الكلمة، غير أننا لا نسأل بصورة عادية ما إذا كانت الكلمة ذات معنى أم لا. فإذا لم تكن الكلمة ذات معنى فلا نسميها كلمة. لا يوجد صنفان من الكلمات: كلمات ذات معنى وكلمات خالية من المعنى؛ فعبارة «كلمة ذات معنى» تعد حشواً، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، نستطيع أن نسأل عن الجملة ماذا تعني، وما إذا كانت ذات

---

(١٠٠) Nowell - Smith, P. H., **Ethics**, Penguin Books, Melbourne, London, Baltimore, 1954, P. 66

(١٠١) Evans, J. L., «**On Meaning and Verification**», OP. cit, P. 7

معنى على حد سواء، فهناك جمل خالية من المعنى بالإضافة إلى الجمل ذات المعنى. ويجوز أن نقول إنه في سياق الجملة فقط تكون الكلمة ذات معنى. ويمكن أن نستعمل الكلمات مراراً وتكراراً لوضع جمل جديدة، ولكننا لا نكرر الجمل بالنطاق نفسه أو بالطريقة ذاتها[١٠٢].

إن الاختلاف بين الكلمات والجمل مماثل من بعض الجوانب للاختلاف بين المبنى المكتمل والمكونات التي يصنع منها المبنى مثل اللبنات، والدعامات، والطين، الخ. فيستطيع المرء أن يسأل عن المبنى المكتمل ما إذا كان قد شُيِّد جيداً أم لا، ولكنه لن يسأل ما إذا كانت اللبنات أو الدعامات المنفردة، الخ، قد شُيِّدت جيداً. يمكن أن نتحدث عن لبنات جيدة ودعامات، الخ، ولكن فقط بمغزى أنه يمكن استعمالها في إقامة بناء مشيد جيداً. وبصورة مماثلة، ربما نعتبر الكلمات كالأدوات التي نستعملها لوظيفة معينة، على سبيل المثال، وضع تقرير، وإصدار أمر، أو طرح سؤال، ويجب أن نتفادى خطأ النظر إلى الأدوات بحيث تكون من نمط الوظيفة المكتملة ذاته. يمكن أن نمسك بالأدوات بصورة سيئة ومن ثم نخفق في أداء الوظيفة المقصودة، ولكن يجب أن لا نصف الأدوات في هذه الحالة على أنها أدوات غير ملائمة وإنما حري بنا أن نصف استعمالها كذلك، ونستطيع أن نتكلم عن جمل خالية من المعنى، ولكننا لا نستطيع الحديث عن كلمات خالية من المعنى[١٠٣].

وفي مقابل الافتراض المتعلق بالماصدق ـ وهو أساس النظرية العلاقية ـ القائل بأن كل الكلمات تقريباً، وكل التعبيرات وحتى كل الجمل تتماثل في قيامها بوظيفة واحدة هي التسمية naming، فإن تشابه اللغة بالشطرنج عند فتجنشتين يذكرنا بحقيقة نعرفها من قبل ألا وهي وجود أنواع كثيرة من الكلمات على نحو غير محدد، وأنواع من التعبيرات، وأنواع من الجمل ـ ووجود تنوع كبير بصورة غير محددة من الوظائف التي تؤديها التعبيرات التي نستعملها في قول الأشياء. فلا تفعل الصفات ما تفعله الأحوال مثلاً، وبعض الأسماء nouns هي أسماء أعلام، ولكن معظمها ليس كذلك. وأنواع الأشياء التي نفعلها بالجمل مختلفة عن أنواع الأشياء التي نفعلها بمعظم الكلمات المفردة. وبعض أنواع الأشياء التي يمكن فعلها بصورة ذات مغزى ببعض أنواع الجمل لا يمكن فعلها

(١٠٢) Ibid, P. 8

(١٠٣) Ibid, P. 8

بصورة ذات مغزى ببعضها الآخر، وهلم جرا [١٠٤].

وهكذا نخلص إلى القول ـ فيما يرى رايل ـ بأنه لا يوجد قالب واحد أساسي مثل قالب «الـ «فيدو» ـ فيدو» تقد عليه عنوة كل التعبيرات ذوات المعنى. بل على العكس، يوجد تنوع لا نهائي لمقولات المغزى أو المعنى. حتى أن الفكرة الخاصة بالتسمية التي تبدو بسيطة للوهلة الأولى يتبين من الفحص أنها مليئة بالتنويعات الداخلية فنحن نستعمل الضمائر لتدل على الناس والأشياء ولكن ليس بالطريقة التي تدل بها أسماء الأعلام كذلك. فلا يوجد امرؤ «يسمى» «هو» أو «هي». و «السبت» اسم علم ولكن لا يكون بالطريقة التي يكون بها اسم العلم «فيدو»، ولا يستعمل بالطريقة التي يستعمل بها اسم العلم الخيالي «أنّا كرنينا». إن فكرة الماصدق بدلاً من أن تقدم تفسيراً نهائياً لفكرة المعنى تثبت بذاتها في النهاية أنها مجرد غصن واحد أو غصين في شجرة المعنى[١٠٥].

٥ . ٣ . ٢ . عود إلى مبدأ التحقق:

يمكن الآن بعد مناقشة مبدأ التحقق والنظرية العلاقية للمعنى أن ندرك قوة مبدأ التحقق وحالته المنطقية. إن مبدأ التحقق ليس معياراً لحالة المعنى للجمل، على الرغم من تقديمه كذلك. إنه معيار مفترض يمكن أن نقرر عن طريقه ما إذا كانت جملة معينة

---

(١٠٤) Ryle, G., «**The Theory of Meaning**», OP. cit., P. 145

(١٠٥) Ibid, P. 145

ليس من الصواب إذن القول بأن رايل من القائلين بنظرية الـ «فيدو» ـ فيدو للمعنى أو النظرية التصويرية. لقد وردت عبارة لتايلور في معرض حديثه عن النظرية التصويرية يقول فيها: «يجوز تعديل النظرية [التصويرية] بإسقاط فكرة التصوير picturing أو التمثيل representation واستبدال فكرة «الرمز» Standing for بها. وفي هذه الصورة لدينا ما سماه رايل نظرية الـ «فيدو» فيدو للمعنى».

Taylor. D. N., **Explanation and Meaning**, Cambridge University Press, 1970, P. 134

ولعل عبارة تايلور هذه هي ما دفعت واحداً من خيرة الباحثين في الفلسفة عندنا وهو المغفور له الدكتور عزمي إسلام إلى الظن بأن رايل من دعاة النظرية التصويرية للمعنى، إذ يقول بصدد حديثه عن هذه النظرية: «ولعل خير من يمثل هذا الاتجاه من المعاصرين هو لودفيج فتجنشتين. . . كما يعبر عن هذا المعنى كذلك من المعاصرين جلبرت رايل مع شيء من التعديل الذي أدخله على النظرية. . . لذا فقد ذهب رايل إلى أن هذه النظرية يمكن مراجعتها أو تعديلها».

د. عزمي إسلام: مفهوم المعنى، ص ص ٨٥ ـ ٨٦.

يمكن تصنيفها على أنها جملة «تجريبية» أم لا. لقد قدم الوضعيون المناطقة مبدأ التحقق بصورة خاطئة على أنه معيار للمعنى وذلك كنتيجة للمطابقة بين السؤال عن حالة المعنى وبين استعمال جملة معينة لوضع تقرير، واستنتجوا على نحو طبيعي أن أية جملة تعجز عن الوفاء بما يتطلبه المعيار للجملة التجريبية هي جملة خالية من المعنى. والنتيجة التي كان يجب عليهم استنتاجها هي أن هذه الجملة لا يمكن أن تكون جملة تجريبية. والسؤال عما إذا كانت ذات معنى هو سؤال آخر، ومستقل تماماً عن السؤال عما إذا كانت تجريبية أم لا[١٠٦].

لقد استبعد أنصار مبدأ التحقق بعض العبارات مثل العبارات الخلقية بحجة أنها عبارات خالية من المعنى لا تفي بالشروط التي تتطلبها العبارات التجريبية. ويمكن وضع حجتهم على النحو التالي: إن العبارة الخلقية لا هي تحصيل حاصل، ولا يمكن التحقق من محتواها عن طريق الخبرات الحسية، إذن فالعبارة الخلقية لا يمكن أن تكون ذات معنى. غير أن النتيجة الصحيحة الوحيدة التي يمكن استنتاجها من المقدمات السابقة - على حد تعبير إيفانز Evans - هي أن العبارة الخلقية لا يمكن أن تكون عبارة تحصيل حاصل أو عبارة تجريبية، على الأقل بالمغزى الذي يحدده أنصار التحقق لمصطلح «تحصيل حاصل» و «تجريبي». وستكون النتيجة التي يستنتجها أنصار مبدأ التحقق صحيحة فقط لو أننا نعرف سلفاً أن العبارات ذات المعنى «يجب» أن تكون إما تحصيلات حاصل أو عبارات تجريبية. وجدير بالملاحظة أنهم يبدأون بالتوكيد أن كل العبارات ذات المعنى إما أن تكون تحصيلات حاصل أو عبارات تجريبية، في حين يتوقع المرء بصورة طبيعية أن ينتهوا إلى ذلك[١٠٧].

والآن، ما هي الحالة المنطقية لمبدأ التحقق؟

الجواب إنه تعريف لحالة المعنى فقط بقدر ما يتعلق بعبارات تحصيل الحاصل والعبارات التجريبية، أو بصورة دقيقة إلى أبعد الحدود - إنه تعريف مفترض لمصطلحي «تحصيل حاصل» و «تجريبي» ولا يمكن النظر إليه بأي مغزى على أنه تحديد لنطاق العبارات ذات المعنى. ومحاولة استعماله كطريقة لتحديد نطاق العبارات ذات المعنى تتضمن بالضرورة خطأ الاعتقاد بأن كل الكلمات تعني بطريقة واحدة، أو أن القواعد

(١٠٦) Evans, J. L., «**On Meaning and Verification**», OP. cit., PP. 16 - 17

(١٠٧) Ibid, P. 17

المتحكمة في استعمال كل الكلمات متطابقة. غير أن المطلب الوحيد العام لحالة المعنى هو أنه يجب أن يكون ممكناً تقديم قواعد عامة تبين الطريقة أو الطرق التي تستعمل بها الكلمات استعمالاً صحيحاً[١٠٨].

إن تقديم التعريفات التي تحدد سلفاً نطاق حالة المعنى لا يعد جزءاً من الفلسفة يقيناً. والاعتقاد بأن هذا جزء من وظيفة الفلسفة هو بقية للاعتقاد الذي جاء الوضعيون المناطقة أنفسهم ليقضوا عليه قضاء مبيناً، أعني، الاعتقاد بأن الفلسفة يمكن أن تكون أكثر من تحليل. إن مهمة الفلسفة هي بالأحرى فحص الأنواع المختلفة للعبارات وصياغة قواعد الاستخدام الصحيح للكلمات التي تشكلها. ولا يمكن التشريع سلفاً أي أنواع العبارات تكون ذات معنى، وإنما يمكن فحسب تحليل معنى العبارات في الاستعمال، أعني، تقديم قواعد للعمل. مع أنه يبدو أن الوضعيين المناطقة قد أخفقوا في هدفهم الرئيسي وهو تحديد نطاق العبارات ذات المعنى، إلا أن هنالك قيمة معينة ـ مع ذلك ـ لإجرائهم. ويبدو واضحاً الآن ما الفضل الذي أنجزوه. لقد حاولوا في ممارستهم ـ وإن لم يكن فيما عبروا عنه صراحة ـ تقديم قواعد تتحكم في الاستعمال الصحيح لأنماط معينة من العبارات، أعني عبارات تحصيل الحاصل، والعبارات التجريبية. وإن شئت أن تضع ذلك بعبارة أخرى قل لقد حاولوا توضيح المعنى لمصطلح «تحصيل حاصل» ومصطلح «تجريبي»[١٠٩].

٥ . ٣ . ٣ . المعنى والاستعمال عند فتجنشتين:

لعل عرضنا لنظرية فتجنشتين في المعنى من حيث هو استعمال له ما يبرره في توكيد كثير من الباحثين على أن نظرية فلاسفة أكسفورد في المعنى تستمد أصولها من نظرية فتجنشتين، وهو قول صحيح إلى حد بعيد، وإن كان هذا لا يمنعنا من القول بأن أوستن قد كشف ـ بصورة مستقلة ـ في نظريته عن الفعل الكلامي عن نظرية تتماثل إلى حد كبير مع نظرية فتجنشتين في المعنى.

أسلفنا الإشارة إلى أن نظرية الاستعمال للمعنى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع مفهوم لعبة

---

(١٠٨) Ibid, P. 17

(١٠٩) Ibid, P. 18

اللغة في كتابات فتجنشتين المتأخرة. ولكن على الرغم من أنه لا توجد إشارة إلى مفهوم لعبة اللغة في «الرسالة»، فإن هنالك إرهاصات لربط المعنى بالاستعمال يمكن تبينها من خلال بعض الفقرات في «الرسالة».

يميز فتجنشتين بين العلامة sign والرمز symbol فالعلامة هي ما يمكن إدراكه إدراكاً حسياً في الرمز، فتتألف العلامة من علامات حبر على ورقة، أو صوت يتذبذب في الهواء أو أي شيء من هذا القبيل يمكن إدراكه إدراكاً حسياً. وعلى حين تشير العلامة إلى شيء ما، فإن الرمز (أو التعبير) هو كل جزء من أجزاء قضية يحدد معناها. وقد يكون لرمزين مختلفين علامة مشتركة حيث يدل كل منهما بطريقة مختلفة. وها هي بعض الفقرات من «الرسالة» توضح هذا:

«والعلامة هي ذلك الجزء من الرمز الذي يمكن إدراكه بالحواس»[110].

«وهكذا يمكن للعلامة نفسها (مكتوبة أو منطوقة، الخ) أن تكون علامة مشتركة لرمزين مختلفين ـ وفي هذه الحالة سيدل كل منهما بطريقة مختلفة»[111]. «ففي القضية (الأخضر أخضر) حيث تكون الكلمة الأولى اسم علم، والكلمة الثانية صفة، فهاهنا لا يقتصر الأمر على أن يكون للكلمتين معنيان مختلفان، بل إنهما كذلك رمزان مختلفان»[112].

لكي ندرك الرمز في العلامة، يجب على المرء أن يبحث عن استعمالها استعمالاً له معنى، فإن كانت العلامة بغير ذات استعمال فهي خالية من المعنى. «ولكي يمكننا أن نتعرف على الرمز في العلامة، يجب علينا أن نضع في اعتبارنا طريقة استخدامها استخداماً ذا معنى»[113]. و «إذا لم يكن هنالك ضرورة لعلامة ما، فإنها تصبح عديمة المعنى»[114] «والعلامة لا تحدد الصورة المنطقية إلا إذا صاحبت تطبيقها المنطقي ـ من

---

(١١٠) لودفيج فتجنشتين: رسالة منطقية فلسفية، الترجمة العربية، الفقرة ٣،٣٢ ص ٧٧.

(١١١) المرجع السابق، الفقرة ٣،٣٢١ ص ٧٧، ولقد وردت في الترجمة العربية مدمجة مع الفقرة السابقة عليها، فأهمل بذلك رقمها.

(١١٢) المرجع السابق، الفقرة ٣،٣٢٣، ص ٧٨.

(١١٣) المرجع السابق، الفقرة ٣،٣٢٦، ص ٧٨.

(١١٤) المرجع السابق، الفقرة ٣،٣٢٧، ص ٧٩.

حيث هي جزء في تركيب لغوي. وهذا هو معنى نصل أوكام»(١١٥).

غير أن هذه الارهاصات قد اكتملت في كتاباته المتأخرة وأصبحت نظرية واضحة في المعنى توصف بأنها نظرية سلوكية. يذهب فتجنشتين إلى أن معنى الكلمة هو استعمالها في ألعاب اللغة المنوعة التي تلعب الكلمة دوراً فيها؛ إذ يقول: «فيما يتعلق بطائفة «كبيرة» من الحالات ـ وليست جميعها ـ التي تستعمل فيها كلمة «معنى» يمكن أن يتم تحديدها هكذا: معنى الكلمة هو استعمالها في اللغة ويوضح معنى الاسم أحياناً عن طريق الإشارة إلى حامله»(١١٦).

من الجدير بالملاحظة أن فتجنشتين قد أخذ حذره في تقييد زعمه عندما قال «طائفة كبيرة» ـ وليست جميعها» وهذا ما يتوقعه المرء من فتجنشتين؛ وكما توجد أنواع عديدة مختلفة من الألعاب، فكذلك توجد أنواع عديدة مختلفة من المعاني، ولا يمكن أن تتطابق جميعها مع استعمال الكلمة التي يقال إن لها معنى» (١١٧). ولم يخبرنا فتجنشتين أي أنواع الحالات سوف يستثنيها من قاعدته العامة، ولكن من الصياغة الفعلية للفقرة التي اقتبستها من فتجنشتين لتوّى والتي تجسد تلك القاعدة، وأيضاً من عبارات في مواضع أخرى، على سبيل المثال، الفقرة «أفلا يكون غريباً أن أقول إن كلمة «is» تستعمل بمعنيين مختلفين (كرابطة وكعلامة للتساوي)، ولا أهتم بأن أقول إن معناها هو استعمالها، أعني، استعمالها كرابطة وعلامة للتساوي؟»(١١٨) والتي توحي بالمطابقة التامة بين المعنى والاستعمال ـ نقول من خلال كل هذا يتضح أنه يعتبر الاستثناء شيئاً غير هام.

ما هي دوافع فتجنشتين لمطابقة معاني الكلمات باستعمالاتها؟ يكشف لنا «بتشر» عن دافعين من بين دوافع عديدة. ويمكن بيان الدافع الأول كما يلي: لو انتابنا القلق حول معنى مصطلح ما صعب مثل «الزمان» أو «عبارة» أو «الصدق»، فمن الصلف العقلي

(١١٥) المرجع السابق، الفقرة ٣،٣٢٨، ص ٧٩.

(١١٦) Wittgenstein, L., **Philosophical Investigations**, part1, sec. 43

وانظر في مناقشة هذه الفقرة:

Hunter, J. F. M., «**Wittgenstein on Meaning and Use**», in Klemke. E. D., (ed.), Essays on Wittgenstein, PP. 344 - 391.

(١١٧) Pitcher, G., **The Philosophy of Wittgenstein**, P. 249

(١١٨) Wittgenstein, L., **Philosophical Investigations**, part 1, sec. 561

أن نبحثه بـذاته أو وحده، وبمعزل تام ـ أعني التساؤل «ماذا يعني الزمان؟» و «ماذا تعني العبارة؟» و «ماذا يعني الصدق؟»، أو التساؤل «ما هو الزمان؟» و «ما هي العبارة؟» و «ما هو الصدق؟». وهذه النزعة لمعالجة الكلمات معالجة تجريدية هي واحدة من الأخطاء الفادحة التي تورط فيها الفلاسفة بصورة شائعة. وما يجب علينا فعله بالأحرى هو بحث الكلمات بحثاً عينياً، وبحثها في سياقها، وفي إطار المواقف الفعلية التي تظهر فيها. وقل مثل هذا عن كلمة «المعنى». إنه لشيء مخفق أن نخرجها من السياق تماماً ونسأل «ماذا يعني «المعنى»؟ أو «ما هو معنى الكلمة؟» ولا تعزز تلك الأسئلة إلا التوهم بأن معنى الكلمة هو كائن خفيّ من نوع ما. يجب علينا أن نبحث مصطلح «المعنى» بصورة عينية إلى أبعد الحدود؛ إذ يلح علينا فتجنشتين أن لا نفكر في ما هو المعنى في حد ذاته تماماً، بل نفكر بالأحرى في ما يوضح معنى الكلمة، وتعليم معنى كلمة لطفل، ومعرفة معنى الكلمة. وشبيه بذلك، لا يحسن التفكير في «ما هو الزمان» بل في «ما الذي يكون لقياس الزمان؟» ولا في «ما هي العبارة؟»، بل «ما الذي يستخدم في وضع العبارة؟»[١١٩]. «إن معنى الكلمة هو ما يتم تفسيره عن طريق تفسير المعنى»، أعني، لو رغبت في فهم استعمال كلمة «المعنى»، فابحث عن ما يدعى «بتفسيرات المعنى»[١٢٠].

لو أننا نركز على هذه الأنماط من المواقف مثل موقف تعليم معنى أية كلمة لطفل كما يفعل فتجنشتين لكانت هنالك معقولية عظيمة في افتراض أن معنى الكلمة هو استعمالها. تأمل ماذا يستخدم في تعليم طفل معنى كلمة «كرة» على سبيل المثال. لا يكفي أن يكون الطفل قادراً على أن يحدث ببساطة الصوت «كرة» أو حتى يكتب الكلمة «كرة»؛ فيمكن أن يفعل الببغاء أو الأبله هذا، ولا يملك الفكرة السطحية عن ماذا تعني الكلمة. حسناً، ما الذي تعلمه الطفل عندما تعلم معنى كلمة «الكرة»؟ أولاً، لقد تعلم أن يسلك بطرق معينة؛ تعلم، على سبيل المثال، أن يرد «كرة» إذا أشار شخص إلى كرة، وسأل «ما هذه؟». وعندما يشير بنفسه على الكرة، ويقول أيضاً «كرة»، ويقول بصورة أفضل تماماً «هذه كرة»[١٢١]. ويجوز الاعتقاد بأن هذا يكفي لمعرفة أن الطفل قد فسر

---

(١١٩) Pitcher, G., **The Philosophy of Wittgenstein**, P. 250. and see also, Grayling, A. C., **An Introduction Philosophical logic**, The Harvester Press, Sussex, 1982, P. 207

(١٢٠) Wittgenstein, L., **Philosophical Investigations**, part 1, sec. 560

(١٢١) Pitcher, G., **The Philosophy of Wittgenstein**, P. 240

التعريف تفسيراً ملائماً. ولكي ندرك أنه لا يكفي، يجب أن نبحث فكرة «التعريف الإشاري» Ostensive definition، وقد أسلفنا الإشارة إليه ونحن بصدد مناقشة مبدأ التحقق.

يتوقف التعريف الإشاري لكلمة معينة على الإشارة إلى مثال من نوع الشيء الذي تسميه تلك الكلمة، أو ربما الإشارة إلى صورة له وقول شيء ما في صيغة (هذا هو الـ «. . .») أو (هذا هو ما يسمى بالـ «. . .»). وبالتالي فإن التعريف الإشاري لكلمة «كرة» سوف يتوقف على الإشارة إلى كرة وقول «هذه كرة» أو «هذه هي ما تسمى «كرة»»!. ومن الطبيعي افتراض أن هذا التعريف يحدد بصورة فريدة معنى كلمة «كرة»، ومن ثم فإن الطفل ـ بكونه قادراً على تكرار العرض ـ يجب أن يعرف ما هو هذا المعنى. ولكن فتجنشتين يُظهر أن هذا الافتراض خاطىء. إذ في الإشارة إلى كرة، يشير المرء في الوقت ذاته إلى شيء مستدير، وإلى شيء من لون معين (أحمر مثلاً)، وإلى شيء من حجم معين، وإلى شيء من وزن معين، وإلى شيء يخص شخصاً محدداً (محمد، مثلاً)، وإلى شيء «واحد»، وإلى شيء صُنِعَ من مادة معينة (المطاط، مثلاً) وهلم جرا. ومن ثم فإن التعريف الإشاري بذاته لا يحدد بصورة فريدة معنى كلمة «كرة»، ولا يعرف الطفل بالضرورة ـ بتكرار الكلمة ـ ما هو هذا المعنى[١٢٢]. وعلى حد تعبير فتجنشتين فإن «التعريف يمكن تأويله بصور منوَّعة في «كل» حالة»[١٢٣]. فالطفل ـ مثلاً ـ ربما يفكر في أن كلمة «كرة» تدل على لون أحمر، وشكل مستدير، ودمية من دمى محمد، وأي نوع مصنوع من المطاط، وهلم جرا. وهذا لا يعني ـ بطبيعة الحال ـ القول بأن التعريفات الإشارية ليست بذات قيمة؛ بل على العكس، إن تقديم هذه التعريفات يمثل طريقة واحدة هامة نعلِّم بها الناس ماذا تعني الكلمات. بيد أن التعريفات الإشارية لا تكفل بذاتها نجاحاً؛ لأنه يجب «تفسيرها» في كل حالة بصورة ملائمة، و «فهمها» فهماً ملائماً. ولعل ذلك ما يبرر وصفنا لسلوك الطفل في آخر الفقرة السابقة بأنه ليس كافياً تقريباً لبيان أنه قد فسر التعريف تفسيراً ملائماً.

ما نوع سلوك الطفل الذي سوف يبين أنه قد فسَّر التعريف تفسيراً صحيحاً وأنه

---

(١٢٢) Ibid, P. 241

(١٢٣) Wittgenstein, L., **Philosophicsl Investigations**, part 1, sec. 28

يعرف كلمة «كرة»؟ تمثل كل صورة من صور السلوك التالية إجابة على السؤال: لو طُلِبَ إحضار الكرة، فإنه يرد الكرة. ولو طلب رسم صورة لكرة، يفعل ذلك؛ وعندما يُسأل أي الأشياء العديدة يكون كرة، فإنه ينتقي الشيء الصحيح؛ ويتحدث بطرق ملائمة على سبيل المثال، يقول أشياء من قبيل «هذه الكرة أكثر جدة وأكبر من كرة حنان» ولا يقول أشياء من قبيل «هذه كرة حقيقية ـ وأكور بكثير من كرة حنان»(١٢٤).

وعندما نعلِّم الطفل معنى كلمة «كرة» فإننا نعلمه استعمالها. وإذا كان تعليمه المعنى هو تعليمه الاستعمال، إذن ألا يجب أن يكون معنى الكلمة هو استعمالها (أو استعمالاتها، إن كان للكلمة أكثر من استعمال)؟ والجواب عند فتجنشتين بالإيجاب.

يمكن وضع الدافع الثاني من الدوافع التي كانت وراء مطابقة فتجنشتين بين معنى الكلمة واستعمالها في اللغة على النحو التالي: يحاول فتجنشتين إثبات الافتراض العام الذي فحواه أن أي شيء يدل أو يشير بصورة اتفاقية خارج نطاق ذاته. وأي شيء له معنى اتفاقي ـ يفعل هكذا فقط لكونه مستعملاً بطرق معينة. ويلزم أن الكلمات ـ لكونها من هذا النوع ـ لها معنى فقط لكونها مستعملة؛ ومن ثم فمن الطبيعي افتراض أن معناها هو استعمالها ويمكن توضيح الافتراض العام عن طريق مثال. تأمل العلامة المألوفة التي تتألف من الحروف الاستهلالية «W.C.» مع سهم يشير إلى اليمين هكذا ← ونقول إن هذه العلامة تعني أن هناك دورة مياه على اليمين، وأن السهم يشير في اتجاه دورة المياه. ولكن كيف يشير السهم إلى اليمين؟ وعلى أي شيء تتوقف إشارته إلى هذا الاتجاه؟ لا يمكن أن يفعل السهم هكذا بذاته ولذاته، فهو بذاته ترتيب مَيْت من الخطوط. إنه يشير إلى اليمين لأن الكائنات البشرية تستعمله بطرق معينة، ولأنه يلعب أدواراً معينة في ألعاب لغتهم. ولعل الشيء الهام للغاية هو: يود الانسان الذهاب إلى دورة المياه، فيرى العلامة، ويسير نحو جهة اليمين، فيجد دورة المياه. وبمقتضى هذا النوع من اللعبة فقط ـ وهذا النوع من السلوك الانساني الذي يطابقه ـ فإن السهم يشير إلى اليمين. ولو استُعمِل السهم بطرق مختلفة، ولو كان مطموراً في طرائق مختلفة من السلوك، لجاز أن يشير السهم ذاته إلى اليسار، أو إلى الأمام مباشرة، أو لا يشير إلى أي اتجاه على الإطلاق(١٢٥). وهكذا فإن معنى السهم هو استعماله، ومعنى الكلمة هو استعمالها في

(١٢٤) Pitcher, G., **The Philosophy of Wittgenstein**, PP. 241 - 242

(١٢٥) Ibid, P. 251. and see also, Wittgenstein, L., **Philosophical Investigations**, part 1, secs. 454, 495

اللغة، يقول فتجنشتين: «إن كل علامة تبدو «في حد ذاتها» ميتة، «فما الذي» يهبها الحياة؟ إنها تكون حية في الاستعمال. فهل نفخت فيها الحياة هنـالك؟ أم أن «الاستعمال» هو حياتها؟»(١٢٦).

يطابق فتجنشتين - إذن - بين معنى الكلمة، ومغزى الجملة وبين استعمالها (أو استعمالاتها) في اللغة. يحاول بتشر إثبات أن هذه المطابقة خاطئة مع أنه لا يظن أن خطأ فتجنشتين هنا له نتائج بالغة الخطورة على فلسفته. فما هي حجته لبيان خطأ هذه المطابقة؟ يذهب بتشر إلى أن هناك بعض العلاقات العرضية بين معنى الكلمة واستعمالها بصورة لا يمكن إنكارها. على سبيل المثال، لو أن للكلمة معنى، فلها إذن بلا شك استعمال في اللغة. وثمة علاقة بين معرفة الكلمة ومعرفة كيفية استعمالها؛ في معظم الأحوال، إذا كان لدى شخص فكرة عن كيفية استعمال كلمة معينة، فلن نسلم بأنه يعرف معناها. بيد أن هذه العلاقات المُسَلَّم بها بين المعنى والاستعمال ليست قوية بقدر كاف حتى تسوغ لنا المطابقة بينهما، كما يفعل فتجنشتين(١٢٧).

إن المطابقة عند فتجنشتين - فيما يرى بتشر - مستحيلة تبعاً لظاهر الأمر. ففي المجالات غير اللغوية - كائناً ما يكون الأمر - لا يمكن القول بأن الأشياء التي لهـا استعمالات على نحو عادي (مثل الأدوات والآلات) لها معاني. وعلاوة على ذلك، فإن الأشياء التي يجوز أن يكون لها معاني أحياناً، أو الأشياء التي ربما تعني شيئاً ما أحياناً (مثل السحابات السوداء في الأفق، والطبقة الصاعدة في صوت شخص ما) ليس لها استعمالات إلا لماماً. وهكذا لا يتوقع المرء أن يكون معنى «الكلمة» هو نفس استعمالها (استعمالاتها) في اللغة. فهذه العلاقات بين المعنى والاستعمال «التي تم التسليم بها لتستمر مع الكلمات عادة، لا تستمر في جميع الأحوال. على الرغم من أن المرء إذا عرف المعنى لكلمة، فإنه يعرف أيضاً استعمالها، والعكس بالعكس، فلا يـزال من الممكن تماماً معرفة معنى الكلمة مع أن استعمالها لم يعرف بعد، ومعرفة الاستعمال دون معرفة المعنى»(١٢٨).

يضرب «بتشر» مثالاً لبيان كيف يمكن معرفة معنى الكلمة دون معرفة استعمالها،

---

(١٢٦) Wittgenstein, L., **Philosophical Investigations**, part 1. sec. 432

(١٢٧) Pitcher, **The Philosophy of Wittgenstein**, P. 251

(١٢٨) Ibid, P. 252

فيقول: هب أن شخصاً ما أخبرني (ولست من الناطقين باللغة اللاتينية) أن «ultus» تعني ينتقم في اللاتينية، فإنني أعرف بذلك معنى هذه الكلمة، بيد أنني لا أملك فكرة عن كيفية استعمالها أو متى تستعمل، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، يسوق بتشر مثالين لإمكان معرفة الاستعمال دون معرفة المعنى على النحو التالي: يعرف معظم الناس كيف تستعمل الكلمة «آمين» والعلامة «.Q. E. D»[١٢٩]، غير أن قلة قليلة جداً منهم يعرفون معناها. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من الكلمات ذات استعمال في اللغة ولكنها ليست بذات معنى (وبطبيعة الحال، فهذا لا يعني أنها خالية من المعنى، أيضاً). إن جل أسماء الأعلام ـ على سبيل المثال ـ لها استعمال ولكن ليس لها معنى. فلا يستطيع المرء أن يسأل «ما معنى عمر بن الخطاب؟» ولكن يمكن أن يسأل «من هو عمر بن الخطاب؟». وعندما يؤكد المرء على أن عمر بن الخطاب كان ثاني الخلفاء الراشدين، فإنه لا يعرِّف «عمر بن الخطاب» [الاسم] ولا يضفي عليه معنى بأية طريقة ـ لأنه ليس له معنى ـ بل بالأحرى يطابقه بعمر بن الخطاب [الشخص] (أو وصفه، أو فعله لشيء ما. . .)[١٣٠].

إن مطابقة فتجنشتين بين المعنى والاستعمال تفضي به إلى الحديث عن معنى أسماء الأعلام وحتى عن تعريفاتها. وفيما يتعلق بالحديث عن «معنى» أسماء الأعلام يقول فتجنشتين: «دعنا نناقش أولاً هذه النقطة من الحجة: إن الكلمة ليس لها معنى إذا لم يطابقها شيء ـ ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ أن كلمة معنى تستعمل استعمالاً غير مشروع لو أنها تستعمل لتدل على الشيء الذي «يتطابق» مع الكلمة. وهذا يعني خلط معنى الاسم مع «حامل» الاسم. عندما يموت السيد ن. ن نقول إن «حامل» الاسم يموت ولا نقول إن المعنى يموت. وسيكون القول بهذا لغواً، لأنه لو كف الاسم عن أن يكون له معنى فلن يكون هنالك معنى للقول بأن «السيد ن. ن قد مات»[١٣١].

يناقش فتجنشتين «تعريفات» أسماء الأعلام عندما يقول «تأمل هذا المثال، لو يقول المرء: «موسى [عليه السلام] لم يوجد». فيجوز أن يعني هذا أشياء شتى. ربما يعنى أن الاسرائيليين لم يكن لهم قائد «واحد» عندما انسحبوا من مصر، أو أن قائدهم لم يكن يسمى موسى. أو لا يمكن أن يوجد أي أنسان أنجز كل الذي قصّه الكتاب المقدس عن

---

(١٢٩) إختصار يعني: وهو المطلوب إثباته.

(١٣٠) Ibid, p. 252

(١٣١) Wittgenstein, L. **Philosophical Investigations**, part 1, sec. 40

موسى، الخ، الخ. ويجوز أن نقول ـ نحذو في ذلك حذو رسل: إن الاسم «موسى» يمكن تعريفه عن طريق أوصاف منوّعة. على سبيل المثال «الرجل الذي قاد الاسرائيليين عبر الفلاة» و«الرجل الذي عاش في ذلك الزمان والمكان وكان يسمى آنذاك باسم «موسى»»، و«الرجل الذي عندما كان طفلاً أخرجته إبنة فرعون من نهر النيل»، وهلم جرا. وبقدر ما نفترض تعريفاً أو آخر فإن القضية «موسى لم يوجد» تكتسب مغزى مختلفاً، وكذلك تفعل كل قضية أخرى عن موسى. ولو علمنا أن (نَ لم يوجد) فإننا نسأل «ماذا تعني؟ هل تود أن تقول... أو... الخ؟»[132]. يرى بتشر أن فتجنشتين في هاتين الفقرتين يسيء استعمال كلمتي «معنى» و«تعريف» ببساطة، لأنَّ هاتين الكلمتين لا تستعملان ـ عادة ـ فيما يتعلق بأسماء الاعْلام.

وهذا الرأي سبق أن تمسك به نويل سميث عندما ذهب إلى أن التسوية بين «المعنى» و«التسمية» أو «الإشارة» يتم استعمالها كنموذج لتوضيح حالات خاصة نقول فيها بصورة طبيعية إن الكلمة اسم لشيء ما أو تشير إليه، والحالة المقياسية لهذا هي حالة اسم العلم. ولكن يتضح قصور هذا النموذج عن طريق الحقيقة القائلة بأننا نتردد في الحديث عن «معنى» الكلمة إذا كانت اسم علم. لنفترض أننا نساعد شخصاً أجنبياً في ترجمة مقال رئيسي ونوضح له معاني كلمات مثل «حكومة» و«رجل دولة» و«دستوري»، وهلم جرا. ثم يسأل «ماذا تعني كلمة «محمد»؟» أظن أننا سنجيب «إنها «لا تعني» أي شيء على وجه الدقة؛ إنما هي اسم لإنسان»[133].

يبدو أن فتجنشتين يعمل وفقاً للافتراض التقليدي ـ ولعله الافتراض المحتفظ به من «الرسالة» ـ الذي مفاده أن مهمة الفيلسوف أن يقدم لنا المعنى الحقيقي لكلمات هامة معينة؛ ويخبرنا أن هذا المعنى لا هو الشيء (الاشْياء) الذي تشير إليه الكلمة ـ إن كان هنالك ما تشير إليه ـ ولا أي نوع من الجو الروحي الذي يطوق الكلمة، بل هو بالاحْرى استعمال (استعمالات) الكلمة في اللغة. وما كان ينبغي على فتجنشتين أن يقوله بصورة أفضل ـ على حد اقتراح بتشر ـ هو أن ليست وظيفة الفيلسوف هي أن يقدم لنا معنى الكلمات الصعبة فلسفياً، بل يقدم لنا بالاحْرى استعمالاتها. وهذا هو ما عبر عنه جون ويزدم بقوله «لا تسأل عن المعنى، واسأل عن الاستعمال»[134]. والحق أن فتجنشتين كان

(١٣٢) Ibid, sec. 79

(١٣٣) Nowell Smith, P. H. **Ethics**, p. 67

(١٣٤) Wisdom, J, «**Ludwig Wittgenstein, 1934-1937**», Mind Vol. LXI, No. 242, 1952, p. 258

يجسد هذه الفكرة في ممارسته الفلسفية الفعلية؛ إذ كان يفحص استعمال الكلمات غير حافل بمعانيها وهذا هو السبب الذي دفع بتشر إلى الظن بأن خطأ فتجنشتين في مطابقة المعنى بالاستعمال ليس له نتيجة هامة؛ طالما أنه لم يؤثر على نحو خطير في ممارسته الفلسفية القيّمة.

من الشائق حقيقة أن نلاحظ أن فتجنشتين نفسه يفصل بين الفينة والفينة ـ تلميحاً على الأقل ـ بين أفكار المعنى والاستعمال. فنراه بعد وصف لعبة اللغة البسيطة المتضمنة في الكلمة «خمسة» يقول: «لكن ما هو معنى كلمة «خمسة»؟ ليس هذا السؤال موضع بحث هنا، وإنما السؤال فقط عن كيف تستعمل الكلمة «خمسة»»(١٣٥). ويقول في فقرة أخرى ما اقترح بتشر أنه ينبغي عليه أن يقوله، أعني، أنه ينبغي على الفيلسوف أن يهجر انشغاله التام بالمعاني ويركز على استعمالات التعبيرات التي تربكه: «إذا فحصنا المثال الموجود في الفقرة (أ) [يقصد مثال التفاحات الخمس الحمراء] فربما نحصل على لمحة إلى أي مدى تطوق هذه الفكرة العامة عن معنى الكلمة عمل اللغة بضباب يجعل الرؤية الواضحة متعذرة. إنه يبدد الضباب عن دراسة ظواهر اللغة بأنواع أولية من التطبيق يمكن للمرء أن يسيطر فيها على رؤية واضحة لهدف الكلمات وعملها»(١٣٦).

٥ . ٣ . ٤ . المعنى والاستعمال عند فلاسفة أكسفورد:

إن النقطة الرئيسية التي يتفق عليها فلاسفة أكسفورد هي تعريف المعنى في حدود الاستعمال اللغوي. وإذا كان هنالك توكيد على أن نظرية الاستعمال للمعنى تنبثق من كتابات فتجنشتين المتأخرة، فإن فلاسفة أكسفورد قد طوروا هذه النظرية وأضافوا إليها أبعاداً جديدة حتى أصبحت نظرياتهم الخاصة التي تميزهم كتيار من تيارات الفلسفة التحليلية، وقُدِمَ معهم تعريف المعنى في حدود الاستعمال ـ على حد تعبير تشارلزورث ـ على أنه قاعدة منهجية عملية. وبالتالي، فإن السؤال كيف تستعمل (س)، أو في أي السياقات تستعمل بطريقة ذات مغزى هو حيلة أو «أسلوب» idiom ـ على حد تعبير رايل ـ ينبهنا أولاً إلى الحقيقة القائلة إن الكلمات «تعني» بطرقٍ مختلفة و ـ ثانياً ـ ان معنى أية كلمة يرتبط دائماً بالسياق الذي تستعمل فيه الكلمة. ويقوم هذا المبدأ المنهجي بدور مركزي في التحليل الذي يمارسه فلاسفة أكسفورد، ويقول الأستاذ Gallie على سبيل

---

(١٣٥) Wittgenstein, L. **Philosophical Investigations**, part 1, sec. 1

(١٣٦) Ibid, sec. 5

المثال. إن الفكرة القائلة إن المعنى يتجلى من خلال الاستعمال لهي واحدة من أعظم مآثر الفلسفة المعاصرة[١٣٧].

وإذا كان فلاسفة أكسفورد قد اتفقوا على نظرية الاستعمال للمعنى، فإن هذا الاتفاق قد نشأ عن اتفاق على رفض نظرية إمكانية التحقق للمعنى، تلك النظرية التي رأت في العبارة الإخبارية النموذج الذي يجب أن تقد عليه أية عبارة أخرى تريد أن تكون ذات معنى، إذا استثنينا قضايا المنطق والرياضة. وإلى جانب رفض رايل ـ الذي عرضنا له ـ للنظرية العلاقية للمعنى وهي الأساس المنطقي الذي تقوم عليه نظرية التحقق، فإن وارنوك G. J. Warnok في بحثه «التحقق واستعمال اللغة» يرفض نظرية التحقق للمعنى، ويرى أن عبارة «منهج التحقق» غير ملائمة لأسباب منها:

أولاً: «نحن نتحدث عن مناهج التحقق عندما نقول ـ على سبيل المثال ـ توجد مناهج للتحقق من العبارة القائلة إن السائل حمضي، أو ان الصورة المعينة هي الجيوكندا، حيث تتوقف المناهج على تنفيذ إجراءات محددة ومحكمة. ولكن وارنوك يسأل: «هل هنالك منهج للتحقق من أن العشب أخضر وأن السماء في اليوم الصافي زرقاء؟ ما المنهج الذي يمكن لي أن اتبعه في إقناع نفسي أن عندي صداعاً؟ لو أن شخصاً ما يقول «يوجد هنا كتاب» قدمه لي، فهل ألجأ إلى «منهج» للتحقق مما يقوله؟ ونحن «ننظر إلى» العشب والسماء؛ و«أشعر» بصداعي؛ و«أرى» الكتاب الذي يقدم لي فالنظر، والشعور، والرؤية ليست بـ«مناهج» للتحقق؛ إذ لا يوجد مَنْ يتعلم كيفية الرؤية والشعور، وليس هنالك مَنْ يدعى أنه خبير بسبب تفوقه في هذه الأعمال»[١٣٨]

ثانياً: والأكثر خطورة، يرتبط التحقق بالصدق والكذب وذلك لأنَّ «التحقق من (س) هو اكتشاف ما إذا كانت (س) صادقة أم لا. . . فماذا نحن فاعلون ـ إذن ـ بكل هذه الجمل ذوات المعنى التي ليس لها صلة كائنة ما تكون بالصدق والكذب؟» يعني، ماذا عن الجمل الطلبية [بالأمر أو النهي] imperative، والجمل الاستفهامية interrogative، والجمل التي تستعمل في إعطاء وعود وإصدار أحكام، الخ؟ لا يمكن أن يقال إن هذه الجمل صادقة، أو كاذبة، أو قابلة للتحقق. ومهما تكن فكرة المرء عن التحقق فكرة «بالمعنى الضعيف»، فلا يمكن أن تكون إلا غير ملائمة فيما يتعلق بالتوسلات،

(١٣٧) Charlesworth, M. J. **Philosophy and Linguistic Analysis**, p. 170

(١٣٨) Quoted by: Weitz, M, «**Oxford philosophy**», Philosophical Review 1953, pp. 196-197

والاقتراحات، والأوامر والأحكام[١٣٩].

ثالثاً: ولأسباب يقترحها ستراوسون، إن الجمل لا يمكن أن يقال إنها صادقة أو كاذبة، تأمل مثلاً الجملة «الستائر زرقاء»، لا يمكن للإنسان أن يقول إن هذه الجملة إما أن تكون صادقة أو كاذبة، قابلة للتحقق، أو غير قابلة. وهذه مسألة مختلفة. لاحظ أن هذا النقد هو ما وجه إلى مبدأ التحقق فيما يتعلق بطبيعة الكائنات التي يطبق عليها المبدأ: أهي القضايا أم الجمل أم العبارات، ولقد حاول آير التغلب على هذه الصعوبة بقصر تطبيق المبدأ على «العبارة». كما أوضحنا من قبل. وبدلاً من مطابقة المعنى بمنهج التحقق يذهب وارنوك - يحذو في ذلك حذو ستراوسون - إلى أن «معرفة معنى الجملة هي معرفة كيف تستعمل، ومعرفة في أي الظروف يكون استعمالها صحيحاً أو غير صحيح. . . فالجملة تكون ذات معنى لو أن «لها» استعمالاً؛ ونحن نعرف معناها إذا «عرفنا» استعمالها»[١٤٠].

يرى فايزمان أن الكلام عن المعنى بوصفه «ملازماً» للكلمات هو كلام مضلل، لأنه يبدو كما لو كان المعنى نوعاً من الكائن السحري، ويتحد بالكلمة اتحاد الروح بالجسد. على أن المعنى ليس روحاً في جسد الكلمة، ولكن ما نسميه بالمعنى يكشف عن ذاته في استعمال الكلمة. إن القصد التام لتفسيرنا يمكن ايجازه بالقول «إذا رغبت في معرفة ما تعنيه الكلمة، فانظر وتدبر كيف تستعمل»[١٤١]. ويوضح فايزمان معنى بعض الكلمات من خلال تناول استعمالها ويتساءل: «كيف نفسر - على سبيل المثال - لأيّ شخص ما تعنيه الكلمة «ساذج»؟ ربما تحدد المعنى أولاً عن طريق الكلمات التي تجيء قريبة تماماً لتعني ما تعنيه «ساذج». يجب أن نقول إن ساذج تعني شيئاً ما مثل «غر» و«قليل التمييز» و«غير شاك» و«فطرى» و«ليس وخيماً» و«لا تنتابه الشكوك»، وهلم جرا. ولكن يجب علينا بعد ذلك أن نقول «هذا لا يصور بالضبط ما تعنيه الكلمة»، ويجب أن نقدم مثالاً لاستعمالها. ينبغي أن نقص حكاية، ونصف موقفاً متميزاً ونقول «يوجد - وانظر - هذا الإنسان الساذج» فما الذي تعنيه بالضبط كلمة «بالضبط»؟ [التي ذكرها فايزمان في الجملة السابقة] هل يوجد تعريف لها؟ الجواب: لا. بيد أنني في الكلمات الفعلية الواردة في اعتراضي قدمت مثالاً لاستعمالها»[١٤٢].

---

(١٣٩) Ibid, p. 197

(١٤٠) Ibid, p. 197

(١٤١) Waismann, F. **The Principles of Linguistic Philosophy**, p. 156

(١٤٢) Ibid, pp. 156-157

يذهب فايزمان إلى أن معنى الكلمة يتغير تبعاً لتغير استعمالها إلى جانب عوامل أخرى. ويسوق الكلمة «جلف» كمثال «والتي كانت في الاصل القِن». ولكن، على أي شيء يتوقف تغير المعنى بطريقة أخرى، إذا لم يكن متوقفاً على تغير الاستعمال؟ علاوة على التغير تبعاً للاستعمال تأمل التالي: تكون الكلمة غير قابلة للترجمة إذا كانت اللغة التي تترجم الكلمة إليها ليس فيها كلمة تستعمل بالطريقة ذاتها بالضبط. ولا توجد مرادفات انجليزية لكلمات عديدة ذات أصل يوناني أو الماني أو فرنسي، مثل Gestalt و Weltanschaunung[١٤٣]. وتقتضي الحياة ولادة مستمرة لكلمات باستعمال لم يسبق إلى مثله، وبالتالي ولادتها بمعان جديدة. على سبيل المثال «اللاسلكي» و«الاكتفاء الذاتي» و«المدرعة» و«رجل الفن التعبيري» و«بسترة».

إذا كان معنى الكلمة يتغير تبعاً لتغير استعمالها، فمن الملائم ـ بصفة عامة ـ الحديث عن «معان» للكلمة أفضل من الحديث عن «معنى» للكلمة. «كيف يمكن لنا أن نبرر في نظرية التحقق للمعنى أو النظرية العلاقية القول بأن كلمة «موناد» monad قد اكتسبت معنى جديداً عندما استعملها ليبنتز بطريقة لم تكن مألوفة من قبل؟ إن القول بأن كلمة «موناد» اكتسبت معنى جديداً مع ليبنتز هو بلا شك القول بأن ليبنتز باستعمالها في جمل يقدم لنا القواعد التي تحدد استخدامها الصحيح، ولن نحتاج إلى التساؤل ما إذا كان هنالك كائن في أي مكان تسميه الكلمة. وهل تفقد كلمة «الدودو»[١٤٤] dodo معناها بانقراض هذه الفصيلة المعينة من الطير؟ الجواب، بوضوح، لا. فهي لاتزال ذات معنى لأننا يمكن أن نعرف ـ مع ذلك ـ كيف تستعمل في جمل استعمالاً صحيحاً. خذ، على سبيل المثال، الجملة «كان الدودو كبيراً مثل الديك الرومي، وكان يعيش بجناحين بدائيين، وكان على قيد الحياة أخيراً في سنة ١٦٨١» وذلك كشيء معارض للجملة «عندما تضخم الدودو استمر لمدة خمس دقائق»

يرفض فايزمان مطابقة معنى الكلمة أو العلامة كائنة ما تكون بما تشير إليه. إذ

---

(١٤٣) الكلمة الأولى «جشطلت»Gestalt المانية وتعني الشكل أو الصيغة، ولاحظ أنها نقلت إلى العربية نقلاً صوتياً لعدم وجود مرادف لها أيضاً. في حين ترجمت الثانية weltanschaunung إلى العربية بـ«نظرة كونية». وهي كلمة مأخوذة من الالمانية ومكونة من مقطعين welt بمعنى «عالم» وanschaueng بمعنى «ينظر» وفي جملتها «نظرة كونية». انظر د. مراد وهبة: المعجم الفلسفي، الطبعة الثالثة. دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٤٨، ٤٤٧.

(١٤٤) طائر منقرض من فصيلة الحمام ولكنه أكبر من الديك الرومي.

ما الذي تشير إليه «أوه يا عزيزي!»؟ هل نزعم القول بأنها لا تعني أي شيء؟ لو رغبنا في توضيحها لأي شخص فإننا نقول - مثلاً - «أوه يا عزيزي إنها تمطر من جديد» بنغمة صوت ملائمة، ويفهم المستمع ماذا تعني. إذ يجوز تحديد بعض الكلمات على أنها «مخارج صوتية» vocal vents . ولكن ما الذي تعنيه النقطة؟ إنها تفصل الجمل. والمعنى هنا هو الوظيفة التي تم إنجازها(١٤٥).

هب أن شخصاً ما يعترض بقوله: «لكن الاستعمال هو بالتأكيد مظهر خارجي ليس غير؛ والمعنى هو الحقيقة الباطنية التي يمكن فهمها فقط من الداخل». الجواب عند فايزمان: «هل لدينا أية وسيلة لوصف معنى العلامة بدون بحث استعمالها؟ هل تقديم الاستعمال فقط يعد طريقة ملتوية - إن جاز التعبير - نصل بها إلى المعنى؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الطريقة الأخرى المستقيمة؟ وإذا كان المعنى شيئاً ما أكثر من الاستعمال، ففي أي شيء يكمن الاختلاف؟ لو أنني علّمت شخصاً ما كيف تستعمل كلمة في سياقات مختلفة، ومواقف متباينة، وعلّمته الأسلوب الملائم الذي ينطقها به في كل حالة، فهل يظل جاهلاً بمعناها؟ وما الذي يجب عليّ أن أفعله أكثر لأمكّنه من إدراك هذا المعنى؟»(١٤٦).

لو أننا نجيب على الأسئلة «ما هو الأسلوب؟» و«ما هي الثقافة؟» و«ما هي الرطوبة؟» بالطريقة المقترحة، أعني عن طريق إبراز استعمال هذه الكلمات من خلال أمثلة. ألسنا نجيب عليها بطريقة سطحية ليس غير؟ وفي محاولة الإجابة على هذا الاعتراض يتساءل فايزمان «ما الذي ينشده الذي يبحث عن ماهية essense الثقافة؟ هل يود التعريف؟ أم أنه على إلفة بالفعل باستعمال الكلمة، ويتوق إلى أن ينفذ ببصيرته إلى الشيء الذي تشير إليه؟ لو نقدم إلى الإنسان الذي قد سمع مجرد كلمة «ثقافة» لأوّل مرة تفسير weininger القائل إن «الثقافة هي الإحساس بالمشكلات»، فهل سيفهم بعد ذلك ماذا تعني الكلمة؟ وهل سيكون في وضع يستعملها فيه استعمالاً صحيحاً. الجواب بصورة واضحة: لا.

إن السؤال «ما هي الثقافة؟» هو سؤال مماثل من بعض الجوانب للسؤال «ما هي الحرارة؟» ويمكن فهمه بطريقتين: فإن كان سؤالاً عن معنى كلمة «حرارة» لكانت الإجابة عليه عن طريق وصف استعمال هذه الكلمة. ولكن يمكن أن يعني أيضاً «ما هي الطبيعة

(١٤٥) Waismann, F., The Principles of Linguistic Philosophy, p.157.

(١٤٦) Ibid, P. 157

الفيزيائية للحرارة؟» وستكون الإجابة على هذا السؤال: «إنها حركة جزيئية غير منتظمة» وليس هذا تعريفاً بل جزء من معلومات علمية»(١٤٧).

وحتى لو نجحت نظرية التحقق للمعنى في معالجة معنى الجملة التقريرية، فليس لديها ما تقوله عن معنى الجمل الطلبية والجمل الاستفهامية. ولقد تناول أوستن في نظريته عن الفعل الكلامي أنواع هذه الجمل. والهدف الذي سعى إليه هو تمييز أنواع الفعل الذي يمكن أداؤه «في» نطق الجملة أو «عن طريق» نطقها، ثم محاولة البرهنة على أن تحديد الفعل الكلامي (أو الأفعال الكلامية) الذي تستعمل الجملة بصورة قياسية لانجازه هو تحديد المعنى لهذه الجملة(١٤٨). فما هي العلاقة بين المعنى وأفعال الكلام؟.

٥.٣.٥. المعنى وأفعال الكلام:

ذهب معظم فلاسفة أكسفورد إلى القول ـ بصفة عامة ـ بأن كلمة معينة ترتبط بأنواع معينة من أفعال الكلام، وأن الكلمة موضع البحث «تستعمل» لأداء أنواع معينة من أفعال الكلام. زد على ذلك أن فلاسفة أكسفورد يأخذون عبارة أن كلمة تستعمل لأداء أنواع معينة من أفعال الكلام لتكون تقريراً عن معنى الكلمة. أو قل بعبارة أخرى، إنهم يزعمون أنه يمكن توضيح المعنى ـ ولو جزئياً ـ لكلمة معينة عن طريق القول بأن الكلمة عندما تدمج في جملة ملائمة وفي موضع ملائم فإنها تقدم لهذه الجملة التامة خاصية أن النطق بها سيكون ـ في سياق ملائم ـ أداء لفعل كلامي من نوع معين. وقول هذا هو كالقول بأن المنطوق ستكون له قوة غرضية معينة، على حد تعبير أوستن، أو أن الجملة لها إمكانية فعل غرض معين، كما يذهب ألستون W. P. Alston(١٤٩). وبالتالي ـ آخذين من سيرل مثالاً لاخلاف عليه نسبياً ـ فإن اندماج كلمة «أعد» في موضع خاص من جملة «إنني أعد أن أدفع لك خمسة جنيهات غداً». يقدم لهذه الجملة التامة خاصية أن النطق بها ـ في سياق ملائم ـ سيكون أداء للفعل الكلامي للوعد بدفع خمسة جنيهات للشخص المخاطب في اليوم التالي للمنطوق؛ وزُعِمَ أن قول هذا هو قول شيء ما (وليس بالضرورة كل شيء) عن معنى كلمة «أعد»(١٥٠).

---

(١٤٧) Ibid, P. 162

(١٤٨) See Fodor, J. D., **Semantics, Theories of Meaning in Generative Grammar**, P. 21

(١٤٩) Alston, W. P. «**Meaning and use**», Philosophical Quarterly, vol. 13, No. 51, April, 1963, p. 112

(١٥٠) Hare, R.M. «**Meaning and Speech Acts**», Philosophical Review, January, 1970, P. 4.

غير أن هنالك أمثلة أخرى هي موضع خلاف بين فلاسفة أكسفورد وبين النقاد في هذه النقطة. وها هي بعض النماذج؛ يقول «هير» R. M. Hare في كتابه «لغة الأخلاق»: «إن الوظيفة الأساسية لكلمة good هي الإطراء»[١٥١]. ويرى أن لها معنى إطرائياً Commendatory meaning، ومعنى تقويمياً evaluative meaning كذلك. إن ملاحظاته عن معنى كلمة good تربطها هكذا بنمطين من أفعال الكلام؛ الإطراء والتقويم. وهذه الملاحظات عن المعنى قائمة على ملاحظاته على النتيجة القائلة إن good تستعمل للإطراء أو تعمل له. ويرى ستراوسون في بحثه عن «الصدق» Truth أننا باستعمال كلمة «صادق» true «نصدِّق على ما يقوله شخص ما، أو نؤمِّن عليه، أو نسلم به، أو نوافق عليه»، ويأخذ ستراوسون هذه الملاحظات عن استعمال الكلمة لتكون وثيقة الصلة بمشكلة معنى الكلمة[١٥٢]. ثمْ عاد هير ليؤكد من جديد على «أن اندماج كلمة «حسن» في جملة «هذا فيلم حسن» يعطي الجملة التامة خاصية أن النطق بها ـ في سياق ملائم ـ سيكون أداء لفعل كلامي لإطراء الفيلم موضع البحث؛ والقول بهذا هو قول شيء ما (وليس بالضرورة كل شيء) عن معنى كلمة «حسن»»[١٥٣].

يمكن تفسير وجهة نظر فلاسفة أكسفورد عندما يقولون إن الكلمة هـ تستعمل لأداء الفعل الكلامي أ على النحو التالي:

في مناقشة كلمة هـ تم افتراض:

١ ـ أن هـ تستعمل لأداء فعل كلامي (أو أفعال كلامية) أ.

٢ ـ أن العبارة (١) تخبرنا بمعنى ـ أو على الأقل جزء من معنى ـ هـ.

فكيف سنفسر هذين الافتراضين؟ طالما أن (٢)تخبرنا أن(١) هي حقيقة حول معنى هـ، فإنها تغوينا بأن نفسر (١) كالقول:

٣ ـ لو وجدت هـ في جملة س ولها معنى حرفي في س، إذن بنطق س نطقاً مميزاً يؤدي المرء الفعل أ.

ومع ذلك فالصعوبة أن هذا الافتراض يسير التفنيد تماماً لأنّه إذا كان جزءاً من معنى

---

(١٥١) Hare, R. M, **The Language of Morals**, The Clarendon Press, Oxford, 1952, p. 127

(١٥٢) Searle, J. R, «**Meaning and Speech Acts**», Philosophical Review, vol. LXXI, 1962, p. 423

(١٥٣) Hare, R. M, «**Meaning and Speech Acts**», op. cit. p. 4

هـ أن ينطق أي متكلم جملة تحتوي عليها(أي هـ)،وحيث يكون وجودها حرفياً، ويتم أداء الفعل أداءً مميزاً، إذن لكي ندحض الافتراض لا نحتاج إلا إلى إيجاد سياقات حيث توجد هـ وجوداً حرفياً ومع ذلك لا يمكن أداء الفعل الكلامي أ. وفعل هذا ليس بالأمْر العسير. على سبيل المثال، دعنا نستبدل «حسن» بـ هـ و«يطري» بـ أ، إذن حتى لو أطرى المرء السيارة بنطق الجملة «هذه سيارة حسنة»، فإنه لا يطري أي شيء بنطق الصيغة الاستفهامية interrogative «هل هذه سيارة حسنة؟». ولكن لعل هذا المثال ـ فيما يرى سيرل ـ ليس مثالاً مضاداً خطيراً؛ إذ يمكن لشخص ما من أنصار فلسفة أكسفورد أن يثبت ما يلي: كما أن الجملة «هذه سيارة حسنة» لها جزئياً قوة force الجملة «إنني أطري هذه السيارة»، فكذلك الصيغة الاستفهامية «هل هذه سيارة حسنة؟» (موجهة إلى مستمع) لها جزئياً قوة الجملة «هل تطري هذه السيارة؟». ومفاد هذا، أنَّ المثال المضاد المزعوم هو فقط مثال مضاد لـ (١) و(٢) لو أخذناهما على أنهما يتضمنان (٣). ولكن الأمْثلة لـ (١) من قبيل (تستعمل «حسن» للإطراء) يجب أن لا تؤخذ كالقول الذي يساوي مثالاً لـ (٣) بالنسبة «لكل» جملة س توجد فيها «حسن» بمعناها الحرفي، فإن أداء س هو أداء على نحو مميز لفعل الاطراء»، بل يجب أن تؤخذ بالأخْرى مثل:

٤ ـ إذا وجدت هـ («حسن» مثلاً) في جملة س ولها (أي هـ) معنى حرفي في س، إذن عندما ينطق المرء بـ س نطقاً مميزاً فإن الفعل الكلامي أ (الاطراء، مثلاً) يكون «على وشك الحدوث». وإذا كانت س جملة إخبارية indicative بسيطة (مثل «هذا حسن»)، لتم انجاز فعل الاطراء، وإذا كانت س استفهامية، (فربما) يتم استنباط فعل الاطراء، وهلم جرا خلال الأنْماط الأخْرى من الجمل[١٥٤].

لم يقع في ظن سيرل أن فلاسفة أكسفورد سيعتبرون الأمْثلة المضادة الاستفهامية أمثلة اشكالية جداً، ومن ثم قدم الأمْثلة التالية:

١ ـ لو أن هذه الحقيبة حسنة، إذن فربما نشتريها للعمة فاطمة.
٢ ـ إنني لأعجب لو كانت حقيبة حسنة.
٣ ـ إنني لا أعرف ما إذا كانت حقيبة حسنة.
٤ ـ دعنا نأمل أن تكون حقيبة حسنة.

---

(١٥٤) Searle, J.R. «**Meaning and Speech Acts**» op. cit pp. 424-425.

يمكن أن يفترض المرء في منطوقات كل من هذه الجمل أن وجود كلمة «حسن» حرفي تماماً، ومع ذلك فلم يتم أداء أفعال كلامية عن الاطراء في أي منطوق منها، ذلك الإطراء الذي زعم هؤلاء الفلاسفة أن كلمة حسن تستعمل لانجازه، وحتى هذه الأفعال ليست على وشك الحدوث بطريقة يجوز افتراضها (أي الأفعال) لتكون على وشك الحدوث بالقياس إلى منطوقات من الصيغة الاستفهامية «هل هذه حقيبة حسنة؟»[155].

وهذا يعني ـ فيما يقول سيرل ـ أننا حتى لو وافقنا ـ ومن غير الواضح أننا سنوافق ـ أن المنطوق «هل هذه حقيبة حسنة؟» له ـ جزئياً ـ قوة أو استعمال أو وظيفة المنطوق «هل تطري هذه الحقيبة؟» فلا تزال الأمثلة المذكورة آنفا تعوزها قوة أو استعمال أو وظيفة:

١ ـ أ. لو أنني أطري هذه الحقيبة، إذن ربما نشتريها للعمة فاطمة.
٢ ـ أ. إنني لأعجب لو أطري هذه الحقيبة.
٣ ـ أ. إنني لا أعرف ما إذا كنت أطري هذه الحقيبة.
٤ ـ أ. دعنا نأمل أن أطري هذه الحقيبة[156].

إذا تأملنا التشابه في الوظيفة بين تعبيرات مثل «إنني أطري هذه الحقيبة» و«هذه حقيبة حسنة» نجد أن هذا التشابه لا يبقى خلال تباديل السياق اللغوي الذي يمكن أن توضع فيه كل من هذه التعبيرات بغير تناوب للمعاني الحرفية للكلمات المكوِّنة. ويكشف سيرل عن هذه الصعوبة من خلال أمثلة: فما يكون مشروطاً في منطوق جملة شرطية في صيغة «لو أنني أطري هذا، إذن كيت وكيت» هو أداء للفعل الذي يتم انجازه في منطوق صيغة إخبارية صريحة «إنني أطري هذا». ولكن ما يكون مشروطاً في منطوق جملة في الصيغة «لو أن هذه حسنة، إذن كيت وكيت» لا يكون أداء للفعل الذي زُعِمَ أننا نؤديه في منطوق الصيغة الإخبارية الصريحة «هذه حسنة»، لأنه لا يوجد ـ حقاً ـ فعل أو حدث يتم شرطه هنا على الإطلاق[157].

يبدو أن الحجة التي يستعملها سيرل تعمل ـ فيما يقول ـ ضد أي تطابق بين معنى الكلمة (التي ليست كلمة فعل كلامي Speech-act word مثل «يطري» أو «يصدِّق على»)

(١٥٥) Searle, J, R, «Meaning and Speech Acts», op. cit. pp. 424-425
(١٥٦) Ibid, p. 426
(١٥٧) Ibid, p. 426

وفعل كلامي ما أو مجال من أفعال الكلام. وبالتالي حتى لو أن «م صادقة» تعني شيئاً ما مثل «إنني اصدِّق على م»، فإن الجملة «لو كانت م صادقة، إذن ن صادقة» لاتعني أي شيء على الاطلاق مثل الجملة «لو انني اصدِّق على م، إذن فأنا اصدِّق على ن». إن أحد الاسُس الاصُيلة التي تقوم عليها وجهة نظر فلاسفة أكسفورد هو التماثل الواضح بين استعمال الكلمات المشكلة فلسفياً من قبيل «صادق» و«حسن» وبين الافُعال الادائية مثل «يصدِّق على» و«يطري». ما حاول سيرل اثباته هو عجز هذا التماثل عن البقاء مع نوع الامُثلة التي قدمها وبالتالي يبدو المغزى الذي تستعمل به «صادق» للتصديق و«حسن» للاطراء مختلفاً تماماً عن المغزى الذي يستعمل به «يصدق على» للتصديق و«يطري» للاطراء[١٥٨].

تنهار إذن دعاوي فلاسفة أكسفورد موضع البحث والتي تمثلها دعوى هير القائلة إن اندماج كلمة «حسن» في جملة تامة يعطي الجملة خاصية أن النطق بها ـ في سياق ملائم ـ سيكون أداء لفعل كلامي للاطراء، والقول بهذا هو قول شيء ما (وليس بالضرورة كل شيء) عن معنى كلمة حسن ـ نقول تنهار هذه الدعاوي إزاء الامُثلة المضادة التي قدمها سيرل من (١) إلى (٤)؛ إذ أن الكلمة «حسن» قد ظهرت في هذه الامُثلة ظهوراً حرفياً، وفي جملة تامة، وسياق ملائم، وموضع مناسب للكلمة، ومع ذلك فلم يتم أداء أية أفعال كلامية خاصة بالاطْراء، أو حتى لا توجد أفعال كلامية للاطْـراء تكون على وشـك الحدوث. وعلى هذا النحو، يمكن صياغة الحجة القوية لدى نقاد فلاسفة أكسفورد بالقول إن الكلمات موضع البحث تظهر ليس فقط في الجمل الإخبارية indicative المثبتة الصريحة affirmative، بل وأيضاً في الجمل المنفية negative والجمل الاستفهامية interrogative، والعبارات التابعة subordinate من كل الانْواع، بما في ذلك العبارات الشرطية conditional على وجه الخصوص. ومن الخطأ في كل هذه السياقات الاخُرى القول بأن الإنسان الذي ينطق جملة تتضمن الكلمة، يؤدي بذلك الفعل الكلامي الذي يؤديه عندما ينطق جملة إخبارية مثبتة صريحة تتضمن الكلمة. وبالتالي، على الرغم من أنه يجوز التسليم بأنني عندما أقول «هذا فيلم حسن» أطري الفيلم، فإنني لا أطريه (ولا أي شخص آخر) عندما أقول «هذا فيلم غير حسن» أو «هل هذا فيلم حسن؟» أو «لو أنه فيلم حسن، سوف يكسب قدراً كبيراً من المال». ولكن تفسير معنى الكلمة ـ فيما

(١٥٨) Ibid, p. 427

يقول النقاد ـ «يجب أن يأخذ في الاعتبار كل هذه السياقات، ويجعل أمراً ممكناً أن تمتلك الكلمة المعنى ذاته فيها جميعاً»(١٥٩)

هذا هو ما عبر عنه سيرل في صيغة شرط كفاية يجب أن يفي به أي تحليل لمعنى الكلمة، ذلك الشرط الذي ذهب سيرل إلى أن فلاسفة أكسفورد يعجزون عن الوفاء به. يقول سيرل: «يجب أن يتسق أي تحليل لمعنى الكلمة (أو الصريفة (الوحدة الصرفية)) morpheme مع حقيقة أن الكلمة ذاتها (أو الصريفة) يمكن أن تعني الشيء ذاته في كل الأنواع المختلفة نحوياً للجمل التي يمكن أن توجد فيها. إن التحويلات النظمية Syntactical transformations للجمل لا تفرض بالضرورة تغييرات في المعنى على الكلمات المكوِّنة للوحدات الصرفية لهذه الجمل. إن كلمة صادق تعني أو يمكن أن تعني الشيء ذاته في الجمل الاستفهامية، والإخبارية، والشرطية، والمنفية، وجمل الربط الخلافي [أي الربط بين مختلفين] disjunctions، وجمل التمني optatives، الخ. وإذا لم تعني [أي كلمة صادق] فإن المحاورة سوف تكون مستحيلة، لأنَّ «إنه صادق» لن تكون إجابة على السؤال «هل هو صادق؟»، لو غيرت صادق معناها من جمل استفهامية إلى جمل خبرية»(١٦٠).

يحاول سيرل الكشف عن أصل هذه المغالطة ـ على حد تعبيره؛ إذ أنه يعالج هذه المسألة في كتابه «أفعال الكلام» تحت عنوان «مغالطة الفعل الكلامي» ـ فيجد أن مصدرها آتٍ من تمسك فلاسفة أكسفورد بالعقيدة الفلسفية القائلة إن معنى الكلمة هو استعمالها، تلك العقيدة التي أخذت لتكون أصلاً ـ لنظرية في المعنى ومبدأ منهجياً للتحليل الفلسفي على حد سواء. ومن حيث هي مبدأ منهجي، فإن تطبيقه يكمن في تحويل أي سؤال في صيغة «ماذا تعني هـ ؟» إلى «كيف تستعمل هـ؟»، غير أن الصعوبة المتعلقة بهذا التحويل هي أن الفلاسفة الذين يستخدمونه يقصرون مناقشتهم ـ بصورة ثابتة تقريباً ـ لاستعمال هـ على استعمال جمل من نوع إخباري بسيط يتضمن هـ ويحدث التحويل على النحو التالي: يود الفيلسوف أن يسأل:

١ ـ ماذا تعني الكلمة هـ؟

---

(١٥٩) Hare, R. M, **«Meaning and Speech Acts»**, op. cit. pp. 5-6

(١٦٠) Searle, J. R. **Speech Acts**, p. 137

وطالما أن المعنى هو الاستعمال، فإنه يؤخذ هذا السؤال على أنـه مكافىء للسؤال:

٢ ـ كيف تستعمل هـ؟

والذي يفسر بعد ذلك تفسيراً ضمنياً ليعني:

٣ ـ كيف تستعمل هـ في جمل إخبارية بسيطة صريحة في شكل «هذه هي هـ»، مثلاً؟ ويؤخذ هذا بعد ذلك ليكون كالسؤال:

٤ ـ كيف تستعمل هذه الجمل المتضمنة لـ هـ؟

ويؤخذ هذا ليعني:

٥ ـ ما هي أفعال الكلام التي يؤديها المتكلم بنطق هذه الجمل؟

يزعم سيرل أن فلاسفة أكسفورد يقدمون إجابات صحيحة على (٥) ولكن ليست بالضرورة على (١). إنهم يأخذون إجاباتهم على (٥) لتكون إجابات على (١) بسبب افتراضهم أن (١) و(٢) شيء واحد. وبعد ذلك يفسرون (٢) تفسيراً ضمنياً حتى تنتج (٣) و(٤) و(٥). ولكن حجة سيرل أن إجاباتهم الصحيحة على (٥) لا يمكن أن تكون إجابات صحيحة على (١)، وما وضع سيرل أمثلته المضادة إلا لتبين أنهم أخفقوا فيما يتعلق بالإجابات على (١)، لأنَّ الكلمات التي يحللونها لها وجود حرفي حيث لا تكون أفعال الكلام التي زعموا أن الكلمات تستعمل لانجازها حتى على وشك الحدوث. وتشخيص سيرل لخطئهم هو بيان أنه عندما يقولون إن هـ تستعمل لأداء الفعل الكلامي أ فإنهم لا يجيبون على السؤال الذي أخذوا على عاتقهم الإجابة عليه. إن ارتباط كلمات ليست أفعالاً كلامية بأفعال كلامية معينة يجب أن يبدو مربكا في أية حالة طالما أن وحدة الفعل الكلامي ليست الكلمة بل الجملة(١٦١).

وقبل أن نعرض لمحاولة هير للخروج من هذا المأزق يحسن بنا أن نشير إلى أن سيرل لم يفصل بين دراسة معنى الجمل ودراسة أفعال الكلام، والحق أن سيرل يرى أنهما دراسة واحدة من وجهتي نظر مختلفتين «إن دراسة معنى الجمل ليست متميزة ـ من حيث المبدأ ـ عن دراسة أفعال الكلام. أو قل بصورة ملائمة، إنهما دراسة بعينها. طالما أن كل جملة ذات معنى يمكن أن تستعمل بمقتضى معناها لأداء فعل كلامي مستقل (أو

(١٦١) Searle, J. R. **«Meaning and Speech Acts»**, op. cit. p. 428 and see also Searle, J. R. **Speech Acts**, pp. 147-148

مجال من أفعال الكلام)، وطالما أن كل فعل كلامي يمكن أن يكون ـ من حيث المبدأ ـ صياغة دقيقة معينة في جملة أو جمل (مع افتراض سياق ملائم للمنطوق)، فليست دراسة معاني الجمل ودراسة أفعال الكلام دراستين منفصلتين بل دراسة واحدة من وجهتي نظر مختلفتين»(١٦٢).

حاول هير أن يجد مخرجاً من المأزق المشار إليه فتناول بالتحليل شكل الجملة الاستفهامية التي يضرب لها المثال «هل تعد...؟» وشكل الجملة المنفية «إنني لا أعد..». وذهب إلى أن التفسير البسيط لهذا النوع من شكل الجملة الاستفهامية تصوره استبيانات كثيرة وامتحانات تشتمل على عدة أسئلة ـ يختار الصحيح من بينها والسؤال من النمط الذي يبحثه هو ـ فيما يقول ـ دعوة أو طلب وربما أحياناً أمر لاستخراج تقرير واحد فقط من مجموعة تقريرات مقترحة. وبالتالي ربما يبدأ الاستبيان بـ«ضع علامة كشيء ملائم»، ويحتوي على عدد كبير من الجمل مثل:

إنني متزوج. ☐

إنني لست متزوجاً. ☐

ويعطى هذا للمجيب فرصة أن يضع إما التقرير أنه متزوج،أو التقرير أنه غيرمتزوج. لاحظ أن هذه الدعوة لا تتضمن إذناً بوضع أي من هذه التقريرات متى شاء المجيب؛ فقبل أن يمكنه تحديد أيهما يضعه، على المجيب أن يبحث أيهما يريد أن يضعه، والذي سوف يتوقف عليه أيهما يكون صحيحاً، لو أنه شخص صادق(١٦٣).

وإذا طبقنا المنهج ذاته على السؤال «هل تعد أن تدفع لي خمسة جنيهات غداً؟» لحصلنا على زوج من تعبيرات الوعد (بدلاً من تعبيرات التقرير):

إنني أعد أن أدفع لك خمسة جنيهات غداً. ☐

إنني لا أعد أن أدفع لك خمسة جنيهات غداً. ☐

وسيتم تحديد الإجابة المقدمة عن طريق ما إذا كان المجيب يريد أن يضع الوعد أم

---

(١٦٢) Searle, J. R. **Speech Acts,** p. 18

(١٦٣) Hare, R. M. **«Meaning and Speech Acts»** op. cit. p. 10

لا (مع أن العبارة المثبتة ليست ـ بطبيعة الحال ـ «العبارة التي» يريدها، ولا الإجابة المنفية («العبارة التي» لا يريدها، وكانت الإجابات في الحالة السابقة تقريرات وفي هذه الحالة وعد أو فعل رفض الوعد)، ونمط النفي ـ مع ذلك ـ مختلف في الحالتين كما سنرىٰ (١٦٤).

شرحنا معنى «هل تعد أن تدفع لي خمسة جنيهات غداً؟» على مرحلتين:

أولاً شرحنا معنى «أنا أعد» عن طريق القول إنها عبارة تستعمل لأداء فعل كلامي معين؛ وبعد ذلك قدمنا شرحاً عاماً لشكل الجملة الاستفهامية. إن الفعل الكلامي للوعد لا يؤديه الإنسان الذي ينطق الجملة الاستفهامية؛ ولكن ما ان نفهم معنى العبارة المثبتة الصريحة «أنا أعد» في حدود الفعل الكلامي الذي يؤديه الناطق بها، ونفهم معنى صيغة الجملة الاستفهامية، فإننا نكون في وضع يتيح لنا أن نجمع الاثنين ونفهم معنى العبارة الاستفهامية «هل تعد؟»(١٦٥).

والآن، ماذا عن العبارة المنفية «إنني لا أعد»؟ يلفت «هير» انتباهنا إلى أن هنالك أمراً متداخلاً يجب ملاحظته. هنالك نوعان من النفي (على الأقل) يطلق على الأوّل بصورة شائعة اسم النفي «الداخلي» internal negation وعلى الآخر النفي «الخارجي» external negation. والنفي الداخلي للوعد «إنني أعد أن أدفع لك قبل نهاية السنة المالية» هو «إنني أعد أن لا أدفع لك قبل نهاية السنة المالية» ويمكن نفي كل أفعال الكلام تقريباً بهاتين الطريقتين، بما في ذلك التقريرات. فالنفي الداخلي للتقرير «القطة فوق الحصير» هو ـ بطبيعة الحال ـ «القطة ليست فوق الحصير». ويتم التعبير بصورة عادية عن نفيه الخارجي عن طريق استعمال الصيغة الأدائية الواضحة المنفية «إنني لا أقول إن القطة فوق الحصير». وإنه لأمر قابل للمناقشة أن يستعمل المرء الجملة «القطة ربما لا تكون فوق الحصير» للتعبير عن هذا النفي الداخلي(١٦٦).

ويمكن أن نقدم تقريراً متشابهاً في كل هذه الحالات عن كيف نحصل من معنى الجمل المثبتة الصريحة على معنى الجملة المنفية من أي نوع. وكما حدث من قبل:

(١٦٤) Ibid, p. 11
(١٦٥) Ibid, p. 12
(١٦٦) Ibid, p. 12

نحن نعرف الجملة المثبتة «إنني أعد أن أدفع» (عن طريق الرجوع إلى الفعل الكلامي للوعد)، ونعرف صيغتين للجملة المنفية؛ ونطبق بالتالي هاتين الصيغتين للجملة على الجملة المثبتة الصريحة «إنني أعد أن أدفع»، ونحصل على نوعين من الجمل المنفية «إنني لا أعد أن أدفع» و«إنني أعد أن لا أدفع». ونعرف إذن أن الإنسان الذي ينطق بالجملة الأولى يمسك (بوضوح) عن أداء الفعل الكلامي موضع البحث، في حين أن الإنسان الذي ينطق بالجملة الثانية يؤدي الفعل الكلامي (من النمط ذاته، أعني، الوعد)[١٦٧].

لا يمكن أن نعرف معنى الجملة الإخبارية «القطة فوق الحصير» ما لم نعرف ـ من بين أشياء أخرى ـ المعنى المرتبط بالصيغة الإخبارية للفعل «يكون» is، ونعرف هذا عندما نعرف أنه صيغة نستعملها لأداء الفعل الكلامي الخاص بالتقرير، وليس الأمر، على سبيل المثال. وبعد ذلك، لو يقول امرؤ: «هل القطة فوق الحصير»، فاننا نعرف معنى هذا لأننا نعرف معنى الشكل الاستفهامي للجملة؛ أو قل إننا نعرف أن الشخص الذي يقول هذا يؤدي الفعل الكلامي ليسألنا أداء الفعل الكلامي لتقرير أن القطة فوق الحصير، أو الفعل الكلامي لتقرير نفيه الداخلي، ولكن ليس أداء الفعلين معاً[١٦٨].

إن محاولة هير لاثبات إتساق تحليل معنى الكلمة مع حقيقة أن الكلمة ذاتها يمكن أن تعني الشيء ذاته في كل الأنواع المختلفة نحوياً للجمل التي يمكن أن توجد الكلمة فيها، وذلك من خلال تحليل شكل الجملة الاستفهامية والجملة المنفية ـ نقول إن محاولة هير هذه هي دحض لزعم سيرل بعجز فلاسفة أكسفورد عن القيام بهذا.

---

(١٦٧) Ibid, pp. 12-13

(١٦٨) Ibid, p. 13

خاتمة

(١) إن التحليل الفلسفي للغة من حيث وظيفتها ومنطقها من خلال منظور فلسفي معين يفضي بلا شك إلى نظرية محددة في المعنى. وإذا تم هذا التحليل بصورة قاصرة تولدت عنه نظرية في المعنى قاصرة كذلك. ويتجلى هذا بوضوح في المواقف الفلسفية من تحليل اللغة التي عرضنا لها. فإن كان فتجنشتين قد ذهب في النظرية التصويرية للغة إلى القول بأن اللغة رسم للوجود الخارجي، فقد نتجت عن هذا نظرية مفادها أن معنى الكلمة هو الشيء الذي تمثله أو تشير إليه، غير أنه اكتشف قصور هذا التحليل فأخذ يبحث عن حيلة أخرى حتى عثر على ألعاب اللغة التي ترتبت عليها نظرية الاستعمال للمعنى. ويمكن أن نقول شيئاً كهذا عن فلاسفة الوضعية المنطقية الذين نظروا إلى التقرير بوصفه نموذجاً لوظيفة اللغة، وهي نظرة قاصرة نتجت عنها نظرية خاطئة في كثير من جوانبها هي نظرية إمكانية التحقق للمعنى. كما أن تحليل فلاسفة أكسفورد للغة قد أفضى بدوره إلى نظرية خاصة في المعنى. فالعلاقة بين تحليل وظيفة اللغة ونظرية المعنى كالعلاقة بين المقدمات والنتائج.

(٢) لقد أدت محاولة التغلب على الصعوبات والمثالب التي وقعت فيها نظرية إمكانية التحقق للمعنى إلى الكشف عن نظرية الاستعمال للمعنى، وهي نظرية ملائمة إلى حد كبير لطبيعة اللغة والبحث الفلسفي في المعنى:

(أ) فبدلاً من افتراض نظرية إمكانية التحقق للمعنى القائل بأن للتعبيرات «وظيفة واحدة» فقط هي «الوصف»، أو إن لم تكن الوظيفة الوحيدة تماماً فهي على الأقل الوظيفة الأكثر أهمية بالنسبة للفيلسوف ـ نقول بدلاً من هذا الافتراض يجب أن نسلم مع نظرية الاستعمال للمعنى بأن هناك عدداً من الوظائف اللغوية المتميزة التي لا يكون الوصف إلا واحدة منها، بل إنه ليس أكثرها أهمية. ولقد أفضت محاولة التغلب على مأزق المغالطة الوصفية الذي تورطت فيه الوضعية المنطقية إلى الكشف عن استعمالات جديدة للغة تمثلت في أفعال الكلام عند أوستن.

(ب) بدلاً من افتراض نظرية إمكانية التحقق للمعنى القائل بأن للتعبيرات اللغوية معنى ثابت، ومطلق، ومستقل تماماً عن المتكلم والسياق الذي نستخدم فيه التعبيرات يجب أن نسلم مع نظرية الاستعمال للمعنى بأن التعبيرات لا معنى لها إلا في سياق. كما ذهب فلاسفة أكسفورد إلى اقتراح مؤداه أننا يجب أن نصرف النظر عن «الشيء» الذي يشير إليه التعبير ونوجه الاهتمام إلى «المناسبة» التي تضفي على استعماله معنى. وبدلاً من السؤال «ماذا تعني الكلمة. . .؟» يجب أن نسأل ـ فيما يرى نويل سميث ـ سؤالين: «لأية وظيفة يتم استعمال الكلمة. . .؟» و«وفقاً لأيِّ الشروط يكون ملائماً استعمال هذه الكلمة لتلك الوظيفة؟»(١).

(٣) ترتب على نظرية الاستعمال للمعنى عند فلاسفة أكسفورد عدة نتائج محددة وهامة من بينها:

(أ) تؤدي هذه النظرية إلى نظرية معينة في اللغة العادية التي تؤدي بدورها إلى الفكرة القائلة بأن كل نمط من أنماط القضايا له نوع خاص من المعنى. وهكذا حاول فلاسفة أكسفورد رد الشرعية وحق المواطنة إلى قضايا الميتافيزيقا والأخلاق والجمال في مدينة الفلسفة بعد أن سحبها فلاسفة الوضعية المنطقية بحجة أنها قضايا زائفة ثم طردوها خارج هذه المدينة بعد وداع لم تقطر فيه دمعة عين.

(ب) تستلزم نظرية الاستعمال للمعنى تعديلاً للتمييز المنطقي بين القضايا التحليلية والقضايا التركيبية، الذي يعد أحد انجازات حركة التحليل. ويقتضي هذا التمييز ـ فيما يرى نويل سميث ـ تفرقة صارمة بين ما تعنيه الكلمة وما تستعمل له. ويتعلق هذا بنظرية الفيدو ـ فيدو للمعنى بالطريقة التالية: «إذا كان دور كل الأسماء والصفات هو التسمية، فإنها لا تقوم إلا بدور واحد فقط. إن تقديم المعنى لكلمة هو دائماً قول ما الذي تكون الكلمة اسماً له. وفي حالة الكلمات التي لها معنى معقد، فإن العبارات التي تعدد المفردات ذات المعنى المركب ستكون عبارات تركيبية، وستكون العبارات الأخرى عبارات تحليلية(٢).

ولكن، إذا كان لا يمكن أن يكون للتعبير معنى بعيد عن السياق المحدد الذي

---

(١) Nowell-Smith, p. Ethics, p. 69

(٢) Ibid, P. 76

يستعمل فيه، فلا يمكن أن توجد أشياء من قبيل العبارات التحليلية، لنأخذ مثلاً عبارة «الامانة محمودة» نجد أنها ليست بعبارة تحليلية، بمعنى أننا لو نعرِّف الامانة فإننا ندرك أنها تستلزم بالضرورة كلمة «محمودة»؛ طالما أن الكلمتين «الامانة» و«محمودة» تسيران معاً في الواقع بصورة عادية لدرجة أن القول «الامانة ليست محمودة» يمثل نوعاً من التناقض الذاتي(٣). وعلى هذا النحو فوصف أية قضية بأنها «تحليلية» يعني القول بأن مبناها ومعناها يسيران معاً وفقاً للاستعمال العادي للغة، وإذا كان الاستعمال العادي للغة هو الاساس فلا مجال إذن للحديث عن قضية «تحليلية».

(٣) Charlesworth, M. J. **Philosophy and Linguistic Analysis**, p. 170

ثبت المراجع

أولاً: من كتابات فلاسفة أكسفورد

- Austin, J. L. **How To Do Things With Words,** edited by Urmson, Oxford University Press, New York, 1970.
- Austin, J. L. «Performative-Constative», **in The Philosophy of Language,** edited by Searle, J. R. pp. 13-22.
- Austin, J. L. **Philosophical Papers,** edited by J. O. Urmson and G. J. Warnock, 2nd ed, The Clarendon Press, Oxford, 1970.
- Austin, J. L. **Sense and Sensibilia,** Reconstructed from the Nanuscript Notes by G. J. Warnock, The Clarendon Press, Oxford, 1964.
- Berlin, I. **Concepts and Categories, Philosophical Essays,** edited by Henry Hardy, With an Introduction by Bernard Williams, Oxford University press, 1980.
- Berlin, I. «Austin and The Early Beginnings of Oxford Philosophy» **In Essays on J. L. Austin,** by Berlin, I. (and others), The Clarendon press, Oford, 1973.
- Hare, R. M, **The Language Of Morals,** The Clarendon Press, Oxford, 1952.
- Hare, R. M, «Meaning and Speech Acts», Philosophical Review, January, 1970, pp 33-34.
- Nowell-Smith, p. H., **Ethics,** Penguin Books, Melbourne, London, Baltimore, 1954.
- Ryle, G, **The Concept of Mind,** Barnes & Noble, Inc, New York, 1962.
- Ryle, G, **The Revolution in Philosophy,** by Ayer, A. J. (and others), Macmillan Co LTD, London, 1956, Introduction, pp. 1-11.
- Ryle, G, «Ludwig Wittgenstein» **in Essays on Wittgenstein Tractatus,** edited by Copi, I. M. and Bered, R. W. Routledge and Kegan Paul, London, 1966, pp. 1-8.
- Ryle, G, «Meaning and Necessity, Discussion of Rudolf Carnap», **Philosophy,** Vol. XXIV. 1949, pp 69-76.

- Ryle, G, «Ordinary Language», **Philosophical Review,** Vol. LXIII, 1953, pp. 167-186.
- Ryle, G, «The Theory of Meaning» **in Philosophy and Ordinary Language,** edited by Caton, G. E. University of Illinos Press, Urbana, 1963, pp. 128-153.
- Strawson, P. F. «Austin and (Loctionary Meaning)» **in Essays on J. L. Austin,** pp. 46-68.
- Strawson, P. F. «Critical Notice: Philosophical Investigations», **Mind,** Vol. LXIII. 1954, pp. 70-99.
- Strawson, P. F. **Logico-Linguistic Papers,** Methuen & Co. LTD, London, 1971.
- Strawson, P. F. **Introduction To Logical Theory,** Methuen & Co. LTD, London, 1952.
- Toulmin, S. E. **An Examination of the place of Reason in Ethics,** The University Press, Cambridge, 1950.

ثانياً: كتابات عن فلاسفة أكسفورد والفلسفة التحليلية

- Alston, W. P. **Philosophy of Language,** Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, N. J. 1967.
- Alston, W. P. «Meaning and Use», **Philosophical Quarterly,** Vol. 13, No 51, April, 1963 pp. 107-124.
- Alston, W, and Nakhnikian, G. (eds), **Readings in Twentieth-Century Philosophy,** The Free Press of Glencoe Collier-Macmillan Limited, London, 1963.
- Ammerman, R. R. (ed) **Classics of Analytic Philosophy,** Tata Mc Graw-Hill publishing Company LTD. Bombay. New Delhi, 1965.
- Anscombe, G. E. M. **An Introduction to Wittgenstein's Tractatus,** Hutchinson University Library, London. 1967.
- Ayer, A. J. **The Central Questions of Philosophy,** Penguin Books, England, 1948.
- Ayer, A. J. **Wittgenstein,** Random House, New York, 1985.
- Ayer, A. J. **Philosophy in The Twentieh Century,** Weidenfeld and Nicolson, London, 1982.
- Ayer, A. J. **Russell and Moore, The Analytical Heritage,** Macmillan, London, 1971.
- Ayer, A. J.(ed) **Logical Positivism,** The Free Press, Glencoe, Illinois, 1959.

- Ayer, A. J. **Language, Truth and Logic,** Dover publications, Inc. New York, 1952.
- Bird, G. **Philosophical Tasks,** Hutchinson University Library, London, 1972.
- Black, M, «Russell's Philosophy of Language», **in The Philosophy of Bertrand Russell,** edited by schilpp, P. A., The Library of Living Philosophers, Inc, Evanston, Illinois, 1946. pp. 229-259.
- Black, M, «Wittgenstein's Language-games» **in Ludwig Wittgenstein, Critical Assessments,** Vol. 2, edited by Shamker, S,Croom Helm, London. Sydney. Dover, New whampshire, 1986, pp.
- Borgman, A. **The Philosophy of Language, Historical Foundations and Contemporary Issues,** Martinus Nijhoff, The Hague, 1974.
- Burtt, E. **In Search of Philosophic Understanding,** George Allen & Unwin LTD, London, 1967.
- Carnap, R, «The Elimination of Metaphysics Through Logical Analysis of Language», **in Logical Positivism,** edited by Ayer, A. J. pp. 60-81.
- Carnap, R, «The Old and The New Logic», Translated into English by Isaac Levi, **in Logical Positivism,** edited by Ayer, A. J. pp. 133-143.
- Charlesworth, M. J. **Philosophy and Linguistic Analysis** Duquense Studies, Philosophical Series 9, Duquense University, Pittsburgh, 1959.
- Cohen, L. J. «Do Illocutionary Forces Exist?», **Philosophical Quartery,** Vol. 14. No. 54, 1964, pp. 118-137.
- Cohen, L. J. «Speech Acts» **in Current Trends in Linguistics,** Vol. 12, edited by Sebeok, T. A, Mouton, The Hague. Paris, 1974, pp. 173-208.
- Daitz, E. «The Picture Theory of Meaning», **in Essays in Conceptual Analysis,** edited by Flew, A. Macmillan, London, 1966, pp. 53-74.
- Davis, S. **Philosophy and Language,** The Bobbs-Merrill Company, Inc, Indianapolis, 1976.
- Delfgaauw, **B. Twentieth-Century Philosophy,** Translated by Smith, N. D. Gill and Macmillan, Dublin, 1969.
- Dummett, M. Frege: **Philosophy of Language,** Harper and Row publisher, New York, Evanston, San Francisco, London, 1973.
- Evans, E, «Tractatus 3. 1432», **Mind,** Vol. LXIV. 1955, pp. 259-260.
- Evans, J. L. «On Meaning and Verification», **Mind,** Vol. LXII, No. 245, 1953, pp. 1-19.

- Feigl, H. «The Origin and Spirit of Logical Positivism», in **The Legacy of Logical Positivism,** edited by Achinstein, p. and Barker, S. E. The Johns Hopkins Press, Baltimore, 1969, pp. 3-23.
- Feyeraben, P. «Wittgenstein's Philosophical Investigations» **Philosophical Review,** Vol. LXIV. 1955, pp. 449-483.
- Findlay, J. N. **Wittgenstein:** A Critique, Routledge and Kegan paul, Londo, Boston, Melbourne and Henley, 1984.
- Fodor, J. D. **Semantics: Theories of Meaning in Generative Grammar,** The Harvester Press, 1982.
- Fogelin, R. J. **Wittgenstein,** Routledge and Kegan paul, London, Henley and Boston, 1976.
- Forguson, L. W. «Locutionary and Illocutionary Acts **«in Essays on J. L. Austin,** pp. 160-185.
- Fujimoto, T, «The Notion of Erklarung» **in Ludwig Wittgenstein: Philosophy and Language,** edited by Ambrose, A. and Lazerowitz, M. George Allen and Unwin LTD, London, Humanities Press, Inc. New York, 1973. pp. 222-232.
- Graham, K. J. **Austin: A Critique of Ordinary Language Philosophy,** The Harvester Press, 1977.
- Grayling, A. C. **An Introduction to Philosophical Logical,** The Harvester Press, Sussex, 1982.
- Greig, G. **«Moore and Analysis»**, in G. E. Moore, Essays in Retrospect, edited by Ambrose, A, and Lazerowitz, M. George Allen Unwin, London, Humanities Press, New York, 1970, pp. 242-268.
- Griffin, J. **Wittgenstein's Logical Atomism,** Oxford University Press, 1964.
- Hacker, P. M. S., «The Rise and Fall of the Picture Theory», in Perspectives on The Philosophy of Wittgenstein, edited by Block, I. The MIT Press, Cambridge, Massachusetts, 1981, pp. 85-109.
- Hanfling, O. **Logical Positivism,005 Basil Blackwell, Oxford, 1981.**
- **Harrison, B. An Introduction** to Philosophy of Languague, The Macmillan Press LTD, London and Basingstoki, 1979.
- Hartnack, J. **Wittgenstein and Modern Philosophy,** Translated by Granston, M, New York University Press, 1965.
- Hintikka, J. «On Wittgenstein's Solipsism», **Mind, Vol. LXVIII, 1958, pp. 88- 91.**

- **Holdcroft, D. «Meaning and Illiocutionary Acts», in The Theory of Meaning,** edited by parkinson, G. H. R. Oxford University Press, 1968, pp. 166-181.
- Hunter, J. F. M. «(Sorms of life) in Wittgenstein's philosophical Investigations», **in Essays on Wittgenstein,** edited by klemue, E. D. University of Illinois Press, Urbana, Chicago, London, 1971, pp. 274-297.
- Hunter, J. F. M. «Wittgenstein on Meaning and Use», **in Essays on Wittgenstein,** pp. 374-392.
- Kenny, A. **Wittgenstein,** Havard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1973.
- Kraft, V. **The Vienna Circli,** Philosophical Library, New York, 1953.
- Keyt, D. «Wittgenstein picture Theory of Language», **Philosophical Review,** Vol. LXXIII, 1964, pp. 493-507.
- Leech, G. N. **Principles of Pragmatics,** 3rd. imp, Longman, London & New York, 1985.
- Lyons, J. **Semantics,** Vol. 2, Cambridge University Press, Cambridge, London. New York. Melbourne, 1977.
- Magee, B. **Men of Ideas,** The viking Press, New York, 1978.
- Malcom, N. «Moore and Ordinary Language», in **The Philophy** of G. E. Moore, edited by Schilpp, P. A. 2nd ed. Tudor Publishing Company, New York, 1952, pp. 345-368.
- Moore, G. E. «An Autobiography», in **The Philosophy of G. E. Moore,** pp. 3-39.
- Moore, G. E. «A Defence of Common Sense», in **Contemporary Brithish Philosophy** Vol. 11, edited by Muirhead, J. H. Allen & Unwin, London. Macmillan, New York, 1952, pp. 193-223.
- Moore, G. E. **Principia Ethica,** Cambridge University press 1948.
- Munitz, M. K. Contemporary Analytic Philosophy, Macmillan Publishing Co. Inc. New York, 1981.
- New, C. G, «A Plea for Linguistics» in **Philosophy and Linguistics,** edited by Lyas, C. Macmillan, St Martin's Press, 1971, pp. 102-118.
- Passmore, J. **A Hundred Years of Philosophy,** Penguin Books, 1984.
- Pears, D. «Wittgenstein and Austin» **in British Analytical Philosophy,** edited by Williams, B, and Montefiore, A. Routledge & Kegan Paul, London. The Humanities press, New York, 1971.

- Pitcher, G. **The Philosophy of Wittgenstein,** Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, N. J. 1964.
- Russell, B. «My Mental Development», **in The Philosophy of Bertrand Russell,** P. A. pp. 3-20.
- Russell, B. **My Philosophical Development,** George Allen and Unwin LTD, London, 1959.
- Russell, B. «Reply to Criticim», **in The Philosophy of Bertrand Russell,** pp. 681-741.
- Schlick, M. «Meaning and Verification», **in The Theory of Meaning,** edited by Adrienne Lehrer and Keith Lehrer, Prentice-Hall, Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1970, pp. 98-112.
- Searle, J. R. «Austin on Locutionary and Illocutionary Acts», **in Essays on J. L. Austin,** pp. 141-159.
- Searle, J. R. «Meaning and Speech Acts», **Philosophical Review,** Vol. LXXI, 1962, pp. 423-432.
- Searle, J. R. (ed), **The Philosophy of Language, Oxford University Press, 1972.**
- **Searle, J. R. Speech Acts, An Essay in the Philosophy of Language,** Cambridge University Press, 1970.
- Searle, J. R. «A Taxonomy of Illocutionary Acts», **Language, Mind and Knowledge,** edited by Gunderson, K, University of Minnesota Press, Minneapolis, 1975, pp. 344-369.
- Stenius, E. «The Picture Theory and Wittgenstein's Latter Attiude to it» **in Perspectives on The philosophy of Wittgenstein,** pp. 110-139.
- Stenius, E. **Wittgenstein's Tractatus,** Cornall University Press, Ithaca, New York, 1960.
- Taylor, D. M. **Explanation and Meaning,** Cambridge University Press, 1970.
- Urmson, J. O. «J. L. Austin» **in The Linguistic Turn: Recent Essays in Philosophical Method,** edited by Rorty, R. The University of Chicago Press, Chicago and London, 1967, pp. 232-238.
- Urmson, J. O. «Performative Utterances», **in Contemporary prespectives in Philosophy of Language,** edited by Peter, A. (and others), University of Minnesota Press, Minneapolis, 1979, pp. 260-267.
- Von Wright, G. H. **Wittgenstein,** Basil Blackwell, 1982.

- Warnock, G. J. **English Philosophy since 1900,** Oxford University Press, London, 1961.
- Warnock, G. J. «Some Types of Performative Utterance», **in Essays on J. L. Austin,** pp. 69-89.
- Waismann, F. **The Principles of Linguistic Philosophy,** edited by Hare, R. Macmillan, London, 1968.
- Waismann, F. «Verification and Definition», **in Essential Readings in Logical Positivism,** edited by Hanfling, O. Basil Blackwell, Oxford, 1981.
- Weitz, M, «Oxford Philosophy», **Philosophical Review, Vol. LXII, 1953, pp. 187-233.**
- **White, A. R. G. E. Moore: A Critical Exposition,** Bail Blackwell, Oxford, 1958.
- Wislom, J. «Logical Constractions-1», **Mind,** Vol. XL, 1931, pp. 188-216.
- Wisdom, J. «Ludwig Wittgenstein, 1934-1937», **Mind,** Vol. LXI, No. 242, 1952, pp. 258-260.
- Wislom, J. «Moore's Technique», **in The Philosophy of G. E. Moore,** pp. 421-450.
- Wittgenstein, L.**The Blue and Brown Books,** Harper Torchbooks, The Academy Library, Harper & Row, publishers, New York, 1965.
- Wittgenstein. L. **Notebooks** 1914-1916, edited by G. H. Von Wrigh and G. E. M. Anscombe, with an English Translation by G. E. M. Anscombe, Basil Blackwell, Oxford, 1961.
- Wittgenstein. L. **Philosophical Grammar,** edited by Rhess, R. Translated by Anthony Kenny, Bassil Blackwell, Oxford, 1974.
- Wittgenstein. L. **Philosophical Investigations,** Translated by G. E. M. Anscombe, Basil Blackwell, Oxford, 1963.
- Wittgenstein. L. **Tractatus Logico-Philosophicus**, Translated by D. F. Pears, and B. F. Mc Guinnes, with the Introduction by Bertrand Russell, Rowtledge and Kegan Paul, London, 1974.
- Wittgenstein. L. **Zettle,** edited by G. E. M. Anscombe and G. H. von wrigh, Translated by G. E. M. Anscombe, 2nd ed. Basil Blackwell, oxford, 1981.

ثالثاً: المراجع العربية:

- ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
- اولمان، ستيفن: **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة وتقديم وتعليق د. كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥.
- براتراند رسل: **حكمة الغرب**، الجزء الثاني، **الفلسفة الحديثة والمعاصرة**، ترجمة د. فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة (٧٢)، الكويت، ١٩٨٣.
- تمام حسان: **اللغة العربية مبناها ومعناها**، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.
- رندال، جون هرمان، بوخلر، جوستاس: **مدخل إلى الفلسفة**، ترجمة د. ملحم قربان، دار العلم للملايين، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت ـ نيويورك، ١٩٦٣.
- د. زكي نجيب محمود: **المنطق الوضعي**، الجزء الأول، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨١.
- د. زكي نجيب محمود: **موقف من الميتافيزيقا**، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ١٩٨٣.
- د. زكي نجيب محمود: **نحو فلسفة علمية**، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠
- د. صلاح قنصوه: **فلسفة العلم**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١.
- سيرل، جون: **«كشومسكي والثورة اللغوية»**، الفكر العربي، العددان ٨و٩، يناير، مارس (دون ذكر مترجم)، ص ص ١٢٣ـ١٤٣.
- د. عزمي إسلام: **اتجاهات في الفلسفة المعاصرة**، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠.
- د. عزمي إسلام: **لودفيج فتجنشتين**. سلسلة نوابغ الفكر الغربي (١٩)، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ

*****

- د. عزمي إسلام: **مفهوم المعنى، دراسة تحليلية**، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الرسالة الحادية والثلاثون، الحولية السادسة، ١٩٨٥.

- فتجنشتين، لودفيج: **رسالة منطقية فلسفية**، ترجمة د. عزمي إسلام، مراجعة وتقديم، د. زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨.

- د. كمال محمد بشر: **علم اللغة العام**، القسم الثاني (الأصوات) دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.

- د. محمد مهران: **فلسفة برتراند رسل**، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.

- د. محمد مهران: **مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤.

- د. محمود رجب: **الميتافيزيقا عند الفلاسفة المعاصرين**، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.

- د. ياسين خليل: **مقدمة في الفلسفة المعاصرة**، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة الليبية كلية الآداب، ١٩٧٠.

- د. يحيى هويدي: **دراسات في الفلسفة الحديثة والمعاصرة**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١.

- د. هويدي: **ما هو علم المنطق؟ دراسة نقدية للفلسفة الوضعية المنطقية**، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

رابعاً: قواميس ودوائر معارف

- Crystal, D. **A First Dictionary of Linguistic and Phonetics,** Andre Deutsh, London, 1980.

- Ducrot, O. and Todorov, T. **Encyclopedic Dictionary of The Sciences of Language,** Translated by Catherine Porter, The Johns Hopkins University Press. Baltimore and London. 1980.

- Edwards, p. (ed), **The Encyclopedia of Philosophy,** Macmillan Publishing Co. Inc. The Free Press, New York, 1967.
- Flew, A. **A Dictionary of Philosophy,** Pan Books LTD, London, 1979.
- Richards, J. and Platt, J. and Weber, H. **Longman Dictionary of Appliek Linguistics,** Longman, 1985.
- Lacey, A. R. **A Dictionary of Philosophy,** Routledge & Kegan Paul, London. Boston, Melbourne and Henley, 1976.

- د. مراد وهبة: **المعجم الفلسفي**، الطبعة الثالثة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩.
- محمد عزيز الحبابي (وآخرون): **المعين في مصطلحات الفلسفة والعلوم الإنسانية**، الجزء الأوّل، الطبعة الأولى، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٧٧.
- مجمع اللغة العربية: **المعجم الفلسفي**، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٣.

خامساً: رسائل جامعية غير منشورة.

- سحبان محمود خليفات: **المدرسة اللغوية في الأخلاق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٣.
- محمد مدين: **النظرية الأخلاقية عند جورج مور**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٢.
- يمنى طريف أمين الخولي: **فلسفة العلوم الطبيعية عند كارل بوبر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

محتويات البحث

التحليل اللغوي عند
مدرسة اكسفورد

وصف مورتن وايت العصر الراهن في الفكر الأوروبي بأنه «عصر التحليل». وإذا لم يكن هذا الوصف منطبقاً بدقة على العالمين الجرماني واللاتيني؛ فإنه ـ على الأقل ـ توصيف دقيق وملائم للنشاط الفلسفي في العالم الأنجلو سكوني والدوائر الثقافية الملحقة به. فمنذ أن أصدر جورج مور ـ امام الفلسفة التحليلية المعاصرة ـ مقالته «تفنيد المثالية» في بداية القرن؛ متصدياً لانتشار المثالية الهيجلية في انجلترا؛ حتى أخذ «منهج التحليل اللغوي» الذي ابتدعه يدخل بقوة في المشهد الثقافي؛ لا سيما بعد صدور مساهمات كل من رسل وفتجنشتين والتأثير الحاسم الذي مارساه على حلقة من الفلاسفة عرفت باسم «جماعة فيينا» أو الوضعيين المناطقة.

ومع ظهور «فلاسفة أكسفورد» في أواخر الثلاثينات؛ بدأ منهج التحليل اللغوي يتصدر فلسفة العالم الناطق بالانجليزية؛ ثم احتل موقع الصدارة في أربعينات وخمسينات القرن ولا يزال متربعاً على عرش الفلسفة دون أن تنال من مكانته الانتقادات الحادة التي تعرض لها من قبل خصومه.

نشأت «مدرسة أكسفورد» ـ أولاً ـ تحت التأثير الإيجابي المباشر لأطروحات فتجنشتين الذي كان يرى أن وظيفة الفلسفة هي توضيح منطق اللغة والفحص الدقيق لكيفية عملها ـ أو على حد تعبيره الشهير: «الفلسفة معركة ضد افتتان عقولنا باللغة» ـ وكرد فعل ـ ثانياً ـ على ما انتهى إليه «الوضعيون المناطقة» من نظرية ترى أن القضايا التجريبية وقضايا تحصيل الحاصل هي العبارات الوحيدة ذات المعنى وأن كل أنواع العبارات الأخرى هي من قبيل اللغو؛ بما يعنيه هذا من تضييق لوظيفة الفلسفة واستبعاد مجالات الميتافيزيقا والأخلاق والجمال من حقل التأمل الفلسفي طالما أن مسائلها وقضاياها خارج دائرة المعنى أصلاً.

لقد أنجز «فلاسفة أكسفورد» (أوستن ـ رايل ـ ستراوسون ـ نويل سميث ـ أشعيا برلين ـ وارنورك... الخ) انقلاباً فلسفياً ـ إن صح التعبير ـ على الأفكار الرئيسية للوضعية المنطقية؛ فبدلاً من «نظرية امكانية التحقق للمعنى» التي تسمح للغة بوظيفة واحدة هي «الوصف أو التقرير» أحل فلاسفة اكسفورد نظرية «الاستعمال للمعنى» التي كشفت عن استعمالات أخرى للغة ليس «الوصف» إلا واحداً منها؛ كما قادتهم نظريتهم إلى أنه ليس للتعبيرات اللغوية من معنى ثابت ومستقل تماماً على المتكلم والسياق؛ فما من معنى للعبارات إلا في سياق محدد مع أخذ المتكلم بعين الاعتبار

ولعل النتيجة المثيرة ـ المترتبة على تحليل فلاسفة أكسفورد لوظيفة اللغة ونظريتهم في المعنى ـ هي ما انتهوا إليه من أن لكل نمط من القضايا نوع خاص من المعنى؛ مما أتاح لهم اضفاء الشرعية ـ أو ردها ـ على المباحث الفلسفية في الميتافيزيقا والأخلاق والجمال بعد أن كان الوضعيون المناطقة قد أخرجوا قضاياها من حيز التفلسف.

دار التنوير للطباعة والنشر ص. ب: ٦٤٩٩ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان.